

موسسه انتشارات
۱۳۹۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۹۸۰
پیشانی کتاب ۱۳۹۸

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی			
کتاب	برهان الدار فی شرح الارشاد		شماره ثبت کتاب
مؤلف	ابن خاتون عالم		۶۶۹۷۳
موضوع	شماره قفسه ۵۸۴۷		۳۴۱۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۸۶۳۴

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29

حاجي امانى عميد



بهاار السداد

كما

في شرح الارشاد تصنيف العبد الفقير

الى عفو الله محمد بن احمد بن محمد السدي

خاتون عالمي عامله الله

بطريقه اجراءه على عوائد

بزة الخفي بحاه محمد

الاسين والله

اللاتين

سراج الارشاد
لا في خاتون

مجلد من المجلدات في خزانه
لونه العبد الضعيف بن محمد بن محمد
في الساج مرشد راجع الحجاب المرام
١٣٧٥



معدن الماس محمد
والعبد الضعيف

سراج الارشاد
مداقار صاخير محمد

ع

لبس **بسم الله الرحمن الرحيم** اسما في بن رسول عليه
الكرام الذي من عبادته بالعبادة لخدمة الاحوال في الماش نظام الانتظام وسبب في المحاد
لنيل السعادة الابدية في دار السلام على سبيل الاحتياط المتعارف للاجتماع والاعظام ونقطة
بيوت الانبياء الكرام ونصب الاوصياء الخلفاء الطاهرين في تارة اديري العقول والاوهام و
ارشاد اليها لا يتصور من دون الايمان بالحق والاعظام وتطوّل بارشاد الازدهان الى نور الوفاء
بلوام شرايع الاسلام وتتويج دروس مسائل الحلال والحرام وتزويد قواعد الاحكام وتوضيح البيان
وتذكير الخلق بنصرتي المطلب وتجنب المرام **الحمد لله** بما هو له والشكر لله والشكر لله
واستغفر من جميع الاثام واشهد ان لا اله الا الله شهادة اعتد بها لدفع اهل يوم القيام و
اصلي واسلم على دوات الانفس العذرية المنزهة عن الكدورات الانسية خصصا على سيد البرية خير
الانام محمد بن عبد الله الى ص بالارسل العالم والموثوقين بالعبادة البررة خيرة العلام
صلوة وسلطان متعاقبين ما نسخ الضيق الظلام **الحمد لله** فان علم الفقه عماد هذا الدين والحمد
كانت عليه الرسول الامين واستغفر في الوضوء في تحصيله على سبيل الاحاطة بجملة وتفصيله ونسب على التيقين
ولما كان السلوك في مسالكه والوقوف على مداركه بما لا يسجد طرق كل احد من المكلفين **الحمد لله** لاجرم ناطقه
سمى به الوجوب بالنسبة عليه الكتاب المبين فلولا انفس كل مرتبة من طائفة يستحقوا في الدين
فكانوا الفقه قدس الله ارواحهم الزكية بعد الملة الاحمدية ونقل الشيع المذنب وحفظه اقول الاله
المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين **سبح** الله تعالى منتهى التوفيق المعبر على واقف الحروف فكانوا
ورثة الانبياء وفضل ما دهم على دماء الشهداء ابراهيم وحمل النظر الي وحدهم عبادة كاطل
والخاسته لخدمة سعادة طائفة والاقتداء بهم فرضا في الاجساد والابرار وانتال اوامر من الرزق
اللازمة للعبادة ولما تشبعت بانارهم وصرفت الفكر في افكارهم **الحمد لله** ان اسبح على موالهم
وان اقتدي بهم في اقوالهم وافعالهم لعلي فوزي الانتظام النظيم فيعني بركاتهم ما اعتدل على الرزق

الجزل

الجزل والامر العظيم يتم لما كان الكعب الموسوم بارشاد الازدهان الى احكام الايمان من
نصايف المنهج الاعظم والامام الاكرم فخر العلماء المحققين ورئيس الفضلاء
المدققين ولسان الحكماء والمكتلين جمال الملة والحق والدين اى منصور الحسن
بن المطهر قدس الله لطيفه واجزل شريفه احسن ما صنقه علما ونا الماضوت
في فقه من مطول وموجز ومتوسط ترتيبا وانتم ما الفقه سلفنا الصالحون
قدس الله ارواحهم الطاهرة تنقي او تهذيب اقربت الدواعي على شجرة فخر
شرا قيد من عبارات المطلق وفتح من ابواب اشارات المغلق وبين مقاصده
ونعم قوايد سلكت فيه بين نفع الايجاز والاكتفاء في اجابات ملل الاسهاب
وحمل الاختصار سائلا من الله تعالى ان يجعله خالصا لوجهه الكريم موجبا
لثوابه لجسيم ومن عثر من عالم على نرارة الصنف الجليل وسد ما يجد من الخلل
بسداد فضله وتاويل ما يقبل التاويل فان الانسان مجبول على النقصان
مطوع على النسيان على اني معترف بما انا عليه من قلة البصيرة وقصر البصيرة
القناعة والقصور عن شأن هذا الشأن وقيل الاقل محمود والله سبحانه غفور ودود
هذا مع صديق المجال ونسنت المجال بر هذا الايام ونكد الدهر ومعاندة ارباب
الضلال وكان اختنا الحاضر له بمكة لتشرقة المنورة المحروسة الموقرة حين من الله
على مجاورة بيته العتيق فحصل لي به انفس الرقيق وجملة التوفيق وذلك عام من امن
الجزلية التوبة والنقطة المحمدية الاممية فان جاء نافع من بركات هذا البيت
والاثنين قصور مؤلفه عن رتبة التأليف وسميته برهان السداد في شرح الاثر
اقول وبالله اعظم قما يميم وهو جسي ونعم الوكيل قال المصنف قدس الله روحه
وفخره بجملة **بسم الله الرحمن الرحيم** اقتداء بالكتاب العظيم وعمل بقول النبي الكريم
كل امرئ في بال لم يبدل فقيه بسم الله تعالى مقطوع البركة او ناقصها والمراد بذلك
ما يخطر بالقلب من الاعمال الحليلا كان او مقبلا فان افعال العقلاء تابعة للقصود
من فعل العكس فيتوقف على فطن المقصود به والتوفيق بينه وبين حديث

كما مر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اما بحمل الحمد على معناه المشتملة عليه
البسملية وهو التثاء على الله تعالى بالحمل مصير الى المعنى المقصود او لا بالتثاء
ووث للفظ المقصود ثانيا وبالعرض على انه قد جاء في بعض الاخبار لا سيما
فيه بذكر الله واما بحمل حديث الحمد لله على الابداء الاضافي وهو جعل
الحمد في البسملية ويصدق عليه حيث انه مبتدأ به لا نزع ما من
الابتداء مستند في العرض من حين الاخذ في المصنيف الى الشروع في المقصود
وقدم التسمية اقتفاء لما انطق به الكتاب واقتداء بطلقة اولي
الالباب وكسرت الباء في بسم الله مع ان حرف الجر في المفردة الفصحى
تشابه العامل بالمعول كما كسرت لام البحر مع الدخول على المظهر والحاجر متعلق
بمخذوف يقدر فضلا من جنس ما جعلت التسمية مبتدأ له
ففي القراءة اقراء وفي الكتابة اكتب وفي التسمية انسج وعلى هذا
في بقية الامور والصناعات والبناء للملازمة كما في دخلت عليه بانوا
السفر والاستعانة كما في كُتبت بالقلم والملازمة ادخل في التعظيم
والاستعانة مؤذنة بان الفعل لا يتم بدون اسم الله تعالى او بقدر اسمها
او فضلا على اختلاف القراءين هو ضرورة مبتدأ محذوف ايضا والتقدير
كنا بقر او قراني وهكذا في بقية الامور حصلت او ما حصل به باسمه
تعالى ويطلق لفظ الخبر ثانيا على الجائر والمجرور اقامة للتعليق مقام
متعللة وينبغي تقدير المتعلق كيف كان مؤخر الفاعل الى الاختصاص والاجتماع
والاسم من الاسماء المنقوصة الجركيد ودم المنبئة اوائلها على التكون المزد
في اقلها هزة الوصل عند الابتداء بها التقدير الابداء بالساكن واصله
سمو بكسر الفاء ومنها لا ت اسماء الافعال وهو يحوي جمعا لمدنيين كجند
واحذاع وقفل واقفال واشتقاقه من التمتع بمعنى العمل عند البصريين لا ت

علا

علا على تسمية اعني الفعل والحرف لا اشتقاقه عنهما في الالف و احتياجه اليه فيها وقال
الكوفيون باشتقاقه من الوسم وهو العلامة لا ت علامة على سواه وتضعف تخبره على سمي وحجمه
على اسماء وحذفت الف الاسم من الخط لكثرة الاستعمال فلو قلنا باسم ركن ثبت الالف **الله**
اسم لذات واجبا لوجود المتعلق للعبادة واصله الالف فالتثنية حركة الهزة على لام المعرفة ثم سكنت
واذغمت في الالف الثانية فثبت اذا لم يكن قبلها كسرة وتزقن اذا كان قبلها كسرة والتثنية
في هذا الاسم من خواصه وهو من الالف اذا عتبد فالالف مصدر في موضع المعقول اي الماكرو
وهو المعبود وفي اصل الهزة واو لا من الواو فالالف تتو له اليه القلوب اي تنجي في قيل
غير ذلك وبينا نكر من الاعلان الحاصلة والغالبه وموضعا او بوضع الله سبحانه و
عربيا وغيره موكول الى محله واصافة الاسم الى اسمه واسمه هو الاسم اي لان التسمية الاسم
هنا بعني التسمية والتسمية غير الاسم لان الاسم هو الالف المسمى والتسمية هي التثنية بالاسم واما لان
في الكلام حذف وعريف والتقدير باسم سمي به او المضاف متعجب به لا رندا حن الاك والاصل
باسم وعطف الجار على الاسم اشعار بعدم اختصاص التثنية بالاسم لا غير وتحرر من ايتظام
الفتح واما لفظ الله بالاضافة الى الاسم على ما عداه من الاسماء الحكي لقيام مقام الذات في
الاشتغال بالخلط ما سواه من اسمائه تعالى ومن ثم يقال في كل واحد منها كالحرم والرحيم وغيرها
ان اسم من اسم الله من غير عكس اوله اسم الذات وباقي الاسماء صفات ولهذا تنوع اوصافه و
لا يتبع وصفها منها والتقدير بالوصف مؤذن بعلمية بهذا الاشتقاق فكان مفعلا الموقنة عن
التقدير باسم الذات المعنوية للتعظيم بالاطلاق ولهذا يقال الحمد لله دون ان يقال الحق او للرازق
وغيرهما من الاسماء الحكي **والرحمن** فقلنا من رحم كنهان من ثم وصفه مشبهة لكن بعد
النقل الى قول بالبحر او بعد تنزيل الفعل المعنوي منزلة الفعل الالف لان الصفة المشبهة لا تصاغ من
متغير **والرحيم** فغير من رحمة كنهان من ثم وصفه بالرحمة وشفقة القلب ووصفه بالرحمة
بما زعم الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الرحمة به بما يروى يصح وصفه به حمل على غايته ذلك
ملايه وعدة في الف موس من معانيها المغفرة واظنه تولد بها منه على سبيل المجاز ان كان متوقفا
اليه اصبحت المغفرة من معانيها في اصل اللفظ **والرحمن** اشارة الى النوع الدينية التي هي سبب لانظام
امر الحاش **والرحيم** اشارة الى النوع الاخر وتبينه وتغيب الرحمة به لا يركب كاهوشن ان العرب من كبر
الاسمين مع الاتفاق في مبدأ الاشتقاق لذلك قالوا **رحمان** **رحيم** **رحمن** **رحيم** **رحمن** **رحيم** لان
زيادة المباني تدل على زيادة المعاني كما في قطع وقطع لا يقال **رحمن** هذا منقوص بخبر فانه

والمرآة المشددة بعد انما ويحتمل صغيفاً ان يكون بالنون والآخر المخفض ووجه ترجيح الاول ما فيه
من حاشية المتقدمة والمتفضل والمتطول مضائق كونه بلغة لما عرفت ان زيادة الباء في تول
على زيادة المعاني **بالقدم** بكسر القاف وفتح الراء عبارة عن عدم مشيوقية الوجود بالهم وهو
ضد الحوادث فتصديده الرد على من زعم فزع الاجزاء السامية وعلى من زعم فزع مادة العالم **والروام**
عبارة عن عدم تنامي الارض في جانب المستقبل والمرد بالقدم والروام هي الزائنان لان هذا
الغير من لوازم صفاته تعالى وان لم يتبع به فزع فان مرجحها حقيقة في الذات المعنوية فاقبل
من مشاكرته اهل الجند لم يستجابه في الروام فاحتج الي تكلف جعل الواو بضم مع كبر في نفعه تعالى لما
هو بالصفتين المذكورتين باعتبار الجمع **وهم** فان دواع اهل الجند لغيره انما هو ما يخص القدم والروام
بالذكر لاستزادها وجوب الوجود الذي هو اصل صفاته الباقية واسمها البواقي لان اثباته يفيد
اثبات اكثر الصفات وقدّم هذه الفعزة على ما بعدها تناف على استرفية الصفات الثبوتية على التلبية
لانها وجودية والوجود استرف ولا يخفى على كل من خلو المقال من براعة الاستهلال **المتقدمة** من الزيادة
ينفع النون وهي السبعة **عن مشا** بضم السين وهو ما يفترق في نفعه الى **المتقدمة**
الاجسام جمع جمع وهو ذو الابداء السبعة والمرد بالسبعة عن المشا بضم السين وهو ما يفترق في نفعه الى
ما تقتضيه الجسمية والعرضية مستقر في الامكان والحدوث لا جرم كان التسمية به متزجها عن مشا بضم
الحسين والعرض لغيره وجوب وجوده وخص هذه المشا بضم السين بالثبوتية بالذات لانها اعم الصفات
الاثباتية لثبوتها اكثرها كتنفي التركيب جزاء ذويه والكون في المكان والجمع وغيرها لان ذلك كله
من خواص الاجسام والاعراض وقدّم الاعراض على الاحتمال مع ان حقه انما خيرتها رعاية
للفاضلة **المتفضل** على عبادته من غير كسب في وسابته كسب **سبوا** جمع سبوا وهي الواسعة
التامة يقال سبقت التمة اي اتسعت وورع سبوا تامة طوبى واسمها التمة واسمها الواسعة
وضوءه اتي به على الوجه الاتي **الانعام** كالاحسان مصدر المنفعة جمعها نفع وانعم ونعمات بكسر النون
العين وهي لغة اليد البيضاء الصالحة والحق والصميم والمنفعة وما انعم به عليك وعرفا هي المنفعة
الحاصلة من الغير على جهة الاحسان ومثلها الشيء النافع مع الضرر والنعمة مع المدة وهي اي ظاهرة
او باطنية قال تعالى واسم عليك نعمة ظاهرة وباطنة ويراد في الآخرة بما يعتبر به عن الظاهرة فقط
وبالآخرة الباطنة والنعمة هنا الباع **المتطول** يعني المتفضل من الطول بالنعمة وهو الفضل يقال تطول
عليه اي تفضل فهو متطول ويراد بالمتزادات حضورها في باب الخطب والاشادات مما يقبله
الطبع ويرتفع السمع **بالفاضل** اي الايدي الجسية فالوصف للتوحيه والجليل فهو للتخصيص واحدها
فاضله

فاضل الجسام بالكرساك العظام جمع جيتت تعالى جمع الشيء عظم وهو جيتت وحسام بالفتح وتكر
ذكر المتفضل والمتطول عليه قصدا للنتيجة مع الاختصار ونظيره قولهم قد كان منك ما يؤمل اي محل
احد قول تعالى واسم يدعوا الي دار السلام اي كل احد ولما نظر المحرر رحمه الله بفتح اقتضاه
الكلام في حمد ذي الجلال والاكرام بالجلد الاسمية الدالة على الثبات والدوام الى ان ما يقابل بالجلد
انواع الانعام واصناف الفضائل والاكرام مخدود على الاستمرار وتكرار رعاية الذكر بحيث لا يخلو
لمن من انعام جديد ومزيد احسان غيب تربية وكان الفعل المضارع ذا الاعلى الاستمرار والتجديد
عقب لكل الجلد الاسمية بالجلد الفعلية المضاعفة لانه لا يذوق الاستمرار التجديدي الذي هو اولى في هذا
المقام بالاعتبار من الثبات والدوام فقال **أحمد** بفتح الهمزة نفع الهمزة رفعه كسرها وفي التعبير
بصيغة المتخاطبة وحده ايماء الى انه يحمد حمدا لا يبع غيره القيام به وفوق حمد المحدثين واعتراف
ببزوم المجدد وجوبه عليه فوراً بكثرة نفع الله تعالى عليه ومن يوفى الواسع له به بحيث لا ينقضي له
مجال تاخير بانتظار مشاكرته وطهيري **علي** بياي اي لاجل ما هو صول اسمي **فضلاً** صلا المحصول والضمير
عائد **عن الاكرام** بياي لما واسا الى قوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم الاية فنافي قوله فضلاً للمتكلم
مع غيره وتكلم اراذلة انه وحده ادعى التفضيل على كثير من بني نوعه مما يفيد من معرفته شريف
العلم ووقن الاطلاع عليه من احكام الحق العليم واستغنى به من مزوب الاحسان التي من جملتها
التوفيق للتصنيف وترويض احكام الايمان وهذا وان كان مخالفاً لهضم النفس غير مرغوب عنه
بل اظهره في موضع الحمد والشكر المطلوب لان الحمد في النعم بالنعمة **واشكروا** على جميع الاقسام اي
اقتسام النعم وربعاضرت الاقسام بالاحوال من الشدة والرخاء والصحة والمرض والنعمة لانها لا ترحم
لا تفيض الا لغيره فتعود مصلحته على العبد فما كان ملائماً فكونه نعمة ظاهرة وما كان غير ملائم فكونه نعمة
ان سبب النفع ودفع الضرر **وها تان** العفو تان وان كان خبرين لفظاً لكنهما اشياء تان معنى
لان الاشياء اشترى بدة واعني نفعاً واقرى حمداً واشكراً ولما فزع عن التسمية والتعظيم والشكر والتعجب
اراد ان يقرن ذلك بالصلوة على نبيه امتثالاً لآمره وتوسلاً الي تحصيل المرام بالبراءة له عليه وقضا
لبعض حقه لما له عليه من جزيل الانعام تناسيس قوا اعد الاحكام وتبيين نزاهة الملك الاعلام
التي راجع النظام فيجب شكره عتلاً ومن ثم ذهب بعض الي وجوب الصلوة عليه في غير الصلوة مرة في
الجمعة وتوسط بينه وبين الله تعالى في الاشتقاق من المبدأ النبأ لان حلي الله عليه وآله له جنة
تقدس وتجزى بها يستغنى وجهه تجس وتعلق به يفيض عليه وذلك بسبب اختصاصه بعلومها
فان الملك لا ملائمة بيننا وبينه كما لا يخفى ومن عداه من الشكر لانه مستبدينه وبين المبدأ النبأ

لا نسبحه في غيبة القدرين وفي نهاية السلق فقال **مورد** الصلوة في ضمن النفل المأجبي
لوروده على سنة المصلين من الائمة الهادين عليهم السلام في الانشاء **وصلي الله** والواول عطف او
لاستيفاء والصلوة في المشهورين الجمهور حقيق في النكاح وفي العباد والمجودة شرعا
ففي هذا اسنادها الي العبد جنتي والي الله تعالى مجازي بعبادة التبتة وقال **يعني** انما
الرجوع من الملائكة الاستغفار ومن الناس والحق الدعاء وبعضهم من اسر الرحمة ومن غيره طلبها
ونوقشا بقوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة فان العطف يقتضي المجازية ورد برود
عطف الشيء على مراد منه فاشبهنا في كلامه كثيرا في استنهاه وكفى بالحب العزيز شدة هذا المبالغة
اشكوبني وحزني الي الله لا تزي فيها عوجها ولا اعتنا واحسنه هاشم في المعنى لجازي باللام المذكورة
في الماتقة وذهب الفاضل صاحب التنقيح الى ان من اسر محي الرضوان في الامن الماتقة المذكورة
وقد عرفت ضعفه والصلوة على الانبياء طلب من يد درجات لهج والكرامات ومنه من قال في
التوسل بالصلوة على النبي عليه عاتبة الي المصلي لانه مستجاب له اعطى نبيه من المنزل والرهح مالا
يؤثر فيه صلوة معيار وبشره من الاحبار والاعمال ليجعل السلام ردة فالصلوة كما يميزه ظاهرها
تسليها كقول من ان المراد **بصلواته** بمرادنا وانما في قوله تعالى وسلي تسليم غيب
قوله نور كذا لا يؤمنوا فلذلك سهل الخطب في افراد الصلوة عن اسلام وان احتمل ان يراد به التخمير
المخصوص لعدم حكم ذلك **عليه** نافية اليه اليه بالجملة لان السببية لا تكون الا بالامر **مجدد**
عطف بيا نفي مستدينا او بدله على ما اختاره ابن ماكزين ان الحرف اذا خرب عن نصها
وقعت بدله وصارت نافية بعد ان كان متبوعه كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد **عليه** قوله
الجز وهو منقول من اسم المعقول المصنف قال في الصحاح الحمد الذي كثر ثمره فضلا للمجودة قال الشاعر
الي الواحد القرم الجواد **مجدد** وسمي به تيمنا صلى الله عليه واله الهام من الله تعالى وتعالى ولا
يكلمه حمد الخلق له كثره فضلا للمجودة **فصل** في مجده عبد المطلب وقد سماه في اليوم السابع من
ولادته **مستجاب** لموت ابيه قبلها لم يسميها انك **مجدد** ولين من اسم ابيك ولا في ذلك فقال **مجدد**
ان **مجدد** في السما والارض وقد صنف الله تعالى رجاء **النبي** بالجز فغير يعني فاعل من انما ابي اخبر
لان النبي صلى الله عليه واله خبر عن الله تعالى او يعبر به غير يعني مغفول من التوبة وهي الرفعة
لان النبي صلى الله عليه واله مرفوع الرتبة على الخلق وانما لفظ النبي لما فيه على كل من هذين الاستغاثين
من الله على الشرف والرفعة وقال **يعني** النبي مشق من النبي وهو الطريق كونه مسجلا
التي ولما ذكره عليه باسم الشرف او تجميله عليه بذكر بعض ثوبه فاورد منها ما يدل على جلالته
نصبت

نصبت السبق في معمار المآثر ونثره على الكمل في اقتنا المناقب والمناظر فقال **المعروف** اي
المرسل بالهدي ودين الحق جمع عليه بنو قبيلتي السنة والرسالة وهي اخضر السنة مطلق لان
النبي من اولي الله بشي وانما يؤمن بتبليغه فانما امره بتبليغه وانما لم يشي شرع
من قبله فانما من رسول **الي الخامس** وفي اهل وعشيرته والحق والفضل ومن كان في زمانه
عليه فتمت ان يخبر بامر المؤمنين عليه نظر الي روي عن النبي صلى الله عليه واله با علي اي رسول
الذي خاص والي الخلق عام **والسادس** وهو في بلاء الخلق بالاعتبارات المذكورة وحببت كان
آله المبررة المعصومون صلوات الله وسلامه عليهم مشاكسين له في الهداية الي الصراط السوي **بالحق**
بالاعشار شريعتهم وحفظ مستند ارفع اياه واصفاه بما يفتخروا فيهم على من عداهم من عبيته فقال
عليه عترة الرجل لغيره من ربهط الادنون وعترة النبي صلى الله عليه واله في عرف الخلق الائمة الائمة
المعصومون وفاطمة عليهم السلام وبين الزرية جمع من وجهه فغيره من المؤمنين عليه واس العترة
وعبدية ولي من الزرية ومن ابنه من حصص من الزرية وبنو عترة وكنيتهم في ما في الائمة عليهم
السادس جمع الحمد لله في ما جدد والمجدد المجدد في العباد والكرام والشرف الرفاع وال
الاشفاق من المجدد وهو نبيل الشرف والكرم **الكرام** جمع كرم صند اليهم مشق من الكرم ضد التوهم والكرام
ايضا الصنف قال ابن السكيت الشرف والمجدد كونا بالابا يقال رجل شريف ماحد له **ابا**
مقدمون في الشرف قال **والسبب** والكرم يكونان في الرجل نفسه وان لم يكن له ابا له شرف قد
احتج في الائمة الله عليه السلام في المجدد والشرف والسبب والكرم واجبا في الائمة على حذر الصلوة عليهم
اجبا لبعثته عليه والفرقة الناجية على احوالها عليه بالنتيجة والاستقلال اجبا لافضلها وكذا
على احوالها على غيرهم من المؤمنين لقوله تعالى في باب الزكوة وصل عليه وقول النبي صلى الله عليه واله
المرح صل على ابي ابي حين اتى عليه صدفته فيجوز الثاني لعدم العباد بالاختصاص كما في قوله
لكن الانسب بالادب قصرها على النبي والمرغدين ومجتعين اجبا لافضلها كما قاله بعض محقق الائمة
اما **مجدد** كلف الفصل الخطاب يروي بالاشتغال من كلامه الي اخره **اول** من تجل بهاد وادعوا نبينا
محمد صلى الله عليه واله او علي عليه او كعب بن لؤي او يعرب بن قحطان او سحبان بن وائل او من
ابن ساعدة الابدادي وكان من افصح زاده وما يعزى اليه **كفر** الي النبي في قوله **كفر** اذ قيل يا محمد اني
وغيره من قبله يعني مرفوعا او يعرب مضافا وجهه بناتيه بنهم بالمرفوع في الغيبة الي المصنف
واختار الزعيم لجر النصان والتقدير بعد الجود والصلوة **والسادس** فيه اشارة لينا بجهت عن النفل
الاصل هما كين من شيء بعد الجود والصلوة فنفعت كلمة **مجدد** اسم هو المستند وفعل هو الشرط

ابن ساعدة الابدادي

وتضمنت معانيها فلتضمنها معنى الشرط لزمنها القاء اللازمة للشرط عايناً ولتضمنها معنى الابتداء
لزمها لصرف الاسم اللازم للابتداء فقاما كان واجباً لم يقدر الا مكان **فان الله تعالى بما اوجب**
على الولد محبة وبالنسبة والكسر والفتح واحد وجعل وطبق على الذكر والانثى كالانسان **طاعة ابيه**
ففيها لا يكون منهياً عنه شرعاً والمراد بالابوين الاب والام جمعها تغليباً ومراعاة لتذكركم بارتباط
جانب الاضطرار الذي يغلب كالحسين ولونسا وبخاصة وتقللاً جاز جمعها باجماعها كان كالتقنين
كذلك اوجب عليها الشفقة عليه ولما كانت شدة مله لواجب عليها وغيره عتبه بقوله **بالإع**
مراده اوجب بالاعتماد في ظرف العنونة اي اوجبه او احتضاره **في الطاعات** فوضاً كانت
او تفلاً نظراً الى ظاهر العبارة **وتحصيل ما ربه** اي حاجاته جمع ارب وجه هو الى حبه وفيه خمس
لغات **من الغريات** جمع غزوة وهي ما يتقرب بها الى الله تعالى **ولما** حرف وجود لوصف وظرف
يعني جنب او بمعنى اذا استعمل اشبه **الشرط كثر طلب الولد** بخلاف الذي قيل في التلويح
الوجود واعزته وعزته كرمه فهو عزير اي كرمه بدل من الولد واعطف باب عليه وهو الشيخ
القاض والامام الفاضل من رتبة المحققين ومنه في حال المدققين في الملة والمحققين الذين اوطأ بسفوح
قدس به روحهم ونور ضميرهم **اصح اسم امر ابيه** ديناه واضراه **ووقع** بما يجاد الشرط ووقع
الموضع **للجني** الذي يوزن به بنيل الثواب وجبوز عن شرب الدم والغضب **واعانه عليه** بمزيد اعيانه
والتوفيق والسياسة الى معارضة بالحقين **ومدله في القدر السعيد** اي الميوز خلاف الحق يقال سعاد
يؤمننا بفتح العين سعداً وسعواً اي كن وسعد للرجل كفاً ونحو فهو سعيد وسعد حصل
حصل على السعادة خلاف الشقاء ونحو بل الشقي **والعيش الرغيد** اي الطيب الواسع
نقال رغد العيش اي الغنى وكثرها فهو رغيد وعيشته رغد ويحرك اي طيبة واسعة
وارغد النوع احصوا وصاروا في رغد من العيش وقد استجاب الله تعالى بذكر الرغائي
حق ولده وعمره الذين ما به سنية بالسعادة وطيب المحيية **لتصنيف** مخلق يطلب
وتصنيف الشيء جعله اصنافاً فتميز بعضها عن بعضها **كتاب** وقال من الكتب وهو الحج كما استعمل
ان شئنا الله والتكبير **لنحكي** اي نجمع **الكتب** جمع كتبه وهي النظم تعال فيذكر من بياض
اي قطع منه وعرفاً ما يوتر من الكلام في الغلب الحنة وغرائبه من النكت وهو الضرب في اللفظ
لتصنيف بحيث يوتر فيها وفيها شبيه الكشاف للشراف العلامة النكتة من النكت كالنظم
من النظم والنكت الكلام اسراراً ولطائف لمصولة بالفكر التي لا يجليها صحتها عن نكت
في الارض بخلاف الاصباح بل لمصولة بالالفكرية الشبيهة بالنكت **البدع** فعلية بمعنى منعه
والبدع

والبدع هو المحدث على غير مثال سين ويطبق على الفعل المتن وان سبق له مثال على سبيل
المبالغة كما لم يسبق اليه **في مسائل المتبرع** اي في تنقيحها ونهذيبها فالظرفية كجزية
تشبيهة للشمول العوي بالشمول الظرفي واستعارة للفظ المصغر للشمول الظرفي للشمول العوي
والمسائل جمع مسئلة وهي ما يبرهن عليه في الفن لانه سبيل علمه وتسمى ذلك بعقبة بمعنى لانه يفتح فيه
البحث ومطلوباً لانه يطلب بالدليل وتنبيه لا استقراره بالحج **ومدعى** لانه يدعى فالمسألة واحدة
والعبارات مختلفة باختلاف الاعتبارات والشرع فيعلم معنى منقول ما شرع اسمها بعد من
الدين وتسمى ديناً من حيث انه مطاع بها وملة من حيث انه يفتح عليها فالمسألة واحدة بالادب
وان اختلف التعبير عنه باختلاف الاعتبار وقرق بعضهم بان الدين ايضا الى الله تعالى في
الي النبي والي احاد الا فيقال لدين الله ودين محمود بن زيد والشريعة لا تصاف الا
الي الاولين والملة لا تصاف الا الي النبي الذي تسند عنه فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد كالا
نقال شريعة زيد **وعلى وجه الايجاز** هو اذا المقصود باقل من عبادة المتعارف بين الاواسط
الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية النهاية كما ان الاطباء اذا دأبوا بكثر منها
والاختصار مراد بالاجاز في المشهور وقال السكاكي هو من يبرج تارة الى معنى
الاجاز واخرى الى كون المقام خالياً ببسط ما ذكر **خالع التطويل والاكثار** وسماها
واحد وهو اذا المقصود بازدياد عبادة المتعارف لافائدة وهذا الفصل يفرقان
من الاطباء فان اذا المقصود بكثر من لفائدة كما قررت في فن المهاني **فاجبت** جواب
لما والفت مستدركه **مطلوب** وهو تصنيف الكتاب الموصوف بما ذكر الموسوم بالاسم الذي سيذكر
في جعل الكتاب هو المطلوب ضرب من التعظيم للكتاب كالايجي **وصنف هذا الكتاب** اشتاق
الى المرتبة الخاضعة للزهن من النوع الصادق على الشاخصه تنزيلاً له منزلة المشاهدة المحسوسة
تقدم وضع الدباج على التصنيف او تارة وما قيل لانه على تقدير تأخيره عن التصنيف
تكون الاستشارة الى المدون في الخارج غير صحيحة لان المشارة اليه على هذا اما الالفاظ المحيية
اي العبارات التي من شأنها التلطف بها الدال على المعاني المقصودة او التقرش الدال على الالفاظ
المقصودة التي وضعت بانها المعاني المحيية او الالفاظ والمعاني او التقرش والمعاني او الالفاظ
والتقرش او الالفاظ والمعاني والتقرش ولاشئ من هذه المحتملات بموجده في الخارج كاللغوي
لان **الكتاب** المسترابة نوع تلك التقرش لانه يتولى النوع كلي ولا وجود له في الخارج مادام
كلياً واذا وجد كان شخفاً البتة ولا ريب ان ذلك الشخص ليس هو المسمى باجماع الكتاب **الموسوم**

عليه لفظ الجمع عليهم **افضل العلوات** الزكيات **واهل النجاسات** والماضيات ولما فرغ من الخطبة
الاولى ان يشهدوا بكيفية وضعه لاقسام الفقه وكيفية ما احتشاه فقال **ونبدأ في الترتيب**
اي ترتيب اجزاء الكتاب او الفقه وهو لم يجره كل فقيه في مرتبة واصطلاحاً جعل الاشياء
المختلفة بحيث يظن عليها اسم الواحد ويكون بعضها في بعض نسبة بالاسم والناحية وان
لم يكن مؤلفه وهو اعلم من التاليف من وجه لا يرضى الاشياء المختلفة وان لم يكن مؤلفه الوضع وهي
احسن من التركيب مطلقاً لان وضع الاشياء وان لم يكن مؤلفه ولا مرتبة ومنه من جعل الترتيب
احسن مطلقاً من التاليف ومنه من جعله مترادفين ومنه من جعل الترتيب والتركيب
مترادفين **بالاخر** وهو ما فيه ما بحث الطبع على العناية والاهتمام به مقدماً على غيره مما لم يكن فيه
ذلك **فالاخر** بالمرعوط على قوله بالاخر ارب ذكر الامم اولاً ثم الامم ثانياً وهكذا الى اخر الكتاب
ليوافق الوضع الطبع لا بالمرع على انه منبذاً خبره كتاب الطهارة كما توفقه بعض الفتوة العرف
من اراد ان ترتيب جميع اجزاء الكتاب ولما انقسم الفقه الى العبادات والعقود والائتاعات
والاحكام لما ان الجواهر عرفت في الفقه اياً متعلق بالامور الاحرورية وهو العبادات او الدينونية
ولا تجوز اياً ان لا ينظر الى عبارة لفظية وهو الاحكام ويختص اليها من اثنين فصاعداً وهو
العقود او من واحد فقط وهو الايتاعات بآثار العبادات اولاً لان الامور الاحرورية هي المتقدمة
بالزوات من خلق المخلوقين واستباحتها بالعقود لتوقف نظام النعم على معرفتها ثم بالائتاعات
لانها بمنزلة النعم والعقود فان الطلاق ونواحيه فرع النكاح والعقود ونواحيه فرع الملك الى مل
بالايتاعات ونحوه وهكذا القول في نظائره واخر الاحكام لعدم ما عرفت مقدم اولاً لانها لا تترتب
للعقود والائتاعات كالفتنة والشهادات واللائم منها خرج عن المدفوع طبعاً فافهم وصفاً ولا
يجزى عليك بعد التامر الوجه في مقدم كتب كل من الاقام الاربع بعضها على بعض وكذا في تقدم
مباحث كل كتاب بعضها على بعض **كان** **الطهارة**

الطهارة

كتاب

كتاب في عوفا طهاري نبيه **و** واجهه من بعض المحاسن عرفت **و** ثم استعملها
الشرايع في معنى آخر لما سببه السببية والسببية والخرافية اياً بوضع معين عن القرينة
فيكون حقيقة شرعية او غير وضع معين عن القرينة فيكون مجازاً او غيراً ثم غلب استعمالها في
ذلك المعنى الشرعي كقوله دورانها على الشين اهل الشريعة فيه دون المعنى اللغوي فصارت
حقيقة عرفية لهم وهذا الجفت يجر الى سائر الالفاظ المتداول استعمالها شرعاً في غير
معاينها العرفية واحتلف العلم في اطلاقها على البيع للصلة خاصة وعليه وعلى ازالة
الجهل والاكثر على الاول واحتل لافهم في اطلاقها على الصلة كوصول الى نص والمجد حقيقة
او طاهر مشأاً اختلاف عباداتهم في تعريفها ولما لم يلتفت المصنف الى تعريفها في هذا الكتاب
اعلمنا عن الالتفات عن تلك العبارات مع ان شين السعيد ابا عبد الله الشهيد قدس الله
سوره اوردتها في شرحه لهذا الكتاب مع ما يرد عليها بالاجدي الزيادة عليه بطاير **و**
النظر في اقسامها وهي الافراد المندرجة تحتها التي انقسمت هي اليها انقسام الحكم الى اجزائه
وفي اسبابها المترتب عليها فاعلم **وفي ما تحصل به** معنيها وتبلغ منه حقيقتها **وفي**
نواحيها اللاحقة لها **ووجه** الحصران النظر اياً في نفس الطهارة او في الاول والاولى لاقسام
والثاني اياً في تباين تعريفها او في الاول والاولى هو التواضع والثاني اياً ان يتقدم عليها او لا الاول
الاسباب والثاني ما تحصل به وقدم الاقسام لانها المستصعدة بالذات ثم الاسباب بسببها
بالزمان ثم المحصل المتعارف فتعين نواحي التواضع **الاول في اقسامها** وهي ابي
الاقسام ثلثة **وصوب** الواسع المصدر وهو النوى وبالفقه الى الذي يوجبها واشتقاقه
من الوضوء وهي الحنث والنظارة وهو عبارة عن ما سئل لالاعضاء الشريعة حقيقته وحكمها على وجه
مخصص لا باحة الصلوة بقربا القرية **وعسل** بضم الغين اسم المصدر وهو الغسل بالفتح وهو عبارة
عن ما سئل الى اللبدن كلمة حقيقة وحكمها على وجه مخصص لا باحة الصلوة بشربا القرية **وتيمم**
هو استعمال الصعيد الطيب او بدله على وجه مخصص لا باحة الصلوة بشربا القرية ومن تعرفه
جزئيات الطهارة يعلم وجه الحصر فيها **وهذه** التعريفات انما يستقيم على تقدير اطلاق
الطهارة على البيع خاصة اياً لو اطلقت على الصورة الصورية او لا سيما او لا فلا بد من ترك
التقييد للصلوة والصلح **حتى** يزيل التعريف جميع الافراد المندرجة تحتها **وكل واحد**
اي من الوضوء والغسل والتيمم **واجب** وهو الفعل المتعلق بالوجوب وهو عبارة عن طلب فعل
غير كلف بنبهض تركه سبب العقاب **ونذ** وهو ما ينبهض فعله خاصة للثواب **والوضوء**

المقدم في التيميم **حب للصلوة والطواف الواجبين** سواء كان بوجوبهما باصل الشرع او
باحداث المحلف سببا ليقضي به **وس كما به النكاح** ان قلنا تجزئ على الحدث **ودرج**
بمروض ما يتيسر الوجوب كذا المحلف وما يجرى مجراه والمحل المانع في المحلف المتوقف الصلاة
عليه ونشأ في الموقوف جمع عليه **وسبب** **لمندوب في الاولين** وهما الصلوة والطواف
الواجبة وجوب شيء لغاية مندوبه لكنه شرط في الصلوة المندوبه اجماعا حيث لا صلوة الا بظهور
تخلاف الطواف المندوب فان فيه خلافا وان كان الاشتراط احوط وكذا يجب لمندوب من
كما به النكاح وهو شرط فيه فكان على المصنف ان يذكره ايضا فلو كان على سبيل الترتيب
محدثا دمه الشارع على محله غير طهارة لا على ترك الطهارة لها وربما اطلق الواجب على هذا
النسب مما ذكره والعلاقة كونه لا بد منه في ذلك فاشبه الواجب الذي لا بد منه **ودخول المساجد**
لورود النقص به ولا سقيا بصلوة التيميم المقضية له **وقراءة القرآن وحمل المحف** لا تخلو
على التظيم المندوب اليه **والنوم** وان كان غير واجب ثم يترك في الجنب **وصلوة الجاني** واجبة كانت
او مندوبه **والسعي في حاجته** له او لغيره **وزيارة المقابر** وهي معتقدة في الخبر بقول المؤمنين في الامم
عهديه اي المقابر المندوب اليها زيارتها وثباتها في مقابر الاجبار والابرار **ونوم الجنب** كيف
انقعت له طهارة ولم يكف المصنف بانذاره كمن مطلق زيادة الحث على الوضوء والتزجيب فيه
وجماع المحمل قبل الغسل لورود الخبر به معللا بان لا يرون مع محي الولا والكاين من ذلك الجوع غنونا
ولا يقيد بان كان الجمل لاطلاق النقص والتعليل غير صالح للتخصيص لان حكم المطلق لان
تفصيره على محله ولا يسيح هذا الحكم الي مطلق الجنب المريد لجماع اعضاؤه على مورد النص
وذكر لي نصيب وكذا النقص لانها حاصصة في المعنى **والقديد** بالرفع عطفا على ضمير الوضوء
المتنثر في سبب المعنى ويسبب الوضوء وتجديده اي فعله ثانيا بعد وضوءه او بالجر
عطفا على الغايات والمعنى يستحب الوضوء للتجديد اي يكون مجددا ولا فرق في ذلك بين الوضوء
الواجب والمندوب والغاية الواجبة والمندوب والصلوة بالاول وعدمه **نوم قوله** عليه السلام
الوضوء على الوضوء كراهة من غير استنفاذ ولا ينسحب التجديد كراهة من عدم النص **واكون على طهارة**
بالرفع ايضا عطفا على الضمير المتنثر في سبب اي يستحب الوضوء لهذه الاشياء ويستحب
اكون على طهارة وهو معنى صحيح لا تكرار فيه او بالجر عطفا على الغايات والمعنى يستحب الوضوء
للكون على طهارة اي سبب فعله لثباته على حكمه وهو معنى صحيح لان فيه **ونسب** شي المحقق
الشرع على عن الشهدا كراهة هذا العطف شوعية في بعض المواضع المنسوبة اليه مدحيا لزوم التكرار

التكرار على التقدير الاول حيث يصير المعنى سبب الوضوء واكون على وضوءه والمعنى على التكرار
حيث يصير سبب الوضوء لكونه على وضوءه وقد عرفت عدم لزوم شيء منهما وما التجا اليه بين
انه متبادر بخلاف الجنب والعقد والكون على طهارة مسبوقة لا يخلو من مناقشات نظرها بالمال
مع ما فيها من التيقن **واعلم** ان الوضوء الغير المجدد لما عدنا من الجنب وجماع الجنب وذكر
الى نص يرفع الحدث ويبع الصلوة وهذه الثلاثة لا يرفع الحدث ولا يبع الصلوة **واما الجدد**
في حيث لم تصور منه بنية الاستباحة ولا الرفع لكونه وضع على ان يكون بعد وضوءه اختلف
الاصحاب فيه اذ اظهر في الاول خلافا هل يكون رافعا او لا **ولاربيب** في كونه رافعا اجماع الكفاية
بنية التيميم مع اعتبار بنية الوجوبها ايضا **والخلافا** انما هو مع اعتبار واحد الامرين
ومشأه من عدم بنية احدهما وانما لكل امرين ما يوزي ومن ان شرعيته لتذكر ما عساه فأت
في الوضوء الاول **والاخر** **العزم** لعدم التشكك في كون سبب التيميم التذكر وعلى تقدير التسليم
ففساده ان يكون لتذكر ما فات من المتطلبات **والفصل** بانواعه عدنا عن المتش
فان حدثه لا يحرم مع قراءة العزم كما صرح به في البيان ولا دخول المتاحد مطلقا للاصل لان
عن المعاصى **ونقل** ابن ادريس عن اجماع على ذلك **حب لما وجب له الوضوء** والصلوة و
الطواف وسكت به النكاح الواجبة وتستحب المندوب وان كانت مخرطة اذ لا منافاة بين
كون الشيء متحبا لا يتيم فعمله كونه لا بد منه في شيء مندوب **اما** اشتراطه في الصلوة والمثل المندوبين
قطاهروا **اما** في الطواف المندوب فلننظر في دخول المسجد المنع منه ما دام محروما **ودخول**
المساجد المتشتمل على البيت او كونه الدخول اليه احد المسجون **وقراءة العزم** او ابعاضها
حتى يستلمتها والمرا دبا لعزم سوا السجدات الواجبة وهو من حذف المضاف واقامة المضاف
اليه تنافه والا اصل سور العزم **ان وجبا** يندبر وشبهه لا متنازع استنفاد وجوب الغسل
لها في الزم مع عدم وجوبها **والصوم الجنب** الواجب مع علمه او ظنه انه لم يبق من الليل الا
مقدار فعمله وحمل المصنف رحمه الله صوم الجنب غايته لوجوب غشقه لاني في قوله بانها وجبته
اذ لا مانع من وجوبه ايضا لا يجر آخر كونه شرطا فيه لان علل الشارع معوقات الاحكام فلا يجوز
في التحدها **ولاربيب** ان تصيب وجوب الغسل وعدمه اير مع تصديق العائنه وعدمه لا وجوب
لنفسه فيظهر منه اختلاف الوجوب والمخفى بالجنب في وجوب الغسل للصوم الحائض و
النكاح كما صرح به في المختلف والمنتهى **والصوم المتقي** **اضح** **نفس** دمه **القطنة** وان لم يصل
اذا كان الغش قبل صلوة الجنب خلافا لما لو كان بعد هاهنا لا غش لعدم وجوبه للصلوة

الا ان يسجل فوجب لوجوب النظمين جيند فترطت العتق لصوم المشقة مع شوطها
 لصلواتها وجودها وعذرها وصحتها ومن لم يطل الصوم بالاحتلال بالعتق الواجب لها
 بخلاف الخبايا الطارئة بعد النحر وهو **ل** كعدم العتق على الفراء اذا صادف الغش للبلل
 بحيث يرين طلوع النجم على او ظنا ام كوزنا خيرة الي وقت صلواته فيه وجهان **وسقط**
العتق للمجموع لمن يجب الصلوة عليه وغيره ولمن حضرها وغيره ووقته من النحر الثاني الي
 الزوال وكذا وقت منه كان افضل ولو فات استحب قصاؤه يوم السبت وكوز تجديله في اي
 الاعوان يوم الخميس وتسقط عاداته يوم الجمعة الا مكان والظاهر ان المذنب ينوي التقدم
 بمحمل نية الاداء **واول ليلة من شهر رمضان** بل تسقط العتق في مراد ذي ذلك الشهر
 كلها **وتأكل ليلة نضم** مولد الفتن والنور وعليها السلام **وليلة تسع عشرة** فيها التقاها
 ببدور **وليلة تسع عشرة** يكتب فيها وفدا الحاج **وليلة احدي وعشرين** اصيب فيها
 اوصيا الانبياء وقضى موسى ورفيع عيسى عليها السلام فيها **وليلة ثلث وعشرين** روي فيها ان يكون
 ليلة الغدرو فيها عتق لان الاول الذي احره **وليلة النطر** عند غروب الشمس كما ورد في خبر الحسن
 ابن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام **ويومي العبد** ويقتدر وقته بامتداد النهار وتقديره على
 الصلوة افضل **وليلة نصف رجب** مولد الله عليه السلام ونزل في سابع عشر شهر ربيع
 الاول **وليلة نصف شعبان** مولد المهدي عليه السلام روي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 صوموا شعبان واعتزلوا البهائم نصفه **ويوم المصيف** وهو السابع والعشرون من رجب الحرام
 وكذا ليلة على ما نقل في المصباح **ويوم الخويز** بانقضاء وهو الثامن عشر من ذي الحجة روي عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه قال من صلى فيه ركعتين عتق من ذنوبه والشمس من قبل ان تزل
 بمخوار نصف ساعة الي قوله ما سأل امرها جنة من جوارح الدنيا والاخرة الا قضيت لها كما كانت
ويوم المباهلة وهو اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة على الاستهلال قبل الحادي والعشرون منه و
 اختاره المحقق فعن ابي عبد الله عليه السلام عتق المباهلة واجب **وجعل على ناكدا** الاستحباب بالاجماع
 على عدم وجوبه **ويوم عرفه** وهو التاسع من ذي الحجة ولكن عند الزوال وكذا ليلة العتق في يوم النور
 الخبر المعلق وهو اول سنة النور وقيل يوم حلول الشمس في الجبل وسمي بقرته بها شرايا وقيل هو
 اول يوم من جمادى الاولى **وعتق الاحرام** عطلة على المتكفي في شجب على نحو ما روي في قوله
 والنجد يد ولا ترق في ذلك بني احرام الحج والعمرة **وعتق الطواف** **وعتق ليلة النسي** **والايام** عليه و
عليه السلام لرواياه في ذلك كله ولا ترق في ذلك بين الحلول في المشهود وعدم كزيارة الحبيب عليه السلام

في سنة خمس
 في سنة خمس
 في سنة خمس

من تعبد كما ورد به الاثر لاطلاق الخبر **وعتق نكاح الكسوف** اي كسوف الشمس والقمر
المنزلة لها **عجدا** وجهه **مع استسحاب الاحراق** قرصها **وعتق المولد** حين يولد
 والظاهر عدم سقوطه مع النزاع في لاطلاق النقص **وعتق السجدة** **روى به المصنف** **عنه**
 اطلاقا على الهيئة المحببة شرعا كان او لا عملا بظاهر اللفظ **بعد ثلثة ايام** من صلبه والعتق
للقول عن كذا حالي او ارتدادية او عن منقذ ناس عن كبرية او صغيرة **وعتق** عن المعبدية
 المتعبد بالكبار واطلاق الخبر يدفع **وصلوة الحاج** **والاستحباب** المنصوص على استحباب العتق
 لها لا على الصلوة لها فانها انواع ليس جميعها يتجلب العتق وقد ثبتت في هذا ناس
 كتب العبادات فليطلب تفصيلها منها **ودخول الحرم** اي حرم مكة والمدنية زادها استسحابا
 وان كان المتبادر منه حرم مكة والاستحباب فيها كذا **ودخول المسجد الحرام** **ومكة** **والكعبة** **والمنى**
وسجد النبي صلى الله عليه وآله لا شئ له على العظم الخشوع عليه واستحب بالعتق لهذه العبادات
 بأسرها هو المشهور المنصور وفي بعضها قول بالوجوب استنادا الى رويات ذلك ظاهرها
 عليه **وجعلها على ناكدا** الاستحباب اولي جها بينها وبين ما دل على عدمه **والاغسال** المذنب
لا يتدخل اي اذا تعددت الاسباب لا يكتب لها عتق واحد وان غلبها في التبع او انضم اليها
 واجب لعدم الدليل الدال على التداخل مع كون كل منها سببا تاما في استحباب العتق وليس
 كالاعتقالات الواجبة لان المطلوب منها وهو رفع الحدث او الاستحباب امر واحد بخلاف المذنب
 والقول بالتداخل مطلقا **ويخرج** انضمام الواجب اليها استنادا الى بعض الاخبار الصريحة في
 ذلك مع كونها ماضية باقوي منها صفتان ولم اجد في شيء من مصنفات الاحباب عتقا عن
 تداخل الوضوء وعدمه **فقال** شيخنا المحقق انه يلزم من كلامه ان الوضوء ارفع الحدث كما في مثل
 السلاوة ودخول المناء والكون على طهارة وزيارة الحبيب والسعي في حاجته **ويخرج** عتق
 كما في يوم الحبيب وجماع الخمر وامثالها مما شرع الوضوء فيه وجود المانع من الوضوء فيبقى التردد
والتمسك بالصلوة والطواف الواجبين وحمل ما يجب له الطهارة وان يزيد على ذلك بوجوب
الخروج للحج من المسلمين المعهودين ان لم يوجب له العتق مع امكانه في المسجد كما هو التوكيد
 وتوقاف ظاهر النقص ولا يفي من وجوب الخروج على وجوب العتق مع امكانه عدم وجوبه لانه
 لا يجب الخروج ما لم يكن غايته واجبة له ضرورة **استحب** له وجوب شئ له غير واجبة ومع فعله
 فالخروج غير واجب كسب عمل غايته لوجوب التيمم وظني ان هذا التيمم لا يسبغ الصلوة وان صادف
 فقد اتم والام يجب الخروج بعده بغير غسل سائبا اوجب الطرق ويظهر من اضاف المصنف

الخروج الى الجنب المطلق اختيارا لانه لا فرق بين المحتم وغيره من اجنب فيها اولى خاتمة
ودخل اليها وهو مشكل لورود الخبر في المحتم في احدها فنقصر الحكم عليه وقواع النقص والحق
غيره به من عرضته الجنب به سبب اجزاء باطلا في خارجها ثم يدخل اليها لعدم تعقل الفرق
فيا من يروض وعدم تعقل الفرق انتم من تعقل عدم الفرق الذي هو مناط الماتاة **أما**
الحائض فيمكن الحاقها بالمحتم في ذلك لروايتها في حجة التي هي من الاجنب غير عليه السلام والظاهر
مساواة النفس لها لانهما حائض في المعنى دون المسمى فيه لعدم النقص **والندب لما عدها**
كالتي لم تنوم وصلوة الجبانة ولو لم وجود المكر ولا ريب في استصحابه في كل موضع يكون المبدل
راى اوبسبي وان لم يرد به نص **أما** الموضع الذي لا يكون المبدل فيه واقعا ولم يرد به نص
التميز فيه نص كالوضوح لاجل المحتم فلا يثبت رايه الا بدليل ولما كان الاكثر وجوب الطهارة باصله
الشرع صدر المصنف الرجوع باحد الاسباب الصادرة من المكلف فغير الدلالة على التنبيل اذا
دخلت على المتابع غالبا **فقال قد يجب التمسك** اي الوضوء والقتل والتميز **والندب**
وشبههم من العهد واليهن والتخل عن الغير لها ولما هو مشروط بها ولا بد في اعتقاد نزولها
من كونها على وجه مشروع فلا يستغنى عن ذلك الوضع عن الغنابة ولا نزول التيمم في وقت الكون من استعمال
الماء ولو نذر في وقت معين اشترط عدم المأذية فلو وجد الماء في جميع ذلك الوقت سقط
النذر لان شرطه مشروط بعدم الماء ولا يستغنى عن ذلك واليتم الا في وقت حصول النسيب
المختص بشرعيتها وما ذكره مطلق الطهارة مختصين القتل والوضوء بقدرها يستعين
عليه التيمم **النظر الثاني في اسباب الوضوء** جمع سبب وهو الامن الوجودي المنضبط الذي
وضع الشارع معروفا حكم شرعي **والمراد** به هنا ما يترتب عليه الامر بالوضوء على سبيل الوجوب
او الندب وربما سميت هذه موجبات لترتب الوجوب عليها في الجملة وتسمى بوافض اليقين
باعتبار طهرها على الطهارة غالبا فالنسيب انتم من الموجب وانقض مطلقا وبشبهها عدم من
وجوبه **وفي كفيته** وبيان افعاله التي تلزم منها حقيقة **فما يجب الوضوء خروج البول** و
الغائط والنزح لا غيرهما من كونه حرجا او دود غير مصاحب لشي منهما **الموضع المعتاد** و
هو الطبيعي الذي اعتيد خلقه تصرفا لاحدها لاما كثر عنه الخروج والالزم اعتبره في
الطبيعي وفي غيره مع اعتباره وليس كذلك قولنا واحدا ولا ينقض الحاج من غير الطبيعي الا مع
اعتباره او استداده الطبيعي من غير قريب بين كونه تحت السرة وفوقها والرجوع في صدق
الاعتناء وعدمه الى العرف **وبين حصول النوم** على اي وجه كان **الغالب** حقيقة او حكاية

النظر الثاني في اسباب الوضوء

على الحائض السامعة والباصرة وحضها بالكرام انه لا بد من غلبته على سائر الحواس لقوتها
فغلبته عليها لتتقدم غلبته على غيرها من الحواس وتسمى بالغالب المبطل فلا تستغنى عنه وان
غلبت ولو تعبر بالمبطل كان اصح **ومن الجنون والافق** **والسكر** كونه مغلبة على العقل
با غلبته على الذهن كالنوم **ومن خروج دم الاستحاضة** **والقليل** دون المتوسط والكثير فانها
سببان للعدول في الجملة والمراد بقدر اسباب الوضوء خاصة **لا غير** هذه الاسباب ايضا كما
ينزل بعض من الحاضر والعام فتا كبر الحصر لها من انما بهذا المعنى للبالغة في الرد ولما ذكر
البول والغالب اراد سحب البحث الي بيان اداب الخلو كما جرت به عادة الفقهاء فقال
وعلى المكلف المحل سائر العورة قولا ودعا عن كبر نظره اليها فانه وجبه والمكروه المباح
وطيها ومن حضوره وغيبته سائر الجوارات التي والحيات والاطفال الذين لا يميز لهم لا يجب
الستر عنهم **وقول** ابن الجوزي وجوب الستر بدون النطر ضعيف **والمراد** بان كل جليسه
على وجه لا يراه الا نظر المحترم لا التماسا عليها **وعدم استغنى** **القبلة** بما ديم بدنه و
عدم استندادها كذلك **في الصحاري والبيانات** لاطلاق النقص وقول ابن الجوزي الجواز مطلقا
استندادها الي ما لا يدل عليه والمفيد بالجواز في الابنية ضعيفان ولا استغنى ولا استنداد بالتمسك الي
القيام والجالس معلومان **أما** المنضبط والمتعلق مع العجز عن القيام والقعود فاستغنى عنها واستندادها
في ان على استغنى لها واستندادها في العلة ولا مصلح في التوقف **وغسل موضع البول بالماء** و
فلا تجزئ فيه الا جازع عدم التعدي كما تنزل العادة وظاهرها بانه لا كفارة بغير واحدة وان كانت
اقبل من شلبي ما على الحشمة كما ذهب اليه بعض الاصحاب والا في عدم الاحتياط قبل من المتيسر عملا
برواية تشبيه ابن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام وضعفها بغير الشهرة مضمونها بين
الاصحاب **وتما** ورد في عتق من الاحبار من وجوب الغسل من البول مرتين وبقية الفصل بين
المطين كتحقق حصول المرتين ثم لغسل اكثر من اثنين غسل واحد جاز للفصل بالزيادة المتوسط
بينهما **وكذا** يجب غسل **مخرج الغائط** بالآ خاصة مع التعدي وهو حي وزرعوا في الخرج وان لم يبلغ
الالبية وحده الغسل حتى نزول العين وهي جرم النجاسة والاشتر وهو يختلف على المحل من الاجزاء
اللطيفة التي تعلق به ولا يزيلها الا الماء لا الرطوبة الخلفة عن قلع النجاسة لانها من اعمى **وتجب**
مع عدمه اي مع عدم التعدي **بين ثلثة** **الحاج** رجاء طهارة حال الاستحاضة لان النجس لا يطرأ
وشبهها من كونه خفيف وحزني وخزفي وتحرك الدوث والعلم والمطعم والمحترم وان حرم
استنساها **من يزيل** اي غير صغيلة تزيل عن النجاسة ولا خفيفة تتغير بالاعتناء عليها ولا رجوة كذلك

فتعاقبا لا قول في ذلك **فمنه** ولا ريب في احراز النية المشبهة على جميع ذلك وان كان دليل ما عدا
القرين غيرنا ههنا **أما** الغزاة فلا خلاف في اعتبارها في كل عبادة وكذا تنذر العبادة عن غيرها
مع الاشتراك والوضوء لا يشترك فيه حتى في الجوب والظوب لانه في وقت العبادات الواجبة
المشترطة لا يكون الا واحدا وبدونه ينقض **واستدلوا بها حكما الى الفراغ** ومعنى الاستدلال به
الحكمة ان لا ينوي نية ثانوية النية الاولى فهي اذن امر عدي وعلى ذلك اكثر الاصحاب **ومشروها**
ابو عبد الله الشهيد بامر وجودي وهو النية على حكمها والعزم على مقتضاها وجعل بيني وبين
المشقة الملازمة وهي ان الحكم الباقي هل تنقضي عن الموت او ينشأ على الاحتياط اليه فالعدي على
الاستغناء والوجودي على الاحتياط **ويروى** على نية واحدة فضلا عن عدم استقامت نية لزوم
بطلان العبادات بالذهول ولا فائده في الجملة على تنبيه الاكثر **فلو نوى** ما نيتها كما لو
البركة خاصة اي غير منظم الى نية المغرب **او ضم** الى نية المغرب **اي** بطل الوضوء **خلاف**
لو نوى ما لا ينافيها كنية شي من الوازم كالوضوء اليها **نية البركة** بالآلة الباردة والستين بالماء
الحار فانه غير مبطل لكونه لازما لواء اول نية والصحيح انما فاته الاطلاق **ولزوم** لا
يتقدم جواز نية وسبقه من قوله خلاف ما لو ضم البركة انه لو نواه بعد عن نية نية التبريد
الوضوء لان نية نية المغرب جنيده فلا يصح **ويجب** **موتها** **التي** **يقارن** بها **غسل** **البيدين**
المتقى للوضوء وهو ما كان من حدث النوم او البول او الفل يطبق داخلها الا ان لا الواجب
والحرام والمكروه والمباح والمشتجب لغير الوضوء لان نية اول نية له **وله** ايضا ان يقارن بها المفضة
والاستغناء فكونها من شئ الوضوء **وتصديق** النية **عند غسل** **الوجه** **المصنوع** **شرعا** وهو
غسل اول جزء من اعلاه كونه اول الافعال الواجبة فلما خربت النية عنه لزوم وقوعه بغير نية
وظاهره فساد **والثاني** **غسل** **الوجه** مع جزء من جميع حدوده من باب المقدمة وجوبه
ينقض الكتاب والنزول والاجماع بما يسمى **غسلا** عرفا فلا بد من جريان الآلة عليه بغيره او بعينه لينتفع
الاسم له وما ورد في الحديث من الاحتياط بالدهن محمول عليه جميعا بغيره وبغيره فهم القول لما مر
به **وحديث** **الوجه** **من قصاص** **شعر** **الرائش** مشكك في الظاهر وهو من نية من نية والمراد هنا
من نية من جانب الوجه لانه في تحديده **اي** **عند** **شعر** **الرقن** بالآلة المعج والقف فتعني
جمع الخمين بفتح اللام وهي العظان التي ان تثبت عليها الاشتنان السنن **طولا** **وما** **ادرت**
عليه **الايام** كسر الهزة الاصبع الغليظ جمعها ابا هي **والوسطى** **عرضا** فيجب غسل جميع ما
شمله الحد **طولا** **وعرضا** مواضع التحذير ايضا لاستئصال الاصبعين على طرفها غائبا وهي
الشعر

الشعر الخفيف بين اوتار العذار والتزعم سميت بذلك لحذف النكس والمتفرقين الشعر منها
لا يجب غسل التزعمين بالتحرك وهي البيضا ان لم تكن للنكس كالاصبع كالا يجب غسلها والحد
المذكور لوجه ما يكون من **سنتي** **الحلق** **وما** **غيره** كالانزع والاعم وطول الاصابع وقصها
فانه **يأكل** **عليه** اي على مستوى الحلق فيقبل ما ينزل المستوى **ويجب** **الدابة** على الوجه لغيره
السلام في الوضوء لبيان الواقع كذلك هذا وضوء لا يقبل به الصلوة **الا به** **ولا يجزئ** **سكوتا**
خلافا للرضي وابن ادریس واستدلوا بها باطلاق الآية مدنية بتعيينه بالوضوء لبيان **ولا**
يجب **تحليل** **الحية** الكثيرة الرجل باجماعا وكذا لا يجب تحليلها **ان** **حقت** **على** **الاصح** **والمراد** **بالشعر**
الخفيف ما تراكب الرقرة من خلاله في مجلس التحايط **لوما** **يعمل** **الما** **الي** **من** **بته** **من** **غيره** **لانه** **و**
موضع الخلاف البقرة المستنورة به **اما** **الظاهرة** **خلاله** **في** **الاجماع** **على** **وجوب** **غسلها** **وغسل** **كل**
ما سبق عليه غسلها من باب المقدمة **او كانت للمرأة** او الخليل المشكل خفيفة كانت او كثرة لعدم
التأري ولا شتر كها في انتقال اسم الوجه عن الرقرة الى ظاهر الشعر وحكم الشارب والعنقم
والجانب والاهداس حكم الحية **والثالث** **غسل** **البيدين** بالنكس من الكتاب والتسوية واجماع الامة
مستدركا من **المرفقين** شئ مرفق كبر وسجد وهو مجموع عظم الذراع والعضد اولها **ولا** **حتى**
ينتهي **الي** **اطراف** **الاصابع** **ويجب** **ان** **يدخل** **المرفقين** **في** **الغسل** **ولا** **الكل** **في** **ذلك** **انما** **الكل** **في**
الوجوب هل هو بالاصابع او من باب المقدمة والاربع الاول لان في الآية يعني على نقله
الشيء للرضي وجما عنه من اجله **المرفقين** **مؤثرا** **كثيرة** **في** **الي** **معنى** **في** **فصل** **السلام** **والقول**
الحافظ عليه السلام في مقطع اليد من المرفق يغسل ما بين **ولدخول** **الغاية** **في** **المغنا** **حيث** **لا**
منفصل محسوس ولدخول الحد الجانس في الاستدلال والانتها **وعلى** **هذا** **يجب** **غسل** **جزء** **من** **العضد**
فوق المرفق من باب المقدمة وغسل من العضد اذا انقضت من الفصل كونه جزءا من المرفق
دون ذلك **ولو نكس** **بطل** **غسله** مع الاضلال بالمؤالة يبطل وضوءه لعدم النكس في الوضوء
والا **انما** **احراز** **غيره** **ولو كان له** **يد** **راية** **ويجب** **غسلها** **اذا** **كانت** **في** **المرفق** **ونحوه** **مطلقا**
او نورا اذا اتميزت عن الاصلية **اما** **لو تيزت** **وجب** **غسل** **الاصلية** **خاصة** **وظاهر** **عبارة**
المصنف هنا وفي المختلف وجوب غسل الزاوية مطلقا ويمكن القول بعدم ولا ريب ان احوط
وكذا **يجب** **غسل** **اليد** **اذا** **كان** **تحت** **المرفق** **اوقية** **لبن** **بغيت** **لما** **يجب** **غسله** **وكذا** **الاصبع** **اذا** **كان**
لبنغيتا ايضا **ويقطع** **اليد** **بغسل** **الي** **في** **محل** **الفرس** **ويستقط** **الغسل** **لو** **قطعت** **من** **المرفق**
لغزات علة جنيده وهو ينشأ على ان وجوب غسل المرفق من باب المقدمة وقد علمت من جنيده

فيجب غسل راس العضد والرايح **مسح شجرة مقدّم الرأس** بضم الميم وتشديد الميم **مسح**
منقوحة **اوشعره المختص به** اذ يخرج بمده عن حدة **باقل** ما يصدق عليه **اسم** اي اسم المسيح
والحكم في ذلك العرف لان من افراد الكني الما سوربه فيحصل الامتثال به والافضل مقدار
ثلث اصابع مضموم **وذهب** بعض الاصحاب الي وجوبه وليس بواجب **ولا يجزي القتل**
عنه لان بين حقيقتهما تبايناً كثيراً وقد دل نص الكتاب والسنة والاجماع على اختصاص
كل منهما بما اظهر فلا يحصل الامتثال الا بالعمل بمقتضاها **وسمي** **المسيح مقبلاً** وقال علم
الهدري بوجوبه وهو مختار الشيخ في الخلاف **والطلاق** الاية والاختبار وصحبه حماد بن عمار عن
ابي عبد الله عليه السلام لا باس ان يسج الرضوخ مقبلاً وعد ثباته فيهم والمصادق باستصحابه
انه افضل الغروب الواجب فان الاستصحاب العيني لا ينافي الوجوب التجريبي **ولا يجوز**
المسح على حمارين الماتع والممسح **كحماره** وعندها وان وصلت اليه الى محل الغرض لان
الغرض عندنا وصولها بواسطة اليد ولا يقتضى التباين الا لاصافي ويتبين كون المسح باطن اليد اقتضا
على موضع اليدين **والخامس مسح شجرة الرجلين** دون شجرة الخنثى لعدم النطق و
وجوبه بالاجماع لقوله تعالى واسمى **ابو يوسف** وارجمكم بالجر في قراءة ابن كثير والى عمرو وحمزة
فيكون معطوفاً على الجر وهو الرووس فقب المأذنة في الحكم كما هو القاعده فكلهم العرب
وما قيل من انه معطوف على الايدي فيكون المشاركة في القتل وانما جاز بالجملة وانه
قد جاز في كلام العرب الجر بالجملة وانه كقوله كقولهم جرح ضربة جرحه والجرح صفة الجرح المرفوع لا الضمت
وقول اموي القتيبي **كان** **ثبيرا** في عرابين **وبله** **كبير** **انما** يس في مجاز من قبل والمزمن صفة
الكبير لا الجماد غلط من وجوه احدها نص اهل اللغة على ان الاعراب بالجملة وانه لا يناسب
عليه وثانيها قول الاغوش انه لم يرد في كتاب اسم الجر بالجملة وانه وكفى به ناقصا وثالثها
ان الاعراب بالجملة وانه ما يسوغ في موضع خال من الاشتباه كافي المثال والبيت **امام** الاشعري
كافي الاية فلا **وراجع** ان الجملة وانه لا يقع مع عدم حرف العطف **امام** وجوده فلا
والجماع بعض العامة في الخلاص من هذا القلق الي تسليم انه معطوف على الرووس وزعم ان المراد
بالمسح في الارجل اقل ما يقع عليه اسم القتل لا المسح الحقيقي ولقد قدّر هذا الملتزم من غلط محكمه
فوقع في غلط **لوقية** اذ حقيقته المسح والقتل متباينان تبايناً كثيراً **والجيب** **الجيب** في ارتحاب
هذا القلق والتكلف مع ورود المسح في عدة من الاخبار بطريق العامة والخاصة **فان قيل**
قد قرئ بالنصب وهو بعض العطف على الايدي قلنا نعم اقتضاه له على سبيل الجواب نعم هو
جائز

جائز كما يجوز ان يكون معطوفاً على محل الرووس اذ العطف على المحل واقع في الكلام كثيراً لكن
الاجتزاع كونه معطوفاً على المحل لان فيه جمعا بين القرايتين بخلاف ما لو كان معطوفاً على الايدي
فانه معر بتعلق قرآه اجز لتباين بينهما ولان الرووس اقرب والتزب مقرب في النقص كما هو معلوم
من قواعدهم في الاستقناع تعدد الجمل وفي العطف مع العنصر فاذا قيل **ترموي** يعني والتقى
كان عطفاً على محل عيسى للتزبب على ان عطفه على الايدي بمعنى الانتقال من محله قبل تمامه الي
حكم آخر غير متساو له ولا متساو سبب وهو مستهجن في لغة العرب **باقل** **اسم** اي باقل ما يصدق
عليه اسم المسح عرفاً وذلك في عرض القدم اما في طولها فلا بد من كونه **من رؤوس الاصابع اليه**
الكعبين **وهي** على راي المصنف **جمع الغزم** **واصل الساق** والذي عليه سائر الاصحاب انها
العظامان التابيتان في ظهري القدمين عند مفصل الشراك من كعب اذ ارتفع وكلام ابي الفرج في
تفسيرهما مختلف **والقول** على قول المصنف اولى تحقيقاً لبرأة الغزم ويجب ادخال الكعب في الجمع
على الاحوط اذ لا ينافي في الآية بعني مع فصيحيه فاذل اجز وانه من باب المقدّم او
لان القاية الغير المتهمة يجب ادخالها **وخور** **مسح الرجلين** **منكوشا** وهو غث رابح في الجملة
والنهاية وابن ابي عمير وسلاوات البراج **كروايم** **يوس** **قال** **احمر** من رآها الحسن عليه
السلام لم يمسح طهر قدميه من اعلى القدم الي الكعب ومن الكعب الي اعلى القدم **ولقول** **ابن**
عليه السلام في تحميمه حماد بن عمار لا باس مسح القدمين مقبلاً ومذنباً **وذهب** **ابن** **اذرب**
الي عدم جوازه وهو ظاهر المرتضى وابن بابويه لقوله تعالى الي الكعبين والى موضع اللغاية و
لصحيح احمد بن محمد **قال** **سالت** ابا الحسن عليه السلام عن المسح على القدمين كيف هو فوضع
كفه على الاصابع ثم مسحها الي الكعبين فقلت له لو ان رجلاً **قال** **باصبعين** من اصابعه هكذا
الي الكعبين **قال** لا الا يكتمه كلها **والقول** على الاول والى يكون غائب في المفعول كما تكون غائبة
في الفعل فيجوز كون الكعبين غايبة للمسح كما يحتمل كونها غايبة للمسح على انه يحتمل ايضا ان يكون
الي بمعنى مع والرواية ليس فيها دلالة على عدم جواز الكشف بل على اولوية العباد بالاصابع ونحن
نقول **بر** **مؤيد** الى ذلك قوله فيها الا يكتمه كلها اذ ليس المسح بتكف واجبا **كالراس**
اي كما يجوز الكشف في مسح الراس او على كراهية بمعنى ترك الاول كما في مسح الراس **منكوشا** و
الكراهية فيه مستفادة من قوله ويسقي مقبلاً **ويخرج** من كلام الشيخ في التهذيب تجوز
مسح الغزمين **منكوشا** دون مسح الراس **ولا يجوز** **على** **كف** **وعنده** **اختيار** **ما** يستتر
ظهر القدم سنراً وحضراً وهو مذهب اهل البيت عليهم السلام وانه عدة من الاخبار بطريق العامة

والخاصة **بمحو التيمم والضوء** كما يروى في حديثهم **لو أريدوا أن يذهبوا عن الجنابة على السلام** و
 لما في التحليل بالمسح على الشربة جنيبت من الحج وهو موقوف بالآية ولأن فيه شبهة لعنني رخصه
 المسح على الخابل **وهل يجب الإعادة** مع زوال السبب لا يظهر لا لصدق الاشتغال المختص
 لحي الطهارة فلا يستغنى الاكراه وليس زوال السبب من جملة الاحداث **وجزم في المعبر**
 بالإعادة وقربها في التكرار لزوالمشروط بمرور شرط وهو مدفع بان المشروط فعل
 الطهارة لا يتحققها وأحد هي غير الآخر ولو دارت التيمم بين المسح على الخطين وغسل الرجلين
 فالفعل اولى لانه اقرب الى المسح على الشربة **ولو غسل مختاراً اي من غير تيمم بطل وضوءه**
 مع الاقتصار عليه ومع توارك المسح بعد حفاف بلل الساقين وعلى ذلك علمنا اجماع لان التوارك
 المسح ولا يحصل الاشتغال بمرور ولو صحى زرافة عن ابي عبد الله عليه السلام قال **لو انك وضعت**
 لمجمل من الرجلين غسلت ان حضرت ان ذلك من الوضوء لم يكن بوضوء ما رواه محمد بن مروان
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام انه باقى على الرجل سنون او سبعين سنة ما قبل بمره صلى قلت
 وكنت ذلك قال **لانه قبل ما امر الله به ولم يتركه قبل الخفاف لم يطل الوضوء ومحو الفعل**
 للتيمم وربما يجب الإعادة بمرورها قطعاً ولا يشترط في عدم المدح وحده لاطلاق النص
وكب مع الرأس والرجلين بعبقيرة ذروة الوضوء سواء كانت من الفم الواجب او المحدث ولا
 يجوز استنباط ما يجد يد لا احد المسح على وجهه بغيره **لو غلبت ذروة** قال صلى الله عليه وسلم
 وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله الى ان قال **لم مسح بعبقيرة ما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم يدهنها**
 في الآلة ولو اتيه بغيره وزيارته الصاب عنه عليه السلام عنه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله الى ان
 قال **لم مسح رأسه وفذمه الى الكعبين** بفضل كعبه لم يحد ما وفعله عليه السلام به ان الرجل فيكون
 واجبا وعلى ذلك اجماع الا ان الجنب فانه قال اذا كان بيد المتطهر ذروة سببها
 من غسل يديه مسح بيمينه رأسه ورجله اليمنى وبيده الشريفة عليه الشريك وان لم يستنن ذلك أخذ
 ما يجد يد رأسه ورجليه وهو طاهر في جواز الاستنباط **فكيف يصح** الى بصير قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت **مسح بها في يدك راسي** قال لا يفتقر برك في الماء مسح
 وبها رواه محمد بن خلاد قال **سألت ابا الحسن عليه السلام** ان يترك الرجل مسح فذمه بفضل
 رأسه فقال **رأسه لا يقلد** بما يجد يد فقال برأسه نعم وهي معارضات بالاحاديث التي
 وبلا احتياط فلهذا حملها الشيخ على العبارة **فلم يستدل** ولأن الاستدلال بها العقبة
 الاستنباط ولم يجر المسح بذروة الوضوء وان الجنب لا يترك **به فان استأنف** لا احد المسح

ما تجد يد بطل وضوءه مع الاكتفاء به او تعدد المسح به **بطل الوضوء** اما لو حثت ما الاستنباط
 وأخذ من البتة ومسح برج **وان حثت** البتة عن يديه **أخذ من جنبه** واشفا رجليه **اقول**
 غيره من الأعضاء وذكرها كونهما نقطة تختلف البتة فيها **غالباً ومسح به فان حثت** بالجنب
بطل الوضوء والمسح بالذروة جنيبت هذا مع الاحتياط رأساً مع الاضطراب كما لو استند الحرف
 قبل المأخوذ لا يمكن المسح بالذروة فان سببت له ما تجد يد الغضبية لا يستغنى بالمسح بالجنب
 ويمكن القول بالجمع بين الوضوء واليمين مراعاة للاحتياط **وحب الترتيب** بالنسبة والاهتمام
 بأن يبدأ غسل الوجه ثم يغسل اليد اليمنى ثم يغسل اليد اليسرى ثم مسح الرأس ثم مسح
 الرجلين فلو نكس حتى غسل الوجه فان نكس ثانياً مسح غسل اليمنى فان نكس ثالثاً مسحت اليسرى
 ما دامت اليمنى والموالة ولو نكس أعضاء حصل بالوجه وكذا لو غسلها جميعاً فغسل يديه
 هكذا قال **الاهتمام والترتيب** يقتضيه فقه المتبيل ان يقال لو نوي مطلق غسل العنق
 الحكيم بعبقيرة او اتيه في موضع المصير شيئاً فافعل كما قاله خلاف ما لو نوي اتيه غير مكسب
 في صورة الكس او نوي المجبة في صورة الغش أو غسل اليدين فانه لا يستعمل في الحصول على
 شيء لا لغاية جنيبت فيقع الفعل عارفاً من النية ولو نوي الترتيب في الغش وطال الزمان
 بحيث يقع كل عضو في آن حتى الجمع والآن مسح الوجه ودخول اليمنى جزواً ان نوي بالاحراج
 الفعل ولو تأخر اخراج اليسرى عن اخراج اليمنى ونوي باخراجها غسلها صححت الصلوات **ولا**
ترتيب واجب فيها اي في الرجلين فخرها العبرة وتقدم اليسرى على اليمنى للاصل والاطلاق
 الآية والاحاديث بل سبقت لان الله تعالى يحب التواضع وذهب بعض الاصحاب الى
 وجوب تقدم اليمنى **فكيف يوضع** وضوء اليدين كذلك والالتفات خلافه ولا يقبل به ولا ريب
 انه احوط **وحب الموالة** بانها في علمنا وهي المتابعة **اخيراً** فيجب على كل عضو بالنسبة
 عليه عند كماله ولا يجوز التفرق الا بعد ذلك **وهذا** التفرق في المتبيل والخلاف و
 المرتضى في المصباح لان الموالة هي المتابعة لغيره والاصل عدم النقل وحسن الجلي عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال **أنتع** وضوءك بعضه بعضاً والامل للوجوب وقصرها في المصير مراعاة
 الخفاف وهو مختار علم الهدي في شرح الرسالة فلا يجوز ان يؤخر بعض الأعضاء عن بعض
 متذراً بحيث ما تقدم ويجوز ان يكون بحيث لا يجب ما تقدم لرواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال اذا نوضت بعض وضوءك فوضعت لك حاجته حتى يمس وضوءك وضوءك
 فان الوضوء لا يبعث ويرواؤه معوي بن عمار قال **قلت** لابي عبد الله عليه السلام رأيت

نوضأت ونفدت لما عرفت الحيات فاحتكت على بالما فيجب وضوي فتا **ال** أجد والمعتد
الاول وهاتان الروايتان بعيدتان عن التقريب فانها دلتان على وجوب الاعادة مع اليسر
وذلك بغيره عن غيره وهل المراد بعدم الخفاف المراتى بقا البل على العصور المتعد بل انصاع أم
بقاوه في جميع ما تقدم أم يكتب بقا بل في الجملة **انوال** أظهرها الثالث لاطا فمع على الاخذ
من شهر الوجه للمسح وورود الاخبار به وهو مسمى باعتباره دون الاولين **وهو** بقا السبل
معنى مطلق أم في القهر المعتدل حتى انه لو فرق مع افراط وطوبى القهر وكان كيد لولا انراطه
الطوبى لحق السبل بسبل الوضوء وجهان وهو الثاني وجبه مراعاة للاحتياط **فان** **ال** بعض
الاعطاء عن بعض **فجفت المتقدم استئناف** الوضوء وان كان التاجر لعذر للاختلال بالماله
ولم يجف فلا استيناف على التغيرين فلا استيناف في اتبع الخفاف وعذبه مع عذبه وقاية
الخلاف ليست إلا ثم مع التفرق من غير عذر وان لم يجف على الاول وعدم على الثاني ولو
تعد بقا السبل لا فراط الحارة والقهر مع رعايتهما يمكن من الاسراع سقطا اعتباره **وذلك**
الجبهة كما بينة في موضع العسل ان كان طاهرا **انفرجه** او **يكبر** **ال** **الحق** **لصل** **الى** **البشرة** **ان** **يمكن**
منها من غير خوف ضرر يختبر فيها **والا** يمكن من النزوع والاصبال او يمكن منها او من أحدها **وقا**
الضرر **مسح عليها** أي على ظاهرها الطاهر وان لم يكن طاهرا وضع عليه طاهرا ومسح عليها
صريح به الاحتياط ولو تمكن من أحدها ففعا ولا ضرر بتعيق وان كان ما تحتها نجسا وامكن النزوع
من غير ضرر تعيق اذا لم يمكن تطهير المحل بدونه **واذا** **تعد** **النزع** **والتطهير** بدونه **مسح** **على** **ظاهرها**
طاهرا **والا** كانت في موضع المسح كسب نزعها مع اليك من على كل حال لوجوب المسح من غير تأجيل
ولما **يمكن** **منه** **وكان** **ما** **تحتها** **نجس** **او** **طاهرا** **لم** **يمكن** **الاصبال** **الماء** **اليه** **او** **مكن** **مع** **خوف** **الضرر**
مسح عليها ومع ان كان اصبال الماء اليه **هل** **يجب** **وجهان** **واقفى** **تقينا** **الحق** **بالوجوب**
لان المبرور لا يسقط بالمعذور ولا **أركب** **له** **على** **عذره** **رحما** **نا** **لان** **مع** **الاصبال** **يصل** **ما** **سما** **الماء**
للمبرورة وتزوت مما سما لها **ومسح** **ظاهر** **الجبهة** **يصل** **ما** **سما** **الماسح** **لما** **حكم** **عليه** **بكونه** **على**
المسح **وبفوت** **على** **المسح** **الحق** **على** **ان** **الاصبال** **ربما** **لا** **يصل** **الا** **بغسل** **ظاهر** **الجبهة** **فنبوت** **المسح** **ب**
اصلا **ولا** **الحق** **فمضو** **عبار** **له** **المصنف** **جوابه** **عن** **افادة** **هذه** **الاحكام** **ومثل** **الجبهة** **الطلا** **والنظر**
على الجرح وعنه في ذلك **مسح** **وصاحب** **السلس** **بفتح** **اللام** **وهو** **د** **الاستسك** **بعر** **البول** **و**
كبسرها صاحب **تنويعا** **كل** **صلوة** **ولا** **مع** **بين** **صلوتين** **وضوء** **واحد** **على** **الاغزب** **وهو** **عنه** **ر**
الشيخ في الخلاف خلافا لاحيائها **وتقول** **لعل** **ي** **اذا** **انتم** **الى** **الصلوة** **فاعتلوا** **وهو** **عنه** **خرج** **منه**
غير

غير المحرك فبقى الباقي على العزم ولان البول حدث فنعني منه قما وقع الانفاق عليه وهو الصلوة
الواحدة **وقال** **في** **المبوط** **يجوز** **ان** **يعلى** **بوضوء** **واحد** **صلواته** **كثيرة** **لا** **لصلا** **له** **براه** **الدرم**
وعدم الدليل على وجوب التجدد ويجوز على المشتبه منه قياس **ومن** **لا** **يقول** **به** **وهو** **ب**
في المتن الى ان مع بين الظهر والعصر بوضوء واحد وبين المغرب والعشاء بوضوء واحد **ويؤيد**
الصحيح بوضوء واحد اصله غير هذه وجب تجدد الطهارة لكل صلوة لصحح حرز عن ابن عذبة
عليه السلام **ان** **قال** **اذا** **كان** **الرجل** **يغيط** **منه** **البول** **والدم** **اذا** **كان** **حين** **الصلوة** **اتخذ** **كسبا**
وجعل فيه قطنة ثم علقه عليه **وادخل** **ذكره** **فيه** **ثم** **صلى** **مع** **بين** **الصلوتين** **الظهر** **والعصر** **فخرج**
الظهر **وجعل** **العصر** **بدا** **يا** **واقا** **تئين** **ويؤخر** **المغرب** **وجعل** **العشاء** **بدا** **يا** **واقا** **تئين** **وفعل**
ذلك في الصبح **وكذا** **المبوط** **وهو** **من** **علة** **البطن** **نزع** **او** **غاي** **يوجب** **عليه** **الوضوء** **كل** **صلوة**
لما قلناه في السيلس والمشتهر انه بعد الوضوء لكل صلوة فان تلبس بالصلوة ثم فياء الحدث
تطهر وبني بشرط عدم الحمام والاستنداء وعليه العمل **لرواية** **عبد** **بن** **مسلم** **عن** **ابن** **جعفر** **عليه** **السلام**
قال **صاحب** **البطن** **الغالب** **ينوضا** **وبني** **هنا** **اذا** **لم** **يكس** **حدثه** **دا** **يا** **أما** **لو** **كان** **دا** **يا** **لا** **يه**
ينقطع فهو كالسلس **وتجب** **على** **كل** **من** **السلس** **والمبوط** **التحفظ** **من** **الشي** **استمر** **بكل** **ما** **يكس** **كما**
ورد **به** **المعنى** **ولو** **كان** **لا** **احدها** **فترة** **نسح** **الصلوة** **وجب** **تحريكها** **وتجف** **المباداة** **الى** **الصلوة**
غشيت الطهارة **ويستحب** **وضع** **الاناء** **على** **اليمن** **اذا** **كان** **ما** **يقترف** **منه** **لما** **روى** **ابن** **عليه**
السلام **كان** **كتب** **النبا** **من** **في** **طهوره** **وتنقله** **وشنا** **نه** **كذلك** **ولو** **كان** **الاناء** **ما** **يجب** **منه** **فمنه**
على اليسار **والصعب** **منه** **في** **اليمن** **والا** **يعترف** **بها** **لما** **قلناه** **من** **جبت** **النبا** **من** **ولفعل** **البافر**
عليه **السلام** **ذلك** **في** **وصف** **وضوء** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **والآله** **وروى** **عن** **ابن** **جعفر** **عليه** **السلام** **الاخذ**
باليسار **الخل** **اليمنى** **وروى** **عنه** **ابن** **عليه** **السلام** **الاخذ** **باليمنى** **والتسميم** **وصورتها**
بسم **الله** **وباسم** **الحزري** **باسم** **الله** **وتوسيعها** **في** **الاناء** **تدركها** **في** **الاناء** **وكذا** **لو** **تركها** **عذرا**
سبق **الرد** **اعدها** **وصورتها** **اللهم** **اجعلني** **من** **الزواجر** **واجعلني** **من** **المتطهرين** **وتنبيه** **الغفلة**
في الاعطاء **السنة** **بعد** **تمام** **الاولي** **في** **المشهور** **واكرها** **الصدوق** **لقول** **ابن** **عبد** **الله** **عليه** **السلام**
الوضوء **واحدة** **فرض** **وان** **كان** **لا** **يؤجر** **والثالث** **بوعته** **وهو** **ضعيف** **والرابع** **بغسل** **اليمنى** **على** **انه** **لا**
يؤجر **اذا** **اعتقد** **انها** **فرض** **أما** **اذا** **اعتقد** **انها** **سنة** **فانه** **يؤجر** **حكما** **من** **الاخبار** **والرد**
عند **عمل** **فعل** **من** **الافعال** **الواجبة** **والمندوب** **بما** **لا** **يؤثر** **وعلى** **البدن** **من** **الزبدن** **قبل**
ادخالها **الاناء** **الذي** **يقترف** **منه** **فما** **للي** **سنة** **الوهيبة** **او** **تعبدا** **او** **طلافا** **النقض** **يقتضي**

عدم الفرق بين الماء القليل والكثير واعتبر الصلابة قليلاً **مرة من حدث النوم والبول**
 لا فرق في النوم بين كونه ليلاً أو نهاراً ولا بين كونه نياماً أو مستريحاً ولا بين كونه نياماً أو مستريحاً
 مسروراً أو لا **وتلك** من المرفقين من حدث **اللبانة** وذكر غسل اليدين من اللهاية هنا طرفة أو لا
 فليس هذا موضع ولوا احتجبت الأسباب تراخلت مع الفتوى والآ دخل الأقل تحت الأكثر
والمضغطة مقدمة على الاستنشاق وهي دائرة الماء في جميع الفم **والاستنشاق** وهو جذب الماء
 بالأنف في جميع استنظافها في التنظيب ويسبق تنظيفها كل واحد شئت غفلات ولو قصر
 الماء لكل واحد غفره **وبدأة الرجل** في غسل اليدين **بظاهرها** **ذراعيه في الغتلة الأولى** **وطبها**
في الغتلة الثانية **تبركس المرأة** فانها متراة الأولى بها من ذراعها في الثانية نظاهرها
 في الثلث في الموطوءة عليه من الإحباب والركب وركب الخمر بدأة الرجل نظاهرها ذراعيه
 والمرأة بها من غير تغبير الأولى ولا الثانية وتحت الخنجر من البدأة بالظاهرها والبدأة
 بالباطن **والنوي** **بمكة** هو رطلان وربع بالفرق وزن الرطل ما به وثلاثون درهماً لما روي
 أن وضو رسول الله صلى الله عليه وآله كان به وعنه عليه السلام للوضوء من الغسل مع وسياقي
 التواء يستقبلون ذلك في وليك على خلاف شتى والتائب على من شئ مع في حضرة القدس **قال**
 في التكري هذا المذ لا يكاد يبلغ ما الوضوء فيمكن أن يدخل فيه ما الاستنجي **ونكره الاستسحانة**
لما روي أن علياً عليه السلام كان لا يدعهم يصون الماء عليه **وقال** لا أحب أن أشرك في صلوة
 أحداً **والمراد** بها مطلق الأمانة وإن لم يطهرها المتوضي كادل عليه الخبر وكما يكره المتوضي كره
 للمعنى **وتحقق** خصوص الماء في يد المتوضي فيخل به لا يخرص الماء على العضو فانه تولية والأمر
 يحققها باحضارها الوضوء واستحانته وما شاكل ذلك لصدق **الاسم** **والتميز** لما روي عن أبي عبد
 عليه السلام من نوا فتميز كان له حنثه وإن نوا ولم تميز حتى يكت وضوءه كان له ثلثون
 حنثه **وللتبغ** قول بني الباش عنه والمراد بالتميز تخفيف يده الوضوء بركب وكفه **وهو**
 ينسحب الخ إلى مطلق التخفيف ولو باليد أو الكفين الظاهر نعم لأن قوله عليه السلام حتى يكت وضوءه
 يشير بذلك **وتحرم التولية** **أختنا** وهي أن يوحى عليه غيره وعلى ذلك على وأما الجمع لا يتردد
 الصلوة بالقتل وهو لا يتحقق مع فعل الغير والأمر للوجوب وقوله تعالى وإن يئس الإنسان إلا
 ماسي ويجوز مع الضرورة إجماعاً ولو احتج في فعل الغير إلى الإجماع وجب بذلك الغترة
 عليها **وتبوي** هو التولية لا المتولية **وتولوا** بها كان حنثاً وكما تحرم التولية مع الإختنا **والمتوشك**
 تحرم على المتولي لمسا عتة على المحرم **وحكم الوضوء** **وجميع الطهارة** **المائية** واجبة كانت

أو مندوبه والوجوب في المندوبية على معنى الشرطية **بما مطلق** وسياقي بيان أن شأنا استغنى في فلا
 تنجم بالخصاف **طاهر** فلا تنجم بالخصاف **ملوك** **المطهر** **أو مباح** له بالأصله وأما ما كان له
 له فيه وقبيل الملك مع قبيل الأباح مستدركاً فلو تطهر بالخصاف عالمياً بالخصاف بطول وجاهل
 الحكم لا يجدر بخلاف جاهل الأصل وفي الناحية حالة الفعل وجهان أحدهما البطلان ولو علم
 جاهل الغصب به بعد الغرض من غسل الأخصاف فالتأخر جواز الجمع ببلته كما أنه لا يمنع من الجمع
 مع استنصافه وإن كان الاحتياط على خلاف ذلك فيها وفي حكم الماء المغصوب المستنطق
 من أرض مغصوبة وإذا استوفى شخص من متخفي الوقوف عليه عدواناً صحت طهارته به وإن
 كان الماء في الاستنقاء وفي حكم الغصب والمغصوب المختص بها لا المشتبه بالخصاف فانه يبطر
 الطهارة الواحدة بغيرها مرة على الأصح وكذا المشتبه بالمستعمل في الحدث الأكبر إن منع من
 استنائه لثابتاً **وتوفيق الحدث** في زمان **وشك في الطهارة** بعده **أوتيقنها** **وشك في الماء**
أوشك في شيء أي من الوضوء **وهو على حاله** يعني أنه لم يفرغ من وضوءه **أما الطهارة** في
 كل من هذه المسائل **أما الأولى** فلو أنه لم يفرغ من وضوءه حيث استند فيه إلى اليقين وضعف
 كونه متطهر لا استنداءه إلى الشك والضعف لا يرجع التوكيد وهذا معنى قولهم الشك لا يبرئ
 اليقين **وأما الثانية** فلو أنها في الحدث والطهارة عند الزهن فلا يترج أحدهما عند فحجب
 عليه الطهارة ليزول عنه الشك ويدخل في الصلوة على يقين من الطهارة فانه ما خرد على الشك
 أن لا يدخل في الصلوة إلا بطهارة فسبق أن يكون متيقناً لحصولها قبله حتى يسبق له الدخول
 فيها ولا فرق في ذلك بين علمه بالقبله وعدمه **وقيل** أن علم حاله قبله أي على قدر تلك
 الحال لأنه إن كان قبله متطهر افتقدت نفس تلك الطهارة بالحدث إلى أصل بعدها لأنه
 إما أن يكون بين الطهارة وبين أوبعدها وعلى كلا التقديرين قد كثر نقص الأولى ورفعه
 بالآخر غير معلوم للشك في تأخرها عنه فهو متيقن بالحدث شك في الطهارة وإن كان
 قبله أي على قدر كثر في ذلك الحدث بالطهارة الواقعة بعده على كل من تذكرك بعد بها
 على الحدث الآخر وتأخرها عنه ونقصها بالحدث الآخر غير معلوم للشك في تأخرها عنها
 فهو متيقن بالطهارة شك في الحدث **وقيل** لا يعمل بتلك الحال السابقة عليها فان
 كان قبله متطهر فهو بعده كذلك وإن كان قبله غير متطهر فهو بعده كذلك
 الاحتياط فيها فمستحط حكمها ويعمل على الحال قبله **وكذا القولين** غير معتد به لأن حالته
 السابقة تغيرت بطهارة عليها قطعاً فلا يلتزم اليقينية بوجه والاتفاق (بما هو اليقينية) فهو

مصنعة **ثم خالف الوضوء** واختاره الشيخان وكثر الاحتجاب لعدم ما غنوا من قول الصادق عليه السلام كل غنيل قبله وضوء الغنيل الجارية ولا ينها معولا على ما احتجوا فيه من أن عدم الثاني بينهما **وقال المرتضى** بالاحتجاب عن الوضوء وان كان غنيل الجارية وضوءها لا يغني عن الوضوء بل يكرى عن الوضوء **وايضا** وضوءها من الغنيل **وقول** الذي عدله على الوضوء بعد الغنيل بغيره واللام فيها الخبيث مبيتا ولا يغسل الجارية بغيره وهو صنفين والجوراني يقولان على ارادة غنيل الجارية جميعا بينهما وبين ما دل على عدم الاحتجاب **بالاحتجاب** فان لم يكن عن الوضوء احد من حدثا اصغرا ولا على ذلك على الاسلام الا من شذ عن العامة لقول الباقر عليه السلام لما قال لم تجدني مثله ان اهل الكوفة يرون من علي عليه السلام انه كان ياتي بالوضوء قبل الغنيل من الجارية كذبوا على علي ما وجدوا ذلك في كتاب علي عليه السلام **قال** استغنى عن ان كنتم جنبنا فاطهروا **وقول** الصائم عليه السلام ولا وضوء عليه **واطبق** الاحتجاب ايضا على انه لا يستحب فيه الا الشيعي في التهذيب فان ذهب الي احتجابهم وكان على المصنف ان يشي غنيل الميت العيا فان لا يرى وجوب الوضوء اذا عرف **فذلك** **فهنا مقصود** من مقتضى وهو موضع المقصد **المقصد الاول في الجارية** اي في الحب التي تحصل به وغير احكاما وكيفية غسلها وهي لغة السعد **قال** فلا تحرميها بلباس جارية **اي** عن وجود عيني الجارية بعد عن احكام المتطهرين واصطلاحها ثم قدم انها حنفية في الانزال الى الجارية بدونه فانها يجوز فيه لان يؤل البرغالها وهو **عبد** من الصواب لان تسهية الانزال بالجارية غير معصية **ولا** يشترع فيهم من مصطلح العامة بل هي حنفية في الحائض الطارئة على المحلف المعبرة **لعمري** **الرجول** في العباد المحضه المستتبه عن احد الامرين الذين عبر عنها المصنف بقوله **وهي** اي الجارية **تتصل للرجل والمرأة بانزال المني** **مطلقا** اي كيف اتفق مطلقا ونزجا بجماع وغيره مشبهة وغيرها بغيره **اولا** وتصل لغير الوضوء بانزال من النزع الحكوم باصلية او من غير **اعني** **ده** والمشكل بانزال من الفرج معا او من احدهما مع الاعتناء **وبالجاء** من واضح الذكورة **في قبل المرأة** وان كانت متبته كيف حصل ولو با دخاله فزعم في فوجها وهي نائمة **او** بالعكس **او** با دخال ثالث فزعم احداهما في منج الآخر نائم وكذا تحصل بالجماع في قبل واضح الا انه **ان** الجماع في قبل الحنفى المشكل فقد قال بعض الاصحاب لا يحصل به الجارية ان يكون رجلا فيكون ذلك عضو زاندا **وقال** في الذكورة وجوب الغنيل على الجماع قوله عليه السلام اذا نزلتني الحائضان فقد وجب الغنيل وهو الاضواء وشيخ عليه تولى المشكلين والبلال المشكل **فان**

المقصد الاول في الجارية

قبل المرأة ولو اوج واضح الذكورة في قبل المشكل واوجب في قبل المرأة فالمشكل حنف **وحكم** الواضح والمرأة حكم واحدا **الذي** في التوب المشترك ولو جامع بهيمة **قال** الشيخ في المغنط والمخلاف لا يفس فيه فلا يتعلق به الحكم ولا تحصل الجارية بالجماع **حتى** **تغيب** **الشبهة** او متداهما من منظرها كما قوله في الذكورة **وتحصل ايضا بالجماع في ذبل لادمي كذلك** اي حتى تغيب المشبهة **وان لم ينزل** في الموصفين ولا فرق بين القابل والفاعل والذكر والانثى والصغير والكبير والجم والميت والمكشوف والمغشوف في لزوم احكام الحرام **اش** حصولها بغيره بغيره اعيان الاحتجاب كالمرء وابن ادريس ونجم الدين بن سعيد والشيخ في المغنط وهو المعتمد لقوله تعالى ولا مسهم المتكافان الملاسة حنفية شرعية في الرجل الشامل للفتل والرجل في اللبس باليد وان كانت فيه حنفية لغوية ومنه يعلم عدم وجوب الوضوء باللبس باليد والاحتجاب المتبته والمجاز وهو محال وصحي **عبد** ابن سبيط عن احمد بن علي بن السلام **قال** سالت عن رجل يحب الغنيل على الرجل والمرأة فقال اذا دخله فقد وجب الغنيل والمهر والدم والادخال صادق في الذكورة **وقال** حنف بن سودة عن حمزة **قال** سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ياتي اهلها خلفها **قال** هو احد المائتين فيه الغنيل والحكم قول علي عليه السلام رد على الاضمار لما احتجبوا على عدم وجوب الغنيل بالجماع في الغنيل من غير انزال يقول عليه السلام انما من الماء ترجعون عليه الحد والدم ولا ترجعون عليه صاعا من ماء وهو منج في ساقه الغنيل المحذوف الوجوب **ودفع** الصدوق والشيخ في الاستنباط روايتها الى عدم حصولها باستنادا الى امور بعيدة عن القريب **اش** لاها ما رواه الجلي في الصحيح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيادون الفرج عليها غنيل ان هو انزل ولم تنزل هي **قال** غنيلها غنيل وان لم ينزل هو فليس عليه غنيل والجواب **اش** يمنع ذلك منها على محل النزاع فان الدبر يسمى قبا كما صرح به في القاموس حنف قال الفرج العورة وهي شاملة له وعرفا **قال** ابن شهاب بن جابر في قوله **الذين لم يزوجهم** حافظون على ان الانزاج الذي هو مبدأ الاستبراء حاصل فيه **اش** حصولها بغيره في دبر الغلام **فذهب** اليه المرتضى بحجتي بقوله عليه السلام ان ترجعون عليه الحد والدم ولا ترجعون عليه صاعا من ماء **ويقال** نقل من وقوع الجماع على سداوة دبر الغلام لدبر المرأة في حصول الجارية بالجماع فيه وعدمه وقد تقدم الدليل على حصولها بغيره في دبر المرأة فكذا الغلام لعدم الفرق **الفرق** بينهما حصولها بغيره في دبرها دون حصولها بغيره في دبر الغلام **حرف** للجماع المركب المعبر عنه باحداث قول ثالث **اش** وانما غير جاز كما تقرر في

المقصد الثاني في الرجل والمرأة

الاصول قلنا الذي نقرر في الاصول معتدلاً عليه التفصيل وهو ان القول الثالث ارفع
ما استغفروا عليه فممنوع والاشجار ونوضح ذلك ان نقول حرق الاجماع الكبر انما
ما نفاه كما اذا ذهب بعض المحققين الى ان السالبة الكلية واخرون الى ان السالبة الجزئية فاذا
القول الثالث بالموجبة الكلية او نفى ما اثبتناه كما اذا ذهب بعضهم الى الموجبة الكلية وبعضهم
الى الموجبة الجزئية فاذا حدث القول الثالث بالسالبة الكلية وأما اذا ذهب بعضهم الى الموجبة
الكلية وبعضهم الى السالبة الكلية فممكنة هذه فاحداث القول بالموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية معاً ليس حرقاً للاجماع اذ ليس بين المؤمنين قد مشترك بل هو تفصيل وموافقة لطائفة
في حادي المثلين ولا يخفى في الاخر كما اذا عرفت هذا عرفت ضعف وجه الاستدلال وان
كان القول المذكور لا يحيط ولو اسبغته على غيره اعتبر حال اعتدال المراجع بالشهوة حال
خروج وجه وهو التدبّر والدقيق وهو خروج بدفع وتساوي وتفرق الجسد وهو كشاً الشهوة
بعد خروجه وهذه الصفات متلازمة في تلك الحال ويعتبر أيضاً براكه الطاهر والخبث رطباً و
براكه يابس من البصيص بانما كذا ذكره الاصحاب وفي المرفيع لا يعتبر الدقيق نصف قوته عن
بل يكفي الشهوة في الدلالة على انه مني وبالجملة فاي وصف لازم لا يفي في الدلالة على المشقة
اذا منى وان انكثت عنه بغيره الاوصاف اللازمة له لانها ربما تنكث لها رجب ولو وجد الباطن او
البصيص الذي يمكن حصوله في كل بلوغه حينئذ ووقت الامكان ببلوغ اثني عشرة سنة على
ما ذكره المصنف في المتن بخلاف من لا يمكن حصوله منه فان لا حكم له على قوله او حجة او فرائض
او ما يلحق به المختص به ويصدق الاحتصاص ببلوغه للثوب وبانفراذه في النوم على العزائم
الاخفاف به ويكون صاحب النوبة الأخيرة مع التناوب فان اسبغته فهو مشترك مع صاحبها
به شرعاً ولو بالعلامات مع الاستنباط وجب عليه الفحل لمحقق صدوره منه على ما هو المعروف
من الاحتصاص لما كان من غيره ويحكم عليه بالجنابة من اخر وقت احكامها وهو اخر نوبة و
محوها لا صلا لا عدم التقدم فيعبد كل عبادة مشروطة بالاعتدال لا يحتمل سببها وقيل لا يصح
ما لم يعلم سببها وهو احوط ولا يجب عليه الفحل لم يثبت له كما صرح به في التذكرة لو وحده
في المشترك ويعرف بمبارته المختص وقد عرفت ذلك بما حكم بعدم وجوب الفحل على احدهما
لعدم تحقق كونه منه بغيره فسقط على اصل نفي الطهارة ولا يصح من احدهما ما سؤف محتمل
صحة من الآخر لاننا نبي عليه كائنا من احدهما بالآخر وتكونه لا يصح الاسم كما في الجمع اذ اتم العدد
بها في الاولى صفة المأموم باطله حاصراً وأما في الثانية فلا تنجح الجمع أصلاً من العالم بالمال و

ع

يقع من الجاهل بها ومثل العبد الواجبه وما لا يتوقف كرحولها المساجد فممنوع فرائضها
الصلوات كذا وصومها معاً لا تجزئها وما يوجد في بعض المواضع من منه لا عبرة به **وكرم عليه**
باجماع مقفاهل البيت عليه السلام **فراه** **الصلوات** **الاربع** وهي سجدة لقن وجم السجدة والخم واقرأ
باسم ربك **والباضا** المختصة بها او المشتركة كالسجدة بغير كونها من احدهما لا سجد بغير كونها
من غيرهما او مع عدم النية بالكلية ولا ريب في كرم المختص بنية كونه قرأاً ومع عدم النية
اصلاً أصح بنية كونه غير قرأت في غير الوقت يثبت الى ان القرآن هل يخرج عن كونه قرأاً اولاً
ومس كانه القرآن وعليه اجماع العلماء الا اذا اودعوا في لسانه الا المظهر ولا يخفى
تحريم المشايخ على الكف بل مع جميع احبار الدين عدا الشن والظفر على نزده في عدمه
صدق الاسم عليها مصير الى اللقب كما قرره في التذكرة والمراد بكلمة القرآن هو الحروف
ومعها التدبير والمدة والهن والاحوط احتساب الاعراب والوقوف المعززة في رسم المعنى وفي
علم الخط كما لو كان شيء يكتب بالالف فكتب بغيره او بالعكس وكذا الحرف الذي لا يكتب أصلاً لو
كتب وان كان القول بعدم تحريم مستها قوتاً ثانياً لاصالة الاباح وعدم الدليل المقتضي للخرج
عنها ولا يكون المكتوب قرأاً تكون له لا تخلف غيره كآية الكرسي وعز ذلك بالنية وان كان المكتوب
مع قطع النظر عن محتمل أو مست شيء عليه مكتوب اسم الله تعالى عز اسمه واسمها بآية او
اليمين عليه السلام فخطاً له هذا اذا كان المسي منصوصاً بالكتابة او نواه الماس بخلاف ما اذا
لم يكن مقصوداً بها ولا موقفاً كالوقوف على خاتمة مثلاً في حجة او يريد به صاحب الحائض او صائفة و
تخوذك والمصادرة تحريم من الاسم الشريف لا ما عليه الاسم اذ لم يسلم من ان كان ظاهر العبارة لا
بغيره والاحوط كرم من اسم فاطمة عليها السلام تعظيماً لها وتوقيراً ومثل قول في الروايات و
غيرها وفي جبرائي الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام انه لو كان اسم الله تعالى على الرواحم لا يباس
بسمها الجنب والاوي الجمع بينه وبين الحديث الوارد عنه عليه السلام بالنبي عنه يحمل على الكراهية
والثب في المساجد بخلاف الاجتناب فانها تجري فيها عدا المسلمين لقوله تعالى ولا جنبة الا
عابري سبيل وحسن جميل قال ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب عيسى في المساجد قال
لا ولكن يبرئها كلها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه السلام ومنه التردد كما استظهره
شيخنا المختص لان المواضع مقصورة على الاجتناب في غير المساجد والتردد لا بعد اجتناباً و
وضع شيء فيها وان لم يسلم من النية بل لو انما صدق الوضع لقول ابي عبد الله
عليه السلام وقد قيل عن الجنب والي ان يفتي بالان من المسجد المشاع يكون فيه قال نعم ولكن

لا يصيب في المسيء شيئاً وذهب سلاً إلى كراهية البت والوضع محققاً بان الأصل عدم
الحرم فجعل النبي على الكراهية والجواب ان النبي لم يحرم كما نقرر في الاصول والاصل لان
يجل به مع وجود الحرمة عنه ومقتضى الوضع المحرم بالمتلزم للبت محقق باطلاق النكاح **وكذا**
لا الاكل والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق في روى النبي عنها قبل ذلك قال ابن بابويه
انه يحا ف عليه البرص **قال** وروي ان الاكل على الخبث يورث الفجر وروي عن ابي جعفر
عليه السلام الامر بقتل به والمضمضة وغسل الوجه وفي بعض الاحبار الوضوء بها ولا ريب
انه اكل ولهذا الاختلاف قال في الشرايع ونحو الكراهية بالمضمضة والاستنشاق وهو
تصريح منه بعدم زوالها معها والمشهور الزوال **ومسألة المحض** باي جنس كان من بدنه
وما روى عن الصادق عليه السلام من المنع من ميتة يحمل على الكراهية **والنوم الا بعد الوضوء**
كما ورد به الخبر **والخضاب** كحنا وغيره وكما يكره الخضاب بكرة للمضغ ان يخب
كما ورد به النص **وذهب** ابن بابويه في كراهية الميتة الي عدم الكراهية فيها **و**
قرأه ما زاد على سبعين اية ولا يشترط التزالي بل كرهه الزايد وان كان مفترقاً في زمان وجانبه
ويصدق العود بها حدوة مكررة كذلك والظاهر ان مراده كراهية مكررة اذ هو يكره كراهية
ما زاد على سبعين كما صرح به في باقي مصنفاته وكما نراه في ذكر السبعين الرد على من قال ان الحكم
يتميز ما زاد عليها كما يريشد اليه قوله في المختلف والخبر عند كراهية ما زاد على السبعين لا
يحرّم وفي الصدوق الباين عن قوله القرآن كله ما عدا العزائم وفيه روايات والذكر
يظهر من كلام الشيخ في كتابي الاحبار المحرم استناداً الي ما رواه مقطوعاً مع ضعف سند
وحكم عليه القتل وجب فيه الميتة وقتها **عند الشروع فيه** اي مقارنته لا اولها
استحبنا كاعتد غسل البدن او وجوباً مطلقاً وهو عندنا عند غسل جوارحه من الرأش **مسألة**
الحكم وقد عرفت معنى الاستدانة المحكية حتى يخرج منه **وغسل بشرة جميع الجسد بالنص** و
الاجماع وقيل ظاهره ذنبه وباطنها ولا يدخل الماء الي باطن صماحه ولا يغسل باطن النعم
والانف ولا غيرها **باقية** اي بما القتل به اقل افراده وادناها والمرجع في ذلك الي العرف اعتباراً
للمعتمد العرفية عند فقد الشرعية كما نرى في الاصول وغير خلاف انه ليس المراد حصر الواجب
في الاقل بل ان يستحب ان لم يسجد الاكثر منه **وعقيل** او نزح محبت فيها **ما لا يصل اليه الماء**
الي الي العنق وان كان غير مذكور لوضوح ارادته وذكر الحديث قبله فتزك منزله المذكور **باب**
اي بالتحليل من شعره وحاشية ضيقه وبلغ نحوها لان غسل الشرة واجب مطلق متوقف عليه
او على

او على النزح فيجل احدها **والترتيب** بالاجماع **يد بالراس** وعنى به الرأش والرغبة فليبدأ به
اصطلاحاً كما لا ترتيب في اعضا القتل وان وجب بينهما فيجوز مقارنته الترتيب للرفق به **مسألة**
بالجانب الأيمن ثم الجانب الايسر ويجوز الخلود مشترك مع كل عضوين باب المضمضة وغسل
العضوين والسرقة اي جانب شامع الجانبين احوط **الآفة الارقاش** وهو النقيض للماء
اخر من الرأش الذي هو المقطع وشبهه كالاغتسال تحت المطر الغزير والميزاب فانه لا يجب
فيها الترتيب لافلا ولا حاشية وهو مختار لان البدن كله بمنزلة عضو واحد فيارتان بالترتيب
من البدن ثم يشبه بالاف في غير هذه في الوحدة العرفية ولان الاصل سركة الذراع من وجوبه
وعدم دليل يدل عليه في غير المقتضى عليه **وما رواه** زرارة في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لو ان رجلاً ارشس في الماء ارشساً واحدة احراه ذلك وان لم يترك حده ونحوه في الجاني قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا ارشس الخشب في الماء ارشساً واحدة احراه **فان**
قيل ليس في الاحاديث ما يدل على اغية قلن ليس فيها ما يدل على وجوبه فيسرى على الكل
وقيل ليس في الشيوخ من الاصحاب من قال بترتيب حاشية **قال** ابن ادریس بسند صحيح
مع الارقاش لام الوقوف تحت المطر والمجرى وهو المعنى **والسبب الاستبراء بالبول ثم بالارش**
للتزول لا لغيره بان يسج من المضمضة الي اصل القصيب ومنه الي الرأش ونيتة ثلثاً وبعض
رأس الخشعة وهو مذهب اكثر علماء النجاسة **قال** الشيخ وجماعه بالوجوب وقال شيخنا الحق
في بعض مآله بوجوب البول واستحبنا بالاحتياط **فان وجد بطلاً مشتبهاً** اي لا يعلم كونه
ميتاً او بولاً او غيرهما **بعد** اي بعد الاستبراء بالبول والاحتياط **لو يلبثت** لاستمعها كونه
ميتاً لان البول من بول الشاة وكونه بولاً لان الاحتياط من بول الشاة مع ان الاصل عدم كونه احدها
ويروى اي بدون الاستبراء بالبول والاحتياط **بعد القتل** دون الصلوة التي لم يعلم استبراء البول
عليها او مصادفة لانتسابها عملاً بالظاهر من خلف احترامه وعدم ما يزيل الشبهة وان قال
ولم يكتف به لوضوحه وان احترامه ولم يبلغ مع احترامه بعد القتل ولا مع ما يلبثت **والنحو** وجوبه
وهل تستبرك المرأة ام لا توقف فيه في المتن لان مخج البول غير مخج المني فلا فائدة فيه
ولو كانت ملأ فلا عاقل لان الظاهر انه من بقايا من الرجل وذلك غير واجب للقتل **وأما**
ابن ادریس في العادة **وامرار اليد على الخشعة** اي ذلك لان المني في تحصيل جنينة القتل واظهر
في الاستبراء وعليه عملنا اجمع وحاشية شيخنا الحق في بعض حواشيه قوله بالوجوب لا يعرف
قاله من الاصحاب **وعقيل ما يصل اليه الماء** ويروى لما قلناه في ذلك **والمحض** والاستنشاق

تلقا غسل العينين من المرفقين او الزندين **لثقا والعتل بصاع** كما ورد به الخبر وقد عني
العلم فيه **وعلم التولية** اختيارا ويجوز مع الضرورة وينبغي الحب للموتى ولو نجا ما كان
حكما **وتكره الاستسقاء** كما مر في الوضوء **ولو احدث في التوبة بما يوجب الوضوء اعاده**
وهو غتار الشيخ وابي ياهيم والى عبد الله الشهيد استنادا الى ما لا يهض حجة وقال
المرتضى والمحقق بالانجام والوضوء لان الاصر لو حصل بعد اكمال الطهارة اوجب الوضوء فكذا
في التوبة والحب الاعاده والا كان اذ لم يبق من جابنه الا يتردد ردم ثم احدث بحب عليه
العتل وليس كذلك **والجواب** ان اجاب الاصر الوضوء بعد اكمال الطهارة لا بد له على
اي يه اياه اذا وقع في الاشياء شي من الدلالة وعدم الجاب الاعاده اذا احدث وقد عني
من الا يتردد ردم مجرد استبعاد فان القابل بها يوجبها ولو بقي من البدن جزء لا يتحرك
على ان اجاب الانجام والوضوء اذا احدث وقد غسل من راسه بقدر ردم او اقل فكذا اولى
منه بالاستسقاء **ودذهب** ابن البراء وابن ادريس الى الكسفا بالانجام واختاره شيخنا
المحقق وهو المعنى لان الحدث الاصر لا يوجب العتل اجماعا ولا الوضوء على الحب مادام
جنباً وانه جنب الى نهاية العتل **والاستسقاء** له في الاشياء ما يمنع منه قبل الشروع فيه وليس
والاحاد اشارة الزعم من التكليف فيجب متفق الجانبة وعدم ما يدل على وجوب الزايد من حكم الوضوء
اليد احوط واكمل منه احتياطاً حكم الاستسقاء اليه وتصور الانشأ في غسل الترتيب بين وضوء
في الارقاش اذا احدث بعد التوبة قبل اتمام المارة للبدن اجمع فيمر فيه الخلاف جديداً
لا يخرجه الخلاف الى غير غسل الجانبة من الاعمال اذا وقع الحدث الاصر في الاشياء شي منها
بل كفي فيه الانجام والوضوء مع غير توقيف **المفصل الثاني في مهية الحيض** ومهية
غسله وهو لغة السيل يقال حاض الوادي اذا سأل قال الشا عر **٥٥ ٥٤ ٥٣**
٥٢ اجالت حصاهن الزواير وحيضت **٥١** عليهن حصيات الشبول الطواجر **٥٠** وشوا
هو ما رتم به ههنا رتماً حياً فقال **وهو في الغلب** فقيده لا لخال ما كان حيثما نصبة
دم الاستسقاء واجرأ ما كان استسقاء نصبة دم الحيض وهما نادران **اسود** اي ذو
سواد **حاز خرج بحرقة** اي يلغى بخذه المرأة لمزاجه من **الابسر** واعتباره بما هو مع
الاشتباه بدم الفرج كما ورد به الخبر وصح به الاحباب ومنهم المصنف رحمه الله في باقي مصنفاته
لامطلقاً كما هو ظاهر العبارة **الحكم** فيما يمكن ان يكون حيثما عدم الاشتباه بالفرج كبره
حيضاً من اي جانب كان والحكم للحيض من الا يبر والفرج من الاثنين عند الاشتباه
مذهب

بالحبس

مذهب بني بابويه والشيخ في النهاية واكثر الاحباب وقال ابن الجني بالعتكس و
اختلف قول الشهيد ومنك الخلاف اضطراب روايه محمد بن يحيى الواردة في ذلك عن ابي
عبد الله عليه السلام فالتركيب نقله المصنف في الذكر عن الشيخ رحمه الله انه روي في
النصيب انه عليه السلام قال فان خرج الدم من الاثنين فهو فرج وان كان من الا يبر فهو
حيض وهكذا حكم شيخنا المحقق انه وجده فيه ونقل في المختلف والمتن ان الشيخ في النهاية
رواها بالعكس ذلك كما رواها محمد بن يعقوب وحكاها عنه المصنف في المتن وانكره وشيخنا
الشهيد في الذكرى **وهذا** القرين يكون من الفقيه او العاقل او العاقل وهو انفع لوضوح
لسائر الناس مما عرفت به في الذكر من انه الدم الذي له تعلق بانقطاع العدة وان كان ذلك
اجود لانه رجع عقلي وهو نوعان الفقيه للفقرة الدم جنبش وقوله له تعلق بانقطاع العدة
خاصه يخرج بها ما عداه كالاستسقاء ونحوها ويتبين في طرده بالفتاى لما انه قد يكون له
تعلق بانقطاع العدة كما في الحامل من زناً اذا وضعت بعد الطلاق فان نفاسها بعد فترتها
وراد الحق رحمه الله ولعل يحد فاستقام ويصح فيه جديداً ان قوله له تعلق بانقطاع العدة
مستدرك لتمام التعريف بدونه وذكر تعلق بانقطاع العدة دون انقطاع العدة به لينطبق على القولين
في تنبيه القرين بأنه الطهر او الحيض فان له تعلق على كل منهما فبطوره على الاول وبانقطاعه
على الثاني **فان اشبهه بالعدرة** اي بدنها وهي بغير العين وسكون الجمه الكارة **لوحظ فان**
خرجت القطنه مطوقة فهو دم **عدرة** **والا لحيض** كما ورد به الخبر وطرق الملاحظ ان
تضع القطنه بعد ان تستلقي على ظهرها وتزفع رجلها وتخرجها اخرجاً ردياً وروكبت
الرضا عليه السلام انه قال ان هذا الحكم يترتب من سرار الله تعالى فلا تدعيه ولا تلحقوا هذا
الحق اصول دين الله بل رضوا الله ما رضى الله له من حلال **وكل ما نراه** وان كان نصبه دم
الحيض **قبل اكمال النسخ** ولو شي يسير لانه قد يترتب لا يقتضي كما نرى عليه الخبر والمصنف
الفرقة لانها المنفارة شرعاً وتبرك على هذا الحكم اشكال فسريرة ان الحكم يكون ما قبل النسخ
ليس حيثما كيف يجمع حكم المصنف وغيره بان الحيض دليل على البلوغ وان لم يجمعه المست
وحكم بان يقال الدم الحكم كونه ليس حيثما قبل بلوغ النسخ انما هو من غير استسقاء والحكم
كونه حيثما لا على البلوغ انما هو من غير استسقاء فان اذ اخرج الدم باوصاف الحيض حكم
سبقت البلوغ بما على القلب من تافره عن بلوغ النسخ بزمان طويل وجنديه لا مثاقه
بين الحكمين **ومن الا يبر** على المشهور عند الاشتباه بدم الفرج لا مطلقاً كما مرناه **وبعد**

كانت ظاهرة فيه وما احتمل من كونه حقيقيا فاستدلوا بعبارة **ولو كان لها** العادة تميز
فانما نفى زمان التميز والعادة فلا حث وان اختلفا **ايما** بالزمان كما لو كان عاداتها الحث
الاولي فوات في شهر لا يسقى ضم بصير الجنب الثانيه او بالعدو كاورات التميز
الاولي بصير دم الجنب او اربع فلان **احد** وهي الرجوع الي العادة ذكره في الجواب
قال المرتضى والمفيد وابن الجنييد والثاني الرجوع الي التميز ذكره في النهاية وبر قال
في الموطأ والحلاف الا ان **قال** فيها وان قلنا بالرجوع الي العادة كان قوتها **والاول**
اشهر وعليه عمل لان العادة اقوى وما **احد** به الثاني من قول عليه السلام لما علمت
حديثي ان دم الجنب اسود يعرف جمل على المتبراة **وجفت** **التي** منبراة كانت
او مصطرة **الي** فيقول القوي حقيقا وغيره استدل بشرط اختلاف لون الدم وان كان
يبيض القوي عن ثلاثة وان لا يزيد عن عشرة وحتى اختلف احد الشرط فلا تميز **وهل**
بجانبه بلوغ الدم الصعيف اقل الطهر فيه وجهان **احد** انها صريح به المصنف في
النهاية ويخرج من ظاهر المختار لانه اذا كان القوي حقيقا كان الضعيف طهرا **والثاني**
للعوم قوله صلى الله عليه وآله دم الجنب اسود يعرف ولطاهر صبريوش بن معنوب في الصحيح **قال**
قلت لا يعمد اليه عليه السلام المرأة ترك الدم ثلثة ايام او اربع ايام **قال** تدعى الملوقة
قلت فانها ترك الطهر ثلثة ايام او اربعة **قال** قلتي قد كنت فانها ترك الدم ثلثة
لملثة ايام او اربعة ايام **قال** تدعى الملوقة تضع ما بينها وبين شهري فان انقطع الدم
عنها والا فهي استحي طهر وفي معناه صحيح الى الجبر عن الجبر عليه السلام والا طهر الاول
وهو مخارضا الحقيق وظاهر المصنف في التكرار **والحديث** حكمه الشيخ على مضطرب او
مستحي ضم استبرأها الدم واستتبهت عاداتها ففرضها ان يحل ما اشبه دم الجنب حقيقا
وغيره طهرا صغرة كان او نكاحا شبيها لها **وهو** في الجمل صريح منه في عدم اشتراط
بلوغ الصعيف اقل الطهر وعلما **است** التميز **النون** قال الاسود قوت الاحمر والاحمر
قوت الاشقر والاشقر قوت الاصفر والاصفر قوت الكدر والراجمه فذو الراجمه الكدرية قوت
بالنسبة الي ما لا راجحه له وما تغصم عنه فيها **والعسوم** ام الفخمين قوت الرقبن وذو العلامات
الثلاث قوت ذي العلامتين وذو العلامتين قوت ذي العلام الواحد **وان** **فقد** **اي** العادة
والتميز **وجفت** **المتبراة** كسر الدال لاشتراكها بالجنس فخطها لاشتراكها بالجنس بها دون
المضطربة لانها سبق لها عادة فلا يبق بها الرجوع الي غيرها **الي** **عادة** **اهلها** **هـ**

كالات

كالات والاضحت والعمرو والفرق بين الاجتناب وبين والاموات ولا بين المسوات لها في
في الست والسبع والخالفات للعموم وهي مختصة في وضع العذر حيث شئت من ايام الدم وان
كان جعله في الاول اولى **وي** **ان** **اختلف** في عاداتهن **او** **فقد** **اي** لم يكن لها **اهل** **وجفت**
الي **التي** في سنها عرقا قال في الموطأ واشتهر من الاحكام ولم يجد عليه نصا وانكره
في المختار مطا بالذليل وفارقا لما حكاه في الطبع والمختار في الاصل ومن الاقرب وهو
مختار المرتضى وابن بابويه والشيخ في الخلاف فنرجع على هذا بعد تقدير سبابها الي الروايات
ان **اختلف** **او** **فقد** **تختص** في كل شهر **سبعة** **ايام** او ستة او ثمانية او تسعة في شهر
واحد او ثلثة من شهر وعشرة من شهر **آخر** او سبعة سبعة من كل شهر او ستة او عشرة
مختصة في ذلك والا فضل اختبرا بما يوافق مزاجها فذات المزاج الحار قد اخذ السبعة والبارد
الستة والمتوسط الثلثة والعشرة وتختص في وضع ما اختارته حيث شئت من ايام الدم وان
كان الاول اولى **والمضطرة** العذر والوقت وتسمى الجبيرة بتع اليه وكسرتها والمختصة بالكرش
لختبرها وتختص الغيبة في حكمها **بالسبعة** او **الثلثة** او **العشرة** وحتى اخذت هي والمختصة
بروايتها استبرأت عليها لان التخيير ما هو في اول مرة لادائها كما صرح به شيخنا الحق والتمهيد
الثاني **ولو ذكرت اول الجنب** **كلمة** **ثلاثة** فتعلم اليه يومين بعدة فتترك فيها الصوم والصلوة
لانها جيبض باليقين وتقتل في آخر اثنا عشر لا خيال الانقطاع **ولو ذكرت آخره** **فقد** **هي** **ها**
اكتب نية الثلثة فتحت كون اليومين الذين قبله جيبضا ويلزمه عند احتمال الانقطاع في آخره
وتعلم في باقي الزمان المختار الجنب وهي السبعة التي بعد الثلثة في الصورة الاولى والسبعة التي قبلها
في الثانية **ما تعلم المشتكى** **ضمه** وترك فيه ايضا ما تركه الحايض **وتقتل** **لا** **انقطاع** **الجيبض**
في كل وقت **عقلم** **القطا** **عنه** **فيه** **وهو** **عند** **كل** **ملوقة** **في** **الايام** **السبعة** **بعد** **الثاني** **في** **ذكرة** **الاول**
عقلم **السبعة** **الثاني** **على** **الثلثة** **في** **ذكرة** **الآخر** **لانها** **غير** **عقلم** **لا** **انقطاع** **عنه** **فيها** **ولو** **ذكرت**
وسطر **جعلت** **يومها** **قبل** **ويومها** **بعد** **تقتل** **في** **آخر** **لا** **خيال** **لا** **انقطاع** **وتعلم** **في** **السبعة** **الباقي**
بما **افعل** **المشتكى** **ضمه** **وترك** **الي** **جيبض** **في** **السبعة** **الباقي** **تقتل** **فيها** **ايضا** **عند** **كل**
صلوة **او** **احتمال** **لا** **انقطاع** **ولو** **ذكرت** **يومها** **او** **بعض** **يومها** **في** **الجملة** **لذكر** **اول** **هوا** **او**
وسط **او** **آخر** **كان** **هو** **الجيبض** **خا** **صه** **تقتل** **آخره** **لا** **احتمال** **لا** **انقطاع** **فيه** **وتعلم** **في** **السبعة** **الباقي**
بما **افعل** **المشتكى** **ضمه** **وترك** **الي** **جيبض** **في** **السبعة** **الباقي** **تقتل** **فيها** **ايضا** **عند** **كل**
الانقطاع **ولو** **علمت** **فصور** **زمان** **حيضها** **في** **هذه** **الصورة** **لا** **يراع** **عن** **بلوغ** **الوتره** **وتقتل**

فهذه الاحكام على المشكوك فيه وما عداها استخاضت باليقين **هذا حكم على القول بالاحتياط**
 في الجمع بين التكليفين او التكليف وعلى ما هو المختار من وجوبها الى الروايات نعم ما علمنا في
 احديهما ان لم يكن لها تمييز **ونقص** في جميع الصور المذكورة **صوم احد عشر يوما** لا احتمال يكون
 حبيصها عشرة وامكان التعليل فينبذ صوم اليوسين ولو علمت عدم اكثر او قصر زمان
 حبيصها عن عشرة اقتضت على فضا المحتمل كالاعتكاف ان حبيصها في الشهر الاول من كل
 شهر مثلاً فان لا يلزمه الاقضاء **تسمه ولو ذكرت العدد خاصة** اي دون الوقت مثل ان تعلم
 ان حبيصها خمسة ايام من كل شهر ولا تعرف عينها **علمت في كل وقت** من زمان الاضلال
ما تعلمه المشتكى فيه وترك كل تركه المايض فيه اخذ بما جاح الاحتياط **ونقص** **الحبيص**
 بعد انتهاء العدد **في كل وقت** **عند الانقطاع** فيه صفت هذه من آخر الى آخر عند كل صلوة
 الى آخر الشهر الا ان تعلم ان الانقطاع في وقت بعينه فتكررت عند الانقطاع عنده وهكذا
 فزاد في التذكرة **قال** شفي الخفق انما يشتمل هذا الحكم اذا لم تعلم متى فاجها فان علمته
 بان عرض لها جنون وعجزه عن ثباتها فانت ووجبت الدم ولم تعلم متى فاجها فان علمته
 رجعت بنحو وز العشرة الى عدة العادة فان استمر الى الشهر الثاني فهو على الخلاف
وانت حبيصتها فتنه لما قرأناه موافق للتذكرة وفيه مع ذلك ما يظهر بانما لم يقابل
 هذا فهي لا تعرف قدر الدور واستبراءه كالوقاات حبيصه شبع لا ادري في كم اضللتها فاذا
 لم تعرف وقت طرد الدم احتمال الانقطاع في كل وقت فتغتسل في جميع الاوقات عند كل
 صلوة اما من تعرف قدر الدور واستبراءه كما يملكه انفا فلا لان قدر العدد من اوله لا يحتمل
 الانقطاع فيه بل يحتمل الطهر والحبيص بعده يحتمل الطهر والحبيص والانقطاع فحقا بالجمع بين
 التكليفين الثلاثة الى آخر الشهر كما قرأناه وكان نسخا فشر العبرة بحجها بين التكليف
 الثلاثة في جميع وقت الاضلال فاحتاج الى قوله وانما يستعمل في **وذهب** في الدوروس الى
 تخييرها في حبيص العدد ثم هي طاهر وافتى به في الفتاوى وليس لمروجها منعها من التخيير
 وهو اهل الاقرب وان كان الاول احوط **هذا** الذي قرأناه خذه معتد اعليه **ان نقص**
العدد الذي ذكرته عن نصف الزمان الذي وقع الشك فيه **اوساؤه ولو زاد** عن نصفه
فانزله وضعفه **حبيص** باليقين **كالحي** **سب** **والشادس** لو كان **العدد** **سنة** في **العشرة**
 فانها اذا خلا في كل تقدير وهي في الشهر الباقي به منزلة الناقص عدها عن نصف انما
 معنى القول بالاحتياط نقل في الاربعه الاول على المشتكى فيه وترك تركه الى بعض الاغني وفي
 الاربعه

الاحتياط تجمع بين التكليفين الثلاثة وعلى القول **الاخر** نعم الى اليومين ما يملك به العدد
 كسب شتات وباقي الزمان في فيه طاهر **وكل دم يمكن ان يكون حبيصا وهو حبيص** وقد
 سلكوا العلم والمعاد بالامكان هنا معناه العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المحتال
 الحكم فيه هل يمكن ما حكى كونه حبيصا وما احتمله **ولو زادت ثلثة وانقطع ثم رأت العاشر**
 او كانت عاشره عشرة **فالعشرة حبيص** اما الدعاء فكونها حبيصا واضح واما الثاني
 بينها فليعدم ان كان كون الطهر اقل من عشرة بين دمي الحبيص ولو تجاوز العشرة ولم يكن
 عاشره عشرة فالحبيص الاول خاصه ولو زادت ثلثة وانقطع ثم رأت قبل العاشر
 انقطع ثم رأت العاشر خاصة فالعشرة حبيص ومع الثاني وزنا الاول وما صا في جزاء طهارة
 ان كان وما بينها حبيص خاصه ولا فالحبيص الاول **وجب عليها الاستبراء** وهو طلب
 بركة الرحم من الدم كما هو ظاهر كلام الشيخ والمرضى اذا احتصى كونها ايام الحبيص فحرم العادة
 بينها واحتمل في التذكرة الاستبراء **عند الانقطاع لدون العشرة** وصورته
 ان تعتد برجلها التجري على الى ما لم تدخل الفطلة بيدها اليمنى **فان خرجت الفطلة**
لغية فطاهر يجب عليها غسل الانقطاع **والا** خرج لغية بل خرجت ملطحة **صبرت**
المختارة يوما او يومين استبراء اذا لوا غسلت آخر العادة او صبرت الى تمام العشرة
 مع استبراء الدم جاز وطاهر كلام الشيخ والمرضى ان الاستظهار على تبديل الوجوب وهو
 لا يخرج من العبارة هنا **ثم تختل** للانقطاع وتصلب **تصوم** مع علمها اعمال المشتكى فيه **فاذا**
انقطع على العاشر فصمت ما صامت بعد الاستظهار لمحتى كونه في الحبيص **والا**
 ينقطع على العاشر **فلا** تختص ما صامت لمحتى جزاء لمحتى كونها في وقت طاهر وزمان
 الاستظهار يجب عليها قضا صوم وصلوته لظهور كونها طاهرا فيه وفيه **لجب**
 قضا الصوم دون الصلوة لانهما بالترك فلا يستتبع النقص وهو صغيف وكما ذكره العدد
 الثاني للوقت حكم المعتد في ذلك كله **والمستبراء نصبر حتى تنقضي عشرين**
 وان لم ينقطع الدم على العشرة فقد عرفت حكمها فيما سلف ومثلها في الحكم المجترة وذكره
 الوقت الثاني للعدد والتي استقرت عا دنها بوقت خاصه **وقد تقدم العادة** على ثباتها
 لما عساه يعجز المزاج من حرارة بعضي القدم ومعه لا تترك العادة الا بعد مضي ثلاثة ايام
 من رؤيتها **وقد سار** هو لان عروص برودة المزاج يستضي تأخرها فترك العادة
 حبيصا بمرور رؤيتها الدم لغلبة الظن بكونه حبيصا علي ان تأخره يبعث على قضاها انها تارة

ولوأت الدم أيام العادة والطفلين قبلها وبعدها **واحد** فقط **ولم يتجاوز**
الدم من أوله إلى آخره العشرة **فالجحيم** لا مكان زيادة العادة **والأشكن** أي يوزن بل
كان متجاورا **فأما العادة** هي الحيض وما عداهما استحاضة **فوجب** عليها **الغسل عند الانقطاع**
أي بعدد مع استئصال الزمرة بشرط بالطهارة وكيفية **غسل الجنابة** ترتبها وارتقاها
وحرم **عليها كل مشروط بالطهارة كالصلوة** فوضعا ونظرا **والطواف** كذلك وإن قلنا
بعدم اشتراط المذوب بالطهارة لتحريم دخول المسجد عليها **ومس كتابه الغزاة** وكذا
مس اسم الله تعالى في غير اسمه واسم الأسماء عليهم السلام **وأنظاره** من اسم ما طهر عليها ألم
لكذلك **ولا يبيع فيه الصوم** ما دامت ترك الدم فانه انقطع قبل تصوره وإن لم يغتسل صح
به في النهاية **وقيل** لا يبيع الغسل بدون الغسل بخلاف الصلوة وما عطف عليها من الحركات
عليها فانها حرم عليها قبل الغسل **قولا** واحدا وهذا هو إجماع المصنف على تغييره **سلك**
العبارة **ولا يبيع طهارة** بالاجماع مع **الدخول** وكونها حائلا وكان على المصنف ان يذكره
لانه لا يمتنع في هذا الحكم **وحضور الزوج** مع تمكنه من استسلام حالها والاحتكام الغائب
او حكمه كالغائب المكن من استسلام حالها لقربها ومنها حتى انتهى أحد الشروط الثلاثة **جاء**
الطلاق كما سيجي تفصيله في موضعنا **شأنه تعالى** وإذا انقطع الدم ارتفع الحجج وإن لم
تقتل **وحرم** عليها **البيت في المساجد** بالاجماع علمنا وعند المؤلف والتردد ونحو
لها الدخول إلى غير المسجدين من غير لبث ونزل في الخلاف الاجماع عليه **وقرأه القرآن**
وإباحة ضحا حتى يشمله إذا نوت الهامزة **فستحرم** وجوبا **ثلاث السجدة او استمعته**
أي صحت إلى الغاري وهو جائز لها وإن أوجب السجود عليها وكذا يجب عليها السجود
سجعت من غير أصغر كما صرح به في المنيوط وأخذا به المحقق **لعموم** قول **العباس** عليه السلام
في خبره **أي** يصير إذا قرئ شيء من القرآن وسعتهما فاسجدوا **أن كنت على غير وجهي** وإن كنت
جنبيا وإن كانت المرأة لا تصلي **وقال** في النهاية **يجزئ** السجود عليها **تبا** على اشتراط
الطهارة في سجود الثلاثة **والصل على الأول** كما في الرواية وقوله عليه السلام في خبر عبد الرحمن
في الحائض **تقرأ** ولا تسجد **محول** على السجرات **المندوبة** بدليل قوله **الغزاة** **وحرم على زوجها** علم
ببعضها **وصدق** لو أخبرته به **أن لم يكن** متبعا في حقته **وطهارة** قبلها **وعليه** اجماع العلماء
لقولها **تأني** ما عجزوا **النساء** في الحيض **ولا تنزوهن** حتى يطهرن **وهو عام** في حرمه **وعلى الحائض**
سواها أن الواطئ زوجها أو حالها أو حالها **لا** فالتبديد بالزوج لا وجه له **ويكره** الواطئ حتى لا
صح

صح به في النكحة **وتحريم** **فغير** **تفسير** **وعشرين** **موطأ** مع العلم بالحيض والتحريم
لا مع جهل أحدهما **ويكره** **تفسير** **عنه** **صل الله عليه وآله** **قال** **من جامع**
امراة وهي حائض **وحزج** الولد **وحملا** **وأبرص** **فلا يلزم** **الانقصة** **وسبيل** **الصادق** **عليه**
السلام **عن** **المشركين** **في** **طهارة** **مقال** **هم** **الذين** **تأني** **آنا** **وهم** **سأكم** **في** **الطهارة** **وعلى** **الصادق**
عليه **السلام** **لا يبيح** **هذا** **الامن** **حيث** **ولادته** **أو** **حملت** **به** **أمه** **في** **حيضها** **وتسحب** **لما** **انقطع**
لوطنها **فبلا** **علمنا** **بالحيض** **والكم** **لا** **حائلا** **لها** **وأن** **سأ** **فانه** **لا** **شيء** **عليه** **كما** **صرح** **به** **في** **التذكرة**
والاستسقاء **مختار** **الشيخ** **في** **النهاية** **للصل** **لحيمة** **العبيص** **بن** **القيم** **عن** **العباس** **عليه** **السلام**
قال **سأته** **عن** **رجل** **واقف** **امراة** **وهي** **طامث** **قال** **لا** **لمن** **فعل** **ذلك** **فقد** **مضى** **إسره** **إن** **يقربها**
قلت **فان** **فعل** **عليكم** **قال** **لا** **علم** **فيه** **شيئا** **يستغفر** **إسره** **ومثلا** **ما** **رواه** **عيني**
الحسن **بن** **فضل** **مرفوعا** **إليه** **عليه** **السلام** **وما** **رواه** **زرارة** **عن** **أحدهما** **عليه** **السلام** **وقال**
في **المنوط** **بالرجوب** **وهو** **مختار** **المعتمد** **والمرضي** **وابن** **أدريس** **ولأدرج** **انه** **احد** **وإن** **كان** **الأد**
أقوى **وعليه** **الفتوى** **ولا** **كفا** **عليها** **ولا** **على** **الحي** **وطهارة** **وهي** **في** **أول** **بديان** **وفي** **تسليم**
بعضهم **وفي** **آخره** **برجهم** **كما** **ورد** **به** **الخبر** **عن** **أبي** **عبد الله** **عليه** **السلام** **ولأدرج** **فيه** **في**
الزوجه **حرة** **كانت** **أوامه** **تسعه** **أودا** **وأما** **أسا** **في** **الاحنية** **لوطنها** **في** **الحيض** **زنا** **أو** **ن**
شبهه **وهل** **ترتب** **عليه** **الكفارة** **وجوبا** **أو** **استسقاء** **أم** **لا** **يحتل** **قوة** **الترتب** **كما** **ذهب**
إليه **في** **الذكر** **يا** **اختاره** **المصنف** **في** **الفتاوى** **لوجود** **المنع** **وهو** **الوطئ** **في** **الحيض** **وعدم** **المانع** **إذا**
نبت **ثم** **مانع** **تصور** **الأكوثر** **زنا** **أو** **شبهه** **وأنه** **غير** **صالح** **للنكح** **بل** **هو** **مؤكف** **للسبب** **كونه** **الخنثى**
فينا **شبه** **الغليظ** **ولو** **رواه** **أبي** **عبد الله** **عليه** **السلام** **من** **أبي** **حاشية** **على** **الحكم**
على **مطلق** **الحائض** **ويحتل** **صغيا** **عدم** **الترتب** **لعدم** **النقص** **الصريح** **في** **ذلك** **وأما** **المنة**
برأه **المنة** **والدينار** **هو** **المقتل** **من** **الذهب** **الحالص** **المضروب** **وكان** **قيمة** **في** **زمانه** **عليه**
السلام **عشره** **درهم** **فقد** **وهو** **الواجب** **من** **غير** **اعتبار** **القيمة** **الآن** **زاد** **عن** **ذلك** **أون**
نقصت **وقيل** **يجزئ** **الاقتضا** **على** **ما** **قيمة** **ذلك** **وهو** **صغير** **ولا** **يجزئ** **القيمة** **ولا** **الدينار**
مع **التقدير** **ومثل** **السلام** **في** **النصف** **والربع** **ومع** **تعارض** **القيمة** **والدينار** **يحتل** **التخير**
ويحتل **ترجيح** **الدينار** **من** **المنصوص** **وقال** **الصدوق** **الكفارة** **إن** **تصدق** **على**
مسكين **بقدر** **شعبه** **لرواه** **الجلي** **عن** **أبي** **عبد الله** **عليه** **السلام** **عن** **الرجل** **تبع** **على** **امراة** **وهي** **حائض**
ما **عليه** **قال** **تصدق** **على** **مسكين** **بقدر** **شعبه** **قال** **الشيخ** **في** **المنهذب** **المعنى** **فيه** **إذا** **كانت**

تتمتع ما يبلغ الكفاية والمساواة بالاول والوسط والاخر حسب عدد ايام عاداتها فانما في
وسط لثلاث الف سنة والآخر من الثاني والا لان من الثالث وسط ذات الايام
وعلى هذا ففتى وقال **سلوا** الوسط ما بين الثلاثة الى التسعة **والغضب** الراوي
اعتبر العفو واسقط العادة فعذرهما فزحل بعض العادات عن الوسط والاخر وظاهر قوله
عليه السلام بتصدق في اوله بدينار يدفعه لعود الضيق الى الجوع المتبول عن الوطى فيه اول
الجوع وهو حصى المراه **وجعل** على مطلق الجنب خلاف الظاهر مع القولين نادرا وان
جامع امته حاشا لصدق ثلثه اعدا من طعام قاله الصدوق وافق به في الدرر
والظاهر الاجترار لو تصدق بها على واحد ولو كثر الوطى فافترق **الاقوال** **تكرار** الكفاية
في تحلل الكفيرة ونحوها لانها لا الاطلاق لا لبراءة الذمة ومصرف هذه الكفاية مصرف
شراير الكفارات **تدبير** النفس في ذلك كالحايض ولو قصر زمان النفاث فصاد
الوطى زمانين او اكثر ففي التقدير نظر فثبت ان كل زمان لم يوسط المحض با ولم يحضره
قصر ذلك الزمان او طول في المصادف المذكورة بصدد عليه ان وطى في الاول والوسط
فتصدق لان كل واحد منهما سبب تام في الجباب موجب ومن عدم صدق الاول والوسط
والاخر في ذلك عرفا والحكم في ذلك هو العرف حاصلا لبراءة الزمة وفي الذكر استظهر
التعدد واحتمل في البين ثم لا بد منه فقال اما لو قصر زمانه عما يحتمل الوطى فلا وفيه نظر
وتكره وطبها بعد الخطا **قبل الغسل** على المشهور المنصور لاصالة الاباحة ولو لم
تعالى فلا تفز بوجه حتى يطهرن بالغتسل اي حتى يخرجن من الحيض ولعدم صلاحية جوف
الغسل لمنع من الوطى كالحائض ولرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال **المراة**
ينقطع دمها في الحيض في آخر ايامها **قال** ان اصاب زوجها شئ فلتغتسل فزجها ثم يمسا
زوجها ان شائمه قبل ان تغتسل **ورواية** علي بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام قال **اذا**
انقطع الدم ولم تغتسل فليبا نهارا وجها ان شئنا وغيرهما من الاحاديث ومنع من الصدوق
استناده الى قوله تعالى حتى يطهرن بالثوب الذي يغتسلن **ورواية** ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال **سالت** عن امرأة كانت طاهرة فماتت الطهرت عليها زوجها فزجها فقلت ان
تغتسل قال لا تغتسل **وعن** امرأة حاضت في السفر ثم طهرت فلم يجد ما يؤمها وانسين
عجل لزوجها ان يبا معها فبا ان تغتسل قال لا يصح حتى تغتسل **والجواب** **جعل**
قراه الشرب على الاستسقاء وقوله التخييف على الجواز صوتا للفرايين عن الثاني **وجعل**

الني

الني في الرواية على الكراهية جمعا بين الادلة ولو غلبت الشهوة أخرها فغلب الاستسقاء
ثم يطاها بغير كراهية ان شئنا لرواية محمد بن مسلم وقد تقدمت **والخصاب** اي الصبغ ولو
غير البياض **وقول** ابن بابويه ولا يجوز للحائض ان تختضب لانه يخاف عليه الشيطان
ليس مراده بذلك التحريم لورود عدة من الاحياء والجواز **وجعل المصحف** ولربما خلافة **وليس**
ها مشيه وبين مسطوره لما فانه تمام التخييف المذوب اليه **والجواز في المساجد** **جاء** اخبر
التلوين وبدونه يحرم ولا يجوز لها الجواز في المساجد وكراهة الشئ في الخلاف للجواز في غيرها
ومنع جماعة من الاصحاب ولا بأس به لما في ادخال الحائض الى المسجد من الاخلال بالتعظيم
وتكرار لمصنف رحمه الله لها الجواز مع ما فانه لما يحتمل من تحريم من تحريم ادخال الحائض
الى المسجد مطلقا عما كتبه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وهي صريح في جواز الجواز
وقوله القرآن ولواية واستثنى الشهيد السبع كافي الجنب **غير الحرام** فانه يحرم عليه ان
كما عرفت **والاستسقاء ما بين السرة والركبة** **وقال** المصنف فيجوز ما تحت الجنب ورحمة
من السرة الى الركبة ويباح عنده الحدان استنادا الى رواية الجلي **قال** سالت عن
الحائض ما يحل لزوجها منه **قال** تنزل بازالتي الركبتين وتخرج سرتها ثم لما فوقه
الازار وظاهر ذلك تحريم ما دونه والعمل على الكراهية لاصالة الاباحة مطلقا الاستسقاء
خرج منه موضع الدم بالنقص والاجماع فيمنع ما عداه على الاصل السلام عن المعارضات
قلت يعني هذا تنقي الكراهية اليك **قلت** انما يصير اليها الغسل في عباد الله
ثم لما فوق الازار جواز النوال عما يحل لزوجها منه فانه يفيق منه ان ما دون الازار ليس له
فلا أقل من الكراهية **ويستحب** لها ان **توضأ عند كل صلوة** وتزويدها الترتيب
لا غير ولو اضاقت اليه غايه الكون والذكر كان حتميا **وجلس في مصلاها** المعد لصلواتها ان
كان لها غيره من زيادة التذكر للصلوة والاحتياط **شئت** واستوى ان يكون طاهرا كما ورد في بعض
الاجاب **وقال** المصنف **جلس** ما حبه من مصلاها والاول اولى لما قلنا وان كانت الاخبار
خالية من ذكر المصلي **ذاكره** له تعالى بقدر الصلوة لئلا تنكس عن التزك على العباد فان الجنب
عادة **وذهب** علي بن بابويه وجوب ذلك استنادا الى ظاهر حديثه زكاة عن ابي عبد الله
الواردة بلفظ عليها والاستسقاء **اقوى** وعليه الفتوى لاصالة لبراءة الذمة من الوجوب
لرواية زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام فانه واردة بلفظ يفيق ولو لم تنكس من الوضوء
فلا يهرع من مشروعية التزك مع التفت **وكب عليها** **قضا الصوم** **دول** **قضا** ٥٥

الصلوة الموقنة باجماع العباد يومية كانت او غيرهما كالايات وقد صرح به في البيان أما غير الموقنة كركعتي الطواف اذا طهر الدم قبلها والمذورة نذراً مطلقاً فيصير تداركها بعد نصيب الوقت المقتضي للسقوط وتكونت الصلوة في وقت معين فانفق الحيض فيه ففي وجوب القضاء قولان احوطهما الوجوب والظاهر عدم وجوب تدارك الزوال لانها موقنة وعلى منين لا يحضره الغيبه عدم وجوب قضاء الصلوة بعلمين احدهما يعلم ان الشئ ان الشئ لا نقاش ولا حركه ان الصوم انما هو من الشئ بشهر والصلوة في كل يوم ولبس ولا يقبل الشئ من النقص **المفصل الثالث في الاستحاضه والناس** قال في القاموس المتفق فيه من يسيل دمه لامن الحيض بل من فرق العادل وفي الصحاح استحيضت المرأة بالنساء الجيول اي استبرجها الدم وقد رسم المصنف رسماً حياً لتسهيل معرفته على سائر الناس فقال **دم الاستحاضه في الاغلب اصغر بارد وقيح يخرج بغيره** اي بغيره ويتأقلى وقيل لا يغلب لادخال ما كان منه بغيره دم الحيض واخراج ما كان من الحيض بغيره وهما داران **والناس** فمن ثلثه ايام متواليه **ما ينزل بغيره ولا** **صح ولا عذرة** **والزائد عن العاده** **نجا والعشره** **والزائد عن ايام النفاس** **وهي ايام** عادهها في الحيض نجا والعشره في النفاثه في المنبره والمضطرب مطلقاً وفي العاده مع عدم النجا وكون عادهها عشره **ومع الياس** ومع عدم بلوغ التسع **تقضى** وان كان بغيره دم الحيض لعدم اتمامه في هذه المواضع وتكونت المصنف قوله بما ليس بمرج ولا يخرج عنها باسرها كان حتماً وتختلف احكام المتقي منه بحسب اختلاف دمه في القدر والكثرة والوساطه **ان كان الدم قليلاً لا يغتسل القطنه** اي لا يستبرجها طاهرًا وباطناً بل يبقى منها ولو ثوباً يسيراً **وجوب عليها الوضوء لكل صلوة وتغيير القطنه** وغسل ظاهره الفرج وهو ما يبدو منه عند الجلوس على القدرين ان احاط به الدم **قال** الشيخ ويجب تعجيل الخمره انما تنتظر فيه في التكرره حيث لا موجب لعدم وصول الدم اليها فقلت حمل كلام الشيخ رحمه الله على ارادته ذلك ومع وصول الدم اليها السبب بجلاله فذكره عن ارادته التغيير مطلقاً ولا فاه بين وصول الدم اليها وعدم استبرجها القطنه **ودعه** ابن ابي عمير الى ان هذا التسم غيرنا فحين للطهارة وانبت الجنيد وجوب فيه غسل واحد في اليوم والليل والوضوء لكل صلوة وهما عجوبات بالاجماع والاجابار الصحيح المصريح بقوله مستند على منتهى اللتا ويل **وان غسها** اي استوعب ظاهرها وباطنها بحيث لم يبق

المفصل الثاني في الاستحاضه والناس

منه شئ ثوباً **وجوب ذلك** الواجب في التسم الاول من الوضوء لكل صلوة وتغيير القطنه كمثل ظاهر الفرج **تغيير القطنه** او غسلها لاقتصاص غسل الدم القطنه وصلوها اليها **والغسل** **لصلوة الفلوة** خاصة لقوله في عمده بغير عليه السلام فان لم يجد الكرسف فليطهر الغسل بل يوم مرة والوضوء لكل صلوة وعلى ذلك اكثر علماء بنا وقال **ابن ابي عمير** وان الجنيد عليه السلام اغتسل كما في التسم الثالث واحتاره المصنف في التسمي واحجج لم يضعف الاضمار والرد الى الغسل الواحد وقوله في عمده بغير عليه السلام في صحيحه موقوف بنحو فاذا اجازت ايامها ورات الدم شيك الكرسف اغتسلت للظهر والعصر وتوخر هذه وتجل هذه والمغرب والعشاء وتوخر هذه وتجل هذه وتغتسل للمغرب ولا ريب ان هذا احوط وان امكن المصير الى الاول **حمل** هذا الحديث على السبلان حكماً بينه وبين ما دل على الاقتصار على الغسل الواحد **وان** **سأل** اي تجاوز الكرسف والخرقة التي فوقه ومثله ما لم يجاوزها ولو قد رعدم كان نجا وزان **وجوب ذلك** الواجب عليها في التسم الثاني **غسل للظهر والعصر** **جمع بينهما** وافضل الجمع كونه في وقت التغيير بان توخر الاولى الى آخر وقت فضليتها وتقدم الثانية في اول وقت فضليتها **وقيل** **غسل المغرب والعشاء** **جمع بينهما** كذا وان كانت سبلة اغتسلت غسل العذرة لها واصلوة الليل **وجوب** عليها تعقيب الطهارة بالاولي فلما اخرتها لغير الغسل وتعقيب الاول بالثانية فلما اطلت به اعات الغسل ولا يضر الفصل بينهما بالانقطاع لشي من مقتضات الصلوة كالاستقبال والسير والاذان والاقامة ولا خلاف بين الاجماع في وجوب الاعتناء بالاملاء ثم عليها في هذا التسم وانما الخلاف في وجوب الوضوء لكل صلوة **فذهب** **المفتي** الى الاكتفاء بالغسل ووضوء واحد لصلوة في الحج **ودعه** **الشيخ** **و** المرتضى وانما يابو به الى الاكتفاء بالغسل عن الوضوء في هذا التسم وغيره وان ادريش وجوب الوضوء لكل صلوة واكتسب في التكرره وهو حسن **وهو** لا اعتبار في قلة الدم وكثرة باقها في الصلوات **قيل** نعم لانها اوقات الخطاب بالطهارة فلا اثر لما قبلها فلو طرقت الكثرة لم انقطعت قبل الحج فلا غل عليها وكذا لو طرقت السبلان ثم انقطع قبل الظهر وظاهر **الشيخ** **الشيخ** في البيان اعتبار مطلقاً وهو حسن عملاً بالاحتياط ولان الحدث مانع سرعان في الوقت ام لا ولما روي حديث العمى وعن ابي عمير عليه السلام فليغتسل وتغيير الظاهر من خبره لتتفرق ان كان الدم لا يسيل فيها بينها وبين المغرب فليست الصلوة مالم تنقطع الكرسف فان طوخته وسال وجب عليها الغسل وان طوخته ولم يسيل فليست مضمناً فان طوخته

عليه السلام فيها بدينها وبين المغرب اتم من استبراه الى دخول وقت المغرب **وهي اي**
المختار منه باي قيم كانت **مح** **فصل ذلك** الواجب عليها كسب حال الدم **بكم الطاهر في**
استباحة الصلوة والطواف ومس كتاب القرآن وحراز وطيبها وكل شوط بالطاهر **وقال**
ذلك على اجماع وان لم يكن طاهرة حقة من حيث استبرادها ولو احدثت بها عليها من
الافعال **قال** **الثلث** لم يجز وطيبها وفي الدوش افي بالكرهية وفي المختار جعل قبل
الغسل مكررها كرهية مغلظ والا حوط المنع حتى تاتي بالافعال **ولو احدثت بالاعمال**
لم يصب منها الصوم لثبوت حدثها وجوب عليها فضاوة بغير كفارة الا مع فعل المغطية
فوجب الكفارة **النقا** وفي المختار استند وجوب النقا الى روايات الاحباب وهي ثمانية
ولا يقتصر في صحة صوم ذات الدم الكثير اليوم الماضي غسل العشاين لو توضع قبل مجزؤه
وجوب الغسل وجعل في التذكرة الوجه صومها وهو مودن با احتمال البطلان عنده **و**
هل هو شرط في صحة صوم اليوم المشتبه فيه وجهان **ولو احدثت بالوضوء والغسل** او تغيره
الغضنه او الحرفة او غسل طاهر العزج **لم يصب صلاتها** لتوقف صحة الصلوة على الطهارة في الحدث
الاكبر والاصغر وازالة الخبث وتبعه من ذلك ان الوضوء لا يدخل له في صحته ولا استبراطه
وهو كذلك على الظاهر حيث لا اثر لحدث الاصر في فساد الصوم ويمكن القول باشتراطه
على ان الوضوء والغسل معا علة ما تم في رفع الحدث الاكبر **وعت لها كما في** اي غسل
الحايف سواء في اعتناء النية والتزنيب ومقتضى الوضوء وغيره من الاحكام لا يفرق في ذلك
خلاف بين علمائنا ولو كانت حجة او لم تقتل للحيف كما غتلى واحدا **ولا يجمع بين**
الصلواتين بوضوء واحدهما انكر المتولد وجب عليها الوضوء لكل صلوة ولا فرق في الصلوات
بين كونها فرضين او نفلين واحدهما فرضا والاخرى نفلا **وقال** في المختار اذا توضأ
للفرض جاز ان تصلي معه ما شئت من النوافل وهو بعيد فان الدم حدث لا يمتنع معه الا
ما لا بد منه ووقع الانقا في عليه وهو الصلوة الواحدة **وأما النفاس** ما حوذا من النفث
وهو الدم او الولد او من تنفس الدم بالدم **قال** **نفس** المرأة بعد الفها فهي نفسا
والدم منفوس **فدم الولادة** معها على الاصح بان يخرج مع خروج جري ما عيدا دميا او مع سبده
نشوا دميا وان كان مصفيا مع البقاء لا بد منه **او بعدها** اجماعا الى مضي كثره **لا قبلها**
فانه ليس نفاسا اجماعا **ولا احد لا قبله** في زمان يكون لحظة واحدة وعلى ذلك علمنا اجماعا **هو**
كثرة عشرة ايام للمبتداه والمضطر **سواء** انقطع الدم عليها او تجاوزها **ان ذات**
العادة

العادة المستقرة في الحيض ولو عودا **قال** **يا ما** في الحيض هي نفاسها مع تجاوز الدم عشرة
والا فاحمل غفشا كادل عليه صريح جميع الاخبار **قال** في المني وتسنظهر بعضي عدد
عائنها في الحيض يوم او يومين وهو جسد وبه عدة اخبار ولا يرجع الي عائنها في النفاس
بالاقتفاء **وقال** المني كثره ثمانية عشر يوما وهو من المني واثني عشر يوما وهو من
وسلا **وقال** ابن القتييل كثره احدى وعشرون يوما وذهب في الخلف الى ان
ذات العادة في الحيض ترجع الي عائنها والمبتداه ثمانية عشر يوما وفي رواية ثلثون **و**
في احاديث اخرى ثمانون **والاول** استشهد عليه العمل فنصا في ترك العادة
على المنيين وترجيح الجانب المشهور **وحكمها كما في** **نفس** على انها حايف في المني لان
النفاس دم حيين حبست زمان الحمل **في كل الاحكام** من واجب وحرام ومنذور و
مكر ومكروه وكيفية الغسل **الا في الاول** فانها تفرق من الحايف به حيث ان النفاس لا قبله كذا
الحيف فان لم يقل وتفرق النقا منها بخلاف في اكثر النفاس وتجدد رجوع النقي الى عايتها
في النفاس وتجدد رجوع المبتداه الى عايتها منسايها في الحيض والنفاس وتجدد رجوع
لاهي ولا المضطر الى التهنين ولا الى الروايات وتجدد ولا تنع على البلوغ لثبوتها في غير
انقضاء العدة به الا في الحامل من زنا بخلاف الحيض فانه يقتضي به العدة غائبا بخلاف في
اشتراط اقل الطهر بينه وبين الحيض وتجدد اشتراط اقل الطهر بينه وبين نفاس آخر كما
في التوسين **ولو تراخى ولادة احد التوسين** حتى ترم وهو من جميع الحيوان المولود مع غيره
في البطن من الاثنين فصاعدا **لوا لم** وتوأم الصبيان **قال** **انما** تمت المرأة اي وضعت
اشقين فصاعدا في بطن في مئذ **وتام** احاده اي ولدته في بطن فهو نطفة باكثر وتوأم وتامة
وايتمل بينهما عشرة فصاعدا **احد ايام** **قال** **الثاني** لان من لم يلد الجز من الاول **وتبارة**
اي استبرأ النفاس من **الاول** وعلى ذلك علمنا اجماعا وعند الحكم مع التفات بغير تراخي بطري
اولي ولو تكلل بعدها عشرة فصاعدا فكل واحد نفاس براسه **ولورات** **يوم العاشر**
ولم ترينك **فهر النفاس** مع الانقطاع عليه ومع النقا واثني عشر كانت مبتداه او مضطرة
او معتادة بالعدة والافلا **ولوراة** **والاول** **قال** **العشرة** نفاس مطلقا لغير المعتادة
بدون العشرة والاول حاصلا مع تجاوز العشرة **المقصود** **الواحد** **في غسل اللوات**
وفي بعض احكامهم **وهو فرض** على كل محتق على الموتة قادر عليه **على** **الكفاية** فيسقط
عن لم يعتبره اذا قام به غيره او طن فيا تم به **وكذا في** **احكام** اي احكام الميت من توحيه

المنقبض الدم
في غسل الاحواض

الي القبل حال الاحتضار على القول بوجوبه وبكفائته والصلوة عليه ودفعه فانها فرض كفاية
كل ميت مسلم ومن هو حكمه كالصبي ومن بلغ غنوا اذا كان احد ابويه مسلما واعتقاد الاسلام
ودا الكفر اذا كان فيها مسلم يمكن تولده منه والطفل المتبني لمن على القول بتبعيته للمسلم
في الاسلام وفي الطفل المتولد من زنا المسلم ترد منشأه غيبه التي في شرعها وكونه ولد مسلم
لغيره فيمكن تبعيته في الاسلام هذا اما البايع المظهر للاسلام فان قيل قطع **عدا الخوارج** و
الغلاة والنواصب والمجتهدين في التبعين في الحقيقة وان اطلق عليهم الاسلام ظاهرا **وختل**
الحق عن غشله ابي غشله اهل الخلاف وظاهر المصنف وجوب ذلك ولو لم يعلم قال **شحنات**
الحق عن غشله غشله وذهب **المعتزلة** في انه لا يغسل الموتى ولا يغسل عليه الا الصلوة وفعله
غشله اهل الخلاف وقال **ابن البركة** لا يغسل الخائف الا معتبرا والمشهور كراهيته ولاه
ينبغي وضع الجريدة معه **وذهب عند الاحتضار** وهو الشرع في نزع الروح اقتصار الجسد
سبي بالجسد المرغيب الميت او الملائكة الموكلة به ليعرض روحه ويرد في الجسد او اهلها واخوانه
لمؤقره واعيم على ذلك في تلك الحال **وحيثهم الى القتل** بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه
وباطن قدميه في القبلة **وحيث لو جلس كان متقبلا** لها ولا فرق في ذلك بين الكبير والصغير
وقال **الشيعة** في الخلاف انه مستحب وهو ظاهر في المنيعة واحد قوليه في
التهاية والوجوب اشهر روايه وقوي وعليه العمل وسبق الاستمرار عليه الى ان نقول
للقول ولو استبهدت القبلة سقط وجوب الاستقبال مستحذره واحتمل في انكره وجوب
استقبال الجهات الاربع به **ويستحب التلقيب** ابي تعظيم بالشهادتين **والاقرانه**
بالايم عليهم السلام وكل **الحج** وهي لاله الله اسم الجليل الكريم الى قوله واكرمهم رب العالمين
ويستحب الميت المتابع بالقلب واللسان ولو فقد اللسان كسقي بالقلب ويستحب ان يحول فاته
كلام لاله الله لانه يقول النبي صلى الله عليه وآله لقنوا موتاكم لاله الله اسم فان من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة **ونقل الى مصلحه** الذي كان كثير فيه الصلوة من بيته مع تقصير روح
روحه واشتد ذنعه لا مطلقا كاهو ظاهر المصنف هنا وفي تحرير الحق في الشرائع لقول النبي
عبد الله صلى الله عليه وآله اذ اتقوا على الميت موته وزعمه قوت الى المصطفى الذي كان يصلي عليه
فيرو عن زين العابدين عليه السلام ان ابا سعيد الخدري كان متقيا فزعم الله انام ثم
حمل الى مصلحه فمات فيه **ويستحب الصلوة** الصلوة التي كانت ويسمى عنده **والنهي** ابي
تحيي عفيفه **واطباق فيه** بوجوهها نجمة شيا وحذرا منه دخول الهوام والكلاب فيج
منظرة

منظرة **ومؤيد** الى جميعه قال في المختار لا اعلم فيه نقلا عن الابي عليهم السلام ولكن يكون
اطبق لغيره مثل واسهل للدراج **ويستحب الصلوة** الصلوة التي كانت ويسمى عنده **والنهي** ابي
وشد تحية بعضاته ثلثا سترجي **ونقطته بنوب** لما فيه من ستر الميت وصيائمه ولائ
الصادق عليه السلام لما مات ولله اسمعيل ستر تحية ومخض وعطاء **والنهي** ابي
بلا خلاف بيننا رواه جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
موتنا من لا يتقين حكم رجل مات لم يمت بل كان في نظر الصلوة ولا رجل مات لم يمت نهرا
فا نظروا الليل لا تنظروا يوما طلع الشمس ولا غروبها تجلوا به الى مصاحبه من حكم الله
فقال الناس وانت يا رسول الله يرحمك الله عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذ مات الميت لأول النهار فلا يقبل الا في قبته **الا المنيعة**
فانه لا يجوز السجود حتى تظهر عليه علامات الموت ويكمل العلم به او يصير عليه ثلثة ايام ثلثات
يعان على قتل الخلع فخر نقول ان جماعة دفنوا اجبا منهم من خرج حيا ومنهم من مات في قرية
وعلم ان الموت انفسا فصدغوه وبيل نهم واستردا وحلوه وجهره واخلاء كونه
من ذراعيه واسترخا فذميه وتعلص النسيب الى فوق مع ثوبه الحبله وقال **ابن الحنفية**
من علاماته زوال النور من بياض العين وسوادها وذهاب النفس وزوال النفس والفرق
والمصرف والمطون والمهدوم عليه والمقن ينظر يوم ثلثة ايام الا ان يتغيروا قبل ذلك
لروايه اسمعيل بن عبد الحاق عن ابي عبد الله عليه السلام وفي الصحيح عن همام بن المنهال اني
الحق عليه السلام في المصروف والفرق ينظر يوم ثلثة ايام الا ان يتغير قبل ذلك ولا ينظر
باحدهم اكثر من ذلك لعل بانه اذا لم يحصل منه افضال الجنة من الحسن والحكمة في هذه المدة يكون
شيا **وبكره طريح الحديث على بطنه** او شئ ينقل به لما فاته الرقن بالميت المأمور به ولا يفعل
ذلك تشريعا اذ لم ينقل في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا عن احدهم الابي عليهم السلام
حديث **وذهب** ابن الجبدي الى طريح شئ على بطنه يمنع ربهها وأمر الجعفي في ان يخرج جمل
الحديد على بطنه **وحضور الجنب** **والايم عند** حال نزع لا بعد موته لقول ابي عبد الله عليه السلام
لا تحضر الجاني الميت ولا الجنب عند التلطين ولا باش ان يلبس غشله وقول الصالح عليه السلام
في الجاني طريح عنه وعن قريه فان الملائكة تذكرك **اولي** **والنهي** ابي
اولايم **ببره** لعموم اولوا الارحام بعضهم او لي بعضه **ولقول** **عليه السلام** يغسل الميت
اولي الناس به فيها شرا لميت او ياذن لغيره ولا تنزع المباشرة من غيره الا باذنه ثم لو استخ

او غاب عنها اعتباره **والزوج اولى بزوجه في كل احكام الميت** من كل احد لقول النبي عليه السلام في خبر اسحق بن عمار الزوج احق بامرته حتى يصعبها في قبرها ولو لم يكن ولي في العام وليتبع حضوره ومع عيبته الحاكم ومع عدم المثلون **وتعيل كل من الرجل والمرأة مختلف في النكوة** والا توثق لان المثل شرط مع الاختيار اذ في المحرم النظر فيما ذن الولي الغير المماثل لغيره مما يلا ولا منافاة بين الاولوية وعدم جواز المباشرة اذ في ذنوها حقيقه توثق الفعل من الغير على الاذن **وعجز لكل من الزوجين تعييل الآخر اجتنابا** على الاقرب فالزوج بالاولوية والزوجه اذن الولي وهو مختار ابن الحبيد وصاحب الفخر والمضى وظاهر المتعدي والخلاف لجواز النظر فلا مانع وتعيل على عليه السلام في طم عليه السلام ولقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض نسائه لو متي قبل غلظتك وفي كتابي الاضمار اني زغلت احد الزوجين صاحب الضرورة وهو صريح ابن زهرة وظاهر كلام كثير من الاصحاب والمشهور بين الاصحاب ان من وراء الثياب وهو الاقرب وفي الاخبار ان من وراء الثياب منها محرم من سلم قال الله عز وجل عن الرجل يغفل امراته قال نعم من وراء الثياب وهو الاقرب والعصر مختلف في النكوة فذكر جواز ما لا يكره عصره كما ثبت عليه في الذكرى وحمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المعهود بمعنى جواز تعييل الوجه والكفين والقدمين مكشوفه وان كان الاضطرار حملها هنا على ازالة ما يشتمل جميع البدن ولم يجد لاحد من الاصحاب تعييل احد في ذلك ولا فرق في الزوجين من النكوة والدم والمخولها وغيرها والمطلوع رجعا زوجة بخلاف البائن ولا يبيح الفسخ العدة في جواز التعييل عندنا بل في تزوجت جاز لها التعييل وان بعد النكاح ويجوز تشبه تعييل امه ومدرته وام ولده ولا يجوز لو كانت مكاتبه مطلقه او مشروطه او كانت مزوجه ويجوز لام الولد تعييل المولى لانها زوجه ابنته عليه السلام ان تعييل ام ولده بخلاف غيرها وجوزة في الفروع اذ كانت مريضة وطبها وقبيلها ونظر في رجوعها عن الملك بانها لها في الوارث **وتعيل المختل بماله من الرجال والنساء** والمهرم من محرم نكاحه مؤنثا بسبب اوزاعي او مصاهرة **من وراء الثياب** لان موضع ضرورية ولو فقد المحرم وقتنا في التعييل الا حثي الغير المماثل فقد المماثل والمهرم قلن بجواز تعييله لم يفرق اولى لان كان المماثل في حقه كمن الغزل بذكره حقيقه كما في الاقرب دفعه بغير غزل وقال ابن البرقي لا تعييل رجل ولا امرأة ويحرم وقال ابن الحبيد تعييل ابيه ولو قبل بعد الاضلاع او الفروع فلا استحالة ويجوز ان تعييل ما رجع فقد المماثل وان وجد محرم غيره فهو اولى لان كان المماثل قال شيخنا الحق حكى الميت المشبهة بكونه مؤنثا وتوثيقه حكم المختل مع احكام النكاح صغيف

وتعيل

وتعيل الجنين ثلث سنين مجردة اختيالا وكذا المأنة اي تعييل ابن ثلث سنين مجردة اختيالا لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبر اسحق بن عمار الزوج احق بامرته حتى يصعبها في قبرها ولو لم يكن ولي في العام وليتبع حضوره ومع عيبته الحاكم ومع عدم المثلون **وتعيل كل من الرجل والمرأة مختلف في النكوة** والا توثق لان المثل شرط مع الاختيار اذ في المحرم النظر فيما ذن الولي الغير المماثل لغيره مما يلا ولا منافاة بين الاولوية وعدم جواز المباشرة اذ في ذنوها حقيقه توثق الفعل من الغير على الاذن **وعجز لكل من الزوجين تعييل الآخر اجتنابا** على الاقرب فالزوج بالاولوية والزوجه اذن الولي وهو مختار ابن الحبيد وصاحب الفخر والمضى وظاهر المتعدي والخلاف لجواز النظر فلا مانع وتعيل على عليه السلام في طم عليه السلام ولقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض نسائه لو متي قبل غلظتك وفي كتابي الاضمار اني زغلت احد الزوجين صاحب الضرورة وهو صريح ابن زهرة وظاهر كلام كثير من الاصحاب والمشهور بين الاصحاب ان من وراء الثياب وهو الاقرب وفي الاخبار ان من وراء الثياب منها محرم من سلم قال الله عز وجل عن الرجل يغفل امراته قال نعم من وراء الثياب وهو الاقرب والعصر مختلف في النكوة فذكر جواز ما لا يكره عصره كما ثبت عليه في الذكرى وحمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المعهود بمعنى جواز تعييل الوجه والكفين والقدمين مكشوفه وان كان الاضطرار حملها هنا على ازالة ما يشتمل جميع البدن ولم يجد لاحد من الاصحاب تعييل احد في ذلك ولا فرق في الزوجين من النكوة والدم والمخولها وغيرها والمطلوع رجعا زوجة بخلاف البائن ولا يبيح الفسخ العدة في جواز التعييل عندنا بل في تزوجت جاز لها التعييل وان بعد النكاح ويجوز تشبه تعييل امه ومدرته وام ولده ولا يجوز لو كانت مكاتبه مطلقه او مشروطه او كانت مزوجه ويجوز لام الولد تعييل المولى لانها زوجه ابنته عليه السلام ان تعييل ام ولده بخلاف غيرها وجوزة في الفروع اذ كانت مريضة وطبها وقبيلها ونظر في رجوعها عن الملك بانها لها في الوارث **وتعيل المختل بماله من الرجال والنساء** والمهرم من محرم نكاحه مؤنثا بسبب اوزاعي او مصاهرة **من وراء الثياب** لان موضع ضرورية ولو فقد المحرم وقتنا في التعييل الا حثي الغير المماثل فقد المماثل والمهرم قلن بجواز تعييله لم يفرق اولى لان كان المماثل في حقه كمن الغزل بذكره حقيقه كما في الاقرب دفعه بغير غزل وقال ابن البرقي لا تعييل رجل ولا امرأة ويحرم وقال ابن الحبيد تعييل ابيه ولو قبل بعد الاضلاع او الفروع فلا استحالة ويجوز ان تعييل ما رجع فقد المماثل وان وجد محرم غيره فهو اولى لان كان المماثل قال شيخنا الحق حكى الميت المشبهة بكونه مؤنثا وتوثيقه حكم المختل مع احكام النكاح صغيف

وتعيل

مضافاً ولا يفيد التطهير وتبين ان يكون في الماء قد ربيع ورفات ولا يتعين ذلك وان قدر في بعض الاخبار به وتبين معناه لان المراد به التنظيف والمعداً فما هو المخلون وقد راعى المعنى السدر بخور بطل واثب البراج بطل ونصف وبهذهها اطلاق الاخبار **كالجانب** **الاجب** كغسل الجنب بترتيبها وارتماشاً وبراعي في الارقاس اختلاف المواضع لصديق اختلاف المياة وهل يسقط الترتيب بين الاعضاء بخسفة في الكثرة استشكل في التكررة وفيه في النزاع

ولا فرق في ذلك بين ما علم له قبلها وعدمه وقيل ان
عدمه كبقية ما سبق على صفة تلك الحال لانه ان كان فيها
منظراً فغير متعين انفسه من الطهارة بالحدث الى الفصل
بعد لا لانه انما ان يكون بين الطهارة وبين اوجدها
فقد التفتت من غير تحقق نقضه للوجود في ذلك
معنوم فثبت في ما عرفت عنه فهو متيقن بالحدث وثبت
في الطهارة وان كان فيها من غير تحقق نقضه
احدث بالطهارة الواضحة بعدة على كل من قد
في الحدث لا فرقاً في ما عرفت ونقصها بالحدث لا فرق
معنوم فثبت في ما عرفت عنها فهو متيقن بالحدث وثبت
في الحدث وقيل ان حدثت الى ان تفتت عندها فان
كان قبلها من غير تحقق نقضه للوجود وان كان
قبلها من غير تحقق نقضه للوجود فثبت في ما عرفت
فيها فيستقطب حكمها ويعبر الى ان قبلها ولهذا القول
غير محذور لان حاله ان تفتت بغيرها

من عتليين الاخرين متعينين للاصل لقول الصالح عليه السلام في الميت
جنباً غتلاً واحداً في جنب اولى وحمل الروايات الواردة بالثبوت على الذنب **فقلت**
الاحبار يخرجون عن الاصل والمراد بالوحدة عدم تعدد الغسل بسبب الجنب على ان غسل الميت
واحد بنوعه وان تعدد صفة والمذكور في بيان الواجب ظاهر في الوجوب وتبين ان من
عطف الغلات ثم وجوب الترتيب بينها كما ذكر وهو محتار معهما الايجاب القائلين
بوجوبها بل كلهم عدا ابن حمزة فان كلامه مشعر بعدم وجوب الترتيب بينها عنده فانه
قال

قال حب غسله ثلث مرات ثم ذكر الملتحجب وعذ فيه وغتله أولاً بماء السدر و
ثانياً بماء الكافور وثالثاً بماء الفرج والعجل على الاول ونوق مع الايجاب ولذا لا ايجاب
الوارد عليها على الترتيب منها حنفية الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام فاذا اغتسل من غسله
بالسدر فغسله مرة اخرى بماء كافور وبشي من جنس ما ثم اغتسل بماء تحت غسله اخرى
ولو غير الترتيب فقد احتمل في التركيب الاجزاء حصول المختصود بالغسلات والعدم في الغتلة
الامر وهو الاقوى لان حرج الزمة من عهدة التكليف بالمتين موقوف على فعل ما يقتضي
به بيقين **فان فقد السدر والكافور غتلاً ثلثاً بالفرج** على الاصح لتخصيصه لا لتبعية الجنب
بالكافور ولقول ابي عبد الله عليه السلام في جنس سليمان بن خالد يغتسل بماء وسدر بماء وكافور
قال ما مورد به شيان فاذا اغتسل بالماء يغتسل بالثاني كما كان وعلمه في المختلف بانه
ما مورد بالغسلات الثلاث على هيئة وجب كون الاولى بماء السدر والثانية بماء الكافور و
الثالثة بماء الفرج فيكون مطلق الغسلات واجباً لاستلزام وجوب التركيب وجوب اجزائه
وانت جدير بان استلزام وجوب التركيب لوجوب اجزائه انما هو كما ذكرنا اجزاء لا
مطلقاً والماوردون السدر ليس جزءاً لما بالسدر والغسل لا يشق الغسل ولا يشق الغسل و
لا بد من قصده في الاولى تغيله بالفرج في موضع ما السدر وبالثانية في موضع ما الكافور
مرعاة للترتيب وتبين ان اية التردد وتبين القول **بالثبوت** بغيره واحدة بالفرج
لان الماورد به هو الغسل بماء السدر وماء الكافور وقد تعدد فقط التكليف به ومنه يعلم ان
حكم ما لو تعدد واحد الخليلين فتعدا **لو وجب** الماء لغتلة واحدة في الاولى السدر لانه
الواجب اولاً ولزايادته في التنظيف المطلوب من غسل الميت لغتلتين يقدم الكافور على
الفرج لوجوبه قبله ولا نه يغيبها بغيره المطلق من الطهارة ويزيد عليه كغسل الميت
من الهوام لان راحته نظرها وفي التكرير لوجوب الماء لغتلة واحدة في الاولى الفرج
لان اقوى في التطهير **قال** ولا يميز حصول سمي الغسل ولكن منع كونه اقوى مع المعاضة
بان ما السدر واقوى في التنظيف وحصول سمي الغسل كما في ما تقدم مما تم به الغسل على
الوجه المختبر حال الاختيار والاعنى بوجه فلا بد من التمييز بين الغائب والظاهر **هـ** انه
مضى لم يحصل الغسل على الوجه المختبر بسم الغسل وانما يجب اعادته على الوجه المختبر اذا
امكن قبل الدفن وعدم تعرض المصنف لذكر الخطي مؤيداً بان لا يفرق مقام السدر مع قد
عنده وفي التكررة لم يجد السدر في تغيله بما يقوم مقامه من الخطي نحوه اشكال وعادة الشيخ
قال

مضافاً فلا يفيد التطهير ويستبان كون في الماء قد رسيح ورقات ولا يتحقق ذلك وان قدر في بعض الاخبار به وتبين محلياً لان المراد به التنظيف والمعداً ما هو المحلون وقد مر المفيد السدر نحو بطل واجب البراءة بطل ونصف وبه فيها اطلاق الاخبار **كالجانب** انك

سقط الجنب بترتيبها وارتماشا وبراعى في الارقاس اختلاف المواضع لصديق اختلاف المياة وهذا بسقط الترتيب بين الاعضاء بحسب الكثرة استشكل في التذكرة وفقرته في النزاع منا بطريق اولي واحتمل كشيء الحق في

غيرها قطعاً فلا يفتقر اليها بوجه والى التفتت انما هو البهيماء من حاله الذي هو في التفتت

بما فيها خلافاً والذب قطع به في الخلاف ان الكتاب ونرد فيه في المعنى نظراً سنة كقول التوب وللأصل والاعتدال خصه وجوب الترتيب فيه كونه غداً والغزير والوجه دون الرفق والتمسك حتم دون المقلب والافضل ان ينوي المقلب هو جريد ويتخير بين بئر واحدة ونبات واحدة وفي الصورة ثلثة اعشال **ثم ما** ان لا يتلبه الاطلاق **كذلك** اي كقول النبا في لغة هو كما الذي لا يشوب شيء والمراذ لما على وجه لا يخرج عن الاطلاق كما قيل في شايير الطهارات ووجوبه

بشيء الاجماع وعليه العمل واجتزاساً بالقرآن وجعل الغسلين احدهما على الميت جنباً غسل واحد فغير الجنب اولى وحمل الروايات الواردة بالثلاث على الذب **فلت** الاخبار ونحو حجة عن الاصل والمراد بالوحدة عدم تعدد القتل بسبب الجنب على ان يغسل الميت واحد ونوعه وان تعدد صفة والمذكور في بيان الواجب ظاهر في الوجوب وتبينها من عطف الغلات ثم وجوب الترتيب بينها كما ذكر وهو مختار معهما الاصحاب القائلين بوجوبها بل كلهم عدا ابن حزم فان كلامه مشعر بعدم وجوب الترتيب بينها عنده فانه قال

قال عجب غسله ثلث مرات ثم ذكر المختار وعده فيه وغسله اولاً بماء السدر و ثانياً بماء الكافور وثالثاً بماء العنبر والاصل على الاول ونزاع الاصحاب ولعله الاخبار الدالة عليها على الترتيب منه حصة الجلب من ان عبد الله عليه السلام فاد افرغت من غسله بالسدر فغسله مرة اخرى بماء وكافور وبشيء من جنسهما ثم اغتسل بماء فمكت غسله اخرى ولو غير الترتيب فقد احتمل في التركيب الاجزاء لحصول المغسود بالغلات والعدم مخالفة الامر وهو الاقوى لان حروج الذمة من عبادة التكليف باليقين موقوف على فعلها بكنية به نيته فان هذا السدر والكافور غلثا **فان** على الاصح لفتية لا يتبع الجوار بالمعنى وقول ان عبد الله عليه السلام في جنس سليمان بن خالد يغسل بماء وسدر ثم بماء وكافور فالما مورد به ثبوت فاذ انقدر الجلب على الامر بتغييره بالما كما كان وعلمه في المختلف بانه ما مورد بالغلات التلث على هيئة وجب كون الاولى بماء السدر والثانية بماء الكافور والثالثة بماء العنبر فيكون مطلق الغلات واجبة لاستلزام وجوب التركيب وجوب اجزائه وانتهى جدير بان استلزام وجوب التركيب لوجوب اجزائه انما هو حال كونه اجزاءه لا ان مطلقاً والمأثور ان السدر ليس جزءاً لما بالسدر فالتغيير لا يقتضي التحليل ولا يقتضي العكس ولا بد من قصده في الاولى تغييره بالقرآن في موضع ماء السدر والثانية في موضع ماء الكافور مراعاة للترتيب وتحتية لادوية التعبد وتبين القول بالكتفاء بعينه واحدة بالقرآن لان المأمور به هو الغسل بماء السدر وماء الكافور وقد تعدد فتتبع التكليف به ومنه يعلم حكم ما لو تعدد احد الخليطين فتعدا ولو حجب الما لغتية واحدة في الاولى السدر لانه الواجب اولاً ولزايادته في التنظيف المطلوب من غسل الميت وتغسلين بغير ماء الكافور على القرائن لوجوب قبله ولا نه يفيدها بغيره المطلق من الطهارة ونزوي عليه كحفظ العذب من الهوام لان راحته نظرها وفي التكري لوجوب الما لغتية واحدة في الاولى القرائن لانه اقوى في التطهير **قال** ولا يبرر لحصول معنى الغسل ولكن منع كونه اقوى مع المعاضة بان ماء السدر اقوى في التنظيف وحصول معنى الغسل كما في عما تعدد بماء ثم به الغسل على الوجه المختار لرجال الاخذين ولا عن ذلك فلا بد من التمييز بذلك من الغاية والظاهر انه حتى لم يحصل الغسل على الوجه المختار يجب بغير الغسل وانما يجب اعادته على الوجه المختار اذا امكن قبل الدفن وعدم نزع من المصنف لذكر المحلى مؤلفاً بانه لا يقيم مقام السدر فقد عده وفي التذكرة لو لم يجد السدر في تغييره بما يقيم مقامه من الخطي وكيفية اشكال وعناية الشيخ

تفحص فبانت مقام السد عند فقهه والاصح خلافه وفوقه النقص **ولو خيفت ناسا فم**
لو غفل كالجدور والحقوق **فم** لعل على عليه السلام ان فوقنا انوا النبي صلى الله عليه وآله
فقالوا يا رسول الله ما صاحبنا وهو جدور فان غفلناه اسلم قال يمتوه **وكتب**
ان يمتوه ثلثا على الاقوى بنيت النبوة لا يبدل ثلثا اعتبارا فعلا وان كانت في قوة غفل
واجيد واذا وجبت التعدد في المبدل مع تواتر وجب في المبدل مع ضعف بطريق اولي
ويحتمل ضعيفا الاكتفاء بغير واحد لانه يقول من غفل ما جدد وافتى به في القواعد على اشكال
ويخرج من الطلاق عبارة هنا **وبسخت وصم على شاحبه** حفظا لحسبه من التلخيص
والساحل من جنسيت مخصوص والمراد هي اوقا يؤذي فادركها ولكن على منعه في ذلك
يعود ما الفعل اليد وكان الرجلين معجرا احدا من جنس الماكنة **سنتقبل القبل كمال**
الاختصار وهو مختار المقتضى في الماكنة المصروفة والمختص لان الاصل عدم الوجوب ولقول الرضا
عليه السلام ودرست على وضع الميت على المعتدل بوضع كيف تيسر **وهذه** **الشيخ**
في الوجوب واختاره في حواشي الاحكام وهو المختار لورود الامر به وهو حقيقته في الوجوب
والاصل التماسه مع عدم المحاض والمحدث السابق لاني فيه لان ما تواتر لكتب **في النكاح**
لما ورد عن الصادق عليه السلام ان اباه كان يستحب ان يجعل من الميت وبين السما ستر
يعني اذا غفل وسال على من جعل خاه موسى عليه السلام عن الميت يغفل في النكاح قال لا
باس وان ستر ثوب فهو احب اليه **قال** **عليه وآله** قال في التذكرة وعل الحكمة
كرهه مقابله السها بعودته وهو تعليل بالبعد اذ لو كان كذلك كان المتخلف تطليق عودته
او سترها فقط ولا تعليل بشي من النقص **ووقوف العاقل على نفسه** اي على بني الميت
وبكره جعل بين رجله لعل في عبد الله عليه السلام لا يجعل بين رجله في غفلة بل يتيقن
من جانيه وروى عنه عليه السلام انه قال لا باس ان يجعل الميت بين رجلين وان تقوم
فوقه فتقتله اذا قلته نكاحا وشما **قال** في التهذيب انه يدل على الجواز وان كان الافضل
ما تقدم **وعز بطنه في الاولين** اي في كل من غسلى السد واما فور غفلة فمما خرج ما علم
على مع الميت من الخبث لا ستره والاعتناء وعدم القوة الماسكة فانها قد رما يؤذي اليه
خروج بعد الغسل فيؤذي الكفن ومن لم يغسله فيخرج عند خوف الخوف كما ذكر عليه الخبر
فعل بغير الشيع الاجماع وانكره ابن ادريس بعد ان جوزه في اول باب حتى بما ثبت من
مسواة الميت الحي في الحرم وتاريخه في الذكر كبا الحشو فانه ما يورث مع كونه في الحرم ولا
يتغيب

ليست في النكاح بالانفاق بل بكونه كافيا به الشهيد معلا ما نه تعرض لكثرة الخراج
الا انما الميت ولها معها فانه لا يسع بطنها خزان الا بها من ولوسه فاجهضت
تعرض دية امه نية على ذلك في البيان **والنكاح** حال تغيبه وبما كذا لما نور قال الصادق
عليه السلام انما موت غسل موتنا فقال اذا قلته السهم هذا يكون عبدك المومن وقد اخرجت
روحه منه وقرقت بينهما فعفوك عنك الا غفر الله ذنوب سنيه الا لك بر **قال**
عليه السلام ما من مؤمن يغفل مؤثرا فيقول **وهو يغفل** عنك عنك الا غفر الله ذنوبه
وصب الماء الى حنجرته فحمله ولكن نجا القدر كما تقدم خبر سليمان بن حماد وبكره صبه في
الكفوف وهو المحدث لفتن الى حنجرته ولا بأس بالوعده ما ائخذ في المنزل لارائه الماء ونحوه
وهذه الصدوق فمن لا يحضره الغيبة في عدم حواصيت الماء في الكفوف قال
ولكن ذلك في بلايا وجنبة والحيرة اوي من البالوعة وهو منقول عن ابن حمزة **وتلبي**
احكامهم **فم** فان تصعبت تركت على حالها وليكن قبل الغفل فانه بكونه بعده كاصح في الشيخ
رحمه الله **قال** **ابن** **عقيل** **قال** **في** **الطه** **بن** **زيد** **عن** **ابي** **عبد** **الله** **عليه** **السلام** **ولا** **تغفل** **عن** **فعل**
وتلبي **الشيخ** **عليه** **عليها** **بعد** **الغسل** **ولا** **باس** **به** **وعز** **فم** **بالخوض** **والسد** **بان** **يغيب**
مخاف الماء ثم يغفل به عودته والخوض الى المجهل واسكان الركا وضمتها الاثنان فيضم
الجمعة وكذا يستحب ايضا في الثانية غسل عودته بما افاضه الخوض وفي الثالثة بما افاضه
والاسد **وجعله** **الصبا** **بالرغوة** **اي** **برغوة** **السدر** **بان** **يطرح** **شي** **منه** **في** **ماء** **ويغرب** **صرا**
شذو **يا** **خني** **برغوة** **وتغسل** **رغوة** **ثم** **يغسل** **بالرأس** **الميت** **وحده** **لو** **اينة** **معتزة** **بن** **عمار** **قال**
ان **ابي** **ابو** **عبد** **الله** **عليه** **السلام** **ان** **اوضيه** **ثم** **اعطيه** **بالاثنان** **واغسل** **راسه** **بالسد** **وحبته**
ثم **انفض** **على** **حده** **منه** **ثم** **ادلك** **بجده** **اولا** **اي** **يقبل** **توبله** **وهو** **طوف** **لغسل** **الفرج** **والرأس**
اي **كلاهما** **قبله** **ولو** **تغسل** **السدر** **فالحظي** **اي** **ما** **يقوم** **مقامه** **في** **تنظيف** **الرأس** **وتكرار** **غسل**
على **عصم** **من** **اعصاب** **به** **الثلاثة** **في** **كل** **غسل** **ثلثا** **وكذا** **ايستحب** **غسل** **يدي** **الي** **نصف** **الذراع** **و**
فوجبه **في** **كل** **غسل** **ثلثا** **ثلثا** **كل** **عليه** **الاجماع** **ويكن** **ان** **يريد** **المصنف** **لغير** **كل** **عصم** **ما**
يشمل **الفرج** **ايضا** **بخلاف** **اليد** **من** **حيث** **ان** **يتعرض** **لذكر** **غسلها** **ويبقى** **فيها** **ان** **غسل** **الفرج** **في**
الثانية **بما** **افور** **في** **الثالثة** **بما** **افور** **والخوض** **والاصنف** **جملة** **انقص** **على** **ذكر** **غسله** **بالخوض** **و**
السدر **ولهذا** **اخصصناه** **بالاعتناء** **الثلاثة** **وحضر** **الحظي** **في** **كل** **غسل** **عشر** **صبة** **لا**
تقطع **كل** **عصم** **من** **الاعصاب** **الخمسة** **ثلث** **والشيخ** **وابن** **الجديد** **قالا** **لعدم** **الانقطاع** **العيان**

حتى يستوفي العضو الصدوق ذكر ثلث حبيبات وكان الحبيبات كغيرها ولهذا مثل
ابن البراج الا ان الكبر بالبرقي الحديدي **وان يوضا** لورود عدة احبار به منها روى الشيخ
في الصحيح عن جابر قال اخبرني ابو عبد الله عليه السلام قال الميت يوضا بوضو
الصلوة وقد اختلفت عبارات الشيخ في ذلك **قال** في النهاية قد وردت احاديث اشبه
ان يوضا الميت قبل غلته فمن عمل به كان احوط **وقال** في الخلاف غسل الميت كغسل الحي ونحو
فيه وضو وفي الاحكام قال لا يتيم فيه الوضوء قبل غلته لاختلاف بينهم انه لا يجوز المضمضة
والاستنشاق فيه **وقال** في المتوط قد روي انه يوضا الميت قبل غلته فمن عمل به
كان جائزا غير ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لان غسل الميت كغسل الحية لا يوضو في غسل
الحية وكلامه الى الصلاح مشعر بوجوب تقدم الوضوء فانه قال حينئذ لا اعتدال الواجب
وغسل الميت وجبهته وجوبه صلى الى ذكره الميت وصفت ان يبدأ الغسل من يمين الميت
ثم يوضو وضو الصلوة ثم يغسل رأسه **وقال** ابن ادريس وقد روي انه يوضا وضو
الصلوة وهو شاذ والصحيح خلافه **قال** واذا كان الشيخ قال في المتوط ان عمل الطائفة
على ترك العمل بذلك لم يجز العمل بالرواية لان العمل بها يكون مخالفا للطائفة **وتشبه** بعد
الفرغ من غسله **شوب** حرقا للكتف من البلك **وبكره** **الافعاذه** لان فيه اذى له واستندل
الشيخ على ذلك باجماع العزقة انما حية وحملها روي عن الصادق عليه السلام انه قد وعظ
بطنه عجزا رفيقا على التيمم لما افقته لمذهب العامة **وقص** **اطفاه** **ونزج** **شعره** لقول
ابي عبد الله عليه السلام لا تمس من الميت شعرا ولا ظفرا **وعلى** ذلك اجماع على ان الشعر
رجه انه نفل الاجماع على انه لا يجوز قص الاظفار ولا تنظيفها من الاظفار بالحلال ولا تنزع الحية
وحمل حلق راسه مكروها وبدعة وكرة حلق عاتقه واجلبه وصف شاربه **قال** في التكري
واعمل ما رده الكراهية لقضية الاصل والنهي عن التحريم وتوحيده انه ذكر كراهية قلم الاظفار
بعد ذلك واب حرقه حرق الفص والحلق والقلم وتنزع الحية والراس والعمل على الكراهية
الجميع **وقول** المصنف في التذكرة ينبغي اخراج الوضوء بين اظفاره بغير لينة وان شدة عليه
قطن كان اولي مدفع بالاجماع مع النبي عنه في بعض الاحبار رفاق سقط منه شيء وجب
دفنه مع في كفنه والظاهر وجوب تحنيطه لئلا يفسد **فادفع** **من تشبه**
وجب ان يكفنه في ثلثة **واب** **غير** يكسر الميم ثم الهمة الساكنة **وقبيل** **واذا يكسر**
الهمة **غير** الحري وان كان امرأة باننا قنا لقول الباقر عليه السلام في خبر زرارة انما الكفن

الحروض

المعروض ثلثة اثواب وثوب ثامة لا اقل منه **وجعل** قوله وثوب ثامة على القيمة وهو من
عطفت الخاص على العام على ان لفظا وثوب مخدوف في كثير من النسخ وعن زرارة عن
الصادق عليه السلام قال كفن رسول الله صلى الله عليه واله في ثلثة اثواب ثوبين
شعيرتين وثوب حبة خضراء عريكة وحول بالحق المهيمل بعد السنين المفتوحه مدنية ثمانية
اليمين نعل فيها ثياب نعال لها السميكية ولتقل كثير من الاصحاب الاجماع على ذلك و
كنى سلا بقطعة واحدة تستر الميت وتم البدن احتيازا وجعل انما يدس تحت الاصل وهو
مخروج بالاخبار والاجماع على خلافه والاصل لا يعمل به مع وجود لها رض التوكيد وهل
يتعين التقيص ام يكفي ثوب مكانه معتم الاصحاب على الاول لورود لفظ التقيص في بعض
الاخبار واثب الجسد والمحقق خبر ابي القيس وبن ثوب يدرج فيه نحو اكثر الاخبار
من تعينه اصل البراءة **ولقول** في الحن عليه السلام في خبر محمد بن شهيل عن ابيه قلت
يدرج في ثلثة اثواب قال لا بأس به والتقيص حبس الحي والعمل بما عليه معطى الاحكام
احوط ويرى في الكفن الوضوء ما يقع عليه السلام ولا يبعد ان يراعى حال الميت بحسب
الغالب لانه لا فلاكب الاقتصار على الادون وان ما كس الوارث او كان غير مكلف
ولا ريب في اعتبار كون الميت من الرتبة الى الرتبة والتقيص الى نصف الساق فنظر الى
المتعارف وفي الاثار تشبه للجمع البدن **وتبين** في الميت ان يكون ساترا بما يعبر الصدور
والقدم وفي التقيص وصوله الى القدم وفي الاثار زيادة في الطول بما يمكن شدة من قبل
راسه ورجليه وفي العرض بما يمكن جعل احد جانبيه على الآخر **ويجب** ان يورده ثوب
يلبسه التقيص ثم يليق بالازار ومع الضرورة يجزى الواحد بالاجماع ولو قصر الثوب عن
جميعه شتر راسه وجعل على رجله حقيقتا ولو لم تكف الا العورة وجب سترها لانها
اهم من غيرها ولا كلام في عدم جواز الحبر للرجل والمرأة في حال الاختار ومثله المجلود
مطلقا وروى بالابوكلمة والخشب واما في حال الاصل فبينها ثلثة اوجه **المنع** لاطلا
النهي **والجواز** للبدن عن عاريه وجوب ستره ولو بالخر وجوب ستر العورة لا غير وفي
التوكيد قال بعد حكايتهما وحينئذ في الجسد مقدم لعدم صريح النهي فيه ثم الخشب لعروض
المانع ثم الحريه لجواز صلوة التيمم فيه ثم وبعين الماكول **قال** وفي هذا الترتيب نظر
اذ يمكن اولوية الحري على الخشب لجواز صلواته فيه احتيازا **وان يسح** **ساحبه** السبعة
بالكا فور لانها مواضع شتر فينبغي تخصيصها بزيادة العباء ولا يجب الاستيعاب

الغائب عن مكان
كأنه في المكان

بالسجدة ويستحب التمسك بالصدر لانه سجدة في سجدة الشكر واختلف الاصحاب في
عدا السجدة والصدوق في ان ابن ابي عمير والمغيرة بها الا ان لما كان يرغم برتبته
سجدة واد الصدوق السجدة والبصر والفرع والمناقب وهي الاباط واصل الاثنا عشر
من صلواتها والاحبار مختلفون في ذلك نعمنا وانما والاولى قصر الصلوة على السجدة و
الاستحباب على الصدوق عملاً بالمشهور ولا يصح نقل الشيخ في الخلاف الاجماع على انه لا يترك
على ان الميت ولا اذنه ولا عينيه ولا فيه شيء من الكفاية والنظن واصناف الصدوق
الى انما هو المستحسن في الروايات من مسلمين واكثره الشيخ **بافقه** اي اقل ما يقع
عليه الاسم لصدوق الامثال به وعدم دليل قاطع على وجوب الزيادة في الشبان و
الصدوق اقله مثقال واصله اربع دراهم والجفت اقله مثقال وثلاث قال وعلمنا
تبرية الجفت عليه السلام وان الجفت اقله مثقال واصله اربع مثاقيل والروايات
مختلفة في ذلك وحملها كلها المحقق في المختار على الفضيلة وان ادريس في كتابه قيل
بالدراهم ولا تعلم مستنده **والاخر** فانه لا يغزب الا في غسل ولا يوطئ وهو فيها عدا
كالجلال لرواية محمد بن مسلم عن ابي ابي بصير عليه السلام والصادق عليه السلام قال سالتهم
عن الحرم كيف يصنع به اذا مات قال يغسل وجهه ويصنع به كما يصنع به بالجلال غير انه لا يغزب
طيباً وعلى ذلك علمنا وانا الامام في واجب الغسل في غسلها قالوا حرامه باق فلا يغزب طيباً
ولا يجوز راسه ويدفن بجوارحه **فانما** لا يسقط التكليف به حينئذ **ويستحب ان**
يكون وزنه ثلثة عشر درهماً وثلثاً لما ورد ان جبريل عليه السلام اتى النبي صلى الله عليه واله
باربعين درهماً من كمال الجنة فغسله النبي صلى الله عليه واله بماء من بئر علي وبنى عليه السلام
اثنان وروى على ابراهيم رفعه في الخوض ثلثة عشر درهماً وثلاث وحمل ابن الجبنة اكثر
الخوض ثلثة عشر درهماً ونصف والاخبار في دفعه وانما رعد من مشاكره الفل المحفوظ في هذه
المقادير كما قطع به اكثر الاصحاب ودلت عليه رواية علي بن ابراهيم **واغتسل بالفاضل قبل**
التكفين او الوضوء والمراد بهما غسل الميت والوضوء الذي يباح الغسل للصلوة كما هو مصرح
به في التذكرة والذكر فينبغي به الرفق والاستنباط وتعلل في التذكرة بان الغسل من الميت
واجب فاستحب الغزيرة وغيره في الوضوء لعل لا يستحبها بها فافقه لا يستحب
احدهما فقط وانما فيه ان الغزيرة متحيرة عن غير رتبها لها بالكفن فذكر الاستحباب
احدهما قبل الآخر بما زاد على مطلق استحباب الغزيرة على ان في كلام الشيخ زين الدين جملته

تقييد

تقييد استحباب احدهما قبله بما اذا كان الكفن من الخنبل وان لم ان ينوي به ايقاع
الكفن على الوجه الاكمل فان من حمل الغايات المتوقفة على الطهارة وهي شيعان بالاعراب
وانما ينبغي له الغسل ولا الوضوء على يد غيره الى المنكبي استنظافاً في التطهير ولو راى على
يقطين عن العبد الصالح فيقول الذي غسله يدور في كفيه الى المنكبي ثلث مرات ثم اذا
كفنه اغتسل وقبها لانه على ما خير الغسل ويمكن تنزيه على الصلوة كانه عليه في الذكر
وزيادة جبهة على الواجب عبرته **غير مطروقة بالذهب** لعدم جواز الصلوة فيه وراى في
الذكر المنع من المطرقة بالخير لانه لا يلف غير ما دون فيه **للرجل** وكذا المرأة وفي الخبر يدل
لفظ الرجل لفظ الميت وهو احسن التمول والخبرة كسبر لفظ المجهل وقع الموحدة ثوب نجى
وعبرته كسبر العين منسوبة الى يدها وجانب او اوج باليمن وفي الاخبار ان الجبهة حرام
فظاهرها فضليتها ولتوقدت الاوصاف وبعضها سقطت وتبصر على الباقي ولو
لغاب يدها وبقيت يدها فوق الازار **وخبره الجذبة** ومثله المرأة في ذلك وليكن طولها ثلث
اذرع ونصف في عرض شبر ونصف تقريباً ولا ينبغي ان ينقص العرض عن الشبر ونسب الى مسنة
وكيفية استئصالها ان يشد احد طرفيها على وسطها بان شين او يحيط بحبل فيه بعد ان يشد
الدبر الى البطن وعلى الذكر ان يشد طرفيها ويحيط بها من الجانب الآخر ويدخلها تحت النيران و
لميت الباقي حقويه وتغذبه الى حيث ينتهي فيخرج من الموضع الذي انتهى اليه **ويجوز** الرجل
بما يشد وسطها على راسه **هنا** بها ويخرج طرفها من الحنك ويلقى على صدره لغزول
الصادق عليه السلام اذا غتمته فلا تغتمه عنه الا عراقي اي غير صك وقال خذ العامة
من وسطها واشدها على راسه ثم ردها الي حلقه واطرح طرفها على صدره ولا تغزولها
شراً فيعذب في طولها ما يؤذي هذه الهيئة وفي عرضها صدق الاسم والكلام بين الاصحاب
في استحبابها وانما الكلام في انها هل هي من الكفن ام لا صرح في التذكرة بانها ليست من
الكفن فلو شرفها النباش لم يقطع وان بلغت النصاب لان الغزيرة لكفن دون غيره
وقال جمل بل هي من الكفن فيقطع بها النباش لو شرفها مطلقاً وان بلغت النصاب
على الخلاف والاحد ومختلف في كونها من الكفن وعدمه وانما بينها بانها ليست من الكفن
الواجب بل من المدبوب اولى من طرح بعضها والعمل ببعض الآخر فيقطع النباش حينئذ
ومثله البحث في الخثرة لشد الحنك **وتزاد المرأة** مما شاكفت فيه الرجل من الواجب والقدر
لقدر اخري لثديها ولا تغزولها شراً فيعذب فيها ما يشد بين الي الصدر وشيها

اليظهرها كما تفتنه خبر سهلين زياد **ونظراً** وهو لغة طهارة فرائض ما وضرب من
السطح وثوب من صرف بطيخ على اليهودج ذكرها في القاموس جمع انما طوماطو
في عبارة بعض الاصحاب ان ثوب فيه خطا وعبادتهم والعل على ان ثوب زينة شابل
للبن كالفاء والجيرة وانما غير الجيرة فيكون المراد ثلث ثياب وخطا ابن ادرسي
الجيرة واستحب على بن ابي نويه خطا للرجل فوق الجيرة فالثياب للرجل عنده ثلث ثياب
كالمرأة وهو قول جماعة من الاصحاب ونسج جماعة من الزيادة على سبع في المرأة وخمسين
في الرجل غير الفاع والفاضة **وقد انما** تستقره راسها **عوض الهامة** التي جعلت للرجل
ونثر الذرية على الجيرة والفاضة والقيص والقطن الذي يوضع على النرجس وفي المنتهى لا
يسحب نثرها على الفاقة الظاهرة وذكر في الجيرة الغيبة نثرها على الجيرة والقيص
وبالحل فاستحب الذرية عليه اجماع اهل العلم واختلفت عباراتهم في هيتها فقبل
هي الطيب المسحوق وقيل فتاف قصب الطيب الذي يابس من الهند كانه قصب
الغالب وقيل اضلاط من الطيب تسمى بذلك وقيل هي من نبات طيب غير الطيب
الطيب المعهود يعرف بالحنان بالنعيم والتشديد وقيل فيها غير ذلك واهل الاثر
انها الطيب المسحوق كما فسرهاب المصنف في المنتهى والذكره والمحقق في المعين
جملاً للفظ على المتعارف الشايح اذ غيره غير متعارف شايحاً **والجربونان** شئ
جريدة وهي العود المجرد من الخوص **من النخل** لما روي ان آدم عليه السلام لما
هبط من الجنة خلق اسرفا في من فخل طينته النخل فكان يابس بها في جيرة فاشي
بغيره ان يشقوا منها جربوناً بنصفين وبعضه في الكفاة وتعلم الانبياء عليهم السلام بعد ذلك
الي ان دوش في الجاهلية فاحياء بيتا صلى الله عليه واله **والا** يوجد النخل **قول السور**
والا لكن **من الخلاف** **والا** يحصل **فمن شجر رطب** بل يمتدح في تقديم عود الرمان بعد
الخلاف على شجر الرطب لوروده في خبر علي بن ابيهم وعلى استحب بها اجماع الامامية
وبه اخبار كثيرة من طريق الخاصة والعامة منها ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عليه السلام عن الصادق عليه السلام انه سمى في عذابه ما دامت رطباً وعنه
عليه السلام الجريدة تنفع المحتن والمسي وعنه عليه السلام في خبر زياد الصبيح الجريدة
تنفع المؤمن والفاقر وفي صحاح العامة خبر القبرين المعتدين المعتل عذاب احدهما بان
كان لا يستغفر من البول والاضربا بان كان يمشي بالنهب وانما صلى الله عليه وآله شق
جريدة

جريدة رطباً بنصفين وعرف في كل قبر واحدة وقال له خفف عنهما ما لم يبيتا وانكها
العامة هذه الاخبار **قال** المرحي وان ان غنبل تحب العامة منها كعجب الحيرة
من الطواف والري وتغيب الجيرة من غنبل الميت وتكفيهم سقوط التكليف عنه وكثير من الشايح
مجهول العلل **وسقط** ان تكونا رطبتين لان القصد استدفاع العذاب ما دامت
الرطوبة فيهما **ويكن** **القول** بان لا بد في شريعتيها من كونها خضراوين كما افق به في اتركه
لما ورد عن الكاظم عليه السلام انه لا يجوز ليا بنين والمشهور كون طولها عظم الزرع ثم قد روي
ثم اربع اصابع **وتسقط** جعل احدهما من الرطوبة من الجانب الايمن بين القيص وشبرته والاخر
من الجانب الايسر معهما بين القيص والارار ولا فرق في الاستحباب بين الصغير والكبير
لعموم الامر والخبر دل على انها تسقط وكذا الغاية في الرطوبة بعضا ان يكون صحيحاً لانه روي
لطول زمان الرطوبة ولو حصلت ثقيته وضعت الجريدتان في القبر فان تغدركا **وتكنه**
اسمه وانما يشهد الشهادتين **والا** **اربا** **عليه السلام** **على الفاقة والقيص** **وه**
الارار والجربون وكذا على العامة كما ذكره في الذكرى ونقل عن الشيخ في المخطوط وابن البراج
معتدلاً بعدم تخصيص الخبر والمراد بالفاقة الجيرة حيث انه ذكر الارار **ويكن** حملها في عبارة
المصنف وعبارات الاصحاب الصيا على الخشب تشبه الجيرة والنخل لانه زيادة في الجي والاكل
في استحب الكتاب ما روي ان الصادق عليه السلام كتب علي حاشيتة كفن ولده جعبل
اسم جعبل يشهدان لاله الا الله وراى ابن الجنيدي ان محمد رسول الله وراى الشيخ اسماء النبي
والايم عليهم السلام **وظاهر** في الخلاف دعوى الاجماع عليه ولم ينقل عن الاصحاب كتابة
شئ على الكفن غير ما ذكره فيبقى الاقتصار عليه وفي الذكرى احتل جوارزه للاصل وعدم
جوارزه لانه تصرف لم تعلم ابا حنيفة الشري لم ولكن الكتاب **بالتوبة** الحسينية صلوات الله على
مستوفها لانها من عبادن الخير والبركة ويتفق ان تنزل بالمال كما صرح به المحدث وغيره فكل
الكتابة مؤثرة تحصيل اسمها عرفاً ومع عدمها تبار ابليس ومع عدمه بالاصبع **وتن**
الكا **ري** **باليد** هذا الحكم ذكره الاصحاب شياً للشيخين ولا يدرك مثنته وتعلم الخوف
الضيق وفي المبسوط بكثرة سمخه بالحجارة وغير ذلك **وجعل** **فاضل** **على صدره** لانه سجد في سجدة
الشكر كما بيناه **وحياطه** **الكفن** **مخيط** اي مخيوط منه ويكره بل المخطوط بالربن في المشهور
قال في المعين ذكره الشيخ ورايت الاصحاب يكتبون ولا يابس عننا بعثهم اما بلها بغير
الربف فالظاهر عدم الكراهية للاصل والاستحباب بالربف بالريق ابا حنيفة **والكفن**

بالقطن المحض لقول الصادق عليه السلام كان لي بني اسرائيل يكتفون به والقطن
لأنه يمدح صلى الله عليه وآله ويستحب كونه ابيض لان النبي صلى الله عليه وآله كفى في القطن
الابيض **وبكره الكتان** وعليه على آتينا اجمع لقول ابي عبد الله عليه السلام لا يكتفون البيت
في كتان وكذا بكره المحتجج به بالخبر **والاكمام المنزدة** للقبض واحترازها بتدويرها عما
تكون في قبضه فانه لا كراهية في كتم بل يقطع عنه الارزاق لا من ابي جعفر عليه السلام محذوف
بزيغ نزعها **والكتف به المنقذ** وبه **السواد** لان فيه جزوا عن الكعبين بالياض المنسوب
اليه ومنه الكاهن بغيره من الاصابع كما ذكره المعبد وغيره **وحمل الكافر في سحره**
بكره على الاستدلال بالصدوق حيث استحبته وقد تقدم الكلام فيه **وتحريم الكفان**
بالجور لعدم الامر الشرعي به ولما فيه من تصيب المال ولقول ابي الحسن عليه السلام لا يجوز
الكفان ولا تستأمنونكم بالطبيب الا بالحق فور فان الميت غنمه المحرم وقول الصادق
عليه السلام لا تجزوا الكفن وعن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام لا تقربوا امواتكم بالنار
يعني الدخنة وكذا بكره الجفر حال العمل **وذهب** الصدوق الي استحباب تحميم
الكفن لما في جبره من الصديق عليه السلام جبره شيا بغيره اعوانه ولقوله عليه السلام في
خير عبد الله من شتان لا باس بدخنة كفن الميت والاول استهروا في الاخبار ونقل في
الذكره عليه الاجماع فالعمل به اولى وبكفي الجواب **عن الحديثين** يحملهما على التسمية
لان مذهب العامة **وكفى المرأة الواجب على زوجها وان كانت موشرة** عند عليا
اجمع حرة كانت او امه لقول علي عليه السلام على الزوج كفن امراته اذا حانت ونبوت
الزوجية الي حين الوفاة فيجب الكفن ولان من وجبت نفقة في حال الحياة وجبت فيه
كما لم يملك وكذا الزوجية **وهل المنتنع بها** وان نزل كذا لم والمحنة **فصل** في لاطلا
الحزن لثام لها **وقيل** لا الا في المتقابل بالانفاق في حال الحياة وفي وجوب الكفن في
الزواج لها على ان عدم تعلق وجوب الانفاق بالزوج المنتنع بها حال الحياة لعدم
الصلاحيات لذلك ولما شتر كذلك لما نعتبه النشوة في بعض عدم التعلق به حال الموت بطريق الي
زوال الزوجية او ضعفها ولهذا عمل ما احتجنا والى سنة فيعتد بكل طلاق الجبر من ضعفه
هذا **عقل** ما قبل في هذا المقام **فلمست** بل ان يقع عليه وجوب الانفاق حال الحياة
لوجوب الكفين وعدم لهدم مستندا الي انه لو كان عليه لوجب كفن غير الزوج والمملوك
من واجبي النفقة حال الحياة وليس كذلك **وليفترق** في هذا الحكم على المال والمطلقة رجعتا زوجة
علائق

خلاف اباين **وكتب** عليه ايضا ما لا بد منه من مونة الغنمين كالحنوط وغيره هذا
يساره بان يملك الكفن زيادة عن قوت يومه وليتبر له ولعيله وما يستلزم من الدين ولو اشترى
عن البعض سفقا خاصة وهل يحسب كفنهما من مالها مع اغنايه عليم من حصته في
ميراثها ام لا وجهان وافق شافعي المحقق بالاحتساب ولو اوصت لم يقطع عنه وان كان
موسرا مع نفوذ الوصية ولو ماتا معا سفقا عنه لم يوجب الكلف كما صرح به في الذكرك خلاف
ما لو مات بعد هاتين يوجب من تركته والمملوك كالميراث وان كان ميرا او ميرا ميرا او ميرا
مطلقا لم يؤد شيئا او ام ولد او اذى المأبوت شيئا فيه الشبه ولو كان مال الزوج او المولى موهبا
لم يجب عليه كنفها لاختلاف تصرفه في الرهن الا ان يني بعد الدين بغيره في التوصل الى صدها
في الكفن بحسب الحكم شرعا كما في نفقة الزوجة **وبعد الكفن** وكذا المال والمطلقة **من المال**
على الزوجين المتعلق بالزيم قبل الموت فان تعلقت بالترك ما أخر عن الموت فلا يلزم الكفن شرعا
به او لا وعليه اجماع عليا وكذا اهل البيت عليه السلام لا تقربوا امواتكم بالنار وقصته به دأته
كفوة في ثوبه ولم يسل عن ثوبه ولان الارث بعد الدين والموت قبله **اما** الذين المتعلق بعين
كما في الموهون والمأبوت قبل الموت ففي اخذ الكفن منها اشكال شيئا من ان ينفق الرهن والحيات
الاختصاص الشاغل على الموت فيبقى بعده ومن يتابعه على الملك واطلاق في عدم الكفن على الدين
في الاخبار وعبارت الاحباب **ولوقيل** لا يقدم الكفن في الموهون دون الحياتي لان المرائنة
والمنجى عليه لما يتحقق من قبته وليس له الاستقلال بالاخذ وان كان وكذا لم يطل بها بالموت
خلاف المنجى عليه كان حشنا **اما** الموهون والحياتي بعد الموت فلا كلام في تقديم الكفن وطهي على
استبقاء الموهون والمنجى عليه ولا يخفى ان الكفن مقدم على الدين من الاصل لما هو الواجب خاصة
وما زاد على مع الوصية من الثلث بعد الدين وبه ونها موقوف على تبرع الوارث ولو اوصى بترك
الزاد فالوارث بالخيار **وقيل** لا تقدم الوصية وليس شيء ولو وجد الكفن ويوس من الميت
معه ميراث ولو تبرع به متبرع او كان من الزكاة او من بيت المال عا دكا كان لعدم شئ
ناقل **ثم الدين من الاصل ثم الوصية من الثلث والباقي ميراث** وبقي تفصيلها ان تاسه
وبسبب المثلين **بذل الكفن** **لوقيل** من ماله استحب ما يتركه لرواية سعيد بن جعفر عن ابي
جعفر عليه السلام من كفن مؤمنا كان من ضمن كونه الي يوم القيمة وكذا باقي مؤن تجهيزه ومن
الماء والمطبخين والحنوط ولو لم يتفق له كفن وجب سنن عز بن شيبه والصلاة عليه وبذلك
الدفن فان تعذر وضع في القبر وسنن جابر وصلى عليه ولا كتب على المثلين **بذل الكفن**

لا يصلح له ان يراه سوا في ذلك التوقيت العبدية لو وجد بيت المال امكن القول بوجوب بذل الكفن
منه لا يتخذ لمصالح المسلمين وكذا لو وجدت الزكوة اخذ من سهم الغنم والمساكين لان الميت
اشد فقرا وتروا في الفضل بن يونس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال ان حرمة بدن المؤمن
ميتا كحرمة جثا فوار وبنوه وعورته وجهه وكفنه وحفظه واحسب بذلك من التكره ولو
دفعت الزكوة الي وارثه وكفنه وجهه كان افضل لقوله عليه السلام في هذا الجمل اعطاه الله
من الزكوة قدر ما يجهره ونه ولو خلفت كفننا فبئس عليه منبرع باخر في هذا الخبر كفن بالمتبرع
به عليه والاخر للورث لا ينفذ منه الدين لانه متى صار اليه بعد الوفاة فلا يؤخذ تركه **ولو خرج منه**
كجاسته بعد الكففين غسلت من حدة وكفنه قليله كانت او كثره وان لم يكن غسلها
فرضت وخرج الكفن وان تعذر غسلها ورقم مع الغرض دفن بها والكف إعادة الغسل
للاختال وجبر الكاهن والحنين بن الحنا ورورج بن عبد الوهم عن الصادق عليه السلام ان بدا
منه في بعد غسله فغسل الذي بدا منه ولا يؤيد الغسل وكذا لا يبعد الوضوء من غسله الحكم لو
خرجت منه نجاسة في انتاء الغسل او بعده قبل الادراج **وقال** ابن ابي عمير بوجوب إعادة
الغسل اذا قصد في غسل الميت ان يكون خاتمه امره الطهارة الكاملة قال في التكري ولم تنف
على ما حذره **ولو احيا بت الكفن بعد وضعه في القبر فرضت** اذا لم يكن غسلها ولم يؤد قرضا
الي هتك الميت ولو اؤذي الغرض الي هتكه سقط حكمها ولا يجوز احرام من القبر بحال لما فيه
من هتك الميت مع كون القبر محلا للنجاسة متى فرضت وامكن جمع جوارب الكفن الجلبا طويلا
والاخذ احد التوبين على الآخر ليس من المقطوع ان امكن **وحب ان يطرح مع الكفن ما**
يسقط من حصر وطهو وجسه استنعى بالحكم السابق على الانفصال ولكن بعد غسله ان
لم يكن يغسل **والشهادة** وهو المتناول في حرب امر النبي والامام عليها السلام دون غيره
به ان مات في المعركة **وصلى عليه بن غير غسل ولا كفن بل يدفن** ثيابا براتقا قال النبي
صلى الله عليه وآله في شهداء اخذ زلوعهم بدمائهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم في شهداء
ابن تغلب الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الا ان يركه المشركين ويدفن
ثم يموت بعد فانه يغسل ويكفن ان رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزة في ثيابه ولم يغسله
ولكن صلى عليه ولو نقل من المعركة ويدفن في ثياب غسيل وكفن ويظهر من هذه الروايات
باقي الروايات في الشهادة ان المعنى في غسله وكفنه ادراك المسلمين له ويدفن في ثياب غسيل
في حربه لمن دهم على المشركين في غيبة الامام عليه السلام وحليفه علي بن ابي طالب شهيد

ان مات في المعركة كما احتجوا به الشهيد والمحقق في المعبر لا يطلق الاخبار وعمم بعضها
مثل حديث ابن عباس تغلب السابق بخلاف من قبل في حرب قطع الطريق اذا استيق
جهادا او محاربة عن الدين والمقتول **وقال** في حرب النجاة كما مقتول في حرب الكفار
بالاقتاف ولا فرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير والرجل والمرأة والنحو العبد والمعتق
بالجود والخشب والصدم والطر والابن من قبل سبلاحه العابد اليه وغيره ولا بين
الي يرض والغنى وغيره لا يطلق النكاح ولا فرق بين الغني وغيره لا يطلق
النكاح خلافا للمحقق وابن الجنييد فانها قال لا يغسل الميت لان الملائكة غسلت حنظله
الراهب من بين قتلى اجدد ولعمري العبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستال من
رجل مات وهو جنب قال يغسل غسل واحد ثم لا يغسل بعد ذلك والجواب **عن الاول**
ان تكف الملائكة غير متساوي لنا وعن الثاني انه يجوز على الاستحباب ولو وجد ميت في
المعركة وعليه اثر القتل فغسله ولو خلا عنه **قال** الشيخ هو شهيد ايضا وقال
ابن الجنييد لا يشهد للشك في الشرط واصله وجوب الغسل وتوكيد الغسل لان الاول
وحب ان تنزع عنه الجلود وان احياها الدم لانها لا تنفث ثيابا ولا في النبي صلى الله عليه وآله
تبرعها في قتلى اجدد وكذا الجود بدو وجرد الشهيد كمن يغسل كمن فعل النبي صلى الله عليه وآله
تخرجه لاجرد **وعب** يرمي ذكرناه بحسب تقليد وكفنيه وان اطلق عليه اسم الشهيد في الاخبار
كالطهون والمبطون والغرف والمهدوم عليه والنفسا والمقتول ون ماله واهله من
فقط الطريق وغيرهم وتسميته شهيدا المشارة كمنه للشهادة المحقق في المعنى وهو كونه
مستهدوا له بالحبته والمغفرة لافي احكامه من ترك الغسل والكفن **وصح** الميت كالميت
في جميع احكامه من تغسيله وكفنه وصلوته عليه ودفن لم يفرع رواها النبي صلى الله عليه وآله
اعضا بصل على العضو الذي فيه القلب وهو كمن اولو القتل والكفن لترتيبها عليهما
ويكفن من في ثلث ما كان موضع الكفن **ويح** تحنيط ما يوجد من المساجد ولو لم يوجد
شيء منها في اظهر عدم وجوب الغسل لغوات محله وقطع في النهاية والمترط تحنيط ما فيه
عظم وينبغي الحاق القلب بالصدر كما افق به في التكري المحوي الرواية وفقره في حجية العلم
الاغتناء بالموجب للنجاة وكذا بعض كل منها اخذ انا من جملة حب تغسلها منقذة
وكلا لا احتياط **والنقطة ذات العظم والسخط** لا يدم اشهر فصاعدا **لك** اي كالميت
في جميع احكامه **والا في الصلوة** عليها فانها غير مشروعة ويظهر من المصنف اعتبار تعدده

الكفن مطلقا في ذات العلم وفي الصبر واليقين ونظير ذلك يمكن القول باعتبار رجال ذلك
 البعض زمان الاتصال فان كان مما تملكه القطع الثلث او الاثنتان فيه اعتبر ذلك فيه
 القيا وقت الاتصال استمعى بالحكم السابق ومثله الحكم في الحنوط ولو كان العلم مجردا
 فالاحوط الى قه ذات العلم ولو ابدت ذات العلم من شيء قال في المعبرين ندفن بغير غسل
 لانها من جملة لا تغسل واختار في الذكرى كونها كالما نة من الميت ولو وجدت عظام الميت
 بأسرها ففي كالميت خبر علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في اكل السبع فبقى عظامه
 بغير غسل يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن فاذا كان نصيبه على النصف الذي في الغيب
 واعتبر في الخلافة الجيرة في وجوب تعجيل السعة للصديق الموت الموجب للغسل ويمكن
 الجمع بينهما وبين اطلاق الاحكام اعتبارا الارض اشهر بالحكم تتلازمها لما روي عن النبي
 الله عليه واله اذا ابقى اربع اشهر فستغ فيه الروح **والجائبة من العلم ثلث في حرمة وتدفن**
 بغير غسل **وبور من وجب قتله** نرى او تود **بالاعتقال** **اولا** ربي قبل الغسل وراثة
 الشئ من امره بالخطيئة والقياس وبه في الصبر وفي وراثة تقدم الكفن القيا القول في عدم
 عليه السلام في المرحوم والموجود بختلان ومخيطان وبليسان الكفن قبل والمغتنق منه
 كذلك قال في الذكرى ولا يغسل في ذلك على العالم **الحق** بوجوبه كل من وجب عليه الغسل
 موكلا بالمشاركة في السبب وهو ظاهر العبارة **والا** **فوجب** عند ذك الامتناع على مودة
 النص لما ان غسل الميت انما هو بحد الموت فلا تقدم عليه حتى منعه ما ورد النص به وفي
 الاتفاق عليه فيبقى الباقي على القاعدة على ان القياس عندنا مهيول ولا يفيد حكما **وهل** يوم
 بالاعتقال تلقا بالسرور والكامر والفرح ام تكفي المرة فيه وجهان بل يفتان اني كونه غسلا
 الحى والامر بالمعنى التكرار والى قول الما مود بغير الاموات بديل الخطا وليس الكفن وعدم
 وجوب الغسل لميتة **وهو** ظاهر الوجه وعليه العمل فلا يتقدم في الاحتياط في الحدوث كحل او
 تأخر **واحتسب** في الذكرى مسا وان غسل الجنازة لو حصل في الانتباه ولا يدخل تحت من
 الاعتقال الواجب بل تعين فحاشا وجبت منها كما افنى بسخيا الحق والامر له الامام او نائبه
 وظاهر العبارة وعبارات الاحكام القيا في ذلك حكم الامر **وعنه** **لغير** المكلف لقيام
 الغسل بعده بطريق اولي مقامه **لا يغسل** بعد ذلك اذا قتل بذلك الشئ اما لو سبق خطه
 مؤثر قتله او قتل بسبب آخر غسل ولم بمسبة الغسل قبل النظير ولما كان وجوب غسله
 المتى من لوازم تعجيل الميت غالبا فمصر المصنف رحمه الله احكام الاموات ببيان ففانك
 ومن

وكذا السقط لا قتل
 من اربعة

ومن سقت ميتا من الناس بعد بركة بالموت وقبل تطهيره بالغسل **او سقت قطعة**
ذات عظم **ابينت منه او من حي وجب** عليه الغسل على الاصح لو روي عدة اخبار
 مثل خبر حرير عن ابي عبد الله عليه السلام من غسل ميتا فليغسل **قلت** فان مسه
 قال فليغسل وجبر معوية بن جابر عن علي بن ابي حمزة عليه السلام اذا مسه وهو يحسن فلا يغسل عليه فاذا
 برد فغسله الغسل **قلت** البهيمة والطيور اذا مسها اعلى غسل قال لا يغسل هذا كالا انسان
وده المرتضى الى الاستصحاب للاصل والاخبار بقا رضه وقول المصنف قبل تطهيره
 بالغسل ظرف لوجوب الغسل بالمشى ولا يلزم منه ان يكون حكم الغسل شركا لوجوب الغسل
 بالمشى قبله فلا يرد عليه الكافر فانه يجب بمس الغسل وقبلية الغسل فيه غير موجود في الاستماع
 تعجيله شرعا ولهذا يجب الغسل بمس بعد تعجيله كما يجب بمس قبله **وقال** الشيخ الاجماع على
 وجوب الغسل بمس ذات العظم وان ابينت من حي وبه عن سلمة اليوب بن نوح عن بعض اصحابنا
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة فاذا استسها انسان
 فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من مسه الغسل وان لم يكن فيه عظم فلا يغسل عليه **ولم**
 في المعبر اضعف الرواية وعدم ثبوت دعوى الشيخ الاجماع وعن ابن الحنفية وجب بمس العظم
 من الحي ما يدينه وبين شدة ولوش غفلا متصلا او منفصلا **احتمل** وجوب الغسل وقوله في
 الذكرى لو رآه مع وجوده او عدمه وقوله في القاتل اني طهارته ولا يغسل غيره غاسه
 واعتبار به في وجوب الغسل لم تحقق الامع غيره ففاسا ان يكون جزء العلة فيبقى اصل برآة
 الزعم من الوجوب لما عن المارضى ولما عن ابن ينج طهارته قبل الغسل لانه ينج بالانصال
 وكيف كان فالقول بالوجوب احوط نعم لو اوجح العظم من حي فطهره ثم مات فان قلنا نجاسة
 الميت عينا فوجب عدم وجوب الغسل لمسته لانه لا يمكن القول انها مسه بقا الميت عينا وان
 قلنا انها حكمها امكن القول بوجوب الغسل بمسته **وكب** الوضوء بالمس انما هو لا يجمع قول القائل
 فاغسلوا وتوضؤهم عليهم السلام كل غسلا لا بد من الوضوء لا يغسل الجنازة فلو اغسل ولم يتوضا
 وصلى بطلت صلوة ولو احدث بعد الوضوء لم يرد اعاده وبعد الغسل المودم يتوضا لا غير وفي
 اشياء الغسل تيمم وتوضا تقدم الوضوء **ولا** **وهو** ما غدا غسل الجنازة من الغسل **ل** **ولو**
من عظم او كان الميت من غير الناس وجب غسل بدنه خاصة لدلالة رواية معوية بن جابر
 وابوب بن نوح الشا بنين على عدم وجوب الغسل بالمشى فيها وللاصل السالم عن المعاصرين
 ولا تتعدى نجاسة ميتة غير الادي من ذي النفس الى الملاقى لها الا بالوطء كما صرح به

النفط الرابع في اسباب التبريد

في التبريد فلا تد في الحجاب غسل اليد يسهلها من التبريد بالبرودة أما عند ذات العظمين
منبت النش فربما ينال تنعدي جاستها مطلقا كما هو ظاهر العبارة بتأكل القول
تنعدي جاسته ميت الادنى مطلقا كما افق به في النزاع استصحى بالما كان حال الاتصال
بعد الاتصال ولو شئت الميت قبل برده فالأحوط وجوب غسل يده كما ذهب اليه في النزاع
وقوله في التذكرة وأن كان القول بعدم جواز تبريد الموت قبل البرد **النظر الرابع**
في اسباب التبريد في كيفية التبريد القصد منه قوله تعالى ولا تموتوا فجأة وفي الصحيح
تبريدته فقتلته واصل التبريد والتبريد من قولهم تبريدك وتأمنك قال ابن السكيت قوله
تعا في فتيما صعبا جيبا أي اقصدوا والصعيد حبيب والتأمن به بدل من الهرة فاله في
القاموس وسرعا هو سحر الجسد وظاهر الكفين بعد استعمال الصديد او ما في كفة على الوجه ٥٥
المعهود لاستباحة شروط بالطهارة فنزلنا الى اسرنا في **حب التبريد لما يجب له الطهارة**
يعني الوضوء والغسل أي يجب لكل غلبا لها وهذه العبارة خبر من قول سابقا والتبريد
للصلاة والطهارة في الوضوء والعجز عن استعمال الماء واسباب العجز عنه عدم الماء والخوف
على النفس او المال وعدم الوصل اليه والمصنف سبب الكلام فيها فقال **وإنما يجب له**
يقول وإنما يجوز كان اولى لشدة الواجب والندب **عند فقد الخلف** أي الصالح بالطهارة برده
عليه اجماع العلماء لقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فامسحوا بغيره على النكاح التراب كما فيك ما لم تجد
الماء **أو تعدد استعماله للمرض** المجرى ومحدوده بالاستعمال او زاجته او بطو برؤيه وعشره
علاجه او المخطون احدها بتجربته منه واخبار عارفي ثقة او من اظن صدقه وان كان جيبا
او فاسقا او كافرا لا يتهم على يده لا يجوز مجرى العلقات كما يقبل قول المصنف الفاسق
في التذكرة ولا يتناول التعدد ولا فرق بين انواع المرض ولو ضارعا شفا تحله او وجع مزمن
كذلك ولا عبرة بالصداق البتة ولو كان الخوف جيبا لا عن شبيب عي فله وجه التبريد كما في
السبب وفي تنه الجبابة قال الشيخ بعدم جواز التبريد وان خاف التلف او الزيادة
في المرض لقول ابي عبد الله عليه السلام في الرجل تصيبه الجبابة في ليلة باردة قال اغتسل على
ما كان فانه لا بد من الغسل وقيل المحقق جواز التبريد بخوف التلف والاولى مساواة لثبات
كما هو مقتضى الشيخ في المبروط وجماعة من الراسي بد فقا للتلف والخرج المنق بالآية والحد ينفذ
مما مضى لقول الصادق عليه السلام في الرجل تصيبه الجبابة وجرى او قروح او عياف على يده
من البرد قال لا يغتسل ويغيره فيعمل على المتشققة التي لا يخاف معها التلف ولا مرضا يتبع

مع التبريد **والبرد** المثل على الا يتحمل شدة في العادة دفعا للضرر والمخرج ولعله الحديث السابق
عليه هذا اذا لم يمكن من احمي له كما لو تمكن منه ولو باليمن القادر عليه وجب ولم يجز له التبريد
او الشرب وهو حشونة اكل العشرة بسبب استعمال الماء بالبرد كما بلغت شدة الحلق
خروج الدم وسقي يفسده بما اذا لم يكن يسيرا متحيا عادة والوجه فيه الى الوحدان من نفعه
او قول عارفي يظن صدقه كيف كان **او خوف العطش** الى اصل والمتمتع في زمان لا يحصل
فيه الماء عادة او بقرائن الاحوال على نفسه او دابة وان كانت معدة للذبح اذا لم يرد في الحال
او رفيقه او نفي من حرم الوحد المفضي وعلى ذلك اجماع العلماء ولزول الى عبد الله عليه السلام في
الحجب يكون مع الماء الخليل فان هو غتسل برضا العطش اغتسل به او يتيم قال بل نعم
كما اذا اراد الوضوء ولو كان برحوا وجود الماء ولا يتحققه فلو حرم جواز التبريد لان مراعاة حفظ
النفس مقدم على العبادة ولو وجد عطشا تأجافا تلغى وجب بذل الماء لرفع استغناء يثرب
مشربه ويغير حراسه لثقت الحرمة **او خوف اللبس** مع السعي على الماء على نفيس او مال أو
بضعة او عقل او غيره ومثل خوف الظلم من الجبابة على نفسه **او خوف السج** على نفسه أو
نفيس محرم **او هيب** المال قليلا كانا وكثيرا وان كان لغيره **او عدم الماء** كما هو والمجمل
حيث لا يمكن الوصول اليه الا بها كما لو كان في بئر ولم يمكن تحصيلها ولو أعجزها وجب
القول وكذا لو هيب الماء لخلاف ما لو هيب النش لانه لا يمتنع في الاصل بخلاف الثالث فان
فيه منة لا يجب تحمله ولو كان مع شرب وان كان بعضا في بعض بحيث تغسل جفينا الى
قاية البس لم يعصرها وتوضا بالماء فصل منها وجب وان نقصت فيتها جفينا يمكن وكذا لو
احتاج في ذلك الى شق الثوب وقد نبه على ذلك في المنه والباس بالتبريد بعدم حقوق
العجز في ذلك **او عدم النش** المحتاج اليه لشرا الماء والآخر لصدر العجز عن الوصول اليه وقتله
ما لو وجد النش ولما لم يستحق احد من بعده وبذله ولو بذل له بغيره في ذمة بل بغيره
كما صرح به في التذكرة لما فيه من الضرر بشفا لثمة ولو بذل له بغيره غير محقق الى اجل
يؤخر عليه عند الحلول فقد صرح المصنف في التذكرة وجماعة من الاصحاب بوجوب الشراء
لوجود التبريد الى تحصيل الماء واستشكك فيه الحق لما فيه من شغل الذمة بالدين الموجب
للاذرع الوقت بالوقت وقت الحلول وامكان عروضة مؤنة شغل الذمة لضرر عظيم وفي
حكم الاقتراض لشرا ولو وجدته **و خاف الضرر بغيره** جاز التبريد بغيره بغيره بغيره
لذلك الخوف الواجب دفعه ولو وجدته بغيره لا يضر به في الحال أي حال ذلك المكلف باعتبار

نفسه او من يجب لفظة فالأمر عوض عن المضاف اليه فلا يجب على الشرايين المتفرع من
في المتفرع حيث لا يجد ذلك سبب ما في عادة وان لم يتفرع به في الوقت الى الضرر في الحال
بالوقت الى ضرر في الشرايين المتفرع من الضرر فيه وان خاف ضرر متفرعا بعيدا عن الصواب
وجوب الشرايين زاد اصفا فالكثرة عن ثمن المثل وهو ما يتبينه بقوله في ذلك الوقت
والما كان كما هو الظاهر ويكمل بعيدا اعتبر راجعة الاستقار والنقل الى ذلك المكان في ذلك
الوقت اذ لا ثمن لما يوجد في حصول شرط الواجب المطلق بحسب الامكان والنقل الى الثمن عليه
السلام في جواب صفوان لما سأل عن رجل اضاع الى وضو الصلاة وهو لا يتذكر على الماء فيوجد
قد رما يتوضا به بما يدره او بالدف وهو واجد لما يشترط فيه فيوضا او يتوضا بل
يشترط ويتوضا اصابه شيء من الماء شربا وتوضيئا وما يشترط في ذلك ما كان كثير **عليه**
اشكال نبش من انه يجوز التمسك بحد من المال من اللص ولو كان قليلا فلا يناسب الشرا
ياكثر من ثمن المثل لانه يضيع له ولهذا احتراز الجنب عدم وجوب الشرا وان زاد بين
والجواب **الفارق** الصق لا ما قرره جمع من الاجاب من منع التمسك وي بين الاصل
والفرع لغزوت الشرايا الكثير في الفرع والعوض الى في الاصل لا في الشرايا فيحق فيها
مع بذلها احتيازا طبعا لتعظيمه للعبادته لواجب ذلك بل قد يحتمل في الاصل والعوض والشرايا
خلاف الفرع اذ ليس فيه الا الشرايا وهذا اذا لم يكن ثم الخاف اما لو كان ثم الاجاب
بالمال وتلف مقدار عظيم قال شيخنا المحقق لم يثبت الشرايا في الضرر كما نص عليه في الذكر
وبغيرها قلست **المفروض** عدم الضرر ولو مع الاجاب فكيف يجوز الضرر المفروض عدمه
عنده عدم الوجوب مع ان ما يتبدل به على عدم وجوب الشرايا بان يدعى ثمن المثل مع عدم
الاجاب ليحل بعينه ذلك عليه مع الاجاب حيث لا ضرر **وكذا** لا يعني لو وجدها في ثمن لا
يتفرع في الحال وجب استوائها وان زاد عن ثمن المثل ولا فلا ولو زاد الامر بين شراياها
استغنى رها خيرا ولو تعدد الشرايا يمكن الاستغناء عن كل ذلك من باب **المعتمد** **والفائدة**
اي فائدة لما يعني انما يمكن حاضرا عند وجوب الطلب عند علمنا اجماع قوله تعالى فان
لم تجدوا ماء فتيمموا ولا تحقق عدم الوحدان الا بعد الطلب وان يكون تقريبا ما لا يعلم
لقول احداهما عليها السلام في حثه زراة اذا لم يجد الماء فاما قبله ما دام في الوقت
فاذا خشي ان يؤوله الوقت فليتيمم وليصل في آخر الوقت والامر للوجوب وكيفية الطلب ان
يتذكر ويحمله وسؤال رفقة ثم اذا رآها هو مظنة وجود الماء وجب قصده واستكشاف

حاله

حاله مع القدرة وعدم خوف الضرر ولو كان دونها بل يصعد عليه وطلب وان وجد من له
خبرة باحوال تلك الارض وجب سؤاله وان دل على ما يلزم السائل وان زاد على الغلبة و
الغلبة مع القدرة وعدم خوف تطرق ضرر في ذلك فذلك كله **وجوب الطلب** و
الصبي **غلة** **سهم** ينفع الغنم المجه مقدار كبير ويراعى الاعتدال في السهم والرامي والآلة التي
بها في **الغزاة** يسكنون التراب وهي الصعبة المشك لا يستعملها على غير الاجاز والاستحار والهيوط
والصعود **من كل جايب** من الجوانب الاربع بحيث يستعملها على وجه كاشف الى لها بالنسبة
الى وجود الماء فيها وعدم **وغلة** **سهم** في الشغل يسكنون الماء وكثرها خلاف الغزاة
من كل جايب لتوفر عليه السلام بطلب الماء في السفر ان كانت حرة فغلة وان كانت حرة
فغلة من لا يطلب اكثر من ذلك ويجوز استثناء العود فيه اختيارا ويجب مع العجز ولو بالاجتناف
القدرة عليها **وتجب** لها على المتدبرين ولا بد في اعتبار الطلب من كونه في الوقت فلا
غيره بالسائل عليه الا ان يبقى مكانه مستقرا عدم المكان كجود الماء فيه ولو طلبه في وقت حلو لم
دخل وقت احرك وجب إعادة الطلب لم يعلم عدم المكان كجود وجوده فيله ولا يلزمه طلبها
دام في الوقت خلافا للتحقق في المعتمد بقوله على ظاهر الحديث السابق من احداهما لان المراد
به تجديد زمان الطلب لا متداه **ولو وجدما لا يكتفي للطهارة** فلم يجد طريقا الى الماء
فجره مصفا لا لتبليغ الاطلاق او شرا الباقي او عطف ما بينا قطع بعض الاعضاء واستعماله
في الباقي بحيث تم به الطهارة **تيمم** لانه يصير على امر في قديلا ولا يثبت استعمال الماء فيها
يكنى له ويتغير عن الباقي كما هو مذهب العامة لانها الطهارة في الاقسام المشهورة والمتفق ليس
احدها هذا في طهارة واحدة بخلاف ما لو كان عليه طهارة ان كغيره من الجاهل من الانتقال
فوجدما يكنى احداهما خاصة في يجب استعمالها فيها ويتغير عن الاخرى وتقدم الغسل على
الوضوء كما بينه له **ولو وجدما لا يكتفي لانه النجاسة** غير المعقونة عن البدن او التوب الذي
لا يكتفي الاستغناء عنه حال الصلوة **خاصة** او للطهارة خاصة **اذا لها** **وتيمم** جميعا بين
الواجبين لان الطهارة المائية بدلا بخلاف ازاله النجاسة هذا مع وجود ما يتيمم به امر مع
عدمه فانما يجب تقدم الطهارة اذا كانت النجاسة في غير محلها ولو كانت في محلها فهو قائم
الطهورين **ولا ينجي التيمم الا بالارض كالتراب** الى ما هو عليه اطلاق الاسم سرا الاعتراف وهو
الذي لا يخلص بانه الاسود والاصفر والاحمر والابيض وهو الذي يندرج به والاكل وهو
الذي يوكل سفاهها والمدر وهي قطع الطين اليابس والبسطة وهي التراب البين في منزل الوادي

او اشتمل على دقائق الخصى باجماع العلى لصدق الاتم **وارض التربة والجص** قبل الاحراق لا
 بعده فانه غير جازي خلافا للرفعي وضع ابن ادريس من السجري بها لانها معدن مدفون
 تصدق اسم الارض عليها وما روي عن اسيل المؤمنين عليه السلام من الجواز **ويجوز** في النهاية
 اشتراط فقد التراب في جوار التربة حاشيت فتدفع اليه من غير ما اذا لم يغير على التراب وحاشيت
 في المختلف بانها ان خرجت عن اسم الارض لم تجز التربة مطلقا والا حاز فلا وجه للتفصيل
تراب العبر وهو الملاصق للبيت سواء اكر رتبته او لا لاصلا لعدم معنى الطينة من الخبثات
 ولو علم على الطينة شيئا منها لم تجز ولا يفتقر اختلاطه بالعنق والعم الطاهر من الغفل استهلاكها
المتفل وهو المصنوع به او الملقا قطعاً على ضرب من شتمه او بالنقص لا الموضع الذي نضرب اليه
 عليه اجماعاً لانه بمنزلة الاناء الذي يغير من ماله على الجواز علمنا وانا لنبأ اسم الصعيد الطيب عليه
ولا يصح التسمية بالمعادن كالزئبق والكنحل وسائر ما يخرج بالاشتغال عن اسم الارض كما هو عند اكثر
 الاصحاب لقوله تعالى صعباً وهباً التراب والارض **ودهب** ابن ابي عمير في الجواز ما كان
 من جنس الارض كالكنحل والزئبق بحيث يتولد عليه نظام جعلت في الارض سجداً وطهوراً
 اجيب بالقول بالموجب والمتنازع ليس ارضاً **والرماد** الناشئ من احراق الخشب لعدم
 صدق اسم الارض عليه ومثله ان شيئا من احتراق التراب مع الخروف عن اسم الارض **والاشنان**
 الدقيق وكذا كل شيء يشبه التراب في السوء وليس تراباً كالزئبق المشتمل **والانفصاف** مع العلم
 بالغصب والاحتياط اجماعاً ولا فرق بين التجر او غيرها في ذلك لضعف شاهد الحال فيها
 بالغصب ولو حبس في الغصب جاز ان ينفرد بارضه وان وجد غيره لان الاكراه اباح له الكون
 قائماً ونائماً ومصلحاً وكسباً كان حينئذ لا ضرر على المالك زائد على اصل الكون بخلاف الطهارة بما يبر
 فانها تضمنت ان لا تدعو اليه ضرراً وما تضمنه المالك ثم لو كان المالك كذا بحيث يحصل الجرم
 بعدم تطرق الضرورة اصلاً ورأساً امكن القول بالجواز **والخشب** وان لم يتغير لثمنه راحته
 وعلى ذلك اجماع العلى الا ان شئ من العا تم في غير المتغير لارجحها خاصة لقوله تعالى صعباً
 طيباً والطيب معناه الطاهر كما صرح به المفسرون ولقول علي بن ابي طالب في الطهارة ما يبر
 اشتراط طهارته لعدم افاذه الخشب غيره طهارة **ويجوز بالرجل** النفع الحاد وسكونها وهو الطين
 الرقيق ومثله مطلق الطين لانه مركب من العناصر المطهرين فتبقى لوازمه بعد التركيب كماء
 حقيقته **مع عدم التراب** والعبارة ايضا كما صرح به المصنف في هذا الكتاب وغيره لم يمتد زائد
 عن

عن ابن عبد الله عليه السلام قال **الارض** ان احداً به التبع فليمتد له بصره وليس بغيره ارض شيء معه
 وان كان في حال الاحد الا الطين فلا بأس ان يمتد منه وفي معناه يحيط به غمعة عليه النظام
 هذا اذا لم يكن جفيفاً او امكن وطاف فوق الوقت اما لو امكن كيف لا يفتقر الوقت لم يضرب
 عليه وجوب وقدم على العبارة وساء في التراب ولو كان التراب يدناحي لم يبلغ به الدليل الي
 حد الطين جاز التسمية قطعاً مع وجود التراب كما صرح به الاصحاب **ويجوز بالجر** مع
 وجود التراب سواء في ذلك جميع انواعه من رجام وبرام وغيرها لان تراب الكسب رطوبته
 لرجته يخلت فيه حرارة الشمس حتى تجر والتفريق الاوصاف لا يخرج المهيبة عن صفتها ومع
 ابن الجبينة قد عاب خروج الجبر عن كونه ارضاً **وسنط** الشيخ في النهاية فقد التراب في
 تسوية التربة وهو اختيار ابن ادريس وسنط وطاهر المعتمد فانه قال ان كان في الارض
 فيها حجر او حجر زواش عليها تراب وضع يد يد ارضها وسبح بها وجهه وليس عليه
 حرج في الصلوة بذلك لموضع الصلوة ولا عادة عليه محتجين بان الماخوذ بالصعيد لا يبر
 الصعيد هو التراب فلا يجرى ما عداه والمخيم **والاول** كما هو ظاهر الشيخ في الخلاف والمثبوت
 لا طلاق الجواز لما قلناه **ولانه** لو لم تجز التربة مع وجود التراب لخروج من حقيقة الارض لم تجز
 بدم فقد ارضاً كما كان في باطل فالمتقدم مثله وكما هو في الجواز بالحرف والبن
 لعدم حرج وجهها بالطين عن اسم الارض وان خرجا عن اسم التراب **ودهب** المقتضى في المختار
 الى عدم جواز التسمية بالحرف لاسيما لثروته وقس تجويزه السجود عليه من المني من السجود عما
 يخرج عن اسم الارض بالاشتغال **وبكره بالسقم والدم** لشبههما بارض المعادن والنجم
 سيكون الباكسرها الارض المالحه الشئ شئ وتقر بها بالارض التي لا تثبت غير حديد ولولاها
 لم ينجح وصول بعض الكف الى الارض لم يخرج حتى يركبها **وقوله** ان الجبنة لعدم الجواز
 لاسيما انها فاشبهت المعادن مدفون في الارض لا في الارض وشبهها بارض المعادن لا يثبتها
 معدناً وبقيت التي صلى الله عليه والارض المدنيه مع كونها ماله **ولو فقد** اي فقد التراب
 وما في حكمه وجوب طلبه بالامور التي وجبها في طلب المآل لها فانه لم يجز **تبر** بغيره
توبه ولغيره **عرف** **دائمه** بشرط كونه من جنس ما يصح التسمية به كعب التراب بان ينعفها
 حتى يعلى العبار وجهها لم يضرب عليه ولو كانت تحت ثيابي بالنقص انقص على الصبر عليه
 من غير نقص وعلى ذلك علمنا وانا اجمع له لا لثروته زواش الساقية عليه وذكره في التلذذ لكونها
 سطة العبار لا المحصر فلو كان معرباً حاشيت مما فيه العبار التسمية ولا الترتيب بينها وقد يجر

الشيخ غير عرف الدابة والسرج على الثوب لا يعرف له وجهها كما لا يعرف وجه تقدم ان لا يرض
عبار الثوب عليها نعم كبح كثرها عنها راع الاحتياط ولا يجوز التمسك على ما لا يغتر عليه **والاولى**
تاجيره الى آخر وقت الصلوة وهو ما ينبغي منه بعد ان فعلها تامة الاتصال وما لا بد منه فيها
علما او طمنا ولا يؤثر فيه طهر الخلاف وجوبه كون العذر بوجوب الزوال ولو بالاحتمال البعيد
او استحبنا في غير ذلك ليس زوال عذر مع سفر الوقت بخلاف الرأى لوجوب الاحتياط وهو الامر
بالاحتياط الصلوة في اول وقتها مفقود المانع وهو إمكان الطهارة المائية وهذا هو المشهور
الا قول بين المأخوذين **واطلاق** المصنف ولو لم ينع في آخر الوقت تحمل ان يكون على شيل
الوجوب فيكون احتياطاً من وجوب مراعاة الضيق مطلقاً فلا يجوز في السعة كيف كان وان يكون على
شيل للزب فيكون احتياطاً من جواز مع السعة مطلقاً وهو الظاهر لاستعمال لفظ الأولى عائداً
في جواز خلاصه من وجوبه على ان المصنف رحمه الله لم يعرف له الا القول بجوازه في اول الوقت مطلقاً
كما افق في التخيير والمنتهى متقيداً بعدم جواز زوال العذر كما افق في بقية التواعد وهذا **المنع**
رحم الله الي ان التضييق شرط في تحريم التيمم وان كان يسيراً من زوال عذره وهو في المأخوذ والي
الصلوات وان ادريس وابن البراج وسلا وظاهر المعين يقول احداهما عليها السلام في حثه
زواره ولم يصل في آخر الوقت والامر للوجوب ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله يقول يا ايها الناس اني قد تركت لكم ما ترك ابيكم من التراب وهو في
الصدوق الجواز في اول الوقت مطلقاً بخلاف قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الى قوله
فلم يجدوا ماء فماتوا او العطف بمعنى التيمم في الحكم فيمضون انما عني في اول الوقت كما عطف عليه
ويجوز زواؤه عن الباقر عليه السلام قال قلت له فان اصاب الماء وقد صلى يتيمم وهو في وقت
قال تمت صلواته ولا اعاده عليه وعن حماد بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
في السفر لا يجد الماء لم يصل ثم اتي بالماء وعليه شيء من الوقت المضي على صلواته ثم يرضى ويصلي
الصلوة قال **المضي** على صلواته فان رتب المأخوذ التراب وعدم الاعادة تلتزم الصحة وهذه
الافق **تنقار** في الفتاوى **المعتمد** منها ما قاله الشيخ عملاً بالاحتياط وهو ان من غفل عن
الاجماع عليه على ما نقله الشيخ والمأخوذ وكفى بها ناقلاً من هذا في التيمم المتبدلاً المستند كما
لو تيمم لعبادة عند ضيق وقتها او لعلو ركعتين التيمم في وقت معين يندبر وشيخه
وغيره عن استعمال الماء فيه جازان يصلي بها الى صلاة وغيرهما مع السعة كما جاز في المأخوذ
مخفياً عليه بجمع الاحبار والادلة على جواز الصلوات الكثيرة بتيمم واحد وفي الذكرى ويمكن اعتبار
الضيق

الضيق كما اوصاه الله تعالى ليقام عمله التاخير ثم قال ويضعف بانه منقطع والوقت سبب
فلا منقطع للتأخير وهذا الواجب شرط للتيمم **وتجب فيه اليقظة** بالاجماع العلم بالامن من شدة
الاحتياط حيث قال بخوازه بغير تيمم **ويؤخر** عليه قوله تعالى فيتميموا وجب النقد **المعتمد**
لعمله في الامم عوض من المضاف اليه **وجوبه** اول وجبه وجوبه ان كان واجباً **اوله** وجبه
تدبر ان كان مندوباً **وتجب** اي فيه نيته استباحة مشروط بالطهارة لا منقطع حصولها
بدون النية ونيته البدلية عن الوضوء والعقل على الاصح **لان** وقوعه بدلاً من احدهما لا يكون الا
بالنية لقوله عليه السلام **وانما** كل امرئ ما نوى ويستقطا اعتباراً بنية الاستباحة وابدلية في
التيمم لصلوة الجبارة وفي التيمم لزوم لا باحتياط بدون الطهارة ومشروعية التيمم لهما مع وجود
الماء فلا تعقل منه بنية الاستباحة ولا البدلية وفي التيمم لزوم الاحتياط في احد الموضعين او
الماء يرض منه **مفتقراً** اي حال كونه متفقاً به الى الله تعالى كما مضى الوضوء **ولا يجوز** ان يبري برفع
الحديث منقطعاً عن نية الاستباحة فلو نواه مفتقراً عليه لم ينع لامتناع حصوله بالتيمم والى
لما وجبت الطهارة من الحدث السابق عند التيمم من استعمال الماء والتالي باطل فالمعتمد مثله
نعم لو نوى رفع ما نعتبه الحدث جاز لانه معنى الاستباحة وفي الذكرى لو نوى رفع المانع من الصلوة
صح وكان في معنى الاستباحة **وانت** جدير بان المانع هو الحدث اعني البنية التي لا تمنع
الا بالطهارة المائية فيرفع المانع ليست شيئاً مما يزيل البنية رفع الحدث في المعنى **وتعد** اراد
بالمانع المنع **وتجوز الاستباحة** من الاول وجوبها كما قلناه **مستند** الحكم حتى لا يرفع وقدره
عرفت معنى الاستباحة التكمية ولبيل اعتبارها فلا فائدة في الاعادة **ثم يضرب** يداه
ولا يحرك الضرب بايديهما **بالاخر** **علي التراب** او ما في حكمه بالاجماع العلم بالضيق الاحتياط
واختلفت الاحبار وعبارات الاحباب في التعبير بالضرب والوضوء والظاهر ان المراد بهما
هنا واحد وهو معنى الوضوء وان كان لفظاً بالضرب معني كونه برفع واعتقاد كما هو المتعارف
والله في كتبه بعض الاحباب يسمى الوضوء برفع الاغصان ولها **والارب** انه احوط ولا
يستبرط ان يعلى على يديه شيء من التراب لان الصعيد هو وجه الارض لا التراب ولتقص النبي
صلى الله عليه وآله عليه والركبة قبل المسح في تيمم الذي تعلمه تعلماً لها رين يأسر ولو كان العلوق واجباً
لما عرفت لزواله وظاهر كلام ابن الجبند وجوب المسح بالتراب المرفوع على اليدين لقوله
تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وليس شيء لان الضمير عايد الى التيمم كما نص عليه صحيح زواؤه
عن ابي جعفر عليه السلام لا الى الصعيد **وتسبب** التقص تأسبباً من قول الله صلى الله عليه وآله

ولمعرفة زراة قال سائلنا ابا جعفر عليه السلام عن النير فكتب بيده الارض ثم رفعها **هـ**
فمنعنيها ثم سمع بها جبهته وكفيه مرة واحدة وجب مقدار النية به وقد نير هو عطف
المصنف رحمه الله ثم حيوان النير احيى عنها وكذا اعظم بنية الافعال بعضها على بعض عدم **هـ**
وجوب الموالاة وليس كذلك على ان احذر على معناها المتعارف وهو التراضي لعنف فتواه
بوجوبه ولا يمكن القول بوجوبه في البركة من ازالة النية لا ابتداء الملح والضرب وهو قهقيل لأن
الضرب اول الافعال الواجب فكيف يتصورنا خيرا من غير **و** في الضرب كونه بطن **هـ**
اليدين بغير صايل لانه المعهود ومع الضرورة كرى الضرب بالظهر وتعد الضرب باحدى
اليدين لقطع او مرض او رجا وتعد كذلك تقصر على ما يتنظيم وهل سيقا مع اليد وجهان
اوجهها مسحا بالارض كما يلع الجبهة اهل القطن ولو كان زيادة تحتين او ثلثيها **هـ**
وجب تطهير ومع القدرة ونحوها يمسح بها تحتين الا ان يكون متعديا او حائلا **هـ**
فيجب التخفيف والاراحة بل قال تعد ضرب بالظهر ان خلا منها والاضرب بالجبهة
في الاول وباليد الثانية في الثاني **ز** يمسح بها معا كاهضا هي الاضرب وقول ابن الجيّد كرى
المسح باليد اليمنى ليس بمعصية **ح** مسنونتها ولها وحدها من الفصاح اي من فخاص
مقدم الراس هذا في مستوى الحلقة أسأ غيره في حال عليه **الي طرف الالف الاعلى** وهو
الذي يلي الجبهة والي الاسفل **و** في مسح الجبين وهي المحبطين بالجبهة المصطلان
بالصريح دلالة بعض الاخبار الواردة كيفية تيمم اليان عليه على ان الزيادة الغير المنافية
مقبولة **و** ذهب الصدوق الى وجوب مسح الجبين ايضا ولا بأس به **و** في مسح جبهة
من غير محل العوض من كل جانب من باب المقدمة والبركة بالا على الي الاسفل فلا يلتزم
وان لم ينهض دليل على عدم جواز التمسك **و** المسح بباطن الكتف فلا كرى عنده **الاضروزة** من خاشية
وعنها فمصح حينئذ تعد المسح بطنه **ولا** في استيعاب الوجه لقوله تعالى فاسمى **هـ**
بوجهك وايك ذلك البعض لان دخول ابقا على شدة منفعته لغيره **و** انكاره بربوبية في شدة
عشر موصفا من كتابه مجيبا للتعويض مدقق بان عدم الوجدان انعم من عدم الوجود فلا بد
عليه وقد نص على ورودها للتعويض جمع ممن يوثق بعينهم وكفى بالامام ان يحسن عليه السلام
ناصا على ذلك في صحيحه زراة وهي دالة على ان الواجب مسح الجبهة خاصة كما دللت عليه ايضا
عروة من الاخبار ونقل الرضا عليه السلام **و** قال **ع** على ما يوجب مسح الوجه باجمعه
وكذا اليد من المرفعين الي رؤوس الاصابع محتجا باخبار مرودة بالطن في اسبابها

مع ان بعضها غير واضح الدلالة على المدعى والأدبي جملة على الانتخاب جمعا بينها وبين ما دل على وجوب مع الجبهة والكثير خاصة ولهذا حكم في المختار الجبري وهو ظاهر اني غفيل **فترسم** من غير تحديد الضرب ان كان بدلائل الوضو **ظهر كفة البني من الزند** نفع الزاب وهو موصل طرف الزند الى الكف معتدبا به منتهيا الى **اطراف الاصابع** وحسب ادخال الجزء من غير محل العرض من باب المقدمة **سبطن كفة السبري** فلا يجوز نظرها الا للضرورة **وقتل** ابن ادرس عن بعض الاحباب ان المسح على اليدين من اصول الاصابع الى رؤسها وهو منكر ثم **ظهر كفة السبري بسطن البني** كذلك وكفى الزائدة تعلم مما سلف في الوضو ولو قطع بعض الكف مع الباقي ولو قطع من الزند فالظاهر عدم وجوب مسح الوضو لانه ليس من محل العرض **وان كان الثمير بدلائل الغل ضرب الوجه ضرورة والمبرك احري** وهذا الفصل هو المشهور بين الاحباب ومحمدا النخعي والي جعفر بن بابويه وسلا والي الصلاح وابن ادرس **وقال** المرتضى الواجب ضربته واحدة في بدل الوضو والغل وهو اخيرا ابن الحبيد وابن الغفيل والغفيل في العزبة **وقال** علي بابويه بوجوب ضربتين ولم يفضل الغل من الوضو والاخبار تختلف في بعضها ضربته وفي البعض ضربتان من غير تعيين يكون الثمير بدلائل الوضو ولان الغل ثم روي زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام **قلت** كيف التيم قال هو ضرب واحد للوضو والغل من الجانب تغرب بذكر مرتين ثم تغصنها فغصه للوجه ومرة من اليدين فغصه الشئ منها التفصيل حيث زعم ان قوله ضرب واحد للوضو كلام تام وقوله والغل اقتداء بالخلاف لبيان الضررتين فيه لا عطف على الوضو وسبقه في ذلك في المختار ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعديف لا بدلي احرازه على ظاهره فيتم مستند العلي بن بابويه وان كان الاجود العمل على التفصيل لما فيه من الجمع بين الاخبار وموافقة معظم الاحكام **وحسب** فيه **الترتيب** كما ذكر وعلى ذلك علمي والجمع فلوا حل به استندرك ما يحصل مع الترتيب وكذا يجب الموالاة وهي المناجزة عرفا وان كان بدلائل الغل لان الثمير الباني في ثوبه فيه يجب التأسي **والاستيعاب** اي استيعاب الجسم ومثله محل الحرب فيجب نزاع الى ملك خلاف الماسح فانه لا يجب استيعابه **والاستبرط** فيه ولا في الوضو ظاهرة غير محل العرض من العصبية وهي هنا مطلق الحبث اما في الوضو فعدم الاشتراط فيه واضح ومثله الغل واحدا الثمير فان قلنا بخراؤه في السنه وكذلك وان شرطنا فيه مراعاة العتيق **احت** الاستبرط كما ذهب اليه بعض الاحباب منهم المصنف

255

في التواضع حيث شرط في محنته قبل الاستنجاء كون العذر لا يمكن رواه لما في جواز قبل الزمان
التي ستوجب مراعاة الضيق اذا لا بد لاجلها من وقت فليعلم وقوع التبرج السعة وغيره
كما هو ظاهر العبارة لان المراد بالتحقيق الواجب مراعاة عدم زيادة في الصلوة وشروطها
المفترضة التي من حملتها ازاله التي ستم فلا منافاة بين جواز التبرج قبل الازالة وبين مراعاة
الضيق وهذه اهل المعتمد لعدم الترتيب بين مقدمات الصلوة اما طهارة محل العز من
العينية فلا خلاف في اشتراطها في جميع الطهارات **ولو اخل بالطلب حتى ضاق الوقت**
فتبرج وصلى **ثم وجدا لما بعد الصلوة مع اصحابه** الباذل له ولو بالتي لم يمكن منه من غير
ضرورة في بذله **او في رحيله** او في الطلوات لانها من جملة محل الطلب **اعاد** وان خرج الوقت
لورود الخبر بذلك عن ابي عبد الله عليه السلام واشتهر بممنه بين الاحباب حتى ان المصنف
يظهر منه في المنتهى دعوى الاجماع على ذلك وان كان معني النظر عدم الاعادة لاشتماله
بضيق الوقت الى الطهارة الضرورية والاثبات بما مور به بعض الاجتهاد اما لو لم يجد
في شيء مما ذكر فلا اعادة وان كان محققا **وقول** الشيخ بعدم محنته فليتم الاعادة
مردودا بسقوط الطلب مع التحقيق وتكميل الخبر **حينئذ ولو عدم الماء والتراب** وما في حكمه سقطت
اداء وقتها اما سقوطها اذا قلنا اشتراطها بالطهارة مطلقا وقد نفذت فيسقط التكليف
بها والالتزم تكليفه لا يطابق فيسقط التكليف بالمشروطا ولا فان بقي مع الاشتراط لم
التكليف بالمحال وبوونه يلزم خروج المشروط مطلقا عن كونه مشروطا كذلك وكلاهما باطل
واما سقوط وقتها فقد اختلف فيه الاحباب فذهب جماعة الى السقوط لان الغنى بغير
صديقه على ما تقر في الاصول ولم يثبت هنا ما يقتضيه **وهذه** المتن الى وجوب الغنى
واختاره شيخنا الشهيد وهو ظاهر كلام الشيخين لقوله عليه السلام من فاته فريضة فليقتضها
كما فاته ومن للمعسر فمثل صورة النزاع واجاب عنه في المختلف بان المراد من فاته
صلوة يجب عليه اذ اوجها فليقتضها اذ من لا يجب عليه الا اذا كان عليه الغنى كالصبي المحجب
ثم قال ولما يلي ان يقول وجوب الغنى معلق على الغنى مطلقا والتخصيص بوجوب
الاداء لا يزيل الغنى عليه **واحرار** الصبي المحجبون بدليل خارجي وهو قوله عليه السلام رفع اليدين
ثلاثة لا يوجب احراز غيرهما **والجواب** والشروط للاصل السلام عن المعارض اذ ليس ثم معارض
سوى الحديث المذكور وهو غير صالح للمعارض لان فريضة مفصلة بمعنى مفصلة فيكون المحدث زمانا
فريضة عليه فيخرج منه صورة النزاع كقولها ليست مفروضة عليه وقت الغزاة كما قرره ويكون
المراد

المراد مفروضة ولو لم يغيره فيتمتعها غير الطهارة فلا يصح رواه الا بقرينة **وتحت** الفريضة على
ما من شأنها ان تكون فريضة تكلف غير محتاج اليه **وتنقصه كل وقت** **الطهارة** في
الما يتبعه اي كل من وجب له فريضة فليقتضها لا بد لها من طهارة فليقتضها لا بد لها من طهارة فليقتضها لا بد لها من طهارة
بالطهارة فاذا حصل شيء من الاحداث الكبرى او الصغرى بطلت الاباحة **وبريد** على ما وقع
الطهارة الما يتبعه فاقض **وجرد الماء مع كتمه** حسنا وشرعا **من استناله في الطهارة** لم يغير
عنهما فلا يقتضى تنبيه من غفل الجباة بوجوده كغيره للموضوعات اما المتبرج عن غير ذلك
الجباة فانه يقتضى حينئذ تبرجه وهو وكفاه للفعل لغاية استباحته واما الطهارة كما من
وجرد الماء فليقتضى من غفل من سبغ الطهارة بعد فليقتضيه **وجرد الماء** من استناله في
وجبة مفيدة للطهارة **وتحت** لاجل الاستحاضة لوجود الماء وان عدم قبل مضي مقدار الطهارة
لاطلاق الاخبار وقيل قول الى جعفر عليه السلام وقد سئل الصلي الرجل تبرج واجد صلوة الليل و
النهار وكذا قال في علم ما لم يحدث او لم يحدث **ما من وجده وقيل** وهو في الصلوة ويمكن من
استناله **الطهارة** لاستحاضة تنبيه حينئذ اجابا **ولو فقد** بعدا عما ذكره **وان وجده** وقد
تحت ولو بالكبيرة **المراد** العلة فكذا كانت او فاعلا وكرم عليه قطعها ان كانت واجبة
وهو مختار للمعتمد الشيخ في احد قوليه والمرضى في سبب الخلاف وابن السراج وابن ادريس
والمتفق لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم **وكذا** رواه محمد بن جرير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
فليقتض له رجل تبرج ودخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم سوي بالماء حين
يدخل في الصلوة قال معني في الصلوة **ولانه** وجده المبدل بعد التمسك بالمعصوم فلا يلزم في
كالو وجده الرتبة بعد التمسك بالنوم **فليقتض** عليه السلام فلا ينصرف احدكم من الصلوة حتى
يسمع صوتا او كبرا **وقال** في النهاية يخرج ما لم يسمع وهو احتياط الى عقيل والى جعفر بن
بابويه والحق في المرتضى في احد قوليه **ما رواه** عبد الله بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في
الرجل يتبرج والنوم في الصلوة فيجد الماء فقال ان كان لم يسمع فليست صرفا والتبرضا وان كانت
قد ترك فليفت في صلوة **وقال** سلاوي رحمه الله ان يقرأ وكانه اعلم اكثر الاركان وهو
القيام والنيية والكبير واكثر الاعمال وهو الفقرة **وابن الجنيب** في صحيح ما لم يسمع الركعة الثانية
فان ركعها معني في صلوة فان وجده بعد الركعة الاولى وحاض في صنف الوقت لا يخرج ان
قطع رجوت ان يكره ان لا يقطع صلوة **واما** قبله فلا بد من قطعها مع وجود الماء فحجبا
رواه زرارة ومحمد بن مسلم في الحديث عن ابي جعفر عليه السلام فيمن صلى بغير ركعة فاصاب

أَلَا قَالَ يَخْرُجُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُغْسِلُ عَلَى مَا بَعَثَ مِنْ صَلَواتِهِ وَفِي الرِّوَايَةِ إِذَا كَانَ قَدْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ وَجَدَ
 أَلَا لَا تَطْعَمُهَا وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ كَوْنُهُ شَهْرَيْنِ الْأَخِيرُ وَرَوَانِيهِ أَنْ يَسْتَدْرِكَ مَا كَانَ مَعَهُ
 جُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَزُرَّادَةَ يَعْنِيهِ عَنْ الطَّاهِرِ جَدِّهِ هَذَا إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ
 مَقْبُورَةً عَنْ الْقَضَاءِ أَوْ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْبُورَةً عَنْهُ مَكَانَ أَخْلٍ بِالطَّلَبِ ثُمَّ وَجَدَ لَمَّا فِي رَجُلٍ أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ
 يَحْتَمِلُ قُوَّةً أَطْلَعَهَا لِحُجُوبِ الْأَعَادَةِ بِوُجُودِ الْمَاءِ بَعْدَ الْغُرَاغِ فِي آثَاءِ الصَّلَاةِ أَوَّلِي وَيَكُنِ الْمَنَعَةُ
 لِعَوْمِ النَّهْيِ عَنِ الْأَبْطَالِ وَالْحَاجِ فَطَعَّ عَلَى حَرَمِ الصَّلَاةِ وَهَلْ كَوَزَّ الْعُدُولُ إِلَى التَّغْلُفِ قَالُوا
 الْمُصَنِّفُ لَمْ يَلْزِمِ فِيهِ جَمَاعَتَيْنِ صِيَانَةً الْغُرَبَاءِ مِنَ الْأَبْطَالِ وَأَدَّى الْغُرَبَاءُ بِأَكْلِ الطَّاهِرَيْنِ
 وَلَا نَحْسِيغَ الْعُدُولِ إِلَى التَّغْلُفِ لَتَوَارُكِ فَضِيلَةِ الْأَذَانِ وَالْحَاجَةِ ذِكْرًا هَذَا وَالْإِتِّحَادُ الْمَنَعَةُ لَان
 الْعُدُولُ أَبْطَالٌ قَطْعًا وَالتَّحْمِلُ عَلَى مَتَارِكِ فَضِيلَةِ الْأَذَانِ وَالْحَاجَةِ قِيَامًا لَانْ لَا تَقُولُ بِهِ
 تَذْنِيبًا **إِذَا حُكِمَ بِاتِّقَامِ الصَّلَاةِ** وَوُجُودِ الْمَاءِ بِحَالِهِ كَوْنُهُ قَدْحًا وَزَجْلًا لِنُطْعِ
 أَوْ قَلْبًا بِالْإِتِّقَانِ بِالسَّرْعِ فَهَلْ يَجِبُ التَّيْمُمُ لَوْ قَدْ قَامَ بَعْدَ الصَّلَاةِ قَالُوا فِي الْمُبْتَدِئِينَ لَأَنَّ
 تَيْمُمَهُ قَدْ اسْتَقْبَلَ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ الْمُتَقَبَّلَةِ حَتَّى إِنْ جَعَلَهُمْ فَرَعَ عَلَيْهِ عَدَمُ حُجُوزِ الْعُدُولِ إِلَى
 فَائِتِيهِ سَابِقَةً لَأَنَّ قَضَ التَّيْمُمُ بِالنَّسْبِ إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ مِنْ هَذِهِ وَالْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا تَرَكَ إِلَى
 وَجُوبِ الْأَعَادَةِ لَانْ تَكُنْ مِنْ اسْتِنْعَالِ الْمَاءِ عَقْلًا وَنَحْسًا الشَّارِعُ مِنْ أَبْطَالِ الصَّلَاةِ لَا يَحْجُرُ عَنْ
 التَّكُنْ لَكُونِهِ حَقًّا حَقِيقَةً لِاسْتِقْبَالِ الْأَمْرِ التَّوَحُّدِ أَوَّلِي وَأَعْرَضَ عَنْ آخِرِي لِكُلِّ الشَّارِعِ بِطَرَفِهِ
 وَالْمَنَعَةُ مِنْ قَطْعِهَا وَلَوْ اسْتَقْبَلَ لِبَطْلَانِ هَذَا هُوَ الْمُخْتَلَفُ عَلَى إِنْ التَّكُنْ مِنْ اسْتِنْعَالِ الْمَاءِ الَّذِي
 هُوَ عَدَمُ جَمْعِ التَّيْمُمِ اسْتِزَارًا وَاسْتِدْرَاكًا أَوَّلِي لَانْ الْعَقْلُ وَالْإِتِّقَانُ بِالْمَكْنِ مِنْ اسْتِنْعَالِ
 الْمَاءِ الْمُخْتَصَرِ وَالْقَائِي بَاطِلٌ فَالْمَقْدَمُ مَلْزَمٌ لِلْمَلْزَمِ طَاهِرَةٌ وَعَلَى تَعَدُّ بِرِ الْعَمَلِ بِمَقُولِ الشَّارِعِ
 لِأَصْلِهِ السَّرْعِ الْمَذْكُورِ لَانْ الْمَعْدُولُ إِلَيْهَا بِأَمْرِ الشَّارِعِ وَجُوبًا وَاسْتِحْبَابًا بِأَبُولِ مَا هُوَ فِيهَا
 وَالْحُكْمُ بِحَقِّهِ نَزَعَ مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي سَرَعَ فِيهَا لَا الصَّلَاةَ الشَّخْبِيَّةَ بَعِيدَةً وَقَوْلُ الشَّارِعِ
 بِاسْتِنْعَالِ التَّيْمُمِ أَوَّلِي هُوَ النَّسْبُ إِلَى الصَّلَاةِ الْمُتَقَبَّلَةِ **وَيَسْتَبَاحُ بِهِ عَلَى يَسْتَبَاحُ** بِالطَّاهِرِ
الْمَاءِ مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَاجِبِينَ أَوْ عِدْوِينَ وَدَخُولِ الْمَتَاحِدِ حَتَّى الْمَسْجِدِ وَالْمَسْجِدِ
 وَمَسْكَاتِ الْفَرَانِ وَالْقِسْمِ وَقَرَأَهُ الْعَزْلَامُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبٍ وَتَحْقِيقُ لَوْلَا الْكُنْ بِ
 وَالتَّحْقِيقُ عَلَى كَوْنِ طَهَارَةٍ قَالُوا تَغَالِي وَكُنْ بِرِ يَدِ طَهْرِكُمْ أَيْ بِالْمَوَالِ السَّابِقَةِ الَّتِي أَحَدُهَا
 التَّيْمُمُ وَقَالَ صَلَّى عَلَيْهِ أَلَمْ جَعَلَتْ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهْرًا وَلَا يَنْزِيكَ كَيْفَ يَكُنِ الصَّبِيحُ
 عَشْرَ سَبْعِينَ فَلَوْلَا أَرَادَ الْعَوْمُ لَزِمَ الْخَطَابُ بِالْجَمَلِ وَهُوَ مَرْجَبٌ لِلْأَعْرَافِ وَرَوَى جَمِيلٌ بِ

دَرَجَةً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ أَسْرَجَ التُّرَابَ طَهْرًا كَمَا حَقَّلَ الْمَاءُ طَهْرًا وَاسْتَبَحَ وَلَمْ
 الْمُصَنِّفُ مِنْ اسْتِبَاحَةِ الْمَسَاحِدِ لِحُبِّ الْقَوْلِ تَغَالِي وَاجِبًا الْأَعْرَافِ شَبِيلًا حَتَّى تَقْتُلُوا
 حَبْلَ عَائِلَةِ التَّحْقِيقِ الْعَمَلُ فَلَا يَزُولُ بِالتَّيْمُمِ وَلَا يَكُنْ الْغَائِبَةُ وَكَلَامُ مَنْ كَتَبَهُ الْفَرَنْجِيُّ لَعَوْمِ نَزَقِ
 الْأَمْرِ بِهِنِمْ وَهُوَ صَحِيحٌ لَانْ التَّيْمُمُ سَبْعُ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ الْعَمَلُ نَزَقًا عَلَى الطَّاهِرَةِ لِاسْتِنْعَالِهَا
 بِالطَّاهِرَةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرِ فَإِنْ جَاءَتْ لِحُجُوبِ الْمَتَاحِدِ وَدُكْرُ الْأَعْرَافِ فِي الْآيَةِ خَرَجَ نَزَقِ
 الْأَعْلَبُ أَوْلَانِ الْأَصْلُ لَانْ التَّيْمُمُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِدَلَالَتِهِ عِنْدَ تَعَدُّهِ **وَلَا يَجِبُ مَا حَبْلِي بِهِ** فِي سَفَرٍ أَوْ
 حَمِيرٍ وَلَا يَزِيدُ فِي ذَلِكَ بَنِي مُتَعَدِّينَ بِهِ وَالْمَنَعَةُ مِنَ الطَّاهِرَةِ الْمَاءِ بِرِ جَمَاعَةٍ أَوْ عَدْوٍ وَدُكْرُ
 عَلَى يَدِهِ أَوْ تَعَدُّهُ بِرِ عَدْوٍ تَعَدُّهُ لَا زَالَهُ وَغَيْرِهِ عَلَى الْأَمْرِ لِلَّيْنِ بِالْمَوَالِ عَلَى وَجْهِهِ
 كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ تَقْبِيعِ الْحُرُوفِ مِنَ الْعَهْدَةِ لَانْ الْأَصْرَ الْأَمْتَنَ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَتَحْقِيقِهِ
 الْعَيْصِ قَالُوا سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَزَلَ بِالْمَاءِ وَهُوَ حَبِيبٌ وَقَدْ صَلَّى قَالَ
 يَغْتَسِلُ وَلَا يَجِبُ الصَّلَاةُ وَتَحْقِيقُهُمْ عَلَى مَا قَالُوا سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ حَبِيبٌ
 فَيَتِيمٌ بِالصَّبِيحِ وَمَكَّنَ وَجَدَ لَمَّا قَالُوا لَا يَجِبُ أَنْ رُبَّ الْمَاءِ رُبَّ الصَّبِيحِ قَدْ دَخَلَ هَذَا الطَّاهِرُ
 وَتَحْقِيقُهُمْ اسْتَنْدَانُ قَالُوا سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رَجُلًا طَهْرًا وَكَانَ جَنَابًا
 فَلْيَجْعَلْ مِنَ الْأَرْضِ فَإِذَا وَجَدَ فَلْيَغْتَسِلْ وَقَدْ جَاءَتْهُ صَلَاةُ النَّبِيِّ وَتَرَكَ الْأَسْتِنْعَالَ فِي
 هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلِيلٌ لِعَوْمِ الْقَالَ وَقَوْلُ الشَّارِعِ نَزَقًا هَذَا تَعَدُّهُ الْجَنَابُ بِمَقُولِهِ عَلَى رَوَاهِ جَعْفَرِ
 ابْنِ شَيْبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْبَانَ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَاعًا هَذِهِ الْمَنَعَةُ بِرِ جَمَاعَةٍ
 أَوْ عَدْوٍ مِنَ الْحُرُوفِ لِلَّيْنِ بِالْمَاءِ اسْتَنْدَانُ الَّذِي رَوَاهُ السَّكُونِيُّ وَبِأَدْنَى الْجَنَابِ اسْتَنْدَانُ
 الَّذِي رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ بِمَعْدٍ لِلطَّاهِرِ فِي سَفَرِهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَمْ يَنْتَفِ
 مُتَعَدِّ الْجَنَابِ بِعَدْوٍ لِحُجُوبِ الْغُرَبَاءِ فِي مَاءٍ الْعَمَلُ فَإِنْ جَبَّ عَلَيْهِ الْأَعَادَةُ لَا تَعْدُ لَزَمَتْ
 مَنْ أَرَادَ فِي الْوَقْتِ **وَعَنْ تَحْقِيقِ** إِذَا اجْتَمَعَ الْحَبِيبُ وَالْمَتَاحِدُ **بِأَلَا الْمَبَاحِ** الْمُتَوَقِّفُ بِهِمْ
 بِالْمَتَّعَةِ أَيْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِغْنَاءِ **وَكَلَامُ الْمَقْدُولِ** لَمْ وَلَوْ بَدَلُ الْأَحْقَمِ بِهِ بَذَرٌ وَتَجَرُّهُ أَوْ حَبِيبٌ
 احْتَصَرَّ بِالْجَبِّ وَجُوبًا **وَيَقْبِرُ الْحَبِيبُ وَالْمَتَاحِدُ** وَهُوَ عَمَّا رَوَاهُ فِي الْعَهْدَةِ لَيْسَ بِمَعْدٍ عَلَيْهِ
 ابْنُ أَبِي جَرَّانَ إِنْ سَأَلَ إِنْ الْحَبِيبُ مَوْتَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ كَمَا تَوَلَّى سَفَرًا أَحَدُهُمْ حَبِيبٌ وَالثَّلَاثَةُ
 مَيِّتٌ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى غَيْرِ وَضْعٍ مَعَهُمْ مِنَ الْمَاءِ قَدْ رَمَا يَكُنِي أَحَدُهُمْ مَنْ يَأْخُذُ لَمَّا وَكُفِيَ
 يَصْعُقُونَ قَالُوا يَغْتَسِلُ الْحَبِيبُ وَيَدْفَنُ الْمَيِّتُ وَيَتِيمُ الَّذِي عَلَى غَيْرِ وَضْعٍ وَمَعْنَاهَا رَوَاهُ
 التَّحْقِيقُ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تَعْدُ بِالْعَمَلِ مَعَ جُودِ الْمَاءِ وَالْمَيِّتِ قَدْ خَرَجَ مِنَ التَّكْلِيفِ

بالموت وقال في المنيح والخلاف ان كان منك لاحد فهو اولى به وان لم يكن منك لاحد
 غير وافي استعمال من شأوا منهم لانهما فرض قد اجتمعت وليس النجس اولى ولا خلاف
 الروايات في الترجيح فتبين الخبر والمقتضى الاول لان الرواية تقدم الميت منقطع فلا
 تصلح له رضا لمصلح لولم يكف الا المحدث اخنث به ولو امكن الجمع بان يجمع المنيح والميت في
 الآخر فالأولى تقدم المحدث لان رافع الجنازة غير مطهر ويكره ولو لم يكن جنب فالميت اولى
 به ولو اجمع معهم ما شئت الميت فالحكم بحاله لان حديثه ضعيف بالنسبة الى حديث الجنب واحتماع
 الجنب مع ذوات الدم لانه في مقدمته **لقد عدها كما افق** به في التكرار لانهما بعض حتى الله
 وحسن الروح في اباحة الوطى وحكمه بتقديم الجنب لانه احق بالمال من المراه ومنه ما وجب
 الميت وذو النجاسة اولى بما عدا الميت ومع الميت يحل تقدم الميت لانه اخر عهده بالماء
 وحتمه تقدم غسل النجاسة اذ لا بد له ولو تعلب المرحوم في مثل هذه الموضع اثم واجزاء
 لان الاخر لا يكفر ولا يجوز له الماء بغيره مع وجوب الصلوة عليه لانه يمكن من الماء
 فلا يجوز له العدول الى التيمم والسبب في الماء المباح بكفره بوضعه عليه ولو استوفى في
 الوصول اليه فم شركا ولو لم يغسلوا فالمانع اثم وفي المعتبر والتكرار عليك **واحد**
الجنين الميت **انما يدل من الغسل وان كان المحدث اصغر لاجتماع العلم الامن شديد** العادة
 على ان التيمم لا يرفع الحدث وانما يصح الصلوة فحدث الجنازة باق بعد تيمم الجنب كما كان قد اذنا
 احدث بطلان تيممه فيعيد به لانه الغسل ولو وجد ما لا يكتفي الا للوضوء لم يتبرع له كونه جنباً
 ذهب المرفعي الى وجوب الوضوء حتى بان حدثه قد ارتفع وهذا جازم الدورول في الصلوة
 فوجب الوضوء للحدث الاصغر ومع تحذره يثبت بدلا منه واجيب **منع صغرى القياس** و
 جواز الدورول في الصلوة لان تيمم رفع الحدث كما لم يمتى حبه **وهو التيمم مع وجود الماء الجنازة**
 اي للصلوة عليها للرواية ودعوى التبع لاجتماع عليه **وقد شبه** في المختار بما اذا جازت الجنازة
 وحشي فونها مع الطهارة البتة والمشهور عدم اشتراط ذلك **ولا يصل به في غيرها**
 قصور التيمم المشروع مع وجود الماء على موضع ولا يبرى فيه الدليل لعدم تقدير المبدل كما هو
 هو المعروف **النظر الخامس** فيما يحصل الطهارة المائية **اما التراب** فقد بيناها
 بحيث عرفت ما يحصل **اما المائية** فما لم يطل الغسل بالجمع علمنا عداها حقيقة
 بابويه فان ذهب الى جواز الوضوء الغسل من الجنازة بالورد لنا قوله تعالى ونزل عليكم من السماء
 ماء فليطهركم به **وحب** الاستدلال به في خصص التطهير بالماء فلا يقع بغيره **اما الاول** فلا بد
 من ان

الصلوات التي فيها
 يحصل الطهارة

تقاني ذكرها في بعض الامتنان فلو حصلت الطهارة بغيره كان الامتنان بالاعم اولى منها **جاء**
 قسمي المحطون **اما الثانية** فطهارة وقوله تعالى فليطهركم بما نزلنا من السماء من المطر
 الى قوله على عدم صلاحية غيره الطهارة لانه لا ينفذ اباحه التيمم على قدره انما **وحب**
 رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه اللبن يتوضأ منه للصلوة قال لا اله
 انما هو الماء الصعيدي **واخط** انما الحصن **اجيب** ابن بابويه بما رواه يونس عن ابي الحسن عليه
 السلام قال قلت له الرجل يغتسل بما بالورد ويتوضأ به للصلوة قال لا بأس **والجواب**
 ان هذه الرواية في طريقها سهيل بن زياد وقد عظم عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم و
 الشيخ في عدة مواضع **قال الشيخ** هذا خبر يروي عن الشاذلي وان كثر في الكتب والاصول
 وقد اجتمعت العصا بدليل ترك العمل بظاهرها ثم تأوله بان ما التورد اراد به الماء الذي وقع فيه
 الورد وان لم يكن معتصم من الماء يقال ما المصنع للجواب **وكذا** **والله اعلم** اي انما يكون
 بالماء المطلق لا غير ويستثنى من ذلك الماء غير المعتبر لجواز ان لا يثبت مسحات **اما جواب**
 التفسير في الورد فهو غير منبذ للجنازة وحده بل مع الماء **وهو** المرتضى الى جواز الورد
 بالمضاف وهو احد الاختلافين في عبارة ابن الغضائري والاصح الاول تحصيله لينتف الطهارة
 ولانه اوضح **اولا** **المطلق ما يصدق عليه الاسم** اي اسم الماء بحيث يستفاد منه عرفاً **ثانياً**
فيما تنوقف الاستفاضة عليه في التيمم لبيان من اقرده كما يجوز وكفه لا يخرج من صدق
 الاسم بدونه **والثاني** **في خلاف** المطلق لانه لا يصدق عليه الاسم من غير قيد فانه
 تنسيبه لازم لتوقف استفاضة على القيد وهذا التعريف للمطلق كغيره المطلق يكون ما يصدق
 اليه فلا تنفج في محله كونه اعم من المعروف لان التعريف اللغوي يطلب منه بيان موضوع اللفظ فكيف
 فيه الا بدال لفظ اجلي دالة واكثر استيعاذاً في ذلك ولا يشترط فيه الاطلاق والانعكاس كما
 يقال **المحط** **بشر** والعرف بئذ **وهي في الاصل** اي في اصل الملقطة طاهران **فان لاقتض** **بحاجة**
او كثر **فانما هي** **الاصح** باعتبار اختلاف الاصطلاح **الاول** **المضاف** وقد عرفت حقيقة
 من حيث اللفظ **اما** **حقيقة** من حيث المعنى **فانما** عليه المصنف لغزله **كالعصا** **من الاحكام**
كما **الورد** **والمتنجس** **بها** اي بالاجسام **منها** **يسلم** **الاطلاق** **كالمرق** دون ما لا يملكه آية و
 ان تيمم لونه كالمحتج بالتراب او طعمه كالمحتج بالماء وان احتجب البيها ولو منجس بما فطر في الصلوة
 كما في الورد الذي لا يجره قد روي لنا وسكان فلا يجزئ في الطم حدة الخلل ولا في التيمم ذكاً لمك
 لم يستغنى العقب ويحكم بغيره من اطلاق اوسنله **وسن** **اعتب** **الورقة** **التي** **في** **صفت** **الماء**

ولا بين الذكر والأنثى والكبير والصغير والمثل والمخاف وأوجب ابن ادریس نزع الجميع لموت المخاف
تداعى على جوفه بجله قائم حتى اذا لانت فيه وهو حال الموت استخرج سته وهو منزوع ثم لو وقع
حيث لم مات فيها نجم وجوب نزع الجميع **وجميع للحدوة** الا سنانة **الذائبه** اي المتحرقة بالاحترق
في الماء وجعل في الوروش الطويلة بمنزلة الزوبان نفعاً للشيخ والمريض انما هو اعتبار ذوبانها
وفي الرواية عن الصادق عليه السلام اربعون او خمسون وهو معنى النجس وانما المصنف
على ذكر الخمسين من حيث ان الأكثر طريق اليقين **والدم الكثير** وهو مجتمعا بالشعر وان السراج
وابن ادریس وسلاسل ولا تعرف لشيء من الاخبار وقال **المخيد** نزع الكثير عشر دلاء
وللقليل خمس والمخفي في مصب حم ينزع لدم ما بين دلو واحد الى عشرين **والنزع** وجوب ثمانين
الثلاثين الى الاربعين في الكثير وعشر في القليل كما يظهر من الصدوق واختاره في المختلف
لحسنه على وجهه عن احمد بن موسى عليه السلام وسأله عن رجل سقى من بئر وعرف فيها هذه
بئروها منها قال ينزع منها دلاء يسيرة ثم تنوضا منها وسأله عن رجل دعى شاة فاصطرت
في بئر ماء واودا جها شئب دما هل تنوضا من ذلك البئر قال ينزع منها ما بين البئر الى
الاربعين **وقدرت** الدلاء البشيرة بالعث ووجه الشيخ بان اكثر عدد نضاي في هذا الموضع
ينجب ان ياخذ به ويصير اليه اذا دلل بول على ما دون ذلك في المختلف وفيه نظر **وقال**
الشيخ الخاتم لو وقع هذا الموضع في الحدود وكان نزع ذلك ثم قال ويمكن ان يخرج من وجه آخر
وهو ان يقال ان هذا جمع كثرة واقدم ما زاد على العشرة بواحد ويجل عليه عملاً بالبراه الاصلية
قلدته وفيه للنظر محال **غير الدماء الثلاثة** لما عرفت من وجوب نزع الجميع لها **كروخ السقاء**
والتمثيل بوضع مخرج الفالب اذا الحكم في القدر والكثرة انما هو العرف والمعتبر في كثرة الدم وقلته
شغفه **وقول** الرازي ان يحسب البير في الغزارة والنزارة ليس بعهد **واربعين في موت**
المشهور في المشهور وحديثا كان اواهيلاً وذهب الصدوق الى وجوب نزع الجميع والتمثيل
اولى الى ان الأكثر طريق اليقين والرواية الصحيحة عن ابن عبد الله عليه السلام بان نزع فيه وفي
الطلب نادرة فلما نزع من المشهور **والطلب** والخزيرتين كانا اذكريتين ويمكن القول ان
بالنضاع في الطلب لو وقع حيث لم مات وان كان الاصل عدم وجوب الزايد ما ينزع لموته ويحتمل
في موت الخنزير بعد وقوعه حيث لم يلقه بالانفص فيه على انه لو وقع وضع حياً وجب له ما يجب لما
نقض فيه ويحتمل الاكتفاء بنزع لموته بطريق اولي **والشطب** **والاوب** وشبهها في قدور الجميع
كالهز والعهد والذيب والسقاء وروي في السقاء سبع او عشر **وبول الرجل** سئل كان او كافراً
خلاص

خلاص بول المرأة على الاصح والصبيبة والصبيبة فانه لا نفع فيه **والخاف** بول المرأة بول الرجل
قياساً باطل فالاولى وجوب أكثر الامرين من الاربعين وجب ما لا نفع فيه **ووقع غابسه**
لم يرد فيها نفع اي دليل على نفع الشاة على وجوب قدريتين وليس المراد بها بالنفع معناه
المقارن وهو ما دل على المعنى من غير احتمال النقص والاكثار كثيراً مما عُد منصوصاً من قبيل
ما لا نفع فيه **وقيل المنيح** وهو الاصح للاحتياط وعدم دليل يدل على العوض فالقول بترجم بغير
منه **وقول** الشيخ في المتروك وان قلنا جواز اربعين دلوا القول عليهم السلام ينزع منها اربعون
دلوا وان كانت بخير كان سائياً لم يسلل سناً هذا القول على تقدير ثبوتها لا ندرى هل هو في حاشية
معينة ولا على كلام القدماء فمن يدعي لانه عليه يصير منصوصاً فيخرج عن محل النزاع ومن الاحكام
من اوجب ثمانين استناداً الى رواية يكره وفيه قال سالت ابن الحسن عليه السلام عن بريد دخلها
في المطر فنية البول والعذرة وبول الدواب وارواحها وضربها بالاب قال ينزع منها ثمانون دلوا
وان كانت بخير قال في المختلف وهو يدل على وجوب الثمانين يعني فيها لا نفع فيه قلدته هذه
الرواية لا يمكن سندها على وجه المنعني لطيفتها على المدعى بوجه **والمنيح في وقوعه المطر في الماء**
الرجل سئل بول الرجل والمرأة والحشي وغيرهم **والحدوة** رطلية كانت او باسيرة **وخزوا الحلاب**
سواء استهلكها عاباً او لا والمتشدد رواية كردية **والخزير** واجاب اكثر من ثمانين لبعض هذا الحديث
او الجميع لا ينافي وجوب ثمانين لها جميعاً في حاشية الماء أما أولاً فللنقص الجاع بيني المختلف المروق
بين المختلفين واما ثانياً فلحقق حياً ثم اجزأها بانضاف الماء اليها فتضعف عن اثنتي عشرة
البير ولو ضل الماء ادها فالثلثون ان لم يكن لمقدراً وكان مقدراً اكثر ولو كان اقل فلما ظهر
الاقتضا وعليه وبعض الاحكام اوجب لم يلحظ البعض مقداره والجميع ان لم يكن لمقدراً وهو بعيد
وعشر في العذرة الباسية اي التي لم تدرب ولم تنقع والمتشدد روايتها في بصير عن ابن عبد الله
عليه السلام **والدم القليل** عرفاً **غير الدماء الثلاثة** كروخ الطير والرعاف **البيس** وقد تقدم الكلام
في المتشدد **وسمع في موت الطير** لما روله عليه السلام عن الصادق عليه السلام **كالماء والسمعة وما**
بينهما اقول وهو لما كان احسن لانه لا معنى للثبتيه وربما يقال وجود الماء ومجرها والسمعة
وتجرها وما بينهما سمع للثبتيه **واقعت** **الجنب الخالي من جاسية عيشية** وشبه في ذلك غلت الخاليين
والفلسا والمثاق صرح الخوارج الجنبية على الاقرب ان جعلنا نزع الاعادة الطهوية لا شغل
في المانع بخلاف ما اذا جعلناه تعديداً كما هو الظاهر حيث لا سبب لبعض خروج ما بها عن
الطهارة الا ما فرض من مباحثه وجنب الجنب له وانه غير صالح مستيناً لغيره والا الحكم

بجاسته كمالا فيه مما ينفع بالملأفة كما مضى والتدليل من المطلق والتالي باطل فالحديث مشهور
 على ان حمل الامر بالشرع على الاستحباب او الوجوب تعديدا او لي من الحكم بجاسته المأى على علاقة
 ظاهر والاهل وسيف الواردة في هذا الباب بوجوب السبع لادلائها بين الدلائل على ارادة
 الاغتسال المقتضى للخروج على الطهارة على النول كزوج المشتغل في رفع الحدث الاكبر عنها فانها
 وردت بالافاضة فاشبه احدها الوضوء والثاني الرجل والثالث النول ولا شيء منها يدل
 على الاغتسال وعلى تقدير التبدل لا وجوبه من الطهارة لا يغتسل فيه على ما ذهب اليه النجاشي
 من عدم ارتفاع الحدث به لا لاحتفاء عن الخروج وعدم انما هو في الرابع وليس هذا منه على هذا
 القول اما على القول بارتفاع حدثه وهو الاظهر مما كان او من تشافى بقى القول بالخروج عنها
 اليه نظر وقول المحققين بان مباداة الحدث البين كعبه وان لم يمس وحده بانها على ما اثير
 راسد فانما انزل منها ولم ينفذ راسد ماؤها فلا يخش ماؤها الا في الحيض **وخرج**
الحاج حيا او وجب ابن ادريس نزع الرجمن حيا لعدم النقص **ووجب** الكفا بالاربعين مع
 القول بنزع الجميع لما لا ينقص فيه اجزاؤها لموتها في جرحها بطريق ابي ورد بوجود النقص على
 السبعين في حديثه الى حيا ولا يلحق به الخنزير لعدم النقص **وممن في ذوق الدجاج** غلقت
 الدال وان لم يكن جلا لا يظهر من اطلاق العبارة وهو المعهوم من كلام الشيخ في النها ببولها
 وغيرها وقيدته الخنزير والاربعين والاربعين وابن ادريس بالجلال ولم ينفذ على جلده
 في هذا الباب **ولت في موت الفارة** مع عدم الامرين وروي الحسن **ولحق على المشهور** ولا
 مشهوره والاهل على الفارة والرجل حية روي فيها الدال او لت ما خذ صغيره والخليل
 بان لها نفسا سائلة على موتها بحقيقة لا يتقدم الموتى **وذهب** على ما يروى في النجاشي
 ببيع حيا بانها قد رقتا وكبر فوجب لها سبع كما في الفارة لا ازيد عنها لبرأها الاصل ولا
 انقص للاولاد **ولدى العصفور** يضم العين وهو ما دون الحمام **وشبه** وهو ما في قدره
 ولا فرق في ذلك بين ما كوال اللحم وغيره ولا يلحق به الطير صاغر على الاصح **وبول الصبي**
الذي لم يفتد بالطعام اغتسل مسوا وبالاغتذاء به بالسن او زائرا عليه فلا يثير التقليل ولا بد
 من كونه في سن الرضاع والامراد بالطعام كالحلزون والقرقرة أما السرور وكوهه فليس بطعام ولا
 يلحق به بول الرضيع لعدم النقص **حسب** ثم نفي عن المنة فطمن الدلو عن جواب
 البير واذا طهرت طهر لها سرور الدلو والجلد لو غارت لم عاد فلا يخرج **وكل ذلك** استأذ
 الى جميع ما سلف من مقامه بالشرع **عندى متخف** هذا هو الاقوى وعبد الغنى وظاهر الشيخ

مترجم

في الشهد بوجوب تعديدا لقوله عدم الى سنة حيا بين الادلة **تمت** في بيان احكام الماء
 الجنى وبقي احكام يلقى بهذا المقام **لا يجوز استئصال الماء الخبيث في الطهارة** من الحدث **حفظ**
 اي اختيارا واضطرارا كما يفيد التقييد في الاكل والشرب لاستئصال الخبيث بغيره كمال المراد
 بعدم الجواز عدم الاعتداد به في رفع الحدث مما اذا استئصالا للنفاس في لازم وجع اعتقادا لمشر وشبه
 يكون حراما وهو معنى عدم الجواز حقيقة وكما لا يجوز استئصاله في الطهارة لا يجوز استئصاله في ازالته
 التي يستلزم اطها بالماء الطهور ويمكن ادراجها في العبارة من حيث صدق اسم الطهارة
 عليها مما اذا يكون استئصالا للفظ حقيقة ومجازة معا في **اولا في الاصل والشرب اختيارا**
 اي من غير ضرورة فهو ردها وكب الاقتصار على ما تدفع به **ولو استئصال الخبيث من ماء الينين**
 بالطهارة منها **اجتنابا** وتتم حيث لا غيرها ولا خلاف بين الاحباب في ذلك وانما الخلاف في
 وجوب ارفاقها **فذهب** الشيخ الى وجوبها القول الى عبد الله عليه السلام في خبره عن عمار
 السابحي وسامعة بن جهم انها حية وبغيره ولا يصرف مع عدم الاوراق انه واحد لئلا يذلل
 له التمس لا شراط لعدم الوجود **وذهب** ابن ادريس ومحمد بن ابي عمير لعدم الوجوب وهو
 الاصح لا بد مما ينفذ في سائر الدواب وغيره او يحتاج اليه عند الضرورة ولا بد من نظيرها
 وتذكر الطاهر منها ولا دليلنا على وجوب الاوراق والحدثان مطعون في فتاها
 فان عمارا لم يخطئ وسامعة قتي ومنع صدق انه بدون الاراقه واحد لئلا لان المراد بالماء الذي عدم
 واحدا شرط ابا حنيفة التمس انما هو الصالح الطهارة وليس ماؤها منه شرعا من استئصالها
 وكما كتب اجتنابا المشتبه بالخبيث في الطهارة كتب اجتنابا به ايضا في الصلاة وازالها التي سركوا
 يجوز استئصاله في الاكل والشرب اختيارا **وسيفت حيا عبد البير عن ابان** وهو ما يروى فيها
 ما لا يخرج او غيره من الفاسات الماتية **سبع اذ نزع ان كانت الارض سهلة** اي رحوه **او**
كانت البالوعة فوقها حيا بان يكون البالوعة ا على فراها وجهه بان يكون في وجه الشمال
 مع نسوي قواربها لاورد من ان يجرى العين مع سبب الشمال فانما ينه في وجه الشمال
 يكون اعلى مع الاستواء **لان** الارض سهلة وكانت ولكن البير فوق البالوعة حيا وجهه
فحس وتصح ذلك ان البير والبالوعة ان يكونا معا في وجهين الخرب والشمال او بين الخرب
 والمغرب فالصواب وعلى كل تقدير ان يكون الارض صلبة اولاد على التقدير ان ان يكون
 البير اعلى فراها وجهه او البالوعة او بين يوي القوارن فالصواب وعشرون وكل صورة يوجد
 فيها صلاحة الارض او فوقية البالوعة باحد الاعتبارين يعني فيها الجنس وكل صورة ينفذ فيها

الامران قال سمع هذا وهو المشهور وهو مختار الشيخ والصدوق وابن البرقي وابن ادریس و
عليه اهل القول **قال** ابن الحنيد ان كانت رخصة والبري تحت ابا عمر فيكون بينهما اثنتاه
عشرو ذراعاً وان كانت صلبة او كانت البسوق البالوعة فذلك بينهما سبع استناداً الى
رواية محمد بن سلم بن الديلمي عن ابي بصير **قال** سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البري يكون في جنبها
الكثيف فقال لي ان تجرى العين كلها مع مذهب الشمال فاذا كانت البري نظيفة فوق الشمال
والكثيف سفلي منها لم يضرها اذا كان بينهما اذرع وان كان الكثيف فوق البري النظيف فلا اقل
من اثني عشر ذراعاً وان كانت تحاها عذ الغنم وهما مساويان في مذهب الشمال فسلم اذرع
وهي نحو علي لها لغز في الاضحاب جمعاً بينهما وبين روايتي الحسن بن رباط وقدمتني الى ابي
الخير بن الحسن او السبع **واسأل** جمع سور وهو لهم البقية والفضل واسأله عن ابائه **قال** اذا
شربتم فاستبشروا ابني شيئا من الشراب في فمكم الا انما والنعت منه سائر على غيره فبما
لان فيها سعة شرب وشرباً قليل باشره جميع حيوان وهو تاج ملاقي فيه الطهارة والنجاسة
والكراهية **الحيوان كلها طاهرة** سواء كانت مأكولة او لم تكن الا السحابة الغضل عن عبد الملك **قال**
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة والشاء والبقرة والبلبل والجد والخيل والجمال
والوحش والسباع فلم اترك شيئاً الا اسأله عنه فقال لا بأس حتى انتهيت الى الجواب فقال
رجس نجس لا تتوضأ بفضله واحبب ذلك لما واعدتكم بالزباب اول مرة ولم يأتكم **وقال** في
المسوط لا يجوز استعمال سور الا لربك ثم الاطير والسهام والحيتة وما لا يمكن التوضؤ من الانية
كالهرة والفاة والحيتة **يختص** بما رواه عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام **قال** سالت
عما شرب منه الحمام فقال كل ما ياكل لحم يتروض سبوره ويتروض منه **قال** هذا يدل على ان كل
ما لا ياكل لحم لا يجوز الوضوء والشراب منه **واسئل** ودلالة المنهوم صغيران فضلاً عن كونه
معارفها بالمنطق **عند استروا حبل والحفر** البرتين وكذا المنزلة وضما وان عري عن شئ
احدهما **والخاف** حرساً كان اولياً وقول الحنيد في التعزير بكراهية سور المثل في مدعيه بالرواية
والخارج والغلاة **فمنكروا** على ما علم من الرض ضرورة **قال** **والناصب** وهو الحلق بالفضة والزنك
لاهل البيت عليه السلام ولا احدهم صريحاً او تزوماً كما لا ينبغي من فضائيلهم وقالي في تجسيم اهل
بطنهم **ابواب الوشا** عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره سور ولد الزنا واليهودي والنصراني
والمشرك وكل من خالف الاسلام وكان استروا كراهته عنده سور انما **قال** في الذكر
والسور في ان اليهودي والنصراني منكم اطالب البتة وهو حاص وصنع هذا لظن الامام وهو

وَلَيْكُمُ الْمِيرَاثُ

عامة وكذا الحديث حقيقته كانت او مبكركم **قوله** الشفيع في اسمه سور الجمعه وابن ادرن حاشته
سور غير الرحمن والمتضعف صغيران **والاستعمل في رفع الحديث** وهو الذي قبل الفعل عن
اعتبار الطهارة اذ الكثير لا يستعمل فيه الاستعمال **ظاهر** سواء استعمل في رفع الاضغ او الاكبر اجماعا
مطهر من الخبث مطلقا بالانفاق وكذا من الحديث ان كان مستعمل في رفع الاضغ وان كان مستعملا
في رفع الاكبر فظاهر المصنف هنا وضريح في المختلف وغيره انه مطهر ايضا وهو محتاج للمضي وان
ادرس التحريم بعد ادس من سكان عن ابن عبد الله عليه السلام وغيرها **ولان** لو لم يجز ازاله الحديث
بهم لم يجز ازاله التي سببه وبالنسبة باطل اجماعا فكذا المذهب بان الملازمة ان التي سببه العصبية
بما سببه حقيقته والحديث حاشته كايه ورافع اتوك التي سببه بكم ان يكون رافعا لا يصفها و
قوله الشفيان وابنا باويه بعدم ظهور ثبوتها في الطهارة بل لا يثبت استباحة المعلقة
باستعمالها والمستعمل في غير التي سببه شكوك فلا يخرج عن العهدة باستعماله **قوله** الذي في
اعواز لا يجره لطهارة اخرى **والاستعمل** لو رايه بعد ادس من سكان عن ابن عبد الله عليه السلام
الذي يعتدل به الرب اوجبته بل من الجنب لا يجوز ان يرض منه **والجواب** عن الاول
المنع من الشك في ظهوره بفتح دلالة الاضغ وعليها وعن الثاني بان عمق الشك لا يدل على عدم
شي من الدلالات وعن الرواية مع صحة الشك فان في طريقها الحسن بل في ان كان ابن فضل
فيه قول واحسن لاهل وهو حال مذموم ذم العكر عليه السلام معارضتها صحح عليه
ابن سكان وعاف معناها **وفي رفع الحديث** في المشهور بين متأخري الاجاب **سواء**
الحياسة **اولا** لانه قد قيل في حاشية فيجس **قوله** المضي واب ادس بعد مجاسنة
كان واردا على الحياسة ولم يعل على احد اوصافه وقواه في المخط لان اذ تجس بوروده لم يقد
الحل طهارة والتميز في المختلف بعد مجاسنة حال الملاقاة وحكم مجاسنة بعد الانفصال وهو
اعتراض من البر العز عن دفع هذا الدليل من مكان قريب **فان** القول بجاسنة التي بعد عرف رتبة الحج
لا قبلها مما تخبر سلام الزوق **وعلى** التماس لا يجوز رفع الحديث به اجماعا اما على القول بالجاسنة
فظاهره وان على القول بالطهارة فلنفي الى عبد الله عليه السلام عن الوضوء من في رواية عبد الله
ابن سنان **على القول** بالجاسنة فاعتمد ان العصابة كالحل قبلها فيجب غسلها عاصبة حتى
من العصابة الاولى تمام العود ومن الثانية ينقص واحدة وهكذا في غير الوضوء اما فيه فلا
يتفاوت الفعل من غسل المذكور هذا الذي في الاقضية بل هي كسائر الجاسنات لان التي سببه لاه
تسبيح ولو عا ومن لم يوضع لها في في الاقضية من وجوب حكمه وقيل العصابة كالحل قبل الفعل

الامر ان فالسمع هذا هو المشهور وهو من الشيع والصدوق وابن البرقي وابن ادرس و
عليه العمل وقال ابن الجبير ان كانت روضة والبرقيت بالوعديتين بينهما اثنا
عشر ذراعاً وان كانت صليبة او كانت البرقيت بالوعديتين بينهما سبع استناداً الي
رواية محمد بن سليمان الديلمي عن ابيه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البرقيت التي فيها
الكتيف فقال لي ان مجرى العين كلها مع مذهب الشمال فاذا كانت البرقيت فوق الشمال
والكتيف أسفل منها لم يضرها اذا كان بينهما اذرع وان كان الكتيف فوق البرقيت فملا أقل
من اثني عشر ذراعاً وان كانت تجاهها عند النبل وهي مستويان في مذهب الشمال تسليط
وهي محمولة على الباطن في الاحتجاب بها وبين روايتي الحسن بن رباط وقد اتين الى ابي
هو لطف البقية والفضل واستأثره انما يقال اذا
ب في قدر الآلة والنعت منه ساء على غير قياس
صم حيوان وهو تاج خلا فيه في الطهارة والنجاسة
نبت مأكول اللحم اولا للصحة الفضل من عبد الملك قال
الهر والساه والبقرة والذئب والجد والحي والبعال
تدعته فقال لا بأس حتى انتهت الى الصب فقال
الما واعتل بالزباب اول مرة لم يأتها وقال في
الطير والبهائم الحشيرة وما لا يمكن التفرغ عن الانثى
السبا طي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
بنا سبوره ومثرب منه قال هذا دليل على ان كل
سنو ودلالة المعظم صغيران فضلاً عن كونه
الحزن البرقيت وكذا الحزن كدنها وان عري عن شعبة
او مو المذهب في العزيم بكارهيه سور المتي مدفع باروايا
والخزاج والفلاة ومثربها على من الدن جن وركها والناصب وهو المعلن باليقظة والتمثال
لاهل البنية عليه السلام اول اهدم صرحها ونزوماً كالمنا دي بنظر فضائلم وقالي في جيتهم لابل
معتهم لرواية الوشاء عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام انه ذكره سور ولد الزنا واليهودي والنصراني
والمشرك وكل من خالف الاسلام وكان الشوك كراهته عنده سور ان صاب قال في التكررة
والسور فيه ان اليهودي والنصراني منكم الطف البتة وهو خاص ومنع هذا الطف الامام
عام

عنه لا سار
انقطع الدم عليها وتجرها

ذلك

عام وكذا الحزن حقيقته كانت اومبكتة وقول الشيخ في اسمه سور الجبهة وابن ادرس في
سور غير الحسن والمتنصفه صغيران **والمتنقل في رفع الحزن** وهو كما قيل المنفصل عن
اعضائه الطهارة اذا اكتسب لاصغر فيه الاستعمال **طاهر** سواء استعمل في رفع الاصغر او الاكبر اجماعاً
مطهر من الخبث مطلقاً بالاتفاق وكذا من الحدث ان كان مستعمل في رفع الاصغر وان كان مستعمل
في رفع الاكبر فطاهراً لمصنف ههنا وصريحه في المختلف وعنه انه مطهر ايضاً وهو تحت المرحلي وابن
ادرس في صحيحه عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام وغيره ولا يلزم ان يكون الرفع الى الحدث
بلم تجزأ له النبي سنة به وانما باطل اجماعاً وكذا المذهب بيان الملازمة ان النبي سنة العيصية
نجاسته حقيقته والحدث نجاسته كبقية ورافع اوتى النبي سنتين يجب ان يكون رافعاً لاصغرها او
قال الشيخان وابنا بابويه بعدم طهور رتبة السكينة بالطهارة لما يثبت استباحة الصلوة
باستعماله والمتنقل في غير النبي سنة شكوك فيه فلا يخرج عن العهدة باستعماله ولان النبي في
اعوانه لم يلمحوا لطهارة اخرى **والمتنقل** لرواية عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام
ان الذي يغتسل به التوب او يغتسل به من الجنب لا يجوز ان يتوضأ منه **والجواب** عن الاول
بالمنع من الشك في طهور رتبة دلاله الاجابة وعليها وعن الثاني بان عدم التنقل لا يدل على عدم
بشيء من الدلالات وعن الرواية منع محم الشافعي في طريقها الحسن بن علي فان كان ابن فضال
فيهم قول واحد من ههنا وهو قال مذموم ذمه العتري عليه السلام مع ما رخصتها صحيحاً
ابن مسكان وعافي معناها **وفي رفع الخبث نجس** في المشهور بين متأخري الاجاب **سواء نجس**
بالنجاسة اولاً لانها قليلة لا في نجاسة فينجس وقال المزيني وابن ادرس بعدم نجاسته ان
كان واردة على النجاسة ولم يخلط على احد او صافه وقوله في المنوط لانه اذا اتجس بوردته لم يغير
الحل طهارة والتزم في المختلف بعدم نجاسته حال الملاقاة وحكم نجاسته بعد الانفصال وهو
اعتراف متأخري العزم عن دفع هذا الدليل من مكان قريب فان القول بنجاسته كما بعد رفته للنجاسة
لا قبلها مما نجس سلامة الذوق وعلى القول لا يجوز رفع الحدث به اجماعاً كما على القول بالنجاسته
وطاهراً وما على القول بالطهارة فلنفي ابي عبد الله عليه السلام عن الوضوء في رواية عبد الله
ابن مسكان **وقال القول** بالنجاسة فلو لمعت ان العسل له كالحل فيلها فيجب غسلها اصابته شيء
من الغلظة الاولى تمام العود ومن الشاة ينقص واحدة وهكذا هذا في غير الوضوء كما فيه فلا
يحتاجون الغسل من غسلة لتكبرها الا في الاخرة بل هي كسائر النجاسات لان النبي سنة لاه
تسمى ولو لم يمت لم يوقع لها ثمة في الاخرة فلو لم يوجب حكمه وقيل العسل كالحل قبل الغسل

وحكم في الخلاف بخاسته الاولى وطهارة الثانية وهو بمعنى كونها عنده كالخلى بعدها وقال
 فيه ايضا اذا اصاب الثوب لوانه من ماء يعقل به الا ان الاول لا يعقل سواء كان من الاولى
 او الثانية وهو قوله في المنيط في باب الاولى وفي باب المنيط في باب نظير الثياب لا يجب
 غسل الثوب مما يصيبه من الماء الذي يغسل به انا الولي سواء كان من الغسل الاولى او الثانية
 وان قلنا انه يغسل من الغسل الاولى كان احوط وانما الوضوء فلا يجوز ثم قال فيه واذا ترك
 تحت الثوب النجس نجاسة وصب عليه الماء وجري الماء في النجاسة لا يجوز استنساها لا يغسل **الاناء**
الاستنجى من الحدثين او من احدهما فانما هو صريح به الشئ وان ينسحق اكثر النجاسات سواء
 في ذلك المعقود اذ لم يخف احش بحيث يخرج عن سبي الاستنجاء وغيره والطبع وغيره مع الاعتقاد ولا
 انزلها سنة المذبح لها الذي لا يغسل تحتها او تفرقت خلاف ما اذا نجست لادراكك ثم حصل
 الاستنجى تحتها الاصول من المبدأ عليه السلام اخرج من الخلاف استنجى بالماء فيقع في ثوب من
 ذلك المكي الذي استنجيت به فقال لا بأس به ونجسها رويها عن النعمان وعبد الله بن
 عتبة الهاشمي والاطلاق معنى الشئ ولما لم ينع ان ينجس دلالته هذه الاصابة على الطهارة لان
 مدلولها انما هو الباشع وهو ان من الطهارة ونجسها قال في المحققين في الاستنجى بغير
 بالطهارة وانما هو الباشع وتظهر انما فيه في استنساها قال في الذكرى وعلم انما يستنساها
 بغيره ما لم يتغير احوط وفيه بالخيار سنة او وقع على نجاسة خارجة عن حقيقة النبل والنجاسة
 كما لو استنجى بحدوا وصادف بالخيار سنة او وقع على النجاسة على الارض وان كان من احدهما او المختص
 مع الماء من احدهما غير متغير لوقوعه في الماء بعد مساقاة الخلق واستنساها في الذكرى عدم
 زيادة وزنه وهو احوط وان كان النزل لعدم الاشتراط قويا **وقال في التمام نجاسة ما لم يعلم**
خلوها من النجاسة علما بالظهور فان التمام محذور لا زوال النجاسات ولولا ذلك لم يكن من الاضطرار
 ذلك واذا نفي ابن ادریس الإجماع عليه وذهب في المنتهى الى طهارتها استنادا الى الاصل
 السالم عن المعارض فان الروايات الواردة بالنهي عن استنساها صغيفة فلا تلحق لها وضوءا ولا ينع
 ان يكرهوا شق من بعض اصحابنا عن التمام عليه السلام قال خليل عن مجتبه التمام في التمام من عساه
 انما يشييب الثوب قال لا بأس واما هجره حرمه وحسنه الخليلي عن عبد الله عليه السلام
مكره الطهارة بالمسح بالثمن في الاولى لا يجوز حوضا او سقاء فانه يظهر من التقييد ولا
 فرق في الاخير من المنطعم وغيره ولا بين الماء العليل والكثير والابن الملا دلتا في غيرهما
 لا خلاف في النهي عنه معللا بان ثورث البرص ونس حنظل الكراهية بالمنجس في انما ينطهر وقطارة

لا يعرف

لا يعرف مستنده ولا يتصرف القصد الى التنجس كما يظهر من التقييد في الاولى بالعبارة
 المتخذة بالمسح ولا يتصرف السجدة لان انصاف افراد الموضوع بالوصف العنوان الذي هو عليه
 الحكم ليس شرطا حال الحكم وكما ذكره الطهارة به بكرة العين لورود الخبر وتوفيق كبراهية
 باقى استنساها من ازاله النجاسة والاكل والشرب لم يكن بذلك البعيد نظرا الى المحذور ولا يخفى ان
 الكراهية انما هي مع وجود ما آخر للطهارة فانه اذا لم يوجد غيره تعين استنساها **والمنسحق**
في غسل الاموات دون غيره للنهي عنه معللا بان فيه اجزا ثمانية يغسل الميت ولان فيه ثلثا ولاه
 بالجم والحق ان الميت فوجد المخرج شئ من الثمن من ثمنه ولو اضطر اليه كالوجاف اغسل
 على نفسه من البرد ارتفعت الكراهية **وسور الحلال** قبل الاستنساها بما يزيل جملته وهو المخذبي
 بعدة الانسان محضا بحيث يلبس عليه ثوبه وشبهه عظمه لوسيت في العرف حلالا ووسع النجس
 في المنسحق منه صغيف **واكل الجيف** مع خلق موضع الملاقة من عين النجاسة ومنع النجس منه في
 النهاية وهو يخرج بالاحاديف العائقة في جوار استنساها من الطهور والسباع وهي لا تغسل عن
 تناول ذلك غائبا فلو كان ذلك ما كانا واجب التخصيص عليه ولا يلزم صرف الظاهر في نادر لا
 دلاله لفظ السابغ عليه وهو بعيد وتأخير البيان عن وقت الحاجة وهو محال **والمنسحق**
المنسحق عدم التحقق من النجاسات والمبالاة بها حتميا بيني النجاسة على الزامه عن الوضوء
 بفصلها وقول في الجن عليه السلام اذا كانت مائة فلا بأس لا مطلقا لانها مع انتفاء النجاسة
 طاهرة الحية فلا يكون سورها مكرها كغيرها والعارض وهو الخيض لا يصح سبب الكراهية
 مع انتفاء النجاسة واطلاق الشئ في المنسحق والمنسحق في المصباح الكراهية لما روي عن ابي عبد الله
 عليه السلام بعبارة طرق من النبي عن الوضوء سورها من غير تقييد مردود بوجوب حمل المطلق
 على المقتضى اذا ورد حكم فيها خصوصاً قيام الدليل على نفي ذلك الحكم عن المطلق متفقا على التقييد
والسعال والجبر وكل مكره اكمل وحققها بالذكر لئلا يكره الكراهية فيها **والغارة والحية** وسائر
 ما لا يزيل له الا العزل لقول علي عليه السلام انما هو من اهل البيت **وما مات فيه الورع** ينجس الزاوي
 والزاج جمع ورغب بالتحريك ايضا دايم من احصاها سام ابرص والجمع هنا منزل منزلة الجن
 لحصول الكراهية بوث الواحد **وقال في النهاية** لا يجوز استنساها ما وقع فيه الورع وان
 خرج جثما وفي المنتهى نفي الباس عن سور النار والحية وجعل الوضوء صحيحا على جثمتين
 اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن العصابة والحية والورع تقع في الماء فلا توت ابترضا منه
 للصلوة قال لا بأس ولا يظا هرا في طاهر فلا وجب التنجيس **وما مات فيه العزوب** وثلم

بحث النجاسة

لو وقع فيه وحرق حتى الغول الباقية عليه السلام في الماء يقع فيه العفوب اهرق وهو النجس أو
الستر في كرا هيد من حيث الطيب أبو جعفر بن عياث عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينجس
الماء إلا ما كانت له نفث من الماء **النظر السادس فيما تنجس الطهارة التي سبقت**
أنواع البول والغائط من ذي النفس أي الدم فإنه أحد المعاني المشتركة في غطاء النفس وقوته
أرادته قوله **السبيل** أي الحاج بنوره ودفعه عند قطع عروق من العروق المجمع فيها الدم خلاص
ملا عروق لم يجمع فيها الدم كالسك فان دمه يخرج ترشحا **غيرا لما كثر بالاصالة كالأنداء**
بالعرق كالجلد وموطوء الأسنان ولا خلاف في نجاسته رجبهم لأنه جفينة عرقا كقولهم
وقال في المنيط بطهارة ذوق الطيور كلها سوا في ذلك ما كثر اللحم منها وغيره الا ان
تغير إلى حنة إلى بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال كل شيء يطير فلا بأس بخروجه وبوله
وهو من روك والرواية مجوزة ومما روي عن أبي عبد الله بن سنان في الحسن قال قال أبو عبد الله
عليه السلام يغسل تركب من البول ما لا يركل لحم وهذه أقل رجالا من نكف فان قلنا
هذه عامة ونكف خاصة فليعمل بها جميعا وبينها وأيضا هذه غير تصريح بالنجس أخصها
في الباب انه امر بالغسل منه وهو غير ذلك على النجاسة إلا من حيث المذهب ودلالة المنطق أن
قلنا اتفاق العلماء على البول نجس من غير تخصيص تنجس النجس ترك العمل بالحق
تجافيا عن مخالفة الإجماع وهو نجس كبر صنف دلالة المذهب وقول ابن الجوزي بطهارة
بول الرضيع إذا لم يأكل اللحم خفيف ولا خلاف بين الأصحاب في أن ماء الدجاج والحمام البقال
والجوزي من مأكول اللحم بوله وجسمه طاهر وفي ذوق الدجاج وأبول المستثبات المذكورة خلاف
والأصح الطهارة عملا بالاصول لعدم طهارة رضيع ما يوكل لحم وامر أبي عبد الله عليه السلام في حديثه
محمد بن مسلم وصحبه الجلي يغسل النجس وما أصابه شيء من أبوال الدواب والبقال والجوزي محمول
على النجس مما بين الأدلة **والمنع من كل ذي نفس سبيل سوا في ذلك الدم وضيقه والبرق**
والجوزي وإن كان مأكولا والميتة من ذي النفس السبيل مطلقا أي ما كان مأكولا اللحم والجم والجم
ويستثنى من الأدبي من لحم بطهارة شرعا لظهوره بالفتل أو سبيل سبيل أو عدم نجاسته بالموت
كقوله شهيدا أو معصوما **وأجزاء سوا الميتة من حي أو ميت** على هذه العبارة مما استند
لأنه لا يصدق على الأجزاء الميتة من الحي كونها أجزاء الميتة ما دام حي **الأجزاء المحرمة**
كالصوف والشعر والنور والعقل والنفس والسنن والغلف والقرن والجم والجم وهو كوش
السنة فتران ناكل والبيض إذا اكتسب النفس إلا على وفاة المسك وفي الثوب روايتان أحدهما

الفرع

النجس والنجاسة ملاقاة النجاسة **الامن نجس العين كالحطب والخزير والخنزير** فإنه من
أجزاء نجس خلاصا للنجس **والدم من ذي النفس السبيل** وإن كان نجسا كالسباح وإن كان نجسا
في البيضه وغيرها **والخزير والبرق** أي نجسا وأجزاء نجس عند علمنا إجماع لا يجوز أن ينجس
طاهران عملا بالاصل وحملها عند الإطلاق على الحقيقة وقول ابن ادرسي نجس سبيل
يلزم منه استحقاق الغلط في حقيقته ومجازة ما يغير من بنية وهو باطل **وأجزاء** وإن لم تكن
الجوزة كما عرفت وكذا المتوكلة منها مطلقا **والخزير** من أجزائها ومن طاهر يتبع الاسم ولو لم يسم
بأجزاء فهو طاهر غير ضال **والخنزير** كجم أجزاء أصليا كان أو من ذواته نجسا بجمه **ولاوان**
أظهر الاسلام ونطق بالشهادتين إذا تحكما يعلم من الدين ضرورة كالمفراج وهم
أهل الشهوران ومن دان بجماعهم **والغلاة** وهم المخذلون الهيد على عليه السلام أو أحد الله
عليهم السلام وربما يطلق على من يقول بالهوية أحد من الناس والحق في ثبوت ما يعلم الغيب
من الدين ضرورة بمنزلة إلى أحد ما علم من الدين ضرورة وإن أظهر الاسلام كما ذكره في التذكرة
أولاد الكفار حكمكم حكم أبي أيوب في تبصيرهم للمسلم الساب في الاسلام وجهان **والمسكرات** الماتية
بالأصالة كالأصايب على الجأ سنها ونقل المرتضى في الإجماع وقال الصاوي عليه السلام لا
تقتل في ثوب أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل وقول ابن بابويه بطهارة الخمر يصفى والرواية
مما روي عنه يخلها ويغسلها **والعصير** العصي لا عصير الخمر والعصير الزبيب فإنه طاهر على الأصح
إذا غلا أي صار غلا أسفله نجس ما يغيره كالشيش والتا **واستند** أي أخذ في النجاسة وهو
لازم للظهور في المحبة كرم مع الظل من حتى يذهب الشك ولا ينجس لامع الاشتداد وهو
لعمري أنما كالأجزاء عن الآخر وليس السبيل إلا أن يرد بالاشتداد معنى آخر فبطل الاستند
والحكم بنجاسته العصير مشهور بين الأصحاب **والشعاع** وهو كعندنا حكم الحر في النجاسة والخمر يغير خلاف
البين لم اتفق على نجس بعض نجس **والشعاع** وهو كعندنا حكم الحر في النجاسة والخمر يغير خلاف
القول أبي عبد الله عليه السلام أنه جرم مجهول فإذا أصاب تركب ما غطاه والاصل فيه أن نجس من
الشعير كما ذكره المرتضى في الانتصار ويستند من تعليل الحكم على الامس كرم ما يوجد في أسواق العامة
تأيسر إذا لم يعلم أصله وقول المجتبى محل بعض الفتاوى أنه لا ينجس به **وحجب الزا** النجاسة
بالماء عتيق وأثر وهو التوالل لا ينجس ويقتصر اللون مع تغذرا الزا لثمة وسحق ستره بشي من الأصايب
ويستحق صغائر الخبز المعزولة بالزبد بالثوب وهو المحرمة كرواية أبي بصير ولا فرق بين ثوبها
وكثيرها في وجوب الزا لعدا الدم فإن بين قليل وكثيره فرقا مستقرا **عن الثوب والبرق**

للصورة والطواف ودخول المساجد مطلقا عند المصنف ومقتدا بحرف تعدد البها اولى
فربها او ثنتين الا انها عند غيره وهو المحدث لوزار خول الى يفر المصنف المصنف وكذا الاطفال
وهو لا يتكون عن النجاسة غالبا ومنع النجاسة في المصنف لانه من جنس النجاسة ويتبعه في
الغايات يكونها واجبة لاسيما في وجوب شيء لغاية مندوبة او نهي وجوب لانه لا يكونها الا في
في ابا حنيفة الغايات واجبة كانت او مندوبة **ويجب** ان النجاسة الصائغ من الجاهل **ومن**
الآية للاستعمال الموجب بقدر نجاستها الى مشروطا بطهارة كالاكل والشرب اجتنابا
ويجب كذا في النجاسة عن المساجد والضرع والمذبح والمصاحف والاشياء المحببة
لها لا مطلقا على الظاهر **وعني عن دم الفروج والجروح اللزيم** اي التي لم يترأ وان انقطع الدم
ما يظهر من اطلاق العبارة **وتولى** بعض الاصحاب بعدم الصنوع الانقطاع وان لم يترأ الجرح و
الفروج عارض التند وتورأت اعتبر الدم ولا يجب غسلها ولا تخفيفها ولا ابدال
الثوب وان لم يكن من ذلك لا طلاق الاضحية بالمسح ثم سمي غسل الثوب في كل يوم مرة لرواية
سماعة **وتولى** المصنف في المني وجوب ابدال الثوب المكن وجوب ازاله المتدني عن محل
الضرورة في الثوب والبدن مطلقا بانفسه المقتضى جديدا لا يتبدل الى الصنوع مدحيا باطلاق المنق
وعادون سعة الدم اتفاق الاثنان الزايد اجماعا ولا عن المتأوي على الاشهر رواية وقوي
يكن فيها ازاله الزايد عن قدر العوضا **ويجب** البغلي يسكون الغيبين وتجنب الدم سعة الى رطل
راس البجل صير لثافي في زمن ولايته ووزنه ثمانية واثني عشر دراهم الكثرة وهذا
الاسم حدث في الاسلام وكانت تعرف بالكثرة قبله وجرئت في المصاحف الطهارة وهي اربعة
دواين وفي زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منها واستقر امر الاسلام على ستة دواين
وقيل بفتح الغيبين وتشديد اللام نسبة الى بطل فرقة فدية على خوف من باب من مصلحة بلد
الجاهلين كدفعها الخفرون درهم واسبقه **قال ابن ادریس** شاهدت درهما
سبعة اقرب من الخمس الواحدة وقد رايت في بعض الدرهم بسعة الدينار واثني عشر بعقد الا بهام
العليا وطرد الصنوع هذا الفز في سائر النجاسات الا دم الحوض والمني وقد رايت بعقد النجاسة
والا في العمل بقدر ابن ادریس **من الدم المسفوح** اي النجس وهو الذي يخرج من الجرح عند قطعه
مجنفا حال وصاحبها الدم وعاملها عني اي عني عن ذلك الفذر حال كونه مجنفا **وفي المنفرد**
اذا كان في محل موضع اقل من درهم وكان لوجه يبلغ مقدار الدرهم **خلاف** في انهاء لا يجب ازالته
ما لم يتبع حسا اي يخرج عن الحد عادة لتعدد ظهوره على الثوب والبدن وقشره بعض بان يكون

علم ربح الثوب وبعض يكونه شتر **وقال** في المنفرد لا يجب ازالته ولو قلنا اذا كان جميع
لوجه كان مقدار الدرهم وجب ازالته كان احوط للعبادة واطلق ابن ادریس الثوب لوجه
وجوب ازالته **وهو** سقلا في وجوبها مطلقا واجتاز ابن حنيفة والمصنف في المنفرد
وعنده وهو الاقرب ونزق مع الاحتمال ما لا يحكم معلق على قدر الدرهم وهو ان يكون
مجنفا او شتر **ولا يلزم** على القول بعدم وجوب ازالته مطلقا صحة الصلوة مع استبرائها
على الثوب والبدن وطهارة مع عدمه كما في الجملة ابلغ قدر الدرهم واللازم باطل فاللزوم مثله
ببطل الملازمة مع الاستبراء اذا كان بين كل موضعين حصل بينهما اقل من سعة الدرهم جزء
لا يجزي خال من الدم بصرف انه لم يجمع فيه قدر الدرهم ولو اصاب وجهه الثوب فان لم يمس
من جانب الى طرف واحد الا فدا في وقت الذكر كونه في موضع واحد ان رقى الثوب والاعتقاد
والمنفرد في الثوب والبدن يقع بعضها الى بعض كما لو كان في احداهما متعا على اثنى التولين ولو
اصاب الدم المصنف عنه نجاسة اخرى فلا يعلق كذا في ما لو اصابه ما لم يمسح بالجمع
الدرهم لان النزاع لا يزيد على اصله وحكم في المني بعدم الصنوع فيها لانه قد لا يثبت في النزاع
ما ثبت في الاصل خصوصا في هذا الباب اذا رخصته لا تنفرد في اقل فيه اما لو التفتين
الدم بما لا يظهرها من جوار الصلوة نظر لقرينة الجواز لانهم العبدية يجوزوا الى الصنوع في النجاسة
فكان الرجل سائغا فقلت وجهه الاقربية وانما ان زالت بطهارة والا لا قرب عدم الجواز
غير الدماء الغلظة لو روي مشاواه قليل الخيش ككثيره في عدم الصنوع في موقف اليه والنفق
الاصح على العمل والخف به **الفتح** دم الاستحاضة والنفاس لمسها وانها في الحاي بالعمل وهو
مشهور والخلف في الحكم **ولا** اصل النفاس حبيض والا حاضه شتم منه **دم عجز العين** وهو الحلب
والخنزير والكافر والمبته لمتعا عني نجاسته **ويجب** عدم الفرق بينه وبين غيره لعدم النقص
اطلاق الاحاديث وهو محتار ابن ادریس وقال البير في المنفرد ونظرا لغير في قول الحسن بن
الثقة متصل بالدم المسفوح **اي** وصف او استنقذ اعترض بينه بحمله وفي المنفرد خلاف
وعندنا سعة ما لا تم الصلوة فيه احتياطيا حال كونه منفردا **اما** كونه وجوب وشبههما
من الملابس مثل الغلظة والحلم والسوار وسائر ما لا يتم فيه من انفراد خلاف غير الملابس
فلو كان مع درهم نجسه او غيرها ما ليس بجنازة ليس له الطم صلوته **ويجب** الاصحاب من خص
الصنوع بالجرس والشمعة والنعل والخف والاحتمال والنجس **اي** يعني عنها حال كونها **في النجاسة**
المختصة بها فلا يعفى عن النكح الموضع على راسه ولا عن الخف فيه اذا كانا تحتين ٥٥

صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رايبت المني قبل ان يعيد ما تدرجل في الصلوة
فعليك اعادة الصلوة ولا تاحمل بالشرط فيبطل الشرط مختلفا لعني الشرط والشرط في بين العالم
بالحكم في ذلك والجاهل به **والناسي عبيد في الوقت خاصة** لما رواه علي بن مهزيار انه فرأى قسما
جوابا لما تدرجل من بين ريشه بالية فخره انه قال في ظلم الليل الحديث وصحى في الخلعة الى عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الرجل يصيب ثوبه الشئ فيصلي فيه ثم يذكر انه لم يكن مثله
اي بعد الصلوة قال لا يعيد الصلوة قد مضت الصلوة وكنت لم قال في الاستبصار والوجه
في هذا الخبر انه يحمل على ان يكون قد مضى الوقت لا نهضت في غسل الثوب عن النسيان اعادته
ما دام في الوقت فاذا مضى الوقت فلا اعادته عليه وقال في النهاية والمبطل والخلاف
بوجوب الاعادة مطلقا وهو محذور المني والشرع والصدوق والمصنف في غير
هذا الكتاب والشهيد وهو الاقوى وعليه الفتوى لفظا في الاجتهاد وجوب الاعادة من غير
تقييد واذا نسي ابن ادريس عليه السلام لا يفرط لعدم التوقي من النسيان بالكل للموجب
للتكاد **والجاهل** بالناسي استدل به حتى فرغ من الصلوة لا يعيد مطلقا لانه لا يبين بالصلوة المأثم
اي على وجهها وهو مقتضى الاجتهاد الصحيح الى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو سالت عن
رجل يصلي وفي ثوبه حياء او دم حتى فرغ من صلاته لم يعلم قال مضت صلاته ولا شئ عليه وفي
مضاهار روايات وهو محذور المني والمني وادريس والشيخ في الاستبصار وموضع من
النهاية وعليه اكثر على آتيا وقال في المبطل وفي باب المياة من النهاية بعد في الوقت
لا في خارج استدلوا في رواية ذهب بن عبد الله والي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام والبول في
الاول والروايات في النسيان وقت الصلوة **ولو علم في الاثناء استدل** بالحقين سائرا
طاهرا وان لم يفسد سوا علم سبق النسيان على الصلوة اولا بان يجوز حصولها حين الإصدار على
القول لعدم اعادته الجاهل مطلقا وعلى القول باعادته في الوقت يجب عليه امتينها مع العمل
بسبق النسيان لا بد منه فان جاز في لا يعيدها قولاً واحداً خلا بالاصلين العم وعدم من النسيان
ولو علم بالنسيان بعد خروج الوقت وهو متلبس بالصلوة لم يعده القول بالنسيان على صلوة مع طهر
ما هي فيه وان قلنا بوجوب الاعادة على الجاهل في الوقت تعدياً من اجاب النسيان على الجاهل
بالنسيان **ولو نسي الاستبدال** الا بالوجوب **المبطل** كما لا يستدبر والعقل الكثير **بطل** صلوة
مطلقا وقال في البهان بالاستبصار حتى الوقت **ولو كثر الثوب** وليس له غيره ولم يمكن
من تطهيره **صلى عرياناً** بالاجتهاد وهو محذور الشيخ وابن البرقي في الاما من ابن ادريس والحق في
سما

سما عن قتال سالت عن رجل يكون في صلاة من الارض ليس عليه الا ثوب واحد واجنب فيه
ليس عنده ما كفى يصنع قال يصير ويصلي عرياناً فاذا عدا ويومي وفي مضاهار رواية الجلي عن ابي
عبد الله عليه السلام ورواها في عدم وجوب الاعادة عليه لو صلى عرياناً بخلاف ما لو صلى
فيه فان في وجوب الاعادة عليه خلافاً وان كان الاثر عدم وذهب في المني
الى التخيير بين الصلوة فيه وعارياً وعليه ضا خرو الاصح وهو الاصح لان ستر العورة و
طهارة الثوب شرطان متساويان فلا اولوية لاحدهما بالاعتبار دون الآخر ولو اريد عورة
الرجل من ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال **سالت** عن الرجل يحب في الثوب
وليس معه غيره ولا يقدر على غسله قال يصلي فيه ولا يصحح على جعفر عن ابي عبد الله
انه قال يصلي فيه ولا يصلي عرياناً في التخيير سهل الجمع بين الاخبار والصلوة فيه افضل لما نقله
الصحيح على جعفر وتخصيلاً لثوبه واستنبطاً لجميع الافعال ولا اعادة عليه على كماله **وان نذر**
نزع البرد وغيره صلى فيه قولاً واحداً **ولا يعيد** على الاصح وهو حيرة معتم الاصح لانه
ان في ما مر من صحيح عن العدة قول الشيخ بوجوب الاعادة احتشاداً في رواية عمار
صنيف وعمار رضي الله عنهما في رواية حذيفة عن ابي عبد الله عليه السلام **وتطهر الثوب ما تحقه**
طاهراً وباطح انضال النسيان بارتدائها عليه تحقيراً فربما لا تراه ولو لم يرد عنه الشيخ احمد
انما ذكر عنها عائلاً ولو لم يرد صفة البول لم يطهر لانها من غير اشراق ولا تحقيراً في الشئ
له اتفاقاً وقول الشيخ في الخلاف عن الارض لو طلعت عليها الشئ او هتكت عليها
الزنج حتى زالت عين النسيان في لها تطهر ويجوز السجود عليها والنهي بغيرها وان لم يطهر
عليها الا ينفي حمل على ان المراد بالزنج العين التي ستر ازالته لها مصاحبة للاجتهاد
الارضية الملازمة لان شأن الزنج نفس التراب بقية قوله في موضع آخر منه لو هتكت الارض
بغير الشئ لم تطهر وحديثه فلا عبرة بأخذه ابن ادريس عليه السلام في **البول** **وتشبهه** في
عدم الجوزية كالتخيير لا الجواز لا يطهر على الاصح ما صرح به في المبطل وتبعه عليه في المني لان
حمل على البول قياساً وفي الذكر كبر بالطهارة منه لقول ابي عبد الله عليه السلام ما بشرقت
عليه الشمس فقد طهر وفي رواية عمار عنه عليه السلام البول وغيره والشيخ منع في البول في **الاول**
والبراءة والمحصور لا غيرهما من المتعلقات في العادة انضالاً على المنيق **والابنية** وما فيها
من الاشباق والابواب المنيقة **والبيت** والتمسك اليه على اصولها وان كان وان اقتطعها
وقصر الراوي الحكم على الثلثة الشايع والمختار فيهم لثبوت النسيان في الشجر وتبديدها وفي

الروني وابن حزم يجوز الصلوة عليه ولا تظهر وقال اليه الحق ترواني عما روي عن جعفر
عن الصادق والحاج عليهما السلام يجوز الصلوة عليهما وهما من الطهارة وغير متدنس لهما
لجواز الصلوة في المكان المجنس مع عدم التعدي وورد يمنع عدم الملازمة فان موضع الجنب مشروط
طهارته مطلقا اتفاقا ورواه ابن بكر الحضرمي عن ابي جعفر عليه السلام قال يا ابا بكر ما استوفيت
عليه الشمس فقد ظهر وقال ابن الجوزي لا يحوط بجنبه الا ان يكون ما بينه وبين الاعضاء
ياستفاد لا يظهر الجوزة والكيف بالشمس ما بين يديه من الجنب بقية العين عابا وكذا
ما بقي فيه العين وتظهر النار ما احاط به الماء والحن من محسوب قال سالت ابا
الحن عليه السلام عن الحصى توقد عليه العذرة وعظم الموت وكفى به المسح وسجد عليه كتب
الي بحقه ان الماء والناقد يظهره وتقبل النجس عليه الاجماع واستشكل في المنع الاستدلال بهذه
الروايات وجهين احدهما ان الماء الذي يحيل به ذلك غير مطهر اجماعا الثاني ان
في حكمه سنة الحصى برضان الاعيان النجس اسما لا وقا وبه والافرب ان تعال ان راقوي
احاطه من الماء فكما ان الماء مطهر لنا راوي وكذا ما احاطه دخا لا لاجماع على عدم نوقا
الاعيان النجس لا يفي على احوط الوجهين واقتضى شفا الحق من الطهارة ولا خفا واظهر اطلاقا
لشيع ولا تظهر ان الجنب بصير ورتبه خيرا على الارض وعلى ذلك جلد الاصحاب للاصل
لان النار لم تجله بل جففته وازالت عنه بعض الطوبى وللشيخ قول بالطهارة صنفين والنجس في
الباس من الجنب غير يبلغ من الطعن ولا من المراض وتظهر الارض الطاهرة الجافة نازكا كانت او
مجردا او رمل او غيرها من اصناف الارض باطن النمل وهو ما يجعل وقاية لاسفل القدم من
الارض ونحوها ولوم خبث بالحقاب والقدم ومثله خبث الانف لأكعب الريح ولا استعمل
الصمغ مع زوال عين النجاسة عنه رطبه كانت او جافة ذات جرم او لا للعدم والمصادق
بابا طن ما ستره الارض حاد الاعتقاد فلا تظهر ما فيها بها وبقي المسح من غير مشي لما ورد
عن النبي صلى الله عليه واله في السجود فلو تمسحها لم ينجس فيها ولا تعدي في المشي وقال ابن
الجبين نحو خمس عشرة ذراعا للرواية عن ابي عبد الله عليه السلام **كحل من**
المطهرات نعم البير ينزع المذرة منه وقد سلف والعصير يذهب ثلثه فيظهر ثلثا لاخير
والآلات والمزاول وكذا البير ورتبه دنسها واستحقاقا للمية او العذرة تركا او دودا او المنطقه
المنطقه والعلية حيوانا غير الثلثه والماء النجس لو لا الجوز انما كولي ولنا الغير كحس العين والاعلام
العصير او الجوز خلا واستنبت الحيوان وادوات الاستنجي واستلهم الكاف فيظهر جوده لا انوار
ولها

ولما كان قد نجس بما ستره واشتغال الدم الى البرغوث والبعوض ونحوها وزوال عين النجاسة
من باطن العين والعم والافرب والاذن والعرج وكل باطن فيظهر ذلك الباطن وما فيه من الرطبة
على ذلك كالموت والدمع لاما فيه من الاحتمام الخارج عنه كالعطام والكحل ويظهره تخلف في الدم
من ثيابا الطهارة ونحوه بالمخضه ولومرة **وهب** المرتضى الى طهارة الجنب الصديق كالتيف
والمرأة ونحوها بالمسح المزيل لعين النجاسة قال الشيخ ولست اعرف به اثرا وتولى ابن
الجبين يجوز غسل الدم بالصابون للرواية عن علي عليه السلام صنفين والرواية مجملة على دم طاهر
لو جعل الماء فيه وغسل به جاز للخبير عن ابي الحسن موسى عليه السلام ولما جرت عادة الفقهاء
بالجذب بحامض الاواني في احراز احكام النجاسات لان متعلق احكامها متعلق بزوال النجاسة
عن ثوبه المصنف بالخيا فقال **حائض تحرم استعمال الاواني الذهب والفضة في الاكل**
باجماع كل من كلف حفظ عذرة العلم **وعنه** كالشرب والتطيب ونحوها باجماع الفقهاء في عدمه من
الاجابة بطريق العامة والخاصة منها ما روي عنه صلى الله عليه وآله انه قال الذي يشرب في آنية
الفضة انما جرح في جوفه نار جهنم يقال جرح شراب اي صوت ولما كان فعله هلاسيته
لغديره بها وجهه عتري الحديث عن النبي باس المنسب عاذا الله بالخط ولا يصح سببا للوعيد
الا ما كان عذرا واد اصر الشراب حرم غيره لعدم التيقن بالبرق ويلزم من تحم ذلك في آنية الفضة
تحريم آنية الذهب بطريق ابي وكما يحرم استعمالها كجم انما ذها لغيره كما لو اتخذها للقبية او
لغيرها من الماشي لرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن آنية الذهب والفضة
التي لم تحرم ولما استعملت بالاعيان وجب نقود اقرب الجازات التي في الحقيقة وهي الاخذ بالشرع
الاستعمال بخلاف العكس ولقول الحاج علي عليه السلام آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يؤمنون ولان
ازالة الغزو والخيل وكسر قلوب الفقراء امر مطلوب والتحريم طريق صالح لحيضا فاليه عملا لما سجد
وجواز استعمالها من غيرهما كالغني ورج والنزير جودا والى قوت وان كان اعلى ثمنها لاصل
ولم يفسد ثمنه ذلك على اكثر الناس فلا يلزم منه ما يلزم من التحريم من الخيل وكسر قلوب الفقراء
وبكره المخصص على الاصح خلافا للشيخ في الخلاف حيث ذهب الى تحريمه لغيره في حقه
الجبين عن ابي عبد الله عليه السلام وهو محمول على اكثر اهل البيت فيها ومن صحبه عبد الله بن عثمان
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يشرب الرجل في القدح المخصص وعزل فاك
عن موضع الفضة **ويكتب موضع الفضة** وجوبا على الجميع بان يقول في موضع الفضة في الاكل
والشرب لقوله عليه السلام وعزل فاك عن موضع الفضة والامر للوصف **واواني المتكرين طاهرة**

علم العلم ما سئل عن **لعابه** **وطير** سئل ما نزل اهل كتاب اولاً وكذا سائر ما يابىهم ما لا يستبرأ منه ولا في اصله لا يركبته عملاً بالاصل فلا يزال الاعم العلم بالسبب وتقول ان عبد الله عليه السلام قال في كل شيء طاهر حتى يعلم انه قذر فذكره استباحه اهل جهل المبشرة كما نصت عليه في المنتهى لا يحتل التي استعملت وان الاحتياط مطلوب خصوصاً في باب الطهارة **وجلد المذكي طاهر** اذا كان طاهر في حال الحيوة سواء المأكول وغيره وبكره استعماله لا ياكل ما لا ياكل لحم حتى يدبغ على الاستبراء **تولى** الشيخ والمواضع بالتحريم قبله مردودان المركبة بسبب تمام في الطهارة بدون الورد **ولا لا يصح** البيها في مأكول اللحم ايضاً **واللازم** باطل اتفاق المذموم مثله والملازمة ظاهرة **وعنه** ما ينجس الموت **نجس** وان كان مأكولاً وعلى ذلك اجماع العلماء ولا يظهر له دواع اتفاقاً مما عدا ابن الجبيرة فان قال يظهر ولا يصح في قوله على رواية الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ ويصحب فيه اللبن اشرب منه وتوضأ قال نعم يدبغ وينضغ به ولا يصح فيه وهي مع كونها حاضرة بعدة من الاخبار لا تتعلم الطهارة ولا لا يثبت المنع في الصلوة فيه حتى **وحصل الاما** وان كان غير مضطرب ولا ميتاً وحدثنا **روى عن ابن الجوزي وغيره من النجاسات حتى تولى العيب** لانه محل عرض له الخ سنة من وجب تطهيره باعادة الى الحال الاولى وذلك انما يحصل بالانقاص فيجب الانقاص وتوابعه عن ابي عبد الله عليه السلام **قال** سالته عن الدون يكون فيه الجرح هل يصح ان يكون فيه الحبل او كعاج او زنتون قال اذا غسل فلا بأس وعن ابي بصير يكون فيه جرح يصح ان يكون فيه ما قال اذا غسل فلا بأس فقدم التعقيب بعد ذلك على ان الواجب هو مطلق غسل المشتغل على ازالة المانع وقال الشيخ يعزى من الجرم موت الجرم وانقاره سبباً ومن سائر النجاسات عدا الولوع مثلاً يصيبه الماء ثم يحرك ويغفر وهكذا واخبرناهم عما عثر من الصحيح وهو الاحوط **وقال** ابن الجبيرة لا يظهر له غسل من الجرح ما كان من الخشب والحزف وغير المصنوع والاقرب الطهارة على كراهية **ومن ولوع الكلب** وهو مخرب ما في الاثر لطرف لسانه ولمحى باطنه الا ان يقول **الحطاب** لا بأس بشربه باقى اعضائه ولا وقع له اية في هذا كسائر النجاسات **وقال** ابن الجبيرة بالتبرئين من الولوع والوقوع **لثلاث اولهن بالتراب** على الاصح فيها لقول ابن عبد الله عليه السلام اغسله بالتراب **اول مرتين** ثم **ثلاث** مرتين **وقال** الحنفى الوسيط بالتراب ثم يحنك ويستعمل وكأثره يري الجعف شرط في الاستعمال وليس معنى **وان الجبيرة سبباً** والهن بالتراب استناداً الى روايه عا وهو صحيح **ومشيرة** طهارة التراب على اظهر القولين لان المطلوب منه

منه المظهر وهو غير مناسب بالنسبة لمرجع بالماء خلأق لابن ادريس حيث قال بالرجوع
معللاً بأن الخل حقيقة لها هجران المانع على المخلول والنزاهة وحده غير جارية فلا يصدق
الخل بدون المزج **ويروى** انهم اخرجوا عن تسمية نواحي في العرف الى تسميتها طيناً فلا
يحصل له الاحتشال مع الخل حقيقة الخل فابتنه به ايضا لان المصالح بالطين لا يسمي عنلاً حقيقة فلا
يؤمن ارتكاب الخمر في تسمية المصالح بالنزاهة وحده اذ مع مصاحبه الماء عنلاً وجبته تسميت
الاقتصار على مورد النص وتكرير عدم النزاهة ما يرفع مقامه في التطهير كالصابون وهو
الاشنان قال ابن الجبيرة في اجزاء مع وجوده اشكال اقرب الهمم ولو لم يوجد النزاهة قال
الشيخ اقتصار على الماء وهو محتمل لاكتفاء المزمين كما عدهم ولو تكرر الرجوع قبل التطهير أخذ الخل
وان تعذر الحلب وفي الاشياء يستأنف ويخلط بالحلب ما لو لم يمتد ومن غيره ان يجرى الاسم ولو
ولع الحلب في اناء فيه طعام جامد التي ما عاصبه ولم يمتدع بابا في كالو كانت الغارة في موضع واحد
وشبهه **ومن وروي الخبر** يستأنف على الاصح لصحيحة عن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام
قال وسألت عن خنزير شرب في اناء كيف يصنع فقال يخل سبع مرات **وقال** في المتروك و
الخلاص حكم الخنزير حكم الحلب استأنف الى تسميته كذا لغة فنيها ولا حكم الحلق على الاسم ولأن
الاناء يخل من جميع النجاسات ثلثاً والخنزير ينجس بالاخلاف **واحب** بالنجس تسميته كذا
لغة ولو لم يكن كان مجازاً بدليل الضرورة عند الاطلاق الى التام وعن الثاني بالنجس من وجوب
الخل ثلثاً ولو لم يكن الدليل على وجوب استعمال التراب تسمية كل موضع يحكم فيه بتعذر
الخل لما هو في غير الكثير وما في حكمه أما فيه فحقه التسمية ويكفي مجرد الوضوء فيه بحيث يستغفر
الماء على النجاسة مع زوال العين ثم لا بد في وروي الحلب قبل التطهير بالماء من التقييد **هـ**
باب الصلاة **الصلوة** اسم بوضع موضع المصدر فقول حلفت
صلوة ولا تقل تصليته **ومعناها** العزم ومنه قوله تعالى هو الذي صلى عليكم اي رجم اذ هي من
اسم الرجم والاستغفار ومنه قوله عليه السلام اذا اكل عند الصائم صلت عليه لما لا يكره استغفار
له اذ هي من الملايكة الاستغفار والرقاء ومنه قوله تعالى وصل عليكم ان صلواتك اى ادع لهن
دعواتك وقوله تعالى وصلوات الرسول اى دعواته وقوله عليه السلام من دعى الى طعام فليجب
وان كان صائماً فليصلي اى يلدغ لصاحب الطعام وقول الاعشى
عليك مثل الذي صليت فاعفني
وقالها الزكي في دها **هـ** وصلى على دها وارسم **هـ** اى دعى لها اذ هي من الانس والجنى والرقاء

والإتيان بقا صلى الغرس إذا أتى السابق لأن راسه عند صلاة وعده في الغا موسى حن
 الشك من العدة في على رسول من جملتها بها كونه منسباً عن الرحم كما يحكى أيضاً
 في عده أيضاً من جملتها العبادة فيها ركوع وسجود وهو مضافها الشرعي ولا تعقل كونها
 حقيقة لغز لأن الشئ طار على الله وهذا المعنى لم يقره أهل اللغة قبله وقول بعض
 أهل اللغة على ما حكاه عنه في الجملة أنها مفعلة من صلى أي حرّك صلوياً لأن المصلي يعمل ذلك
 أو من صليت العود على التاركي لئلا يفتنه لأن المصلي يلبس ثيابه وأعضاه كمنوع لا يصح كونها عنده
 في المعنى الشرعي حقيقة لأن أهل العذر اذهب في دفعه إلى الجنب في المعنى الحقيقي والمجازي من غير
 تغيير غالباً واحتلت عبادات العتق في عرفها شرعاً ولم يحد لها نزيلاً خاصاً من المناقب
 ثم ظاهراً تعريب شقها الحق لها في رسالة التي وضعها في الصلوة بأنها الفعل المختص بالكبير
 مخدرة بالبناء للمفعول بصلية من التقص والنظر في المقدمات وهي هنا ما ترتبط بها المباحث
 الآتية كقولها شروط الصلوة أو مقدمات لها تكون قبلها والمهية أي مهية الصلوة ومما حمل
 به **واللواحق** العارضة لها من غير ضل أو شئ أو شئ هو **النظر الأول في المقدمات**
وقد قسمها إلى الأولى في اعتبارها وهي أي الأقسام التي انقسمت إليها الصلوة بالاعتبة
 الأولى **واجبة** **ومندوبة** فالواجبات تسع حيث جعل الكسوف والزوال قسمين للإيات
 ولو يعدها سبعة بأدائها في الآيات أذهي اعتبار منها كان أو في لأن قسم الشئ لا يكون
 قسمها **اليومية** وهي الصلوات الخمس مبيت بذلك لكونها في كل يوم وليلة ونسبت إلى اليوم
 تظليلاً لأن مصلحتها في اليوم أو ثباتاً على إطلاقه على ما يثبت الليل وقضاؤها داخل فيها على
 الوجه الوجهية لأنها لا تنقسم إلى الآداب والقضاء كما أن قضاء غيرها داخل فيه ومن اليومية صلوة
 الاحتياط لأنها جبر للنقص الحمل منها أو تخش شئنا الشهيد دخلها ودخل القضاء
 أيضاً في الملتزم **والجمعة** وليست من الخمس فلا تروى المأثرة كعمل قسم الشئ قسمها **والعبادة**
الكسوف والزوال والآيات والطواف والأموال والمذرو وشبهه وهو ما يجب بسبب
 من المصلي من عهد أو بين أو غير ذلك وهذه الأقسام أيضاً غائبة عرفاً وهي من جنس الأفعال
 وأقامت المضاف اليه مقادير ولو تبدل المصنف والمترجم بنزير وشبهه بقوله والمذرو وشبهه
 كان أحسن لأن عطف شبه المذرو عليه جعل كونه قسم برأسه ومن كرك وفي إدخال صلوة الأم
 احتياطاً لعدم وقوع اسم الصلوة عليها بطريق الختم الشرعي وهو في رجم من الأصحاب بسم شئنا
 الشهيد في الذكر والجمعة عدم الوقوع إلا في ما لا ينافاه بين استنهاض فيها حقيقة ومن
 حديثي

حديثي لصلوة التطوير ولا صلوة الأنا ثم الكتاب **والخروج ما عدا ما ذكر**
 ولا حصر له فإن الصلوة خير موضع فمن شئنا استعمل ومن شئنا استعمل **فاليومية خمس صلوات**
 بعد أن كانت خمساً فحفظها الله تعالى لي يمتنع هذه الأتم ليل المعراج إلى خمس وأربعين
 الخمسين لآية المصنعة كما ورد به الخبر **النظر** وهي قول ما افترض الله تعالى من الصلوات
 والوسطى عند الشئنا قللاً عليه الإجماع **والعصر** وهي الوسطى عند المرتضى **والعشاء كل واحد**
منها أربع ركعات في الحضر أو ما في حكمه وضعتها في السفر والخوف الموجب للتقصير جماع العلماء
والخبر ثلث ففيها أي في الحضر والسفر والصبح ركعتان كذلك أي فيها أو أفضلاً
 أي نوا في اليوميه **ثلاث ركعات قبل الظهر وثلاث قبل العصر** وابن الجوزي جعل العصر منها
 ركعتين والسنن الباقية ليست لها عذرة **والربع بعد المغرب ركعتان من جلوس بعدات**
بركعة من قيام بعد العشاء أو الأفضل جعلها بعد التعقيب وبعد كل صلوة يريد فعلها بعد
 العشاء واختلف كلاما الشهيد في تقديرها على ما يمتنع من نوا في شهر رمضان بعد العشاء
 وتأخيرها عنه في التخليق قطع بالقدم وفي الذكرى بالناخير وكجزءاً من قيام بل هو
 أفضل بدلاً من فعلها من جلوس المحذور بركعة نشوت الجلوس فيها بالأصل لأجل اعتبارها
 بركعة بكل بها الرابطة أربعاً وليست صفراً بغيره فلا يتجزأ الاعتراض بأنه فعلها من قيام
 تكون الرابطة خمساً وليست ركعة **واحد عشر ركعة صلوة الليل** ثمان صلوة الليل المعنى الحق
 وركعتا الشفع وركعة الوتر وهذا هو المشهور رواية وفردك وروى أنها ثلث وثلثون
 باستفاط الوتيرة وتسع وعشرون باستفاط الوتيرة واليوم من ناول العصر وسبع وعشرون
 باستفاط الوتيرة وسنت من العصر وأختلاف الأخبار بمنزلة على الاختلاف في الانتخاب
 بالتكبير وعدمه **وتسعة نوافل الظهر** بالاتفاق **والوتيرة** على المشهور في المنسرد والخوف
 وهو ثلث ركعة تصح في جبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال الصلوة في السفر ركعتان لمن
 قبلها ولا بعدها شئ إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات لا تدعها في حضر ولا سفر وقوله
 عليه السلام في رواية أبي الحسن ط الوصلين إنما ذكر في السفر ثلث ركعات والوتر عليه
 الإجماع وقوله في النهاية لا تقطع استنفاذاً إلى رواية الفضل بن شاذان ولبس عن غيره
المختص الذي في أوقاتها جمع وقوت وهو المقدار من الدهر وقت الصلوة ما حددته
 الشارع من الزمان لا ينافاه فيه **فأركعة وقت الظهر** **والثلاث** **والثلاث** **والثلاث** **والثلاث**
 الاستلام لقوله تعالى ألم الصلوة لعلك الشمس والدولك في الآية هو الزوال قبل إتمام الله

المصداق
 في أوقاتها

ونسبوا اليه وجعلوا عليه السلام في حديث زيارته وفيها **التي** على الغروب حتى ان ابن مسعود
 فسره في الآية وهو يعيد من الصواب وزوالها ميلها عن وسط السماء وانما اعلمها عن
 دائرة نصف النهار **الحليم** **زيادة الظل بعد نقصه** وبيان ذلك ان الشمس اذا طلعت
 وقع كل شئ خاص ظل طويل في جانب المغرب ثم ينقص بحسب ارتفاع الشمس فاذا بلغ كبد
 السماء وهي حاله الاستواء انتهى لغتها ثم اذا ارادها نبتة ذلك ينصب حياض ويؤثر ظله
 عند قرب الشمس من الاستواء يصير قليلا ويؤثر وهكذا فاما من ينقص لم تنزل واذا زاد
 فتدرا لت وضاع ذلك الراية الهندية وصفتها ان يسوي موضع من الارض غاي للشمس
 بحيث لو صب فيها ماء سأل من جميع الجهات بالسوية وذلك بان يدار عليها مسطرة
 مصححة الوجه بحيث تما سمي في جميع الدوائر ثم يدار عليها دائرة بأكبرها كان وينصب على مركزها
 مقاييس مخروطية مستدولة في الدقة والغلظ وتسمى ان يكون لشمس التثبيت في مكانها المصنوع من
 الخس او غيره من الاحجام الثقيلة طولها ربع قطرها تصب على زواياها فبان يكون
 مركزه على مركزها بحيث يكون الزوايا الحادة بين سهمه وبين الخطوط المقروضة في سطح الدائرة
 قوائم ويعرف ذلك انما بالاشارة والاشارة بان يكون في مركزه على
 سطح المقياس في جميع الجهات اذا علق من راسه واثبت بان تقدر ما بين راس المقياس
 ومحيط الدائرة بمقدار واحد من ثلث شطوط المحيط فانها اذا كان كذلك يكون المقياس
 منصوبا في سطح الدائرة على زوايا قوائم ثم يرصد راس ظل المقياس قبل الزوال وعند وصوله
 الى محيطها مما يلي المغرب فاذا انتهى الى محيط الدائرة يريد الدخول فيها ينصف عرض
 ويجعل على المنتصف علامة ثم يرصد بعد الزوال قبل جزو من الدائرة مما يلي المشرق فاذا
 انتهى الى محيطها ينصف عرضه ويجعل على المنتصف علامة ويوصل بين العلامةين خطا مستقيما
 وهو المسمى خط المشرق والمغرب وسمي خط الاعتدال ايضا ثم ينصف ذلك الخط ويوصل
 بين المنتصف ومحيط الدائرة خطا مستقيما وهو المسمى خط نصف النهار فاذا انشأ المقياس
 راس ظله على هذا الخط كانت الشمس في نصف السماء لم تنزل فاذا اخذ راس الظل في المخرج
 عنه فتدرا لت وتذكر تعرف ايضا القبلة والظل يزود وينقص باختلاف الارض والبلد
 ففي الشتاء يكون الظل عند الزوال وفي الصيف يقل وقد يدوم الظل بالكلية ويكون علامة الزوال
 حينئذ حذو منه بعد عدمه وذلك اذا سافت الشمس الراس كائن في الموضع التي عرضها
 اول من الميل الاعظم لتلك البروج عن معدل النهار ومساو له فان التي عرضها اول من
 الميل

حاشية
 معدل النهار
 ما سافت خط الاعتدال

الميل الاعظم مثل مكة وصنعها الذين نشأ من رومس اهلها في السنة من مئة في الربع الذي
 ومئة في الربع الصيني وذلك عند بلوغها نقطتين من جنبي نقط الانقلاب الصيني ميلها عن معدل
 النهار في جهه الشمال مثل عرض البلد لان مدارها بين النقطتين يمر بنصف راس ذلك البلد
 والمواضع التي عرضها مثل الميل الاعظم فالشمس تنبسط رومس في السنة مرة واحدة وذلك
 عند بلوغها نقط الانقلاب الصيني لان مدار هذه النقط هو مدار تلك المواضع ومما قاله المصنف
 المصنف رحمه الله في بعض مولفاته وتبعه عليه الامام السعيد ابو عبد الله الشهيد وشيخا الحق
 من ان الظل يعيد في مكانه وصفا البين في يوم واحد في السنة وهو اطول ايامها خطا لان
 عرضها اقل من الميل الاعظم كالبقيته وذلك لما يكون في الموضع الذي عرضها مثل الميل الاعظم
 كما عرفت ونسب ان اول من دفع في هذا الخط الراعي من الشافعية ولو لم يكن المصنف
 المعلوم بزيادة الظل بعد نقصه واحد وثلاثة بعد عدمه ثمانية بزيادة وكأنة انقص على ما ذكره
 من العلامة بزيادة الظل بما على ما هو الغالب في الربع المتكول او بما على ما هو الواقع في بلاده
 يرشد الى ذلك قوله **او ميل الشمس الى المحجب الايمن** مما يلي الانف **المنتقل** قبله اهل
 العراق هكذا قال الاححاب وفي المنوط بصيغته وروى فان اراد ان علامة على اول الزوال
 فهو ليس كذلك لانه لا يحصل هذا الميل الا بعد مضى زمان طويل من اول الوقت فان قبله
 اهل العراق ما قبله عن نقط الجنوب نحو المغرب واقل الزوال يعني ميل الشمس الى جانب
 منتقل نقط الجنوب وان اراد ان علامة على حصول الزوال في الجبل فهو حتى لكثرة بعد عن
 الازالة وسباق الكلام يعطى خلافا وفي المنتهي ويعرف الزوال بالتوجه الى الزكن العراقيين
 كان يبعد فاذا وجد الشمس على حايه الايمن فقد زالت الشمس وتبين بعد ذلك عن قبله اهل
 العراق كما ذكره الاححاب الى الزكن العراقي وليس قبله لهم ولا المتخصصين بكون حيزه واضح لان
 صبروه الشمس على جانب منتقل العراقي لا يكون ايضا الا بعد مضى زمان كثير من اول
 الوقت ولا فرق بين المنتقل له كونه بين المنتقل له بغيرها في ذلك **الى ان يمتد مقدار**
اذاها تامة الافعال والشروطا قل الواجب بحسب حال المقلب باعينا بكونه متباها وحاشي
 وآتيا ويطي الغزاه والاشكالات فسمي شروطا الصلوة بان يصادف اول الوقت شطرا
 خاليا بوجه وبدنه ومكانه من حيزه لا يعني عنها ويؤخذ ذلك ومما بلانها فيجوز وقت آخر
 باختلاف هذه الاحوال ووقت ما يبعد لافيه من الاخر المنيب من وقت الاختصاص
 وكذا وقت الاحتياط ويطي الشهوة على الاحوط وما لا يجب تلافيه لاكتساب مقدار زمان

فصل من وقت الاختصاص على الاقرب وتوسيع قبل الوقت طائفاً وحوله ودخل قبل الفرج و
لو بين جاز فعل العصر بعد الفرج ولم يمتدحجوا الى ان مضى بعد الفرج عند ان ما وقع من
الظهور قبل الوقت وقوله الى ان مضى بها بقوله في قول الوقت في وقوله المعلوم المختص
بينهما **تستركم العصر مستمرا الى ان مضى للمغرب مقداراً العصر** فانه الاصل والشرط
باقبل الواجب بحسب حال الملحق المعين كما عرفت **فخصص** به كما احتضنت الظاهر من اول الآية
تفخاراً فيها كما ارشدها بقوله **تستركم العصر** حتى الاختصاص عدم احكامهم اذ انما يخص
في الوقت المختص بوجه ومضى الاستدلال كما كان محتملاً اذ كل منهما في الوقت المختص وتظهر فيه
الاستدراك الظن والبيان كما سيأتي بيان ان لثانسه **واول وقت المغرب اذا غربت الشمس**
وعلى ذلك كل من يحفظ علمه وقد دللت عليه الاخبار والمعلوم **بغيره المجرى** اي بنهاها
وتحقق تجاوزهها جانب المشرق وحده دائرة نصف النهار وهي الى اربعة اشراس ولهذا اعتبر
الاخبار عن غيبوبة الشمس ببلدها عن ثم الراش فان علامه سنو من الزمان وانه الاقرب لمخفق
وعلى هذا الجهد وسلاسه المرتضى في الشرح في النهاية وكثير الاخبار وهو الحق وقد دلت عليه عدة
من الاخبار وقوله **في المبتدأ** باستناده ومبنيه على العين قال ومن المصنفين من يراي
زوال الجمرة من المشرق وهو احوط والتحقيق في قول المعلوم يعود الى الغروب الذي تضمنه الفعل
الي ان مضى تفخاراً فيها بحسب حال المعين ثم **تستركم الوقت** بينها وبين العشاء
على المستهور لرواية داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام اذ مضى مقداراً يعطي المصنف ذلك
كما يتفقد دخل وقت المغرب والعشاء الاضواء حتى يبقى من انقضاء الليل مقداراً يعطي المصنف
الربع ركعات ورواية عبيد بن زراره عنه عليه السلام اذ غربت الشمس دخل وقت الصلوتين و
قال الشيخان وابن ابي عمير وسلاسل لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب الجمرة المخرجة استداً
الى رواية عمران بن علي الجلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مضى في العشاء قال اذا غاب الشمس
وما في مضاهها والاخوة الكرام هم قبله جميعاً بين الادلة **الي ان مضى لانتصاف الليل مقداراً**
العشاء فخص بها وقد عرفت حتى الاختصاص والاستدراك وهذا الاختصاص في الغرض
الاربع واحتمل الاولات الى الغايات المذكورة هو المعتمد وعليه كثير الاخبار والديلمي في الظاهر
قوله في المصنف لكون الشمس الى غروبها والادلة في الزوال كما مضى والعين اول الظلمة كما
نص عليه الجوهري وغيره فيكون ما بين الزوال وغروب الشمس ظلمة للقرضين وما قبله
الديلمي على وجوب تقدم الظلمة فادخل اختصاصها من اوله مقداراً فيها واختصاص العصر من
تقدم

التمهيد على الزوال
واعلى كل حال

تفخاراً فيها ورواية مسلمة داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا نقول في المغرب و
العشاء لرواية المذكورة وقوله **الصدوق** الوقت مشترك من اوله الى اخره فهو لا على
ظاهره رواية عبيد بن زراره عن ابي عبد الله عليه السلام وقوله **في المبتدأ** والخلاف آخر
وقت الظهور لهما وصبره على كل شيء مثله وآخر وقت العصر لصبره مثله واختاره ابن
البرق وسلاسل وقوله **صبره** التي على الراجح اقسام للظهور وعلى ثمانية العصر فاذا زاد على ذلك
حتى تغرب لزوياً الاعتذار وقوله **المغرب** آخر وقت العصر ان يتغير لون الشمس باصفرها
للمغرب وللمحضر وانما هي المدة عزوبها والشمع وابن ابي عمير آخر وقت المغرب بغيره المتفق
المعنى لتمامه والمضطر الى ربح الدليل وقوله **المغرب** آخر وقت العشاء الاضواء نكث الليل و
اختاره الشيخ في الخلاف ونقل عن بعض الاخبار والظاهر الصدوق ان اخره طلوع الفجر
ومثلت هذه الاقوال اختلاف الروايات ومختلفها ما اعتمدنا عليه **واول الصبح اذا طلع**
البحر الثاني **المختص** بل اختلاف بين العلماء في معنى ذلك لا سيما في عرض الافق طوله وعرضه
وتأنيلاً محدوده بعد ما يظهر من الضوئ قرب الصبح مستنداً طوله كما هو المشبه ذنب السحابة
في دقته واستطاع المتوسم في هذا الاول لسميته على الثاني والخاص بكون الافق مظللاً ولو كان صديق
انه نور الشمس كان الميزان بين الشمس ومن ما يبعد منها **واخره طلوع الشمس** على الارض وهو
نحو المغرب والمغرب في ابن الجنييد والي الصلاح وابن ادريس لرواية زرارته عن ابي جعفر عليه السلام
قال وقت صلاة الضحاة ما بين طلوع البحر الى طلوع الشمس وقوله **في الخلاف** وقت الحزن والي
ان يشرق الصبح ووقت المضطر الى طلوع الشمس استنداً الى احتساب الجلي وصحبه عبد الله بن عثمان عن
ابي عبد الله عليه السلام وحملنا على التخصيص جميعاً بين الاخبار **ووقت نافلة الظهر** وتسمي صلاة
الاوابين **اذا زالت الشمس** ومتممها **الي ان يزداد** على الظل الذي زالت عليه الشمس زيادته **علي** قوله
قوله اي شئ في المقياس والي ما كان شمساً فيشع الظل والظل ما تشعه الشمس فكان من اول
الظلمة الى الزوال ظل وما كان من الزوال الى الغروب في التفسير بالقديمين لما جرت به العادة
من ان المقياس يقيم بسبعين قسم ولو بسنة ونصف فتسمى تلك الاقسام اقساماً وذلك لان قامة كل
شخص مع اقوام بعدد غالباً اوسنت ونصف وتسمى القبة بانتي عشر قسم اسمها وسبعين قسم
شئ اخر **فان حجب** الوقت المذكور **والحال انه** **يتمتلك** شئ منها اولئك ما دون ركعة **قدم**
الظلمة **فما** اي قضى ان فدان شأ **عدها** اي بعد الغروب **وان** **تفتك** **ركعة** وهي السجدة
الثانية وان لم يرفع راسه منها **التمها** بنية الاداء على الاقرب تحتمل بان يعبر على اقل ما يحكي فيها

من **تفديها** على الانتصاف حيث كوز القدر العذر من تعبد وتزدر وطيرة راس وجنا ترولو
بالاحتياط وسجوداين اي عتيل صرحوا التقدم على المسافر وان ادر سمع منه مطلقا والاضار
توفهم **وتنقضي الزمان** الفاتية في كل وقت لان وقت الغرضية الفاتية ذكرها القول الثاني
ان الصلوة لا تكرر اي لا تكرر في حال الجلوس المنزلة انما في الفاتية لتقول النبي صلى الله عليه وآله
من نام عن صلوة او سبها فليصلها اذا ذكرها ان اسرها لي يقول وان الصلوة لا تكرر وفي هذا
المعنى اجابوا **ما تنقضي الحاضرة** فانها حتى يوقتها حينئذ اجماعا وتنقضي **النوافل** وكذا
تؤذي اي في كل وقت **ما لم يدخل وقتها** اي وقت الغرضية فانه حينئذ لا يشيخ شي من
هو النوافل سوى انما فلم المرتبة لتلك الغرضية بما على عدم جواز النافل من عليه فريضه والواجب
الجواز ما لم يقتر بالغرضية لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله تنقضي النافله في وقت صلوة الصبح
والرواية عن الباقر عليه السلام لا تطوع بركعة حتى معنى الغرضية يمكن حملها على الكراهية **وكبر**
استد النوافل في اوقات تجتهد سوا في ذلك كركعة وغيرها للعموم ومعنى استدائها احداث المحل
لها من غير سبب **عند طلع الشمس** اي بعده حتى تذهب الحرة وروي حتى ترتفع **وعند**
غروبها وهو ميلها الى الغروب اي اصفرارها حتى يذهب الشفق المشرق **وعند قيامها**
هو وصولها الى دبر نصف النهار **اي ان تزول** عن الرواية **الا يوم الجمعة** فانه لا يكره فيه
انما فلم عند قيامها لرواية عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله انما نصف النهار الا يوم
الجمعة **وبعد الصبح** وبعد العصر من صلاتها فالكراهية في هذين الوقتين للعمل وفي الثالثة
الساكنة للوقت وعلى كراهية النوافل المستداه في هذه الاوقات اكثر العلماء انتهى النبي صلى الله عليه وآله
والدع عن الصلوة فيها وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان الشمس تطلع ومعها قرن طيلان
فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استبوت فارقتها فاذا زالت فارقتها فاذا ادنت للغروب فارقتها
فاذا غربت فارقتها وقرن الشيطان حزين ومعدنه الشمس سجود لها في هذه الاوقات
عند التل في السب فانه غير مكره فيها وان تعرض لصلوة الطواف والاحرام وتحيه
المسجد وزايله المشهورة **النوافل** وصلوة الحاجة والاشحان والتكبر وكراهية المعيدان فلم
للمعترض السب في الطلوع والغروب وقضا النوافل فيها ولا تكرر انما فلم بعد طلوع الشمس الى
الزوال خلافا للفتي ولا يكره اعاده الصبح والعصر في جماعة ولا يجوز السجود في الاوقات الخمسة
وروي عما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انما قال لا تنحني سجود في السجود حتى تطلع الشمس ويذهب
شعاعها وهو يدل على كراهية طلع السجودات وروي ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وآله انما قال لا تنحني سجود في
طلوعها

طلوعها وتقول المصنف عدا ذب السبب استثنى **تفديها** ربح لو اوقفت ان قلتم في
احد هذه الاوقات فان قلنا انما هي التل فلا كلام في عدم انتقادها وان لم نقل به فند
توقف المصنف رحمه الله في الانتقاد للشيخ **والذي** يقتضي انتظار الانتقاد لان المراد بكراهية
العبادة على غير معنى التل نقصان ثوابها عن ثواب فعلها منعك عن السبب المحتسب لكراهية
كالصلوة في الامكنة كركوة الصلوة فيها لا ان تركها ارجح من فعلها لانه لا مضر بعبادته من غير
بالنسبة الى الترك الامكنة فكل هذا لونه وان قلنا في هذه الاوقات انتقادا وتكفي النوافل بانتقادها
مطلقا لانها لا تنقص من ثوابها سبب **اول الوقت افضل** ولا ريب في ذلك لقوله عليه السلام
افضل الاعمال الصلوة الاول وقتها **وقول** اي عبد الله عليه السلام ان افضل اول الوقت على
الاخر كفضل الاخرة على الدنيا وعنه عليه السلام اول الوقت رمضان الله واخبره عن الله **الا**
ما يستثنى وذلك في مواضع ترقى الى حرمه وعشرين منها صلوة المنبر والمبعض من عرفات
والمرتبة والمستحبة وطالب الجماعة وفي قداسات والمختار عليه السلام انما النبي صلى الله عليه وآله من ثوبه او بدنه
والمرتبة بالظهور المستول فذكر ان الله والعصر الى الملائكة والصلوة الى ذهاب المنبر وتناقله
الي الى السجود في الغزوات والصلوات اذا تفرقت افطاره او ناه عن التل من استشف الله
وبما لم يكن من لا بد وكل كراهية الصلوة وبرحوصولها استثنى له التل **ولا يجوز تأخيرها**
عن وقتها ويصدق تأخيرها عنها **ولا تأخيرها عنها** انما قال فيها ولا يكره لو قدرها
تخلاف ما لو اخرها فالتأخير وانما مع اليهود ويتبين من ذلك ما يجوز تأخيرها من النوافل وقد
عرفته **وتجتهد في الوقت** فيقول على الامارات المجتهد للظن الغالب كما لا يورد والاحزاب
ومن امارات الزوال بخا وباليك لرواية عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الذي تلت مرات ولا تروا في الحين من الحين وعنه عليه السلام ولا تعرف في ذلك بين الامم وغيره
ولا بين المنبر كعبد او غير وكبرها وعنه عدم الممكن من العلم الرجوع الى العدل
العارف المجتهد عن علم والى المؤذن العدل **ادلم يتكلم من العلم** ومع اليقين منه لا يجوز الدخول في
الصلوة بدونه ولو دخل لم تقع تجزيه وان صادف جميعها الوقت فلو دخل الدخول ولا طريق
الى العلم **فان اكتشف مناد ظلمه** والحال انه قد فرغ من الصلوة **قبل الوقت اعاد** قول الله
واحدة **وان دخل وهو متلبس بها** ولو في التشهد او في التعيم على القول بوجوبه **اجزا**
في المشهور وهو بخلافه في المتوطا وانما هي والمبذور وسلا وان البراءة والى الصلح وان
ادرس لانه ما موربا تناع ظلمه فيخرج عن العهدة ولا يلزم على ذلك ما لو دخل الوقت بعد الفريغ

اذ لم تقع شئ منها في الوقت فيسقط الامر بمتوختها ويؤتيه ما رواه اسمعيل بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت وانت ترى انك في وقت ولم يدخل من دخل الوقت وانت في الصلوة فقد اجازت عندك **والمراد بالوقت** هنا الظن لا السبق لاجلها على العلم والنظر بعين وقال المرتضى وابن الجنيب وابن ابي عمير يوجب الاعادة لرواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام من صلى في غير وقت فلا صلوة له ولا تجوز من قوة فضلا عن كونه سبيل الاحتياط **ووصي قبله** اي شرع في الصلوة قبل دخول الوقت **عامدا او سببا** مراعاة الوقت وقصر الصلاة من حيث منه الصلوة حال عدم خطر الوقت بالبال **او جاهلا** دخول الوقت اي غير عالم به ولا ظان له حيث لا سبيل الى العلم او ظنا جاهلا اعتبار الوقت في الصلوة او حكم الصلوة قبل الوقت **بطلت صلوة** سواء دخل الوقت في الاثناء او فرغ من الصلوة قبله **ووصي العصر قبل الظهر** ناسيا او ظانا انه صلى الظهر **اعاد بعد صلوة الظهر ان كان** يتابعها بها **في المختص** من الوقت بالظهر **والا** كذا كذا بان اوقعها في المشترك او دخل عليه المشترك وهو فيها **فلا** اعادة وبقي بالظهر اذا كان في المشترك ويعتبر الترتيب والاقتضا ولو ذكر في اثناءها انه لم يكمل الظهر عدل بغيره وجوبا سواء كان استغناء بالعصر في المشترك او في المختص **والوقت** من العزايض اليومية **تتوابع** فوجب تقديم السابقة في القوات بخلاف غير اليومية كالآيات ونحوها فانه لا يجب ترتيب بعضها على بعض ولا الترتيب بينها وبين اليومية على المشهور **كالخمس** اي كما ترتب الحواضر **فلو اتى السجدة صلى المتأخرة** اي اشغل بها ناسيا لسابقة **فذكر في** الانتباه **عدل** بغيره لا بالمعنى لانه يبتطل الصلوة وحتى العود بالنية ان يعيد فعله ان هذه الصلوة لم يوجبه ما مضى من احواله من السابقة المعتبرة مؤداة او مضممة الى آخرها يعين في النية **ولا يجوز له ان ياتي سعي من الواجبات بعد الذكر قبل العود** **ح الامكان** ويحقق بعدم الركوع في ركعة واحدة على عدد المهدول اليها فلو كانت المتقدمة صحيحة عدل اليها ما لم يكن في الثانية ولو كانت معزاة ما لم يكن في الرابعة ومع التساوي في العدد فاعادول يمكن ما دام الصلوة **ولا** يمكن العود **استأنف** السابقة بعد الفراغ من المتأخرة واعتبر الترتيب لان النية محدودة ولو يتوالت المصنف المتكامل الى السابقة كان اوضح في المراد **ولا ترتب الثانية واحدة** كانت او متعددة فان يته يوم او غيره **على الحاضرة وجوبا** بل استحبنا **على راي** لولا انه عدو من الاحبار على ذلك منها ما رواه عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان نام رجل ونسي ان يصلي المغرب والعشاء فان استغنى قبل المغرب فادبر ما يصليها كلتيهما

فليصلها

فليصلها وان خاف ان تغرب احداهما قبلدأ العشاء وان استغنى بعد المغرب فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء ونحوها رواه ابي بصير عنه عليه السلام وهو مخفف رايه با بوجهي انتهى يستحب ان تقدم الحاضرة على الثانية وينتهي اكثر المتأخرين قال **المصنف** وهو مذهب والى واكثر من عاشرناه من المشايخ **وذهب** اكثر الاحباب الى الترتيب وجوبا مع سعة الوقت ويطلبون الحاضرة لو عكس منه الدلالة الغضا عندكم على الغرض في الخارج المرتضى وجماعة فنعوا من اكل الزايد عن سد الرق ومن يوم يزود على ما يحفظ الحيرة ومن يعين يزود على ما تدفع به الضرورة ومن الاستقلال بجميع المباحات والمندوبات والواجبات التي هي قبل التمام **فصل** بعض المتأخرين بتقريب العائدين بالجمعة لاجل التعداد للصحة صنوان عن ابي الحسن عليه السلام وبعضهم بترتيب فاية اليوم وان قدرت لا يفيها وفي العادة قبلت والاصل ولا ترتب الحاضرة على الثانية ونظيرها قوله عز وجل **الناقة** على المواضع **المختص** **الثالث في الاستقبال بحسب استقبال الكعبة** البيت الحرام زاده استشرقا وتسمى كعبة لترتيب لان كل بيت مريد كعبه **مع المشاهدة** باجماع العلماء وكذا مع اهلنا من غير كل شئ كثيرة عادة فمن كان في بيت مكة او في الاطراف ولا يدركها ذاك الكعبة فصلوته **وجهتها مع البعد** على الاصح لتوالت في وقتها وهم في قوتها وجوه سطرها والسطر نحو ولان تكليف الاستقبال الى عين الكعبة يتلزم بطلان صلوة بعض الصف المتقبل في سمت شيم بحيث يزود عن سعة الكعبة والمراد بجهد الكعبة التمام الذي فيه الكعبة اي ما يقطع بعدم خروج الكعبة عن مجموع وهو مختلف سعة وصنفا باختلاف حال البعد **قال** في التكرار مفسر الها فاجهد من يذهبها ههنا ما يظن انه الكعبة حتى لو ظهر خروجه عنها لم يرجع ولم يزم منه بطلان صلوة المصلي بعد اذن خراب المعصوم بازدياد سعة الكعبة حتى لا يجوز على ذلك التمام ان يكون فيه الكعبة لان محراب المعصوم لا بد من كونه الى الكعبة لاستحقاقه عليه السلام **الا** ان يريون ان الكعبة ظن ان الكعبة فيه معنى انها لا يخرج عن مجموعها ولو ظن فيوافق ما فترهاها به الا ان استرطبا القطع بعدم خروجها عنه **وقال** الشيخ الكعبة قبله اهل المسجد والمسلم قبله اهل الحرم والجمع قبله من خرج عنه **وقت كنهه** ضعيف ومع ذلك فهو يتلزم بطلان بعض صلوة الصف المتقبل بحيث يزود عن الحرم والقطع بطلان صلوة اهل العراق واخراسان لعدم بينهما مع كون قبلتها واحدة **في فرائض الصلوة** اليومية وغيرها اذ اقتضا وهو شرط فيها باجماع العلماء **وعندنا** وسياق في بيان ان سائرنا نقالي **وعندنا احتصار المبيت**

المختص في الاستقبال

وكذا عند غسل على الصحيح فيها **ودفعه** **والصلوة عليه** كل ذلك مع الاختيار **وبسبب** **القول**
وهو شرط في صحتها كما نص عليه الشيخ وابن أبي عمير لا نه شرط في الصلوة فاستوى النقص والنقل
فيه كما طهارة والاستنار وهو مختار المصنف وجماعة وآمناء به بين استصحابه آياه ومن
كونه شرطاً فيها عنده ونظيره استصحاب الطهارة لها واستثنى ابن أبي عمير موضع حال
الحرب والمسافر يصلي حيث توجهت به راحلته والشيخ لم يشترط السفر بل يجوز النافذ للركب
والماشى إلى غير القبله وان كان في الحضر واختاره المصنف وكثير من الأئمة وهو المعتمد
الركوب والشيء مظنة الضرورة فيقطع مع الاستقبال كالسفر وكرواية حماد بن عمار عن الحكم
قال في الرجل يصلي النافلة وهو على دابة في الامصار قال لا بأس ورواية الحسين بن المختار عن أبي
عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلي وهو مشى طويلاً قال **ثم وتصل النوافل**
على الراحلة اختياراً وسفرًا وحضرًا وعلى ذلك إجماع العلق الاما في الحضر وبعدة من الاخبار
منها صحيح الحلبي انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة النافلة على الجبر والدابة فقال
نعم حيث كان متوجهاً وكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله **فيل** **والغير القبله** وان كان في
الحضر غير ركب ولا ماشى ولينعتهم **والأحرز ذلك** أي فعل الصلوة على الراحلة في **الغرضية**
باجتماع العلق **الاح** **العذر كما لم يرد** والمض المانع من النزول والخوف وكذا ذلك من العذر
فيصل على غيرها مع قوله تعالى فان خفتم من حالكم أو كبرها أو كبرها على باقي الضرورات ولو لم يرد
ابن علي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول على رسول الله صلى الله عليه وآله والعلية والعلية والعلية
في يوم طبر ومثل صحبة الجبري وجبريل بن ذريح عن أبي الحسن والى عبد الله عليه السلام ولو كانت
حقولكم بحيث تكون عامونه الاضطراب والاختلاف عن القبله امكن القول بجوازها عليها احتياطاً
اختياراً وان كان الاقرب عدم العموم انتهى **ولو فقد علم القبله** بالمشاهدة او بخبر موثوق
وقبله السليبي وهو جدير **عول على العلامات** والدلائل المتغيرة للعلم بها **وتجدهم مع الخفا** أي
مع خفا العلامات بأن يقول على الامارات وهي ما يفيد النظر بها كالرياح الابع لغبر الماهر
في معرفة طبايعها ومنازلها لها أم الماهر في معرفة ذلك فأنها العلامات تنبئه العلم بالجهة
وسمعتي بها عن الاستدلال بغيرها وكما زال القوم فان يكون ليله الساج من الشهرة فيلزم
العراق في قوتها منها عند المغرب وتليد الرياح عشره نصف الليل إلى دي والنور عن عنده
الغمر لا أن ذلك كله غريب لا يستعمل على وجه واحد لاختلاف حركات القوم فذلك اشتراط القول
عليها القبله التائب كالحري وعلى ذلك أهل العلم وروى زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام
قال

قال تحرك الخوكة اذا لم تعلم أي وجه القبله وعن سماعه قال سالت عن الصلوة بالليل والنهار
اذ لم تدر الشمس ولا القمر ولا النجوم قال اجتمع قال اجتمع رايك وتقدر القبله جهتك **فان فقد القبله**
وحصل الاشتباه **صلى الى اربع جهات** متتابعاً طويلاً على رواية قول **كل من مضى على الارض يومه**
كانت او غيرها وعلى ذلك أكثر الأصحاب لان الاستقبال واجب ولا بد الا ان ذلك يكون واجباً ولا
لزم التكليف بالمال او خروج الواجب المطلق من الوجوب وكرواية خدش عن بعض اصحابنا عن
ابي عبد الله عليه السلام قال قلت جعلت فداك ان هاهنا الخافقين علينا فنزل اذا طمعت علينا
او اظلمت فلم تعرف السمسم وانما نسوق الاحتياط فقال ليس كما ينبغي لو كان ذلك فليصل الى
اربع وجوه ورواها في المذهب طريقتين وذهب ابن أبي عمير وابن بابويه في ظاهر كلام
الي انه يصلي حيث شا ولا إعادة عليه بعد خروج الوقت لو بين الخطأ والتبديل رضي الله عنهما وكذا
الي العلم انهم لو رددوها لكانوا مكملين وهذا منه وهو ما ذكره في جميع فوضان متواتر في
بقا على وجه الترتيب بان يصلي الاولى الى الاربع ثم يصلي الاخرى اليها اوبان في بعض الكل
جهته الاولى قبل الثانية **وح** **الغدير** أي تغدير صلوة الغدير الى اربع جهات لطيف الوقت أو
كونه متوقفاً بسماعه او عذر **يصلي الى جهة شأ** لان التقدير عدم الترجيح فلا اختصاص ببعض
بالوجوب الاكسب الجبره وكما نصح الوقت لا تخرج من واحدة صلى ما يشاء من اثنين او ثلثاً
والاعلى بقدر العذر الجبر عن يقين فان تعذر فالجبر عن اجتهاد رجلاً كان الجبر وامرأة حراً
او عبداً وحراً في المبطول لم تقلد لصبي وهو طاهر في عدم اشتراط العذر والمجاهل لعلامات
القبله واماراتها مع ضيق الوقت عن العلم بالمنوع من رويته لم ينع وكونه قبله كالاعلى ولو
مكن الاعلى من العلم لم يحارب او قتل المقلين لم يجز له التقليد ولو وصل براكى نعم من غير تقليد
ولاعادة اعادة وان صادف القبله وخرج الوقت وقال في المبطول ان صادف القبله كانت
صلوة ما ضير وان اخطا القبله وخرج الصلوة لان فرضه ان يصلي الى اربع جهات مع الاختيار
وليس بمعتد **وقول على قبله السليح عدم علم الخطأ** فيرجع الى ما ريب سبحانه وقبور
المستحب فيها ولا يجوز التغويل على الاحتياط اذا كان على النكاح في الجهة بخلاف ما لو كانها
في المنة والبرية فان يقول عليه **والخطأ** أي صلوة الغدير في **الراحلة** **مستقبل** **ان** **مكن** **مدرجه**
وعدم المقتضى سقوط **والأمكن** منه **فبالكبر** أي كبره لاقتضاه لاجز من الصلوة التي يجب
فيها الاستقبال مع الامكان فيكون حكمها وكرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام غير انه
يستقبل اول كبره حين توجهه **والأمكن** منه اصلاً **سقط** وعكس عليه تحريك الاقرب إلى القبله

مصوره صورته كرواها في
نسخ المذهب القائل بطلان
ما ذكره وقال جماعة من الاصحاب انه
باطل

فالغرب ومراعاة باقي الشرائط والاركان بحسب الامكان **وكذا الماشي** المضطر الى الصلوة
ما شئت ان يحس عليه الاستقبال بحسب المكان وبحسب عليه الاقتصاد وعلى ما يتاخر به الضرورة
كما ذكره في كتابه **وعلاوة** اهل العراق ومن **والام** اي من كان في سمن من البلاد اليه
وراهم بعض اهل خراسان **جعل الفجر** الاعتدالي **على المنكب الايمن** وهو مجتمع راس الكعبة
العضد **والعرب على المنكب الايمن** بحيث يتوسط بينهما وهذه العلامة ذكرها اللاحاب
عن **نقوله** ان اريد بالشرق والغرب الاعتداليان كما قيلت فيهما به وصحح ذلك في
البيان لمجتمع العلامة الثانية لان من جعل الجدي على منكب الايمن كان معزفا عن نقط الجدي الى
جانب الغرب فيعرف بواسطة الايمن عن المغرب كوالشمال والاسير عن المشرق نحو الجنوب
فكيف يكون المشرق عن يمينه والمغرب عن يساره جعل الجدي على منكب الايمن واذا جعل
المشرق والمغرب على النيران واليمن كان الجدي بين الكفتين لان الجدي حال استقامته يكون
على دائرة نصف النهار المارة بنقطتي الجنوب والشمال فكيف يكون الجدي على المنكب الايمن مع
جعل المشرق والمغرب على النيران واليمن وان اريد بهما ما يقع الاعتداليين اختلف شأنها
بسبب الزيادة فيها والنقصان فتارة على علامة الشام وتارة على علامة العراق وتارة زيادة
بينهما عنها وتخصيصها بما يوافق الثانية بوجوب سقوط فائدة العلامة اذا عرفت هذا
فالتحقيق ان اطراف العراق العربية كما الموصول وما والاها قبلتكم نقط الجنوب نزلت بها وعلماهم
جعل المشرق والمغرب الاعتداليين على النيران واليمن وعن الشمس عند الزوال على الجدي الايمن
لان الشمس قبل الزوال تكون على دائرة نصف النهار والمتصل بنقط الجنوب تكون حينئذ مستقبل
نقط الجنوب بين الصينين فاذا زالت زالت الى طرف الجنوب الايمن واساط العراق
كعبه اذ والكوف والمشهدين والحلم يميلون عن نقط الجنوب الى الغرب يسيرا **وعلاوة**
جعل الجدي خلف المنكب الايمن واساطه الشرقية كالصورة وما والاها حين جرت الى زيادة
انحراف نحو الغرب فالعلامات الثلاث لاهل العراق صحيحة في الجبل وحققتها يحتاج الى تمثيل النظر
وجعل الجدي حال غايته ارتفاعه او غايته انخفاضه لا مطلقا فان اذ كان نحو المشرق و
الغرب لا يكون علامة **كذلك المنكب الايمن** اي وركه خلف الاذن اليمنى من جانب علوها **لولا**
محمد بن سبط عن احمد بن علي السلام قال سالت عن القبلة فقال لي الجدي في فلكا وصل
والجدي مكنوا اهل الهند يصنعونه ليعرف عن السرج وهو مكنى في جملته هي صورة نظر الجدي
الجدي باسمه والعزقوان الكون وبينهما علامة كمن صعد من احد الجبلين وتلقاه من الجانب الآخر
يدور

يدور حول قطب العالم انتهى الى في كل يوم وليلة مرة والقطب فقط مخصوصة بها بلها فكلها
من الجنوب واغرب الكواكب اليها في خفي لا يتركها الا احد الجبلين يطول عليه اسم القطب مجازا
لجي ورتة القطب الحقيقي **وعن الشمس على الجانب الايمن** مما يلي لائف ولا تتركها الا اذ اعلم دخول
الوقت لعلامة اخرى **وسنخبط** **لهم** اي لاهل العراق **النيران** عن سمنهم **قليل الى سيار**
الموصل ولا تعد بوله بل المرجع فيه الى اجتهاد المصلي والمعتد روابه الموصل من شرق الى
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التحريف الى اجتهاد ذات اليمن عن القبلة وعن الشعب فيه
نقال ان الجبل الاسود انزل الله سبحانه من الجنة ووضع في موضع جعل النصارى بالحرم من حيث
يلحقه نور الجدي عن يمين الكعبة اربع اسيال وعن شمسها ثمانية اسيال فاذا انحراف الايمن
ذات اليمن خرج عن حد القبلة لعلامة النصارى بالحرم واذا انحراف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد
القبلة وفي معناها من فروع على محمد بن ابي عبد الله عليه السلام واشتد منوها بين الاحباب
حتى ان الشيخ ادعى على ذلك الاجماع وظاهر كلامه يعطى الوجوب والاستنباط باسحاب هذا القول
الاستصحاب وهو مكنى على ان توجه النايك الى الحرم وان العلامة المذكورة موضوعه الكعبة
و**اور** عليه ان الانحراف بالنيران كان الى القبلة فواجب وان كان عنها فالحرم **واجب**
بان الانحراف من جهة منها الى جهة اخرى لم يمتطافها لان النصارى بالحرم الى شمس الكعبة اكثر لعلها
ولا اليها والمفضل عن عروصه والناظر من خلافه يقول عليها ومع ذلك هي بينة على قول
صحيح فالاولى الاعراض عن هذا الدنيا سرى ان السعد الكثير لا يؤمن معه الانحراف القاض
بالميل الكثير **وعلاوة** اهل الشام وعن والام **جعل يانك** **عش** **هال** **غير** **نهر** يعني حال غايته
انحطاطها الى جانب الجنوب **خلف الاذن اليمنى والجدي خلف الكفت الايمن** **وعلاوة**
اي عند استقامته وهي غايته ارتفاعه او غايته انخفاضه فغير بالطلوع عن الاستقامة مجازا لان
الشمس في انحراف عن نقط الجنوب الى جانب المشرق اقل من انحراف العراقي المتوسط عنها نحو
جانب المغرب وقسرتنا الحق هنا الكفت بالمنكب بينا البيان وهو مكنى كون انحراف النايك
عن نقط الجنوب على المشرق بمقدار انحراف العراقي عنها نحو المغرب وليس كذلك لان النايك
ينقص عنه جزئين من تسعين جزءا ما بين الجنوب والمشرق والمغرب اذا عرفت ذلك **وعرف**
ان الحوافق للقوا عد جعل النايك الجدي خلف الكفت الايمن **ومع** **سبط** **على العزق** **اليم**
وطوله اي اول بروزه **بين الصينين** **والشمال** **بنفع** **الصا** **من** **الرياح** **ومحلهما** **ما** **بين** **مطلع** **الشمس**
الشمس الى الجدي في الاعتدال **على الحد الاسير** **والشمال** **ومحلهما** **من** **الجدي** **الى** **مغرب** **الشمس**
يدور

والاعتدال على الكتف الايمن **وعلاوة المغرب جعل الترتيب عند طلوعها على اليمين و**
المغرب عند طلوعه على الشمال هذا في بعض المغرب كالمغرب والنوبة وأما المغرب
المشهور فقبله تقرب من نقط المشرق وبعضها قبله على الجنوب يسمى **والجدي حال**
استقامته على صفة المذلل لاسير وعلامة **اليمين** ومن الأهر جعل الجدي وقدر طلوعه
أي حال استقامته بين **اليمين** وجعل سهيل عند مغيبه بين **الكتفين** ووقت طلوع
خلف الكتف اليمنى **والجرب** يقع الجمع ومحلها ما بين مطلع سهيل ومطلع الشمس في الاعتدال
على مرجع **الكتف الأيمن** ورجع الكتف قرب الفصل هكذا قال **الاحباب** وإذا تدبر
عرفت ان المتأسي لهذه العلامات من اليمين عكس وما والآها دون صفها وما ناسها
فانها في خلافه الشام وهي لا تناسب شيئا من هذه العلامات والمتأسي لم جعل سهيل
طالعها بين **الكتفين** مقابل جعل الشامي بين **اليمين** وجعل الجدي ما إذا لاذهم اليمنى
والمصري في جوف الكعبة اضطرابا واخيرا **يستعمل أي حد لها شام والمشهد**
المصور ولا فرق بين ان يصلي الى الباب او غيره ولا بين ان يصعب بين يومين شيئا وعديم
وقد اختلف قول الشيخ ههنا في النهاية المبرور والجبل والاستعداد بالكرامه وقال في
الخلاف لا يورأ حيث لا محقق بالاجماع وبأن القبله حمله الكعبة لاجتماعها والمصري في جوفها
انما يستقبل البعض في حجه من قبل عن احدها عليها السلام قال لا تصل المكنونه في كعبه
والجيب لمنع الاجماع وكيف يتبع مع مخالفة في باقي كتبه **السم** الا ان يعنى بالايجور
اكرامه فانه كثير ما يستعمل هذه العبارة في هذا المعنى وبالمنع من كون القبله هي حمله الكعبة
بالمنبه الى مصلي واحد في وقت واحد فان استقبل الواحد حمله القبله في الوقت الواحد
بحال وبالمنع من ارادة التحريم في الحديث بل يحل على الكراهية ولو اضطرب الى صلوة المكنونه فيها
حاجب غير كراهية قول واحد ولا بأس بصلوة التوافل فيها بل هي متحبة لا تعرف في ذلك خلافا
والمصري على سطحها يصلي قائما وجوبا مع الامكان **ويروى عن يديه شيئا عنها** وان قل
لمصدق انه يستقبل من البيت ليعوم وحيث ما كنتم فوكوا وجوهكم شطره على ان القبله هي الجهة
للاستقبال ولذلك يصح صلوه من على جبل الى قيسية او في برية معني الصلوة بالاستلقاء وهو في حجاب
الشيخ في المبرور وقال في النهاية والخلاف يصلي متلجبا متوجها الى البيت المبرور في
السمي وهو حجرة ابن بايود وروى بعد السلام عن الرضا عليه السلام في الذي تدركه الصلوة وهو
موق الكعبة قال ان قام لم يكن له قبله ولكن شمل على قفاه وبلغه عبيده الى السماء ويعتد بقبله القبله

التي

التي في شبه البيت المبرور ويقرأ ان اراد ان يركع فركع عبيده واذا اراد ان يرفع رأسه من الركوع فرفع
عبيده والسجود على يديه **وهذه الرواية لم تثبت حجة عندنا فلا نسبل الى القول عليها و**
اطراح يوم الامم بالقيام وعموم وحيث ما كنتم وعموم الامر بالركوع والسجود على وجهها **ولو**
صلى الى جهة باجتهاد اولين وقت الا عنها او يتكبر فيها حيث يحول له القبله
الكشف له مسادة وأن جهة القبله التي صلى اليها **اعاد مطلقا** أي في الوقت وخارج
ان كان مستديرا وهو مختار الشيعين لرواية عمر بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
صلى الى غير القبله فبلغ وهو في الصلوة قبل ان يرفع من صلوة قال **ان كان متوجها**
بين المشرق والمغرب تحول وجهه الى القبله حيث يعلم وان كان متوجها الى غير القبله فليصلح
لم يحول وجهه الى القبله فبلغ الصلوة والاطلاق بمعنى تحول ما اذا خرج الوقت ولما روي
عنه عليه السلام فمن يصلي الى غير القبله لم يسن له القبله وقد دخل وقت صلوة اخرى قال صلىها
قبل ان يصلي هذه التي قد دخل في وقتها الا ان يحاف فوات التي دخل في وقتها وفي مسنده
الرواية ضعف وقال **المرتضى** وابن ادریس والمحقق مجيد في الوقت لا في خارجها
فمن صلى الى محض اليمين او اليسار واختاره في النكحة والمنتهى بشيئا باطلاق الاحبار عدم اعاده
من حالي الى غير القبله بعد خروج الوقت وهو الاقوي واليه على الاول احوط **والمراد**
بالاستعداد ما قاله في جهة القبله فاذا وضعت خطا حجتا احد طرفيه الى القبله فالحرف
الاخر استعدادا واذا القبت عليه خطا متبقيا بحيث يصير عنهما زاويا قائما فالخط الثاني خط
اليمين واليسار **في الوقت** خاصة **ان كان مشرقا او مغربا** او بين خط اليمين واليسار و
الاستعداد بالقول الى عبد الله اذا استبان لك انك صليت على غير القبله وانت في وقت فأعد
وان فاعلم الوقت فلا تؤخر وغيره من الاحبار **ولا يجيد مطلقا ان كان بيني** أي بين المشرق
والمغرب فيختلف الاخراف الذي بين خط اليمين واليمين وخط القبله لقول العباس عليه السلام
ما بين المشرق والمغرب قبله **ولو ظهر الحبل وهو في الصلوة استعدادا الى جهة القبله** متروكا
على صلوة **ان كان** انحراف عنها قليلا أي لم يبلغ حد اليمين واليسار **والا** مكن قليلا بل كان
كثيرا بأن يكفه **استانف** الصلوة لو حجب الاعادة في الوقت على المغرب والمشرق هذا
مع سعة الوقت كرهه فضا عكسا ولو قصر عنها استقام مشيئا لاستلزام القطع الصلوة والمغرب
عدم وجوبه ثم لو كان متدبرا استأنف مطلقا ان قلنا باعادة المندرج في الوقت وخارج
ولا يجيد الاحشاء **استنفا** **الصلوة** فيجوز ان يصلي باجتهاد واحد صلوات متعددة

المفصل الرابع
في بطلان ما
يصلح فيه

هذا إذا لم يجدوا لشك أو لو تخدع له شك وجب عليه الاحتياط بطلان حكم الأول وذهب
في الموطأ إلى وجوب التخيير بطلان إلا أن يعلم أن الاما ذات لم تعتبر مرجع هذه المسئلة للمصلحة
الاصولية وهي أن المجتهد في مسئلة هل يصلي كبر النذر فيها بكون الواقع أولا ولا يعتبر عليه
هنا كعدم الوجوب **المفصل الرابع فيها يصلي فيه من اللباس والمكان وفيه مطلبان**
الاول اللباس يجب ستر العورة وسياق بيانها ان شاء الله تعالى في **الصلوة بغير ثياب**
الاما استثنى وهو الثوب المتين بدم العزق والجروح اللازمة وما نقص عن ستره على من الدم
لغيره المبرية للصلي المتين بدمه وغايطه والمتين ثيابا مبطنة اذا تقدرت ازالها وقضى
شوح الظلم على هذه الاستثناء وما لا تتم الصلوة فيه بغير الثوب من ستر العورة فلهذا لم يحد في
المتين من اشتراط طهارته الساتر **فصل في المصنوع** ما لم يتأخر اجزا وما دون له
فيه خصوصاً او عموماً اذا لم يكن عاصياً لم يخلو ما لو كان عاصياً لم يخلو ان اذن المالك في الصلوة
فيه مطلقاً لا ثمن ولم يملكها هذا حاله وتحت الاذن بالتصريح بلبسه في الصلوة وبالشرط علقاً
ولا يكتفي بشاهد الحال هنا كما في المكان اقتضاً فيها حاله الاصل وهو التصرف في مال الغير
اذ نزل على الحق **فصل في المصنوع** ما لا يملكه المصنوع **فصل في المصنوع** ما لا يملكه المصنوع
هو اسائر لصنع النعم الى شرط الصلوة وهو بعض الثمن او مثله ما لو كان موقوفاً وتجد عليه **أما**
لو استعمل ثوباً مضموناً فوق الشاة او غيره او ثوباً مضموناً مضموناً وعز ذلك فبطلان الصلوة
كذلك للنهي عن حرمانه الواقع في الصلوة لانها تصرف في المصنوع وهي اجزا الصلوة فتشترط فيها
النهي في العبادة فسادها ولا يعمود بغير المصنوع الى حكمه فاذ انفاه الشاة على الصلوة
كان منهيها عنها لان الامر بالشئ يشترط النهي عنه ففقد وذهب في المقابر الى الصحة
وفوائه في التركيب لعلق النعم بما مضى عن الصلوة وعن شرطها والامر بالشئ يشترط النهي عنه
الضرر العام ولا دلالة له على الخاص من حيث هو كذلك فلا يحقق النهي عن الصلوة والاول تسبيل الاجابة
وعليه العمل وان كانت اذنته حرة ويطهر من قولها بما يغصب دون ان يقول عامداً
اختيار بطلان صلوة انما هي لا تعلم حكم في المصنوع بصلوة لم يملكه عليه السلام رفع عن معنى
الحظ والنهيان وهو الاقرب ويبلغ من التكرير وجوب الاعادة في الوقت لوجود الشئ وعدم
تيقن الخروج عن العهدة لا ان خرج الوقت لان الاعادة بما جرد بغير احتياطه في المختلف
ويصحف بان الامتناع لبعض الاجزاء **ان جهل الحكم** اي حكم الغصب اذ جاهد غير معذور
لوجوب النعم عليه فلا يكون تعصيه عذراً ولا كان بطلان صلوة مع جهل حكم الغصب حتى من
بطلانها

بطلانها مع علمه بغيره عليه بان الوصية وناسي الحكم كما هله بل هو اني منه باسقاط **من جهل**
ما تنبت الارض كالنخل والكتان والخشيش وخصوص النخل اذا علفت على وجهه من عاده
أما اذا لم ينخل كذلك فظاهر المصنف عدم جواز الصلوة فيها وفي رواية اخرى عن ابن
موسى عليه السلام ان اصحاب جشيشاً بين من غوروا ثم صلوة بالكوع والسجود **ومن جلدوا**
في بطنهم الجرح **الذي** ان كان له نعل سايله **أما** ما لا ينشئ له فخذ نعل في المصنوع لا جاع على جوار
الصلوة فيه وان كان مئنة لانه طاهر في حال الجيرة ولم يتنجس بالموت **وان لم يوجع** على الاصح وعليه
أكثر الاصحاب وقد تقدم الكلام في ذلك وما يوحده في سوق الاسلام اوسع من غير متعل الجيرة بالبيان
اوضح مجهول الحال في الاستحلال حكم عليه بالركاء كمالاً بالظاهر **ومن صوفه وشعره ورشبه**
وبره **وان كان مئنة** لانها لا تخلها الجيرة فلا يتنجس لموت ولصحيح الجلي عن ابن عباس عليه السلام
قال لا بأس بالصلوة فيها كان من صوف الميت ان الصوف ليس فيه رجح **مع غل موضع الاتصال**
او قطع ولو اخذ جزءاً كان طاهرًا وحجت الصلوة فيه اجماعاً ومنع الشيخ من استعمال المخلوع
من الميت استثناءً الى ان ياتي بالبيع ينع من مائة المئنة فيكون نجساً ضعيفاً لانه اذا ازيلت
اجزا الميت باعزل زال الجذر ولم يبق المخلوع وجبه **والاقرب** وجوب غسل موضع الاتصال **أما**
لوقوع من حي كما ذهب اليه في المنتهى لانه بالحذف لا بد من استنصاف شئ من مائة وهو بعد
الاتصال ليس له لعله عليه السلام ما بين من حي فهو ميت **ومن الخمر** وهو دونه تحريم ذات الريح
اذا فقدت المائات وهي مما لا يملك الجيرة لهما قسماً فان حيوان المالك لا يملك منه الا ما كان له
وقد اجمع الاصحاب على جواز الصلوة في وبرها والاخبارنا طهر بذلك ولا يعتبر فيه الزكاة لانه طاهر
حال الجيرة ولا يتنجس بالموت **الحال** من الخش وببر الشاة والارانب وغيرها من اوبارها لا
يركل لجها واصوافها واشها رهاناً رواه ابي حنيفة بن نوح رفعه قال قال ابو عبد الله عليه السلام
الصلوة في الخمر الخالص لا بأس قاطعاً الذي يخلط فيه وبالارانب او غيره ذلك مما يشبه هذا فلا
تصل فيه وتلزم موعدهم احمد بن محمد عنه عليه السلام ولا بأس بالمختوش بالحرير اذا الحرام انما هو
الحرير المحض وهما يجوز الصلوة في جلده قولان **والاخر** الجواز لقول الرضا عليه السلام في تحريم
ابن سعد اذا حل وبره حل جلده ومنع ابن ادريس منه واخبره في المنتهى لان الرخصة وردت
في وبره فينبغي الجدل على المنع المستفاد من التعميم وتضعف عن سعد وبيان الغالب في الاول والجلود
انما هو الاتفاق في الحكم ويشترط فيه الركاء وذلك انها اجزاها من المائات حيثما لم يملك لانها لا
نفس لها سايله **ولو** الى عبد الله عليه السلام في رواية ابن ابي عمير فان الله تعالى احله وجعل

ذلك ليشاء **والكف** به على كراهية وهو ما يوضع في رؤوس الأكام وأطراف الذيل وحول النوق
لأن النبي صلى الله عليه وآله والنبي عن الخبر لا في موضع أصبعين أو ثلث أو أربع ومن طريق أبي حمزة
ما رواه جراح المدايني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكبره أن يلبس الخنصر المكفوف بالبرص
والاستسقاء من معاني الكراهية ما كثر فعلمنا جرحه في فعله عليه والظاهر أن المراد بالاصابع المكفوفة
أقصاها في المستثنى من أصل الترخيم على المستثنى وكذا يجوز الاستسقاء بالبرص وهي الجبيرة **روى**
أن النبي صلى الله عليه وآله كان قد جرحه كسر أوتيه لها لئلا يبدع وفرجها مكفوفان بالبرص وكان
النبي صلى الله عليه وآله والبرص بها **وجرح النسي** في غير الصلوة باجماع أهل العلم وفي جوارحه له في الصلوة
خلاف بين علماءنا فذهب الثقة وأكثر الأئمة إلى الجواز وهو ظاهر لأصناف هذا وهو ذهب الصدوق
إلى الترخيم لصحبه محمد بن عبد الله فإنه كتب إليه أبو محمد عليه السلام لا تحل الصلوة في الجرح المكفوف وهو عام
في حق الرجال والنساء **وما رواه زرارة** قال سمعت أبا جعفر عليه السلام ينهى عن لبس الجرح
للرجال والنساء **وأما** أن المراد في حق الرجال الترخيم فكذلك في حق النساء والأئمة استهمال
المشترك في محظية معاً بغير تفرقة وإليه ما جاز **وأما** عن الأولي كونها مكافئة بأنها
لا تبطل في سبيل الله أو من فعل الصلوة مطلقاً بالنسبة إلى المرأة مع أنه يمكن أن يراد بها
الرجال لأن المشيول عنه فلفظه وهي محظية بهم وعن الثاني أنه بان في طرفها موسى بن بكر وهو
واقف مع أن ظاهرها لا يمكن التمسك به لأنه بعض المنع من لبسه له مطلقاً ونوق في المستثنى
وقال في المخطوط تنزه عن الفضل **ولأرباب** المنع أحوط وإن كان القول بالجواز
أظهر **وتكره النبي** **السود** لقوله عليه السلام التواضع بيننا وبينكم فانه من غير تباين وكفونا
فيها موتاكم وتعلق الحكم بالوصف سيهر بغيره عن غيره **روى** ابن بابويه عن أبي بصير
عليه السلام قال فيما علم أحسنه أن السواد فانه من لبس فزعون **عند الحاجة والخف**
وكذا الكساء وهو ثوب من الصوف غير مخيط إلى البدن وعند الحاجة فإنه الجوهري فانه عتيق
مكروه وإن كان البياض أفضل مطلقاً لما رواه أحمد بن محمد رحمه الله عن أبي عبد الله عليه السلام
قال يكبره السواد إلا في ثلثة الخف والهام والكساء وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه كان يكبره
السواد إلا في ثلثة العمامة والخف والكساء **وهذه** الأحاديث وما في معناها تنزل على كراهية
التي أبى السواد مطلقاً ويمكن القول بتأكيدها في الصلوة ويكره للرجال خاصة المزعفر والمحصن
لما **روى** عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره الصلوة في المصنوع بالزعفران والمصنوع بالزعفر
ويكره في الأحمر **وما رواه** أحمد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال **تكره** الصلوة في

الثوب المصنوع المشتمل بالجملة وأما كبره من الإحسان في الكراهية على السواد **وقال** المصنوع
رحم الله في الذكر لا كره في شيء من الألوان سوا السواد والمصنوع المشتمل بالجملة **والواحد**
الرفيق غير الذي حجر العروة **للرجل** بناء على أن حكايته بالحج وتخصيصه بالرجال **وما رواه** محمد
ابن يحيى رحمه الله عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لا يكون ثوبك من العروة ولو كان من الحر ولا يكبره الواحد الصنيق
للرجال كما هو ظاهر الأحكام صحيح **زرارة** قال صلى الله عليه وآله أبو جعفر عليه السلام في ثوب واحد
ولو روي زياد بن شجرة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد
وأما زرارة فلو كان دين محمد حنيف وغيرهما من الأخبار وكفى في المستثنى أن من أحسنها من
كره الثوب الواحد أما المرة فلأنه لها من ثوبين دوح وحذاء إلا أن يكون الثوب يعمل بالبرص
والجسد وعليه حمل الشيخ **وما رواه** عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام في جوارحه مطلقاً
بغير فتق **وإن** **بأن** **روى** **علي** **القبض** ذكره الثقة ونسبهم عليه جمع من الأئمة استسقاء إلى رتبة
محمد بن اسمعيل عن بعض أصحابنا عن أحمد بن محمد قال لا يرتأ فوق التوشيع في الصلوة مكروه
وصحبه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي أن توشيع بأزار فوق القبض إذا
أنت صليت فإنه من زينة الجاهلية **قلت** هذا الحديثان إنما دلالة على كراهية التوشيع
فوق القبض إلا على كراهية شد الجوارحه فوقه فلا يستعمل في القول بكراهية على أن أبا الحسن الثاني
نهي عنه **ابن** **الحسين** **عن** **موسى** **بن** **عمر** **بن** **نوح** **وفي** **الحج** **عن** **موسى** **بن** **العسم** **الجلبي** **قال**
رايت **أبا** **جعفر** **الثاني** **عليه** **السلام** **يصلي** **في** **قبض** **فدأ** **توشيعه** **فمد** **يد** **وهو** **يصلي** **بمع** **شد**
الوسط **فما** **يشبه** **أن** **تأ** **مكروه** **كما** **أقن** **به** **في** **المستثنى** **لما** **فيه** **من** **التشبيه** **بأهل** **الكتاب** **ولا** **يكبره**
أن **يأثر** **دحت** **القبض** **لا** **تفوت** **فيه** **ظلالاً** **وإن** **يشتمل** **على** **الصلوة** **بأجمع** **العلماء** **سواء** **كان** **عليه** **ثوب**
غيره **والأعموم** **السعي** **في** **تغيره** **أقوال** **أصحها** **تفسير** **الشيخ** **له** **في** **المخطوط** **والنهاية** **وهو**
بأن **يلتصق** **بالأزار** **ويدير** **حل** **طرفه** **تحت** **يده** **وعندها** **على** **مكب** **واحد** **كف** **اليهود** **تحت** **زرارة**
عن **أبي** **جعفر** **عليه** **السلام** **أنه** **قال** **أيا** **كف** **والحق** **في** **الصلوة** **وما** **الحاق** **الصلوة** **قال** **أن** **يحل**
الثوب **من** **تحت** **يده** **حك** **تجعله** **على** **مكب** **واحد** **أوصلي** **الرجل** **بغير** **حشك** **أما** **كان** **أولا**
وعليه **على** **أونا** **أجمع** **وفي** **الذكر** **استحب** **الحشك** **عالم** **والأخبار** **مستطافه** **بكره** **هبة** **ترك** **الحشك**
روى **ابن** **الحسين** **عن** **أبي** **عبد** **الله** **عليه** **السلام** **من** **تغير** **وإن** **تغير** **فأصابه** **الآذ** **والله**
يلوم **الأنف** **وروي** **عيسى** **بن** **حمزة** **عن** **أبي** **عبد** **الله** **عليه** **السلام** **قال** **من** **اعتم** **فلم** **يد** **العامة** **تحت** **حشكه**
فأصابه **الآذ** **والله** **يلوم** **الأنف** **وعن** **أبي** **الحسن** **بأبي** **عن** **أبي** **عبد** **الله** **عليه** **السلام**

لا تقوم مقام العلم وان استند اليه في سبب وفي المنوط به في ثوب علمه كافي وفي ثوب
احد من يستعمل شيئا من الخبايا **والخبايا المحصورة المراء** خلافا للاحتم قاله لا باس
لرواية علي بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام انه سأل عن الخلايل هل يصلح لبسها
للنساء والصبيان قال **ان كن ضرا فلا باس وان كانا لها صوت فلا يصلح ومقتضاها**
كراهية المصوت مطلقا ولا فرق في ذلك بين التبعيم والصبي لا اطلاق الخبر والتحليل بان
ربما تؤدي الى اشتغال المرأة وهونها في المستوع لا يصيرها على السمع لان حكمه الحكم لا تقتصر
عليه على ما نعم ان نزل من القول بتعدي كراهية الى كل مصوت شغل **والثاني** في ثوب
والصورة في الخاتم شغل في ذلك الرجل المراء وكما قيل الحيوان وغيرها ذكر الحجاب لرواية
عمر بن موسى عن ابيه موسى عليه السلام انه سأل عن الصلوة في ثوب يكون في علمه مثل طير
غير ذلك قال لا وفي الخاتم فيه نقوش مثل الطير وغير ذلك قال لا يجوز الصلوة فيه ورواية
محمد بن اسمعيل بن بزيع انه سأل ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلوة في الثوب المعلق
ما فيه النقوش ويظهر من كلام الشيخ في المنوط وان البراج الخبز في الثوب والخطام في الثوب
ومسح عنه لان الاصل العلم وذكر كراهية في اجزاء الاضراس بعضي حمل ما عداه عليها وتفتا
وحقق ابن ادريس كراهية مثل الحيوان لا غيرها كالاشجار ولعله نظر الى قوله تعالى في قوله
لهما بيتا من محاريب وقاميل فعن اهل البيت عليهم السلام انها كصور الاشجار وفيها
العامة عن ابن عباس انه قال **المصور** سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول كل مصور في
النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا يعذب به في جهنم وقال **ان كنت لا بد فاعلان** في
الشجر وما لا نقوش لروايتها عليه اكثر **روى الاول** ورايت الصورة عن الثوب
رايت كراهية لانها في المنقوشين في ابي عبد الله عليه السلام عنه الباس في صبيحة محمد بن مسلم
الثاني كره الصلوة الى الوسايا الممثلة اذا كانت نجاسة البتة لانه لما ثبت ان ثوبا
البيها عن العباد ولو وضعها في احد جانبيه او خلفه او غطاها عن نظره فلا باس لرواية
ابن المرادي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الوسايا يذكرون في البيت فيها التماثيل
ممن اوسماي قال لا باس ما لم يكن في نجاسة القبلة فان كان شيء منها بين يديك
مما يلي القبلة فقطع وحل **الثالث** كره الصلوة على سباط فيه تماثيل لرواية محمد
ابن اسمعيل عن ابيه عن الرضا عليه السلام في المصلى والسباط عليه تماثيل الصبي عليه قال
واسد اني لا اكرهه وروي ابي جعفر عليه السلام عنه الباس في محله محمد بن مسلم لا ينافي فيه كره
علي

على الجواز **الراية** كره وضع الوراثة السود الممثلة بين يدي المصلي ولكن خلفه **الحاسب**
لو كانت الحال حال ضرورة زالت كراهية لانها من يد الخرم فلذلك كراهية بطريق **الوثيق** **والمحرم**
الصلوة في **جلد الميتة** ولو كان ما كره اللحم **وان روي** لان الميتة نجسة والرباع غير مطهر و
الاجابة الواردة بالمنع كثيرة مثل خبر محمد بن مسلم عن ابي بصير عليه السلام وقد سأل عن
الجلد الميتة ايلبس في الصلوة قال لا ولو دبح سبعين مرة ولا فرق بين كونه تم الصلوة
فيه منقروا او لا لم يسل بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام لا تنص في شيء منه ولا تشتم
وتحكم على المطروح بانه جنت وكذا الماحوذ من كافر او من سوف الكفار او من شغل الميتة
بالرباع مع اجابته بانه ميتة اما اذا سكنت او اجبر بانه منك فيجوز وجها ولا ريب ان
الاجتناب احوط وفي **جلد ما لا يؤكل لحمه** ولو كان منك **وان روي** وصفه وسفره وروى
ورويته سواء كان سائرا او لا ما تم الصلوة فيه منقروا او لا حتى الشفرة الواحدة لعمد حديث
زارقة السابقي ورواية محمد بن ابراهيم الهذلي قال كنت في البصرة سيط على ثوبي الوبر و
الشعر ما لا يؤكل لحمه من غير تعميم ولا وضوء وكنت لا يجوز الصلوة فيه ولتبع قول الجوار في
الكراهية والصلوة من وبر ما لا يؤكل لحمه لا عمل عليه وتستن من ذلك شعر الانسان الجواز الصلوة
فيه منقروا فكذلك مستحاضا بآل سابق ولما ثبت محمد بن عبد الجبار ومكانه على بيت
الربان الى ابي الحسن عليه السلام هل يجوز الصلوة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان
واظناره من قبل ان يفضله ويلقيه عنه فوقع يجوز ولا فرق بين شعر المصلى وغيره
لا اطلاق الخبر ولا تقع في الثوب المنسج منه **عدا ما استثنى** من الخمر والسقياب وكذا تحرم
فيما يستظهر القدم وليس له ساق **كالشتر** والنعل السندري قاله الشيخان وجماعة
لان العتي على الله عليه واله ينقل عنه فعل ذلك وكذا الاباء عليهم السلام وهو احتج **بجفيف**
لانه شهادة على التمسع ان متعلقه غير محصور ومن الذي تتبع ذلك في الاوقات المتفرقة
حتى احاط على بانهم لم يعملوا فيه على انه لو علم ذلك لم يكن دليلا على عدم الجواز فان الملابس
انما يمنع فيها المتعارف وتعلم ان اهل الحجاز وكثير العرب ما كانوا يلبسون مثل هذا لانه
خلاف عادتهم فالمعتد الجواز على كراهية وعلى المنع او كراهية ما يستتر جميع طهر الغنم
وشحنا الحق لم يفرق بينه وبين سائر البعوض **لا الخنزير والجرب** وما شاكلها مما يتر
ظهر القدم وله ساق وان قصرت اذبا ومن فصل القدم بحيث يستتر بعض الساق فانه لا
باس بل ان النبي صلى الله عليه واله فعل ذلك وكذا اهل البيت عليهم السلام ولحقه صفوان بن يحيى عن ابي

عبد الله عليه السلام في الرجل يجلي في الخف الذي قد أصابه قذر فقال **ل** إذا كان مما لا تم الصلوة فيه فلا بأس وإذا حازت الصلوة فيرجع إلى ستره الطهارة بطريق أدنى وفي معناها روايات وسيقت في الفصل العشرية وعليه ما رواه الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله **ق** إذا أصليت فصل في تعليك إذا كانت طاهرة فإني قال ذلك من السنة **وعورة الرجل في المشهور ولية** وفترى حرماناً لو عتداً **فصل** وهو الغضب والبستان **ودبر** وهو نفس الخرج دون الأثنين والخمسة وينبغي الخاف الحيان وهو ما بين الحصىين وحلق الدبر بها في وجوب الستر **أوجب** ابن البراء ستر ما بين السرة والركبة والسقي ثياباً بين سترته إلى نصف الساق والعل على الأول **وحب سترها في الصلوة مع القدر** عليه **بالورق** أي ورق الشجر عند تعذر السوب على وجه يؤمن مع الشتر ثرو في حكم الورق الخشبي الذي يمكن سده على العورة ولو بغيره **والطين مع** تعذر الورق والخشبي في طين به عورة عورة تحبب لينتد اللون والجمع فان تعذرهما لو حل الساترون ثم بالأكدر ويكره وسجدهم إلا كان و إلا وعا ثم الأخيرة الضيق والفسطاط الصغير إذا لم يكن فيه ويكره فيها وسجد للرواية عن أبي عبد الله عليه السلام ثم الحب والثبات وبوي فيها الكرك والسجود وظاهر العبارة يجوز سترها بالورق والطين مع وجود السوب **فان فقد ما** يستبرأ عورته أصلاً **صلّى جازاً** لعدم سقوط فرض الصلوة عنه باجماع المصلين لأن الشتر شرط حال المكث فلا تنقطع المشروط به العجز كما في الاستقبال **فإن جامع أمن المطلق** بأن يكون في بيت وحده أو في موضع منقطع عن الناس **وحال الساع عدم** أي عدم الأمن من المطلق **ويوي** برأسه فان تعذر بعينه **في الخلية** أي في حال الأمن وفي حال عدمه **وألفا وساحداً** أي أليكة أي القاب للكرك والسجود في حال قيامه ولا يجلس في وقت آية السجود خلافاً للشيخ عبد الله لما يلزم من التوضي كسنة العورة **وحب** أن يحمل آية السجود أن يدعى بدينه وبين الكرك وهذا التفصيل هو المشهور وعليه العمل لأن أمن المطلق ممكن من القيام بحجب عليه والمانع وهو كشف العورة لا عبرة بجمع الأمن وح الجوف من المطلق بحسب عليه الاستسار ولا يمكن منه إلا بالجلوس وبوتره من سلسله مسكان عن بعض الأصحاب عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فقد ركع الصلوة قال يصل على عرياناً أي لم يره أحد وإن رآه أحد صلى جالساً وذهب المرنغي إلى أنه يجلي جالساً مطلقاً **ختم زرافة** قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل من بني بني عرياناً أو سلب ثيابه ولم يجد شيئاً يصل فيه فقال يصل أي إذا كان امرأة جعلت يديها

يديها على فروعها وإن كان رجلاً وضع يديه على سترته يجلسان فيومئذ آياً ولا يركعان ولا يسجدان فيبدوها خلفها تكون صلواتها آياً برؤوسها وفي معناها روايات سيأتي والمجلى وحملت على حاله خوف المطلق توفيقاً وقال **ابن** أو ريس على قايماً مطلباً وهو ضعيف وهل يراد في صلواته صلتين الوقت أم يجوز في السجدة **قال** ثابتهما التفصيل برجا زوال العذر وعدم كالمستبرأ وإن جبر الحوط وإن كان القول بالجلوس في السجدة قولاً والظاهر وجوب وضع البدن والركبتين واليهما على الرجلين في السجود على المحذور لظاهره فإما ما استنظم وكذا دفع شيء سجدة عليه بجده كما لم يرض بجده على من دفع فإن لم يوجد فعلى تحريم العنبر أو ركبة فإن لم يوجد فبيده ويسقط السجود عليها **وجسد المرأة** الباطن لغير الحرة **بغير عورة** باجماع العلماء فيجب ستره في الصلوة **عدا الوجه** بلا خلاف بين كل من يحيط عنه العلم عدا ما بين عنقه وعن ابن هشام فإني قال كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها **وعدا الكفين** أي ما فيهما من العورة ولا يبدن زينة من الأما ظهر منها **قال** ابن عباس هي الوجه والكفان **وعدا القدمين** في المشهور لبدونها آياً في سترها الوجه والكفين ولأن ظهورهما ليس بغاص فلا بد أن يستر بالستر من الوجه ولقول **الشيخ** عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم والمرأة تسلي في الدرع والمغتم إذا كان الدرع كشيء يعني إذا كان سترها فستر بالدرع وهو العيص نص عليه الجوهري والمغتم وهي اللباس والتفصيل ليس من غائب وحكي في التكري أنه يظهر من كلام الشيخ في الاقتصاد وكلام أبي الصلاح منع كشف اليدين والقدمين لعدم قوله عليه السلام المرأة عورة **والمذهب** الأول في وجهها باليد ولا فرق بين ظاهرها وكفها وكذا القدمان لبروز ذلك كله غالباً **حدا** ليدن من الزند **وحدا** القدمين من مفصل الساق إلا أنه يجب ستر شيء من اليد والقدم من باب المفهوم كما يجب سترها يتوقف عليه ستر الرأس من الوجه والأفتر **وجوب ستره** الأذنين والشعر والرواب الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام **قال** صلت فاطمة عليها السلام وخاها على رأسها ليس عليها أكثر مما وارت به شعرها وأذنيه وفي الصدغين وعالم يحس شمس التي نظرن تعارض العرف العفري والشرقي **وحرر** **للأمة** الحنة والمدينة وأم الولد والماتبة المشروط والمطلقة التي لم تزود شيئاً بخلاف المعن بعضهن فانها كالحرة **والصبي** الحرة وهي الأنثى غير البالغة **كشف الرأس** وكذا الصنف أحسن سنة من دون ستر الرأس أم الأم فعليه إجماع العلماء إلا أن ستره العام **وروي** عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال ليس على الأما إن تيقنت في الصلوة **وروي** محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ليس

ثم امره المالك الاذن له صرخا او غوي بالخرم **فصل في الاستئصال** والتفتي بها لتفتي المجتنب فلا
سبيل الى الجمع بينهما الاخر وجه مصلحا **وجوز الصلوة في المكان المحتجج عدم التعدي** الى الجحيم
ولا في ثوبه مما لا يعني عنه بان يكون الخاسته جافة لا تستحق اصلا ومعتد بها لا يعني عنه فان
الصلوة حينئذ غير جائز فيه اجماعا **وبشئ من طاهرها موضع الجبهة** من جميع الجهات
منعوت كانت اولها وحمل الاشارة من موضع الجبهة ما يصدق به سمي السجود فلو وقع في الجبهة
ما زاد عليه على جاسته غير معتد به **وإن باقى مساقط الاعضاء** فانه لا يشترط طاهرها
في المشهور سوا ذلك مساقط الاعضاء الستة وغيره الاصل وعم قوله عليه السلام حوت في
الارض سجدا اخرج منه موضع الجبهة بالانفاق فيسقى الباقي ولو رآته زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
قال سالت عن الشاة تكون عليها الجنبان اصيلي عليها في الجمل فقال **لا بأس** و
مقلها رواه محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام والشاة تكون حصيرة صغيرة روى
عنه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الارض الخبيثة اذا اصابها الشمس فلا يجوز الصلوة على العذر حتى
يبس **وكذلك** المني والبول والصلح الى اشتراط طاهرها ثم مطلق الان ابا الصلاح فتره
بما في الاعضاء الستة والمركب في كل البدن مما ياذي البطن والصدر روي عن ابي الحسن
عنه المني بخلاف ابي الصلاح **ومستند** طاهرها قوله تعالى فالجوز فاهجر والرجز فجن
والهجر الاحتجاب والامر للوجوب وهو عام لا يفي ذلك الدليل على عدم وجوب الاحتجاب منه
والعقب والاول للروايات المذكورة فانه صرح في الدلالة عليه وجبر عبد الله بن بكير عن
الصادق عليه السلام في الشاة تكون نجسها الا احتللم اصيلي عليها قال لا يؤكل على الكراهية
وعلى تعدي الخامسة جمع بين الاخبار **وكذا الرثا وقوع الجبهة** اي القتر المختبر وقوع
فيها **في السجود على الارض او ما ينسجها** اي من النبات الذي لا يؤكل عادة كالقار والبقال
المأكول كالحنظل والبرشاد والحب المأكول وما يشبه ذلك **ولا يلبس** عادة كالقطن والكتان
وقد اطلق الاحتجاب على انه لا يجوز السجود على ما ليس بارض ولا ما ينبت منها وجميع العامة على
خلافه **ولا يلبس السجود على الصوف والشعر والجلد** وغير ذلك مما ليس بارض ولا نباتا لها
غير ضرورة بخلاف حال الضرورة والعتيق وحوث الاذي من الخبيث في الظاهر وقد عرفت ذلك
بجوز الصلوة عليه فانه جائز وقد عرفت الاضمار عن اهل البيت عليهم السلام باللبس من السجود على
المأكول والملبوس وهو طاهر خبيثا وكثيرا من طريق العامة في الصحيح عن جاد بن عثمان عن
ابي عبد الله عليه السلام **قال** السجود على الارض وعلى ما ينبت الارض الا ما اكل الانسان

لبن

لبن وفي معناه رواه همام بن الحكم عنه عليه السلام وفي الحسن عن زرارة قال قلت لابي
جعفر عليه السلام اسجد على الزفت اعني القير قال لا ولا على التوب اكثر سرف ولا على الخمر
ولا على شي من الحيوان ولا على طعام ولا على شي من ثمار الارض وروى **ابو العباس** المفضل
ابن عبد الملك **قال** قال ابو عبد الله عليه السلام لا تسجد الا على الارض او ما ينبت الارض
الا القطن والكتان ولا فرق بين ما يصلى للرجل والكتف والبطن والعضل وبين ما يصلى لاجدها
بالقوة فلا يجوز السجود على الطعام قبل طهيم ولا على القطن والكتان ونحوهما مما اعتد له قبل
الغسل او التمسح خلافا للمصنف حيث ذهب في النهاية الى حواجز السجود على القطن والكتان
قبل غسلهما وعلى الخطة والشعر قبل غسلهما مع ذلك لا يشي العليلة ايضا لا فرق بين القطن
والكتان وبين غيرها من الملابس خلافا لما يفتي في المشايخ الموصلة حيث ذهب فيها الى
ان السجود على التوب المستخرج من قطن او كتان مكروه كراهة تنزيه وطلب فضله انه محرم
استندا الى ابي بصير ومحمود بن عيسى توفيق بين الادلة **والسجود** اذ المأكول والملبوس اخرى ما
جرت العادة به بأكمله وليس في الغالب ولو في بعض الافكار ذكرا فذلكا تنطردا عليه اكل شي وليس
شي في جميع الافكار ربيع الترمي فما اكل وليس في قيطرون آخر **ويحتمل** منعيا عدم تخصيص
كل قطرة بعنقضية عادية فالأكل او اللبس ما ذرا غير قاذج فيجوز السجود على العقاقير من الادوية
التي لم يغلب اكلها وعلى النباتات التي لا تؤكل الا اذا ذرا احوال الخمصة ولو كان شي جالسا ان يؤكل
في احدهما دون الاخر كعقار النور اختص المنع بحال صلاحية المأكول وكان على المصنف ان يذكر
ما يدل على اعتبار العادة في الأكل واللبس وكما انه اصاب على ظهوره ووضع ارادته ولا على
المستحيل من اجزاء الارض اذ لم يصدر عليه مسماها كالمعادن لروايات الاسم ولانهم يعهدون
الشوارع السجود عليها ولا فرق في ذلك بين المصنوع كالذهب والفضة والحديد والخاس
والقير والنفط والزيت وغيرها كالعقير والغير في جواليقوت والعل وكذا **والرجل**
وهو التراب الممتزج بالما خروجه عن سمي التراب على ما تنقضية شوق العبادة والظاهر
ان وجه المنع فيه عدم استفاد الجبهة عليه فحده على هذا ان تعرف فيه الجبهة ولا تنبت عليه
لروايات جاد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام سالت عن حدة الطين الذي لا يسجد فيه ما هو قال
فرقت الجبهة ولم تنبت على الارض وفي حكمه لا يسجد عليه الجبهة كالقطن والرجل المنهال
ولو كانت الارض رطبة بحيث تنبت معها الجبهة ولم تخرج بالرطوبة سمي الارض جائز
السجود عليها قطعا ومن المستحيل الرماد والحدوث من احراق الارض او نباتها وكذا التوبة

والجسد فلا يجوز السجود على شيء منها بخلاف الحرف والآجر لعدم حرهما بالطبع عن اسم الأرض
وان حدث لها اسم جديد على أن الحرف كان السجود عليه مستباحا كونه الحرف في علة الجرد وهي
الحرارة الواقعة على تراب وطبق بحيث تنشأ عنها الصلابة وتؤلف بعض الأحباب بعدم
جواز التمسك به ليس للاستحالة بل لعدم صدق اسم التراب عليه بناء على أن المراد بالصعود
الماثور بالتمسك به هو التراب فلا ينافي جواز السجود عليه عند ذلك دأبه السجود أو مع ما في
الشيء أو التربة الخبيثة على مشرفها افضل الصلوة والقيام فلا تجزئها طينها عن اسم التراب
ولا يحدث لها براسم جديد فلا تنبيل إلى المنع من السجود عليها بوجه من الوجوه بل هو افضل
الاعمال والعموم على منعه فيه خطر عظيم ولا حاجة إلى تقييد المصنف المستحيل إلا أن
يعود صدق اسمها عليه لأن ما يعبرق عليه اسمها لا يكون مستحيلا فالمستحيل لا بد وأن لا
يصدق عليه الاسم **فان اضطرر** إلى السجود على الرجل لا إلى مطلق المنع من السجود عليه كالمعاد
والماكول والمبوس فإنه لو اضطر إلى السجود على شيء من ذلك سجد عليه **أوما** براسم السجود لما
تقرر أنه الميسر لا يتحقق ما لا يحسن **ولما** روي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يمشي
المكتوب إذا لم يجد ما سجد عليه ولم يكن له موضع سجود فيه **قال** إذا كان هكذا فليمشي في الصلوة
ملها **ويجب** أن يراعى فيه الاتخاف من سبب فقدوره فيجلس له ويترقب جيبه حتى لا يزل
بما يمكن ولو وضعها على الرجل جائز لأنه نوع من الأمان وكذا القول في **الما** **المحسوب** بالجر
عطف على قوله والمستحيل وقد تقدم منه الكلام على المكان المحسوب ومن جملة مسجده الجيب فلا
وجه لاعتدائه هنا على أنه في مقام تفصيل ما أجمل في قوله شيئ طواف وقع الجيبه على الأرض أو
ما ابتنته ولم تنبهر من هنا لذكر الابطاح حتى يترفع عليه عدم حكم السجود على المحسوب **وعز** السجود
على الفوط **وان كان مكتوبا** لرواه على بن مهزيار قال سأل داود بن فرقة بالخشية
السلام عن الفوطين وأكلوا غنما المكتوبه عليها هل يجوز السجود عليها أم لا فكتب يجوز
روى صفوان الجمال أنه رأى أبا عبد الله عليه السلام في المجلس يسجد على فوطتين وقبدهما
بالمخض من البغاث غير الملبوس فلو أخذ من القطن أو الكتان أو الحرير لم يجز السجود عليه ولما
رجح أنه اصرط وان كان القول بالاطلاق الجواز فيها عند المتخذين الحرير قولا لا طلاقا للنعق
ولزوجه يكونه فوطتان عن كونه ملبوسا أما المتخذ من الحرير فالحجبه المنع منه لعدم جواز السجود
على الحرير حال وبكره المكتوب لرواه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره أن يسجد
على فوطتين عليه كتاب والتعليل بالاستئصال بالكتان ثم بعضه فخصيص الحرير به بالمعصية إذا
يحدث

بجيبه يستعمل به وفي البياض خصها بمدرك الخلق العاري والآباطه مطلق الاستئصال لقبض
عدم العزق في صورة الادراك بالبصر بغيره وبين الادبي واعتبر في جواز السجود عليه أن تقع من
الجيبه على ما خلا منه من الكتابة يصديق يسمى السجود فلو لم يبق هذا المفسد لم يمنع لان المراد
جسم مشتمل على اللون المحض من جابل من الجيبه والفوطتين ومثل المصير من البغاث إذا
كان المصير حرم أما مجرد اللون لكونه الحقا فلا يمنع فيه ومن جاز التمسك باليد المحسوبه والسجود
على الجيبه كذلك وتخصيص ما ذكره بجواز السجود عليه إنما هو حال الاختيار يجوز أن يسجد
على يده يعني ظهر كفه لصف الباطن في السجود عليه **ان منه الحر** والبرد من السجود على ما يج
السجود عليه **ولا يؤب** **معه** لرواه أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لم أكون في
الستر فيحصر الصلوة وأخاف الرضا على وجهي كيف اصنع قال يسجد على بعض ثوبك فقلت
ليس علي ثوب يمكن أن يسجد على طرفه ولا ذيله **قال** يسجد على ظهرك فإنه أحد المساجد
ولو كان من السجود على الثوب فقدم لرواه المذكورة ولأن الثوب مما يثبت من الأرض فالمنع
بالمسك إلى البدن في خلافه **ويجب** المكان **المشبه بالنجس في** الموضع **المحسوب** كالبيت
والبيتين فلا يسجد على شيء منه لاشتراط الطهارة في سجده الجيبه وفردنا في المشبه بالنجس
كل من طرفي الكهارة والخياسته وكذا لا يجوز استئصال شيء مشتمل عليه الطهارة كالنقير في
أنه الوضوء والتمردون **غيره** أي غير المحصور فإنه لا يجب اجتنابه لما في اجتناب الجيب من
المشقة فالمكلف به حرج في الدين فتتخطى حكم الاستئناء فيه **والظاهر** أنه ما وقع الاتقاء
عليه والموجع في المحصور وعدم الي العرف لعدم معهوده لم شرعنا على أن يوجب العرف فيه لا يمنع
تحقق الحكم فإن كل ما وجد من المهدودات فهو في المحصور والحدوس ضبط أن تأخذ
مرتبة من مراتب الأعداء دغليا تقطع بكونها غير محصورة ولا معدودة عرقا لاعتدائها في
الزمان الغيبه كالانف مثلا فتجملها طرفا لم تأخذ مرتبة دنيا تقطع بكونها محصورة ومعدودة
لشهرها عدتها في الزمان الغيبه كالنكته فتجملها متا بلة لا وفي لم تنظر في الوسائط بينهما
وتستغنى القلب فما يغلب على الظن الحاقه باحد الطرفين حكمه وما يحصل فيه الاشتباه بغيره
الاعتناء يرجع فيه إلى الأصل لأن يعلم أن قول **وهذا الحكم** اعني وجوب اجتناب المحصور دون
غيره أت في كثير من أبواب الفتحة فتشبه الطهارة بالنجس في الباب والمياه والمكان والمذبح
بغيره والمذبح بالاجنبي وغير ذلك ولو كان محصورا وجب الاجتناب **والا فلا** **سج**
لولا في المشبه بالنجس جساها مع الرطوبة فالطهارة بها وعلى طهارته كمال تنوع الطهارة

الجمع او يحصل الغرم بدخول شيء من الخش في الملاقي كما اختاره شيخنا الحق لعدم القطع بملاقاة
الخش فيسبغ بكم الطهارة الثابت قبل الملاقاة وقوله المني بالخش بالخش لا بدون
به في جميع الاحكام على ان تشبه شيء باخر لا يقتضي مساواة من كل وجه على ما قرر في الاصول
ويجب وجوب اجتناب ما يحجب اجتناب ملاقاته واجتناب ما له المني في المستحب في استواء
احدا لا يابن المشبه طاهرهما بالخش واحتمل في انها به مشتملا **وبكره ان يصلي بالي**
حائضا او قدام الصلاة بالحرمة كانت او امر زوجه له او لا يملك له او لا يحرمها او اجنبية **حائضا**
فرضا او نفلا معتد بغيره او لا اذا لم يكن بينهما حائل وبعد عشرين ذراع **على اي** وبه قال
المحقق وابن ادریس والمحقق والشهيد واكثر المتأخرين وعليه الجواز لا صلا الجواز والاطلاق
الامر بالصلوة في سائر الامكنة الا ما اخرجوه الدليل ولو روي جليل عن ذلك عن ابي عبد الله عليه السلام
الرجل يصلي والمرأه يجزأ به قال لا بأس وترك الاستغسال يدل على العزم فصيل صلواتها
بجزأ به ووجه الكراهية محتمل من كل وجه عن احدها عليها قال **سألت عن الرجل يصلي**
في زاوية الخجرة وامرته واقفة خلفه على جزأ به في الزاوية الاخرى قال لا ينبغي ذلك وان كان بينهما
شعير اخراة ونظا لا ينبغي فاه في الكراهية والركب **الاخر** القول بالتحريم وهو ذهب
الشيخين وجماعة لعدم حصول التقين بالخروج عن هذه الكيفية بالصلوة الى جانب المرأة
لقول النبي صلى الله عليه وآله اخرهن من حيث احضرن اسمه والامر للوجوب وحجب المكان و
لا مكان يتعلق به وجوب التاخير غير المتنازع اجماعا فيبتعدن التاخير غير الامر بالشئ يتقدم
الشئ عن صفه وهو معنى العتداء في العبادة ولو روي ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألت عن الرجل والمرأة يصلون جميعا في بيت المرأة عن ثياب الرجل يجزأه قال لا ينبغي يكون
بعضها شعرا وذراع او نحوه وروايه عما راسا با على عتده عليه السلام انه سئل عن الرجل له اب
يصلي ويعين بديه امرأة تصلي قال لا حتى يحول بينهما وبينه كثر من عشرة ذراع وان كانت عن
منية او عن سياره جعل بينه وبينها مثل ذلك فان كانت خلفه فلا بأس وان كانت
تصيب ثوبه وان كانت المرأة قادمة لونا يمسها في غير صلوة فلا بأس حيث كانت **و**
الرجل المنع من عدم التقين بالخروج من العتدة بالصلوة الى جانب المرأة اذا امرته
المفتية انما تكون فعلها امر به قطعاً من الاركان والافعال الواجبة وعن قول **محمولها**
منه والمقدسات المتوقفة في بيان الاستدلال بالحدوث ممنوعان الامر لا بعضه تكرار الامر
بالشيئ انما بعضه انتهى عن هذه الصام والادلاله على الحاض الذي هو المتنازع والنهي انما يتعد
العبادة

العبادة اذا كان عن ذاتها وعن ذائل فيها وروايه ابي بصير لا يدل على التحريم والنهي فانه
قد روي فيها الجدة بشهر وذراع والاشياء بل **وعلى** روي فلا يقول على روايته **وبعضها**
اعتبار زيادة في التباين بينهما عن عشرين ذراع ولم يقل احد وقصر الشيخ وابن حمزة والصدوق
في المنع العزم على صورة التقديم خالصه والوجه اشتراط صير كل من الصلوتين لولا المحاذاة
او التقديم في الحكم بالكرهية او التحريم فلو كانت احدهما باطله بسبب قرينة الاخرى قطعاً
بغير كراهية لان اطلاق الشارع لفظة الصلوة انما يراد بها الصلوة وكذا اطلاق التفتها
الصلوة في غالب ابواب الفقه وجنبه فيقول صلواتها على الصلوة الى ان يعلم الفاد ولو اخبر احدها
بفساد صلوة فاطا هو الغنول لقصبة اقراره قطعاً على انفسه جائز ولان المحذور فعله **وربما**
كان خشيلاً لا يطاع عليه الا من قبله واطلاق العبارة من المصنف ومن كثير من الصحاح يقتضي
عدم الفرق في مثل الحكم بين تقدم احدي الصلوتين على الاخرى وبين اقتراحها وانما الفرق
الظاهر في علم احدها بالآخر وعدم توجيهم بان الاحتياط في الموقف المنهي عنه كراهية
على القول بها فمضى حصل كتمت اوجاع الصلوة على القول بالتحريم فمضى ثبت البطلان كالمثلث
وتشكيل عدم الدليل الدال على ذلك وعدم نصير النساء واستسقي له بحليلها فلان لا يفتقر
الحكم على صورة الاقرار **وعلى** المنازع العلم بالحال والظاهر عدم الفرق في الكراهية والتحريم
بين حالتي الاحتياط والاضطرار لاطلاق النصوص وقصر الشيخ في الدين ولولا المصنف **وربما**
ذلك على حاله الاحتياط في حاله الاضطرار كالوضوء الوقت والمكان الكراهية والتحريم ولا ينبغي
عليك انه لا مرجع في العبادة لفاعله يصلي والتحريم المذكورين لان الغناء بان الفهم وجهها المكلف
وهو غير صالح مرجع لها ويختلف جعلها مرجعها واراة الرجل الخش منها ههنا بخبر **و**
بقربنية ذكر المرأة في مثل بل يفتقر بيان كراهية صلوة المرأة او تحريمها على الرايين مع ما ذاتها
لرجل وتقدمه عليه كون الحكم شاملاً لها اذ لا يابن تخصيص الرجل وجعله من طائفة في روايته
عامة بل لا يفتقر الى فائدة وقع عن الرجل **وبه** **والمنع** كراهية وتحريم **على** **اليد** يعني المانع من
الروية من تحصيله وسبقه في اقامة الظل الى بعده من الروية وفقد البصر مقام الحائل تردد من
عدم شتميتها حالاً عرفاً ومن حصول المطلوب من التي يدل عليها وانما منتهى التخصيص الصحيح بغيره
في الكراهية **او** **وبعد عشرين ذراع** يعنيها صوابها من موقفاً لصدى الى موقف الآخر مع المحاذاة
وفي صورة تقدمها عليه لا يكون اعتبارها كذلك ام تعتبر من موضع سجدة وجهها فيفتن الى
ان الغنوم من التباين عتداً وشراً لها هو الاول برضوا ليدنا وهم عليه في تقدم الامام على

المأموم واليكون التبع بعد بينهما ذلك العذر سفيان يكون في جميع احوال الصلوة ومنها حال الجرد
ولو كانت اعلى منه او اسفل على وجه لا يخلو عن العذر والتأخر واكتفت المشاهدة فانها لا ترفع
المنع وان لم يكن ثم حائل ولا بعد عشرين ذراعاً لاصالة العجز فيصير في المنع على موطن النقص وهو العجز
والجاذبة عن اليقين او اليقين **واعلم** في **الصلوة** **الحلقة** بحيث لا ياتي بها جزم في جميع
الاحوال ولو حصل في مكان لا يمكن فيه من التبع بعد على الرجل سعة الوقت او لا وجوباً او
استحباباً على التوالين ومع الضيق ان قلنا بقصر الحكم على حاله لا يختبئ رجليه في مكانه ولا في الرجل
اولاً على التعديل ولو كانت المراتب بعينها او منقصة فهي اولى حتى لا تكون لها اثاره على
التوالين بالتحريم وتوكان لها او استقر في غير مكان التوالين بالتحريم فيصير من خرج منه ونقص الآخر
ونكره **النهي** في **الحجامة** على المشهور لان ابا عبد الله عليه السلام عده من الموضع الذي نهى عن الصلوة
فيها مع الرواية عنه بنى الباس من الصلوة فيه جمع بينه في النهي على الكراهية مع ضعف الشد
وتشعير الى الصلوة من الصلوة فيه متردداً في العساة وصعيت وتوكان يجب في الصلوة فيه
مع الحل توالاً واحداً ولو شك في طهارته وجازسته على الاصل **والسرا** **اد** **الحجامة** موضع الاعتناء
لانه المضموم من راحة وعرقاً على انه مشتق من الحج وهو لما الحار فلا تكره الصلوة على سطحه ولا
في المسح كما نص عليه في التواعد والمتن **واستقر** في انهاء الكراهية في المسح التي جعلها
بكونه ما وجب الشياطين وموضع كشف العورة وما يفسد الشاهد لانه بدو حوله وفي التكره في الكراهية
وعدمها على علة النهي فان كانت النجاسة كثره فيه وان كان كشف العورة فيكون ما ذكرنا من
كراهية والنقص غير معتل فالاعتناء من تقربات العفة فلا يستند اليه الحكم وانما اذا المصنف ذكر
الكراهية ولم يكتف بذكره لها سائلاً لغيره لاسلوب ككون الكراهية هنا غاية بالنسبة الى الرجل
والمرءة خلفها في الاول حيث خصها بالرجل وان كان منافقاً بما عرفت **وفي بيوت**
الغائط لانها لا تنفك عن النجاسة ولا لا قد مضى من ذكر اسرار فيها فالصلوة اولى ولو رآه
الغضيل من سائر اقال قلنا لا في عبد الله عليه السلام اقوم في الصلوة فاري قد مضى في
العتبة العذرة فقال تنج عنها ما استطعت **ولما** **روي** من ثور الملاكية عن بيت يبال فيه
وما تنفر منه الملاكية لا يكون مكاناً رحمة فتكره الصلوة فيه على ان ابا عبد الله عليه السلام عكف
النهي عن الصلوة في بيت فيه كلب ينفر الملاكية **وما** **فيه** **الغائط** **وما** **اعده** **اولي** **بالحكم** **هذا**
مع عدم تعدي النجاسة اذ مع النجاسة تحريم ولا يكره سطحها **ف** **تكره** **الصلوة** في المنزل
وهي الموضع الذي جمع فيه الزيل لعدم انما كره من النجاسة غائباً **ولما** **روي** عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم

اسره عليه وآله من النهي عنه **وفي** **معاظن** **الابل** جمع معطن وهي مبارك التي تاتي بها لا
الموضع التي تنبت فيها في سبيلها وتناخ فيها العلفها او رودها فانها لاسمي معاظن
فلا تكرر فيها **وفي** **الحجامة** معاظن الابل هي مباركها حول الماء للشرب **عللاً** **بعد** **تجمل** **هو**
اخض من الاول والعلل الشرب الثاني والشكل الشرب الاول **والمتن** **تجمل** **هو** **جرح** **من** **شئ** **قال**
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في اعطان الابل فقال **ان** **تخوفت** **الغنير** **على**
شئ عكف فالكسرة والنقص وصل فاشتراط الخوف في الصلوة فيها **اول** **مدلوله** **استحباب** **احتسابها**
وما **روي** عن النبي صلى الله عليه وآله **قال** **اذا** **ادركت** **الصلوة** **وانتم** **في** **مرح** **الغنم** **فصلوا**
فيها فانها سكتية وبكره وان ادركت الصلوة وانتم في اعطان الابل فخرجوا منها وصلوا فانها
جرح من جرح خلقت الاثر ونها اذا نزلت كيف تشاء بانفسها **وروي** **جابر** **بن** **سمرة** **ان**
رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله انصلي في مريض الغنم قال **ان** **تخوفت** **الغنم** **في** **مبارك** **الابل**
قال **لا** **والغنم** **انها** **رأيت** **تفشي** **بها** **المصل** **يعني** **الاختصاص** **بها** **كونها** **في** **المعطن**
فيدفع عزم الكراهية **وقال** **لما** **الصلوة** **لا** **يجوز** **الصلوة** **فيها** **متردداً** **في** **العساة** **دولوه**
صلى في مكان مرتفع وتحت معطن الابل **فلا** **باس** **وفي** **قوله** **البل** **جمع** **قرينة** **وهي** **لغة** **تجمع** **نزارها**
والخا **هران** **المراد** **بها** **شراً** **ما** **هل** **عزم** **من** **ذلك** **وهو** **سكنها** **يريد** **الى** **ذلك** **الاستناد** **في**
الكراهية **مضائق** **الى** **تخو** **ابو** **عبد** **الله** **عليه** **السلام** **لها** **من** **الموضع** **العورة** **التي** **لا** **يصل** **فيها**
في **مسلم** **عبد** **الله** **بن** **الفضل** **الى** **عدم** **الانكسار** **من** **اذا** **ها** **وقل** **بعينها** **وامكان** **اذا** **بها**
هنا **تفصل** **عن** **العبادة** **على** **ان** **الحق** **في** **الشرع** **عبر** **بالمسكن** **وفي** **عجوبة** **المدة** **وهو** **المحل**
المعبر **بانه** **فيه** **والمتن** **تدروا** **ابو** **عبد** **الله** **بن** **الفضل** **عكف** **بانه** **لا** **يؤمن** **هجوم** **الما** **فيسلب**
الخشوع **ولهذا** **كرهت** **الصلوة** **في** **لطن** **الواوي** **واحيث** **في** **النهاية** **مع** **اسن** **الشيخ** **تجاء**
الكراهية **لظاهر** **النهي** **وعدم** **الزوال** **موجبها** **والوجه** **لنهيها** **لان** **حكم** **الحكم** **لا** **يؤمر**
على **عملها** **وفي** **ارض** **الشجر** **لغة** **السيس** **المجمل** **واباً** **واحدة** **السباح** **وهي** **ما** **يجلو** **الجز**
من **نزل** **وملح** **وتكرر** **ترباً** **وهي** **الارض** **ذات** **السباح** **فكون** **اضافة** **لارض** **اليها** **من** **قبيل** **تجاء**
اضافة **لوصف** **الي** **صفته** **كسجد** **الحاج** **وهي** **وهي** **مدودة** **من** **تروا** **ابو** **عبد** **الله** **بن** **الفضل** **عكف**
الكراهية **عدم** **كال** **مكن** **الجبهة** **من** **الارض** **ولهذا** **لم** **حصل** **كال** **الممكن** **تكره** **وروي** **ابو** **عبد** **الله** **بن** **الفضل**
عن **ابي** **عبد** **الله** **عليه** **السلام** **قال** **سألت** **عن** **الصلوة** **في** **الشجر** **لم** **تكره** **قال** **لان** **الجبهة** **لا** **تقع**
مستوية **فقلت** **ان** **كان** **فيها** **ارض** **مستوية** **فقال** **لا** **باس** **ورواه** **ابو** **سماعة** **بن** **الباس** **عن** **الصلوة**

في السباح عموماً على حاله التمكن من وضع الجبهة على الارض مع صفق التذرع وعدم اسنادها
الي امام جفأ بين الاخبار **والرول** المنهال لا الملبد كما صرح به في الروش لعدم كمال التمكن
من السجدة وفي حكمه كمال الحبل مع كمال التمكن كالرول والتلج ولولم يحصل اصل التمكن بالجزء الا
مع الصلوة وفي **البدا** وهي لغة المفاضة والتماد بها ههنا موضع مخصوص يسمى ذات الجيش
بينه وبين ذي الحليفة ميثاق اهل المدينة يتلوا احد **وروي** الشيخ في الصحيح عن احمد بن
محمد بن ابي نصر البرقي عن ابي الحسن عليه السلام قال كان ابو جعفر عليه السلام اذا بلغ ذات الجيش
حجاً في السير ولا يصلي حتى ياتي موضع النبي صلى الله عليه واله وقد روي انها ارض خفيفه
روي ان جيش السيفيا في باقي اليها فاصداً من يد ابي بكر عليه السلام واليه خيفت له تعالى
بها وفي **وادي خجنان** بالصفا دالج المصنوع والجبل السكند جيل بكرة **وذا الصلاصل**
وهي الارض التي لها صوت لما انه احتلظ الطين الحرق فيها بالرول فصار ربيع لها صوت حال
المشي على ان الصلاصل وهو واحد الصلاصل هو الطين المختلط بالرول او الطين مالم يجعل
خرفاً يثني به لانه يتصلصل اذا حجت اي صوت فاذ اطلق ياناً وهو الخمار وقد روي ان المراد
بها ههنا الموضع المسمى بذلك في طريق مكة وانه هو وادي خجنان موضعاً خفيف وقيل
هو البدا موضع خفيف نكرة الصلوة فيها وفي كل ارض خفيف بها السخط ربه عليها
فليست محلاً لعبادة والاها تروى ان اعتبار المؤمنين عليها ان المأثرة الصلوة في ارض
بابل لذلك قلنا غبر الغزاة الي الجانب الغربي وقاتل اول الوقت ردت له الشمس الى موضعها
في اول الوقت وصلي بها به العصر ولا يمكن القول بقواتها بالحكمة لعدم جواز ترك الصلوة في
جميع الوقت وان كره المحل **وبين المقابر** لانه من الموضع العشرة التي رواها عبد الله بن
الفضل سوا في ذلك الغرض والنقل اليهودية وغيرها هذا اذا صلى **من دون حائل** بينه وبين
القبر **وبعد عشر اذيع** عند الاكرهية مع الحايك لوعشرة منصوبة او مقترضة او قد رتبها او
توباً موضعاً يخرج القبر مع الحايك من كونه قبلة والعشرة بالخرى هي العصا في اسفلها حديدية
واستفادتها من كلام الاحباب ولا مع السجدة بعشر رواية عماد الله باطمي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن الرجل يصلي بين القبرين قال الجوز ذلك الا ان يجعل بينه وبين القبر اذ جعل
عشرة اذيع من بين يديه وعشرة اذيع من خلفه وعشرة اذيع عن يمينه وعشرة اذيع عن يساره
ثم يصلي ان شاء لا فرق في ذلك بين القبر الواحد والمعتد وان كان الحكم باكرهية عند القبر
الواحد او القبرين مع ورود الاخبار بغير المقابر لا يجوز تكليف ولا بين استنبال القبر
وكونه

وكونه عن يمينه وعن يساره او خلفه وقال الشيخ نزول الكراهية بجعل القبر خلفه من
دون السجدة عشر اذيع ولا بين القبرين الجديده والعتبة وذهب المعيد والبراهيل الى
عدم الجوزان وهما تجوزان باطلاق قول عليه السلام جعلت لي الارض سجداً ومجتمعة من خلافتي
الرضا عليه السلام قال لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم يتخذ القبر قبلةً ويجوز على من يطالب
قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الصلوة بين القبرين هل يصلي قال لا بأس فلي القول
بالجواز على كراهية جمع بين الاها ونبى وكذا نكرة الصلوة على القبر وحرقها الصدوق ولو تكرر
النيش وعلم تجا سمة التراب بالصدوق لم يجز اذا وقع عليه الجبهة او تحدي الي الملقى ولو بني
مسجد في القبر لم يتزل الكراهية لانها لا تجز بذلك عن الاسم ولو نزل القبر في ذلك الكراهية
كما صرح به في المنه في وجهها حينئذ عن اسم المقبرة وروي العامة ان سجدة رسول الله
صلى الله عليه واله كان فيه منور المشركين فنبشت تزيين **هل يرد**
الاباء عليهم السلام تغيرها في الحكم باكرهية اولاً قال المعيد بعدم الفرق في ذلك فلا طلاق
واختاره في الروش ويظهر من كلام الذكري في احكام الجنائز ان الابعاء متية اطبقت على خلاف
ذلك في الترخية وان قلنا يعني بعدم الكراهية وروي الشيخ عن محمد بن عبد الله الجعفي
قال كتبت الي الفقيه عليه السلام اسأله عن الرجل يرد وقبره الا يعلو عليه السلام هل يجوز ان
يسجد على القبر ام لا وهل يجوز ان يصلي عند قبره ان يرفع يديه او لا القبر ويجعل القبر قبلة ويقيم
عند راسه ورجليه وهل يجوز ان يسجد على القبر ويصلي ويجعل خلفه ام لا فاجاب **وقرأ**
التوقيع اما السجدة على القبر فلا يكون في قافله ولا في رقبته ولا في يده بل يضع خداه الايمن على
القبر واما الصلوة فانهما خلفه بجعل الامام ولا يجوز ان يصلي بين يديه لان الامام لا يسجد ويصلي
عن يمينه وشماله **في المنه** المراد بقوله لا يجوز الاكرهية لا التحريم قال عوفيه من ذلك
كراهية الاستنداد بالرفق في غير الصلوة وروي عن ابي جعفر عليه السلام ان صلوة القبرية عند قبر الحسين
عليه السلام تعدل عمرة وفي **يوم النيران** ايلا يشبهه بها ذكره اكثر الاحباب والمؤاد
بها ما عُدَّت لعبادة النيران او لاصرارها فيها كالقرب والافان **وقد** اعد في المنزل للطبخ
لشول الغفلة لها مع احتمال الاختصاص بالاولي ولا بأس بما توفقه فيه الناس غير عداه
لاضرارها فيه كالمسكن وقد فيه ولا فرق في ذلك بين كون النار موجودة حال الصلوة وعدم
وقول في اصلاح بالقرم صغيب ولو ترك خبلاً بيت نارا وصلى على سطحه او على سطح غيره
من البيوت التي نكرة الصلوة فيها فلا بأس وفي **بيوت الجوز** وكذا بيوت سائر المشركت

عليها ثوبا وحل ولا فرق في ذلك بين صور الحيوان وغيرها نظر الى عموم اللفظ وفي المنوط ولا
يعقل وفي قلبه اذ يمينه او شماله صورة وما شئت لا ان يعطى لها كما كانت تحت رجله فلا يثبت
وهذا التعميم موجود في بعض الاخبار **او** التوجيه الى **مصحف مفتوح** لان فيه شأنا على اعيان
ولما رواه عن النسا باطلي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعلى وبين يديه مصحف مفتوح
في قلبه قال لا وهي تحمله على الكراهية مع ضعفها بهاء وقد روي **داود بن فرقد**
عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يعلى على المراهطين والكواعدا لمكتب عليها وقال ابو الصلاح
يعلم الجواز وتردد في العناد والتقليد بالنسبة على بعد تعميم الكراهية بالنسبة الى كل مكتوب
في القلب كما كان او غيره من التوثيق كما صرح به المصنف في النهاية والمنتهى بينه كثير من الاحباب
وهو **مريب** وان كان مانع اياهم من ذلك لان علة الحكم لا تطرد في جميع ما فيها على ان
التعليل يترك من تقريبات الغفلة فليقتصر على مورد النص ولا فرق بين حافظ القرآن
وجاهل ولا بين القاري والناظر الى الحصول التثنية على الجمع ثم يشترط ان يكون مانع من الايجاد
كالعلم والظلم وقبلة التيمم يكون قاريا **او** التوجيه الى **صايط يتزين بالوعظ** يال فيها لمخافة
تنبه الخاسر من الغفلة المذوب اليه ولقول ابي عبد الله عليه السلام وقد قيل عن محمد بن
صايط قبلته من بالوعظ يال فيها فقال ان كان يتزين بالوعظ يال فيها فلا تضل فيه وان كان
غير ذلك فلا بأس وفي المنوط ذكره الصلوة في موضع يتزحها بقلبه من يول او قد روي **داود بن فرقد**
ونقله على ذلك الشهيد في الرواس والبيان وانما جمع من الاحباب استنفاد الي ان
الكراهية في الصايط او في منها في البول لا في الفم واستعمل اكثر الاحباب تعدي الحكم الى غير
ذلك من الغايات مثل الخمر والما الحش وما شئت ذلك نظرا الى اعتكاف التقليد المأولة
الفتاوى الى عموم قول ابي عبد الله عليه السلام وان كان من غير ذلك فلا بأس مضافا الى كون العلة
ليست مظنة ومن هذا يستفاد منع الاولوية التي ادعيت في الصايط على انه ليس يعلم كونه
القش من الخمر فلا اشكال فيه ايضا **او** التوجيه الى **استبان سورة** بفتح الهمزة وكسرها اي مقابل
بوجهه ولذا قال في المستبني ومقابل وجه الانسان فيه بما آتي ان شئت الكراهية لما هو سبب
المقابل بوجهه فقط دون مقادير بغيره وهذا الحكم ذكره ابو الصلاح واختاره المصنف جماعة
وعلى ان فيه تشبيها بالاحكام على كل شخص وبحصول الشك على ايضا وكذا يكره الى سلاح
المتراري والسيف المشهور واشد كراهية **وقال** ابو الصلاح لا يجوز الى السيف المشهور
وتردد في الاقسام **دو** مستند رواه عن النسا باطلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال

لا

لا يصلي الرجل وفي قلبه نار او حديد وهي مع ضعف سندها محمولة على الكراهية موافقة لاصالة
الجواز ولو خاف من العدة زالت الكراهية ذكره الشيخ **او** التوجيه الى **باب مفتوح** قال ابو
الصلاح وشبهه الاحباب ولم يحد له مستندا يعمد عليه **قال** في المحبة لا بأس بان يفتح فتواه
لان من الاعيان وفي الذكر علة باسحق ب السيرة بغيره وبين من الطرفين وقول عن بعض
الغفلة متبديا ب يكون صالحا للاستطراد **ولاباس بالبيع** جمع بغير بالكره وهي مستند انكار
والكناس جمع كنية وهي مستند اليه وتطلق ايضا على متبدي النصارى والجواز فيها بغيره
كراهية نحو ركنه الاحباب صحبه العيص بن العثم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
البيع والكناس يعني فيها **قال** نعم وسالت هل يصلي بعضها مساحدا قال نعم وروى عنه
عليه السلام انه سئل عن الصلوة فيها فقال صلي فيها فقد رايتهما معا فضعها قلت ايها
فتبها وان كانوا يصلون فيها **قال** نعم وقال ابن البراء وسئل ابن ادريس بالكره
لانها لا تنفك عن الخبائث وروى الاحباب بالمانع **وسمي** ان يوش موضع الذي يصلي فيه
منها **الحج** عبد الله بن عثمان وشيخه ان يترك حتى يحل كانه عليه التيمم وقد سئل له ذلك وروى
مصورة فلا ريب في كراهية الصلوة فيها من حيث الصور **وهل** يشترط في دخول البيعة والكنية
اذ اهل الذمة احتمل في الكبري ذلك وعدمه في النظر الواقع وغلايا القرنية ولاطلافا للاخبار
الصلوة فيها **وكذا** لا بأس بالصلوة في **باب الغنم** قال الميرزا الخراساني الغنم كالغنم
لابل واحد من رعي مثل الخيل **وقد** روي عن الكراهية فيها ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
انه قال اذا ادرتم الصلوة وانتم في من ارج الغنم فصلوا فيها فانها سكرية وبركة **والصا** لا بأس
بها في **بيت اليهودي** **وبيت النصارى** لا يثبت المحرم لرواية ابي حمزة المتقدم ولو كان هذا
مستندا لعل مراد الغنم يكون محققا بالبيع والكناس كان الشك كالانفي **هذه تمة**
لباب مكان المصلي في ذكره من احكام المساجد ووجه جعل احكامها المتاحد وما يتعلق
بها **تمة** لما حث المكان كون المسجد من جملة **صلوة الغرضية في المسجد افضل** منها
في غيره اجماعا لان النبي صلى الله عليه وآله واوصى على ذلك وحث عليه ولا ريب موضع العبادة
فكان الاولى مغلها فيه لان فيه اقامة شعائر الدين ثم المساجد متساوية في الفضل في المسجد
الحرام حشرة الخبيث وفي روايه بانه ياف في مسجد المدينة ياف وروى **عنه** الا في وفي
مسجد الكوفة والافقي ياف وعن ابي حمزة عليه السلام لو جعلت س ما في مسجد الكوفة لا عذر
له الزاد والرواحل من مكان بعيد ان صلوة فيه بقية فيقول حجة وصلوة نافله فيه نقد

عنه وعن ابي ابراهيم المومنين عليه السلام انما فقه فيه بقدر ما سمع من النبي صلى الله عليه واله وان قد صلى
فيه الغني والفقير وصلى وان رسول الله صلى الله عليه واله وضع رجله من السفر الى المسجد الاقصى
وامره بلزوم سجدته وفي المسجد الاقصى يداينه وفي سجدته يتبذل كيش وعشرين وفي مسجد
السوق باثني عشر **تفسير البغيت** افضل للنساء من المسجد لما فيه من الاستتار وعدم
التعرض للفتنة وقول **ابن عبد الله** خير مما احب ساكن البيت **وان فقه في المنزل** افضل
منها في المسجد لان فعلها في السر اقرب الى الاخلاص واجد من وساوس الشيطان
وقال عليه السلام افضل الصلوة صلوة المؤمن في بيته لا المكتوبة ثم ان النبي صلى الله عليه واله
اوصاه ان يصلوا النوافل في بيوتهم وناقضه الليل كد في ذلك لما في اطلالها من خوف تطرف الريا
وفي حكم المنزل ما يؤم مقامه في ستر النفس والشخص **وسحب النجاسة** احسن كشفه
لصحة الخلق قال سألته عن المساجد المظلمة بكثرة النجاسة فيها قال نعم ولكن لا تضركم الصلوة
فيها اليوم ولولا ان العمل لرائكم كيف يصنع في ذلك ولو اضطررتم الى نظائرها لوضعتوا برءكم
فلا بأس دفع الصلوة وكثرت عند الله من شأن عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان بني رسول
صلى الله عليه وآله فاستندوا على النبي فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فظلت قال نعم فامر
ببرها فحمت فيه سوار من حذوق الخيل ثم طرقت عليه العوارض والحصى والاذخر فاشوا
في جحرها حتى اصابوا المطر فجعل المسجد يركف عليه فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فظلت
فقال لهم رسول الله صلى الله عليه واله لا عشرين كوشا حتى ياتي في نزل كذلك حتى ينزل
صلى الله عليه وآله قال في الذكر في كراهية التطليل لعل المراد به تطليل جميع المسجد او
تطليل خاص او في بعض الملبدان والا فالحق جرم الله الى التطليل لدفع الحر والقر وهو بالضم
البرد ولو ينزل المصنف وسحب النجاسة وكشفها ليكونا من جنسها من غير ان يراه
على ان النجاسة مطلقا متنجسا باموكرا بالافتاقا وكونها مكشوفة امر زائد عليه من ذلك
المر قال الله تعالى انما يعرج مساجدنا الاية وقال تعالى وان المساجد حرمات وقرب
ابوعبيدة الخداع عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من اتي مسجد ابي له اسير بيتا في الجنة وفي
بعض الاخبار ركعتان فقط قال ابو عبيدة فترى في الوعد الله عليه السلام في طريق مكة وقد
سويت اجزاء المسجد فقلت جعلت فداك نرجوان يكون هذا من ذلك فقال نعم والخمسة
هو الموضع الذي تكشفه الفتاة من الاذن وتبينه لتبين فيه والتشبه على سبيل التمثيل
مباينة في الصغر كما تراه قبل ولو كان المسجد المبني بالتمثيل الى المصلى كالحصن الفخاه في
في الصغر

السيارة كالحصن
جدة في قوله

الصغر بالنسبة اليها ويجعل ان يكون وجهه الشريف عدم احتياجه في ثبوت ذلك الى التاخير لان بل
يكفي رسمه كما ثبت عليه فعلى عبادة **وجعل المصفاة** وهي المطهرة في الظاهر **على بابها**
قوله النبي صلى الله عليه واله اجعلوا مطهركم على ابواب مساجدكم ويكره جعلها داخلها لما فيه
من تأذي المتطهرين بها وكذا مطلوب الترك ومنع ابن ادريس جعلها في وسطها قال
في الزكري وهو حق ان لم يسبق المسجد وقدره بالجمعاء موضع الوضوء ولا يبعد كراهية جعله في
داخلها لئلا يكره الوضوء من البول والغائط في المسجد وعدم التماثل المتوضي عنها غالبا
وجعل المنارة مع حائطها ويكره جعلها في وسطها وقال في النهاية بعدم الجواز
وهو حق ان تقدمت المسجدين على بنايتها ويكره تطهيرها على المسجد لما مر ان عتبة عليه السلام
مر على منارة طيلة فامر بهدمها ثم قال لا ترفع الامع سطح المسجد وربما استغاثا كراهية
التعظيم ايضا من استحب جعلها مع حائطها لان ما تطول على ما يطول رقبته فلا يتصور
كونه محمولا مع حائطها **وتقدم الرجل اليمنى خولا** اي في حال الدخول الى المسجد وتشرعها
وتقدم الى الموضع الاشراف **وتقدم الرجل اليمنى خولا** اي في حال الخروج لئلا يكون
في المحل الاشراف واليمنى التي هي شرف منها في غيره وهذا على العكس من موضع التي للعلم
المذكورة **والرأس عند يمينه** اي عند الدخول والخروج لان المسجد مظنة الاحابة فعند الدخول يسلم
الله وبالله السلام على من اقبل اليها النبي ورحمته وبركاته **السلام** صل على محمد وآل محمد وافزع لنا
باب رحمتك واجعلنا من قدامك حبل شأ وجهك وعند الخروج **السلام** صل على محمد
والحمد لله افزع لنا باب فضلك وفي الموقوف من سماعة قال اذا دخلت المسجد فقل اللهم
والسلام على رسول الله صلى الله عليه واله وعلوه ملائكة على محمد وآل محمد والسلام عليكم ورحمة
رب اعزني ذنوبي وافزع لي ابواب فضلك واذا خرجت فقل مثل ذلك **والمراد بوجهه**
سبحانه ذاته المحدثه مجازا عن الوجه الحقيقي لثبوت الشبهة الى غيره **وتعاهد النمل** اي
استعماله كما عند باب المسجد لئلا يكون فيه نجاسة وقوله النبي صلى الله عليه واله تعاهدوا
نملكم كما تعاهدوا ابواب مساجدكم وفي حكم النمل ما يصلي الانسان من فطانت الحاسة كالحصاة ولو
يقرب المصنف وتعهد النمل كان افصح لان النمل لا يكون الا بين اثنين وكما تراه في
لغة الرازي **واعادة المستهزم** كسبر الدال المشرف الى الانهزام فانه في معنى قارنا **وتنسىها**
وهو جمع كناستها نعم الكاف وهي التام واخرجهام منها لما فيه من التخفيف
وتعظيم شعائر العبادات وتبالي في يوم الجحيم ولبله الجمع لما دواه النبي عن عبد الحميد عن

انما ابراهيم عليه السلام قال **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنتن المسير يوم الخبيث وليدته
الجهم فخرج من تراب ما يورث العين غفر الله له والظاهر ان الواو العاطفة هنا معني او
فاتي الوقتن كنسها فيه حصل على الفضيلة وقد بر القلم يكون التراب يورث في العين صاف
في الخي فظ على كنهها وان كانت نظيفة وعلى فعل ما يتبر وان لم يتبرعها **والا سراج فيها**
ايلا لما في ذلك من اعانه المنتهدين فيه على ما رويهم ونزعتهم المنزلة في اليه فيمن الخراب عليه
ولما رواه في التهذيب باسناده الى انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اسرج في مسجد من
مساجد الله سراجا لم تنزل الملائكة وحمل العرش يستقرون له ما دام في ذلك المسجد من ذلك
السراج ولا يشترط في حصول الثواب المذكور كون ما يسرج بهن الزيت ويحتمل من حال السراج
لعموم الخبر وكذا لا يشترط في مشروعية الاسراج صلوة احد فيه او اقامته حاله الضرب بل
يستحب مطلق للعموم **وعور نقص المستهدم خاصة** مع حذف النقص على احد من الموردين
الي المسجد ومع اراده اعادته **وهل** يجوز النقص لتوسعة المسجد لا وجهان من عدم المنع
ومن ان فيه احداث مسجد واستغفار وقول الحائز على توسعة مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
وقد اوسع السلف المسجد الحرام ولم يسع بانها احد من علي ذلك العصر ونحوه نقلي ما على
الحنفين من تشييل وعلى بقدر الجواز لا ينقض الاعم الظن الغالب بوجودها في الزمان ولو اضر
النقص الي زمانها كان أولى الاعم الاحتياج الي لا لانه وانما هو جواز احداث باب و
شباك وروضة فيه لمصلحة عامة ولو كان لمصلحة خاصة في جواز وجهان **واستغفار الله**
مثل العرش والسراج لا آلات التبا في غيره من المساجد مع استغفارة عنها او كون ذلك
الغير اخرج البها كثره المصلين ولا شتيلا الخراب عليه ولا مانع لان الماك واحد وهو
الله تعالى وقد صرح به في الاكوي ولا يجوز لغير ذلك ولو اهدم لم يجز بنا مسجد اخر لا لانه
الاعم الياس من عونه وتعيه بها والعبر في الله وما يليه راجع الي المسجد الاول عليه لفظه
المسجد **وكذا الشرف** للمسجد نعم الشرف وقع التام شرفه بكون التراب وهي ما حصل في
اعلي الجدار من العلام على محيها موضع في القلاع لما روي ان عليا عليه السلام راي سجد باب الكوفة
فدشرف فقال كانه يبعهم **وقال** ان المساجد لا تشرف بل تنبئ حي وهو كما يبعهم
وضع شئ في اعلاه **قال** شاه جاذم يكن لها قرن **وكذا كونه** **التعليق** للمسجد بل على وسعا
اقتدا بالسلف ولما فيها من الاطلاع على عورات المجاورين وهو منهي عنه وقد روي ان
مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قد رقتا **وكذا كونه** **الحا ريب** **الداخل** في الحديث كثيرا
كما

كما ذكره جماعة من الصحاب او في المسجد لما روي ان عليا عليه السلام كان تكبير الحار ريب اذا راها
في المسجد ونزلت كانه من اهل اليهود والمجاد من كسر الحار ريب في لفظ الحديث اذا حلت
في المسجد وكيفية كراهيتها بهذا المعنى بسبقها مسجدية حملها اذ لم يسبقها المسجدية
حرم احداثها **وحملها طريقا** لما في ذلك من الاستحقاق والتعظيم ولو ادي الي تغيير صورة
المسجد حرم **والبيع فيها** **والشرا** **ويمكن** **الحا ريب** وكذا الصبيان لقول النبي صلى الله عليه وآله
جنبوا مساجدكم صبيانكم وبجائيتكم وشراكم وسبيكم لان المسجد في غير ذلك وهو من الأمن من حصول
الخبائس من الصبيان والمجانين **وتوكل** من الصبي الحافظ على التتره من الخي سات وضله
الطهارات واذ الصلوات فانها هي عدم كراهية تكبير بل تحية النزل باستقبال المكين لما
فيه من تهيئة على التردد الي المسجد وفعل الصلوة فيه **وانفاذ الاحكام** لما فيه من الجلال
والتمام والدعوى الباطلة المتدنية للصحة والمسجد المنصفا عنه بتسليمه ولما رواه علي بن
اسباط عن بعض رجاله **قال** قال ابو عبد الله عليه السلام جنبوا مساجدكم البيه والكر والحي
والصبيان والاحكام والضالة والحدود ورفع الصور **وقال** الشيخ في الخلاف لا يابس به
واختاره ابن ادريس والمصنف في المختلف لان امير المؤمنين عليه السلام حكم في جامع الكوفة و
قضى فيه بين الناس وذكر الفقه فيه مع وفه الي الآن **واستدل** شيخنا المحقق رحمه الله في شرح
النواعدي الجواز واختيار عدم الكراهية بان الحكم طاعة فجاز ان يعاها في المناسبات الموضوعة
للطاعات وحاجته ولله الشخ عبد العلي قدس الله روحه في بعض تعليقاته بان اراد
بالجواز المعنى الا تم كيف سئل الكوفة مع انه خلاف الظاهر من عبادته فسلم كلفه لا يفيد المدة من
النقل لعدم الكراهية وان اراد به نفي الكراهية ايضا لم يمنع وكيف يحكم به مع ما نورد في كلام جمع
كثير من الفقهاء وكلام ايضا في بحث احكام الجبابرة في فعل صلوة الاموات في المساجد مكره
اشبه وقد حكى الكراهية بانفاذ الاحكام كالحبس على الحق واستيفاء الجذوة او بما فيه
جدال وحضوره كما قاله القنطراوي او بما اذا كان الخليلس فيها لاجل ذلك بخلاف ما
اذا كان الخليلس العباد فاتفق حصول الدعوى وتبرؤا الحكم فيها وهذا هو المعول **ونحو**
القول انشادا ونشادا لانه موضع العبادة فلا يابس فيه ذلك ولنسحق عنه في مرسله على ابن
اسباط المتقدم وروي الصدوق فيمن لا يحضره الفقهاء ان النبي صلى الله عليه وآله سمع رجلا
يتكلم ضالة في المسجد فقال قولوا لا رد الله عليكم فانها غير هذا البيت **قال** في الاكوي ولا
لا يابس بانشاد الضالة عن علي بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام **وكذا قال** لا يابس بانشاد الشعر

عنها وارادته صرفا لمن في مصارفها في هذه الصور كوز النجس والمنزلة له الحكم ومنه في
المبطل من النجس مطلقا **وعلمها بعد زوال آثارها** لعدم زوال المسببة بزوال الآثار فحقها
في ان العروضة داخل في الوقت **واذ حال النجاسة بها** لظهور قولنا في انما المشركون
نجس فلا يزيلوا المسجد الحرام في نهى من رتبنا النجس على النجاسة فثبت الحكم في جميع اقسام النجس
بالعرق ولقولنا النجس على ما عليه والرجحان ما جحد النجاسة ولما مر منها هذا الفعل وظاهر
المصنف هنا وصريحه في غير هذا الكتاب انه لا فرق في التحريم بين النجاسة المستندة الى المسجد
او الى شيء من الآلة وغيرها **والذي** عليه جرح الاحكام بل كل عدا المصنف كصحة التحريم
بالمقابلة فلا يحرم ادخال غيرها استنادا الى ما اجمروا عليه من جواز ادخال الصبيان والحيض
من النساء جواز ما عدا ما عدا النجاسة من النجاسة غائبا وقد ذكر الاحكام جواز دخول الجرح والرجحان
والمتحقق ضد ما في التلويح وجواز الامساك في المسجد من غير ما يمنع من التلويح وتعلق هذا
اقرب **وارادتها فيها** مع التلويح والاطلاق وفيه كما لو ان النجاسة في اية بحيث
لا يتعدى اليها وفيها لا يفعل كما في الكثير فان قلت يحرم الادخال مطلقا فكذلك وان قلنا في
المتعدية احتل الجواز وجهه واضح وعدمه بما في الازالة من الامتثال وانما مطلوب تركه **واخرج**
الحصان منها فحدا لظاهره في البيه والي مسجد آخر رواه وهب بن وهب عن ابي جعفر عليه
السلام قال اذا اخرج احكم الحصان من المسجد فليتردها في مكانها او في سائر احوالها حتى
توحل في التواء خارج الحصان مكرها واحتل بعض الاماخر في التوقيت تخصيص التحريم بما اذا
كانت الحصان من المسجد كان تكون فرسا له فلا يكون حرا لتركه اخراجه وهو لو توفيق حتى لا
ان ظاهرا لا يرد في الرواية بعض التحريم مطلقا وينبغي تفسير جواز ردها الى غيره من المباحين
مع كونها فرسا لم يستغنى عنه او ولو تيمم ذلك الغير كما سبق تفصيله ولو كانت الحصان من
الانعام المشوهة للمسلم لم يحرم اخراجها قطعيا بل يشترط في الظاهر **والنقض للنجس**
الكتاب لا ههنا مع وجوده وسبقه ومنه وقف الاماكن التي به المنع والبناء مع
انه لا يحقق من الغلبة كما في محله ان سنا سنا في حكم الاحكام بعد جواز اخذها
في ملكه او طريق وعدم جواز ادخال النجاسة اليها حتى في ذلك **ولو كانت في ارض الحرب او**
في ارض الصلح **وما داهلها جازا** **سؤال النجاسة في المنجس** لا في غيرها وجب جعلها
حينئذ مساجد ولا يجوز نقض شيء منها سوى ما لا بد منه في حق المسببة كالحرب وفي
المتنعي اطلق في انما شرع في اخذ النجاسة لئلا يجردها اليه في الصحيح عن العيص
بن

المقصود في
في الاذان والاقامة

ابن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن النجس هل يصلح لنفسها النجاسة المتجددة
فقال **لغيره المقصود في المس في الاذان والاقامة** لانه لا يعلم الاذان والاقامة والاذنين
قال **تعالى** واذن في الناس بالجمعة وقال **واذا من امره وادعوه** وشركا اذا ذكر حضوره في قوله
للاعلام باوقات الصلوات والاقامة اذا ذكر معه في قوله عند اقامة الصلوة اي قرب فعلها و
ها عندنا يوجب من الله تعالى كتمان العبادات في غير الله عليه السلام لما هبط جبريل
بالاذان على رسول الله صلى الله عليه وآله كان راسه في حجره على عليه السلام فان جبريل عليه السلام
واقام فلما انتهت رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا علي سمعت قال لم قال حفظت قال لم قال ادع
بلا لا نقول قد دعا عليه السلام بلا لا نقول وفي صحاح زرارة والفصل في بيان معنى ابي جعفر عليه السلام
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جبريل عليه السلام عليه السلام لا يسأله وأما قوله على ان رآه عبد الله
ابن زيد في منامه فاجاب رسول الله صلى الله عليه وآله فقال انه رآه راي جوف ان سنا الله ثم قال ثم
مع بلال فالتق عليه ما رايته فليرون فانه الذي منك صوتا قال عبد الله سمعت مع بلال فجلست الى
عليه ويؤمن فسمع من الخطاب وهو في منامه يخرج بكرة رآه فقال يا رسول الله والذي بعثك
بالحق لقد رايت مثل الذي راى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله الحمد **واهل البيت عليهم**
السلام اعرف بما اخذ الشريعة واسمى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنادا وروى جبريل عليه السلام
في مثل هذا في منامه عبد الله في ما يراى بعد لانه لا يلقى كما لا بد وكيف وقد قال تعالى وما ينطق عن
الهوى ان هو الا وحي يوحى **قال** ابن ابي عمير اجمعت الشيعة عن الصادق عليه السلام
انه لعن قومنا زعموا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ الاذان عن عبد الله بن زيد فقال ليزول الوحي علي
نبيكم فزعموا انه اخذ الاذان عن عبد الله بن زيد **ها** اي الاذان والاقامة **متحججا** احتجاجا
مركوا وفيها ثوب عظيم فعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المودون اطول الناس عيشا في يوم القيمة
عنه عليه السلام بل انه على ثوب المسك يوم القيمة يعطى الاولون والاخرون رجلا يدي بالصدقات
الحسن في كل يوم وليلة **ورجل يوم توفاهم** راحون وعبد ادرك حتى اسروا حتى هو اليه وروي
عنه الجلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال **قال** اذا اذنت في ارض فلاة واقلت
صلى خلفك صفان من الملائكة وان اقلت قبل ان تؤذن صل خلفك صف واحد وكوهه
روى في الصحيح محمد بن مسلم عن علي عليه السلام وفي رواية حذ الصف ما بين المغرب والمشرق و
عن علي عليه السلام من صلى باذان واقامة على خلفه صفان من الملائكة لا يترك طرفها ومن
صلى باذان صل خلفه ملك **وروي** بلال عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه حديثا طويلا

سُتَعْلَمُ عَلَى مَرْغَبَاتٍ شَتَّى فِي الْأَذَانِ مِنْهُ أَنْ يَسْمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَذَانِ فِي سَبِيلِ
الصلوة واحدة أياً كان وقتها وأينما كان في الصلاة على الله تعالى عز وجل له سلف من ذنوبه ومن عليه
بالعبادة بها على من عمره وجمع بينه وبين الشهادة في الجهاد والاحتساب في هذا الباب بكثرة وإتقان
يستحبان في الصلاة **اليومية خاصة** وأدوم الجمع فيها كونهما بدلاً من الظهر أو لأيهما
ظهره فمختارة ولا يشترعان في غيرها بجماع العمل إنما كان يؤخذ بالأقول المؤذن في غيرها
من المخرجه وفي العبد والاستعانة على الأظهر صحة به في الذكر الصلوة ثلثاً بالنصب في الألفين
على حذف التاء أو بالرفع على حذف المبتدأ والخبر أو بالتعريف بينهما زناً ونصباً واستعمل في
الذكره اسمياً بصلوة الجارية من نوح الأمر ومن الاستعانة عنه حضور المشتبهين وإطلاق
استعمل به للفرق بين قول المندوره وحضور سجدتها في اليوميه إنما هو بالنسبة إلى الصلوات
والألفين متجهان إلى العبادات الموحدة وسجدت الأذان في أذن من سجدت من إلى
عبد الله عليه السلام من باب كل الخير أربعين يوماً سجدت من سجدت من في أذنه وفي البيت
فانه يطرد الشيطان كما ورد به معتمدين الجعفي وفي أذن المولود اليمن والأقام في البيت
عليه أبو عبد الله عليه السلام وتحت الأذان المندم على الصبح في المشهورة منقولة من في ظاهر
كلامه وابن إدريس الجعفي **وقال** ابن الجبير وأبو الصلاح لا يؤذن لصلوة الأبعد دخول وقتها
ولا يؤذن في سجدة يوميه بين كونهما **أد أو فقا** لعدم فليقتضها كما كانت وهما في الأذوية
أكد **للمندوب والجامع** وفي الجامع استؤثرنا **وقال** الملبد والشيخ في المنوط والموتى في بعض
كتبه بوجوبها في الجامع واختاره ابن البراء وابن حزم ولو أريد به أن يصير من أحدهما على إلى
قال سائلة يكره إذا كان واحداً **قال** إن صليت جماعة لا تحرك الأذان وإقامه واجب
بأنه معارض بقول الله عز وجل عليه السلام إنما الأذان مستقر مع حيزه وخصه خسراناً بصلي
ابن حزم فانه واقف مع مكان حمله على الذنب والمندوب بالوجوب إلى الجماعة عند من يقول به توقف
سبل فضيلة الجماعة عليه إلا الاشتراط في العدة كما يتقوله ظاهر كلام أبي الصلاح **القول والثقة**
فقد وثق في الحديث والجماع من الرجال ويعتد به إذا لم يسمع إذا نطق بها الرجال إلا
فإن سمعوا لم يكرهها ذلك مع العلم ولم يكن معناه إلا ينبغي الحديث للعبادة بخلاف ما إذا لم يعلم فانه
يجمع ويعتد به وظاهر المنوط الاعتقاد به مع سماعه مطلقاً ولا يكره استئذاناً كما استثنى
استثنتا وهن من الرجال وتعليقهن منه والجماع ورات المزدريه والخشي لا تاتي في ذلك و
كما ذكر في عدم جواز تأذين المراهله وأوجبته المرتضى في الجملة على الرجال دون النساء في كل صلاة

جماعاً في سبيل واحد وصلى وأوجبها عليه في سبيل واحد وصلى في الصبح والمغرب وصلوة الجمعة وأوجب
الأذان خاصة عليه في كل يومين **وقال** ابن الجبير كان على الرجال جماعة وفردى سقراً
وصلى في الصبح والمغرب والجمعة وغيب الأذان في باقي المكتوبات والمنقول الاختصاص مطلقاً
تأمل لا يكره في حق النساء كما في الرجال **لما** روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم على النساء أذان
ولا أذاناً ومثله روي حميد بن ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام ولهن الأذان بالنسبة إليهن
لقول أبي جعفر عليه السلام في خبر رآه إذا استشهدت الشهادتين فحسبها وروي عبد الله بن
أبي عبد الله عليه السلام بغيرها أن يكتفى وتشهد الشهادتين **وتأكدان في الصلوات المبررة**
وهي العداة والجمعة والمغرب لأن في الجملة دلالة على اعتبار السجدة بالنسبة إليها وفي الأذان
زيادة تبييناً لغيرها **خصوصاً العداة والمغرب** ليعلم عبد الله من شأنه عن أبي عبد الله
عليه السلام بتركه في الصلوة أذاناً واحدة إلا العداة والمغرب وعن جماعة **قال** ابن الجبير
عليه السلام لا تصل العداة والمغرب إلا بأذان وإقامته وخصص في سائر الصلوات بالإقامة
والأذان فقطك ظاهره من الحديثين وإن أخصى الوجوب لأن الأخبار الدالة على جواز ترك الأذان
بعضها الجمل على الاحتياط المؤكد **ويستحق أذان العصر يوم الجمعة** قاله الإمام في عمدة المنتهي
بأن يوم الجمعة يجمع فيه بين الصلوتين ويستحب ما بينهما من الأذان فيهما بأذان واحد **وقال**
ابن إدريس إنما يسقط أذان العصر عن صلي الجمعة أما المصلية فله فلا تؤلف عن المنية والصلح
وفي عرفه يجمع فيها بين الصلوتين ويكتفى فيها بأذان واحد وكذا في المغرب والعشاء في المزدلفة
لعمدة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام **قال** السنة في الأذان يوم عرفه أن تؤذن وتقيم
للظهر ثم تقيم للعصر فبأذان وكذا في المغرب والعشاء ثم تذر له **وهل** هو حرام في هذه
المواضع الثلاثة ومكروه حرم المصنف في كثير من كتبه بالتحريم والوجوب فيه أنه لم ينقل يعلم في
عهد النبي صلى الله عليه واله ولا في عهد أحد من الأئمة عليه السلام فيكون بدعة ولو أريد ابن سنان
وروي حصص بن عياض عن أبي جعفر والي عبد الله عليه السلام الأذان ثلاثاً
يوم الجمعة بدعة واستثنى **شقيق** المحقق القول بالكرهية وحال اليد بحله لأن كونه
الأفضل تركه الأذان ثلاثاً فيه لا يعصم تحريمه وفي الذكر **الاقرب** الحزم بالنسبة إليهم وأنه يكره
في مواضع استحب بالجمع وأجاب عن رواية حفص وأولاً الطعن في السند وثانياً بأن كان
حمل الأذان ثلاثاً على التثنية وسماء ثانياً باعتبار الأقامة وفي البيان حكمه بأن حكمه بسقوط
الأذان في المواضع الثلاثة **قال** الأقرب تحريمه مع اعتقاد شرعيته وهو الحق لما تقرر من

عدم فعله وعدم النص عليه فلا يجوز اعتنا بشرعيته بربوبها وغاية ما بدى في جوان كونه
ذكر اسمه تعالى وهو عزرائيل في جميع فصوله فان الحبيبات ليست اذكارا ومن لم يحركها
للمصلي بل يبدل منها الحولقة كما نص عليه الشيخ وغيره على انه اذا قصد به ذكر اسمه لكونه اذا
لم يكن محلا للنزاع ولو جمع الحاضر والمناولين صلاتين في وقت احدهما لم يشهور بين
الاصحاب سقوط الاذان للثانية لما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة والفضيل وغيرهما ان
جعفر عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله جمع بين الظهر والعصر باذان واقام بين وبين
والصلاة باذان واقام بين وبين الاذان اعلام به حول الوقت وقد حصل بالاذان الاول
وعنى بالسقوط باعتبار التأكيد لا الشرعية كما هو الظاهر حيث لا قابل تحريم وفي الذكر
جزم بان الساقط في صورة الجمع مع عدم احتياج اذان الاعلام لا اذان الذكر والاعظام
وهي زاغرية منه لان الاذان واحد واصل شرعيته لغرض الاعلام وهو منشأها
وشرعية في القضاة لو ردد النص فلا ينافي ذلك على ان الذكر لا ياتي على جميع فصولها كقرائنه
والساقط لا ينافي لوجه بينهما في وقت الاولى كان الاذان مختصا بها لانهما
صاحبه الوقت وان كان في وقت الثانية اذن الثانية اقام وصلى الاولى لمكان الترتيب
ثم اقام الثانية وعلى هذا يكون الجمع بين ظهري الجمع وعشاء المزدحم سريحا
في هذا لا خصوصية الزمان والمكان وكذا سقط الاذان **عن القاضي** للفرغ من الجنس
المؤثر في اول وثمة لما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال
اذا نسيت صلاة او صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بالاولى فانها
لها والتم لم صلها لم صلها بعدها باقامة لكل صلاة وروي الجمهور عن ابي
عبيدة بن عبد الله عن ابيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه واله واليوم الخندق عن
اربع صلوات حتى ذهب من العير ما شاء الله قال فامر بلالا فاذا نواقام فضلى
الظهر ثم امره فاقام فضلى العصر ثم امره فاقام فضلى المغرب ثم امره فاقام فضلى
الصباح **وهو** زاعلى فقد روي عن غير منافي للعصر لما روي ان الصلاة كانت تسقط
مع الخوف ثم نصى الى ان نسخ ذلك بقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم بالصلاة الا يولد
الاقتضار على الاقام في الجميع لما رواه موسى بن عيسى قال كنت في اليوم رجل عظيم
اعادة الصلوة بعد اذان واقامة فكتبت بعد ما باقامة ولو اذن واقام لكل
فرضية قال الاصحاب كان الفضل لقوله عليه السلام فليقضها كما فائتته وقد كانت

من حكم الغائبة استحب ب عدم الاذان لها فكذلك قضاؤها ولو نسي عمدا استحب ان ياتي
عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل عن الرجل اذا اعادة الصلوة هل يعيد الاذان
والاقامة قال نعم وفي الاستسبال لال هذين الخبرين نظرا لما اول فلان الاذان اقام
يتحقق في الغائبة والمعاداة مع اتحادها او كونها الاولى لما ان المخصوص بالاذان الاعلام
وهو يحصل بالاول وأما ثانيا فلان الخبرين ظاهران بل صريحان في الوجوه وبين موضع
السلام **ولهم** اذا قال في الذكرى وربنا قبل ان الاقام لا يعتبر الا في الفضل **وعن**
الجماعة الثانية اذا حضرت في مكان لتعبد فبموجب حدث جماعة احركي قد اذنت واقامت
وصلت اذا **المتفرق** الجماعة **الاخي** باجماعها فيكون في السقوط نقا واحدا منها
معيوب **والمتقدم** رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل المسجد
وقد صلى العزم يؤذن ويقيم قال ان كان دخل ولم يتفرق الصف صلى باذانهم
واقامهم وان كان قد تفرق الصف اذن واقام وقال ابو علي عليه السلام
في تصرف بعضنا وجلس بعض في التبعيع فدخل علينا رجل المسجد فاذا نفضنا
فقال الصادق عليه السلام احتسنت اذ نغم عن ذلك وانما اشتد المنع فقلت فان
دخلوا وارادوا ان يصلىوا بغير جماعة قال يقولون في ناحية المسجد ولا يندبرون امام
وفي هذا الخبر دلالة على المنفرد والجماعة فقول **علي** حجة لا يكره للمنفرد متصرفين
ويبلغ من ظاهرها انه المصنف رحمه الله عدم سقوطه عنه وان احتمل ان يستفاد
منها السقوط بطريق ابي كونه في الجماعة كذا وكذا بسقوط الاذان تسقط الاقامة
ايضا كما هو صريح الخبر وفنا وي الاحتجاب لمكان على المصنف ان يفتيه عليه ولو كان ان
منفردا لم يسقط عن الثاني لغفد النص وفي المنبسط اعبر في الاكتفاء باذان الجماعة
الاواني كون الصلوة مفردة فمع الاختلاف تؤذن الثانية واطلاق الاحتجاب بها رخص
بغير قولها اذا تجدد وقت صلوة اخرى لم يكن حاصلا وقت الاذان الاولى والعصر
والمغرب بخلاف ما اذا نواصلوا الظهر مثلا في وقت ثم دخل من يريد صلوة العصر
فاية لا يؤذن ولا يقيم **وسبب** ربط اتحاد المسجد فلو تعدد لم يثبت هذا الحكم وانما نرى
وهو سريحا فيكون الصلوة في مسجد لا يثبت في الحرم ايضا احتمال نظر الى يورده
النص بالسنة الى المسجد خاصة وانما نرى عدم تعقل الفرق بين المسجد وغيره
في ذلك وذكره في الرواية ثانيا على الاغلب وهو ظاهر العباد وفتوى **الذكرى** **وكيفية**

اي كيفية الاذان **ان يكبر اربعاً بالمعهود شراً وهو اسكب ثم يشهد بالترحم**
كذلك **يشهد بالرسالة** النبي صلى الله عليه واله بالمعهود ثم **يدعو الى الصلوة** بقوله
حي على الصلوة ومعنى حي هم واقبل تجدي يعني خاضعاً شافعاً وبها وبالي ايضا الغرض
ثم **يدعو الى الفلاح** بالمعقول وهو حي على الفلاح والفلاح الفوز والنجاة وما كانت
الصلوة سبباً في الفوز بالنواب والسبب والدوام في المحبة ذكرى اليها معتبراً عنها بالفلاح
اقامة للسبب مقام السبب **يدعو الى خير العمل** بقوله حي على خير العمل والمعنى خير العمل
هو الصلوة ومنه يعلم ان اليومية افضل الاعمال الدينية صلوة كانت او غيرها **ثم يكبر ثم يقول**
مرتين مرتين في كل فصل من هذه الفصول بعد ترويج الكبر في الاول فكون فصولاً ثمانية
عشر والاقامة كذلك فصولاً وترتيباً وعدة **الا انه يستقطب فيها من التكبير الاول**
للاول مرتين فكون الكبر في اولها مرتين **وليسقط من التهليل مرة** فكون التهليل
في اخرها مرة **ويؤتي فيها مرتين** قد قامت الصلوة بعد حي على خير العمل فيكون فصلها
سبعة عشر ففصولها خمسة وثلاثون وهذا هو الاصح في الروايات وعليه عمل الامام
وروي الغضنيري بباروز زائدة عن ابي جعفر وعنه اسير سنين عن ابي عبد الله عليه السلام
ان الكبر في اول الاذان مرتين وفي هذه الرواية عن ابي جعفر عليه السلام الا ان قوله
الا ان فيها فذقت الصلوة فذقت الصلوة بعد حي على خير العمل فقل هذا الفصل
الاذان ستة عشر وفصل الاذان ثمانية عشر وروي معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام
الاذان مثنى مثنى والاقامة واحدة واحدة فعلى هذا الاذان ستة عشر وفصلها والاقامة سبع
كلما وقد وقع لفظ مثنى في الاخبار وروايات الاصح بجمع من الاحكام مكرراً وكان الموضع
الاقتضاء على واحدة لانه معدول عن اثنين اثنين **وروي** ايضا كون الاذان عشرين
بزيادة تكبيرتين في اخره وسوا الاقامه وزيادة فذقت الصلوة مرتين **قال**
الشيخ ولو عمل عامل على احد هذه الروايات لم يكن مائتاً والمحقق والمؤيد في التفتيش
في السفر جعل الاذان واحداً واحداً والاقامة واحدة واحدة لرواه يربيع بن مويته عن ابي
جعفر عليه السلام قال الاذان القصير في السفر كما انقص الصلوة الاذان واحداً واحداً والاقامة
واحدة واحدة والاقامة الثامنة وحدها افضل منها من عشرين لما روي عن ابي عبد الله
عليه السلام لان اقيم مثنى مثنى احب الي من ان اؤذن واقيم واحداً واحداً وارسال هذه
الرواية بحجة الشهرة **وقال** ابن الجبلة ان افراد الاقامه عن الاذان مثنى الا ان الله

في اخرها وان اتى بها من واحدة **قال** ولا بأس لما فرغ من الاذان من الاقامه مرة
الا تكبير في اولها فان مرتين وتسبب الصلوة على النبي صلى الله عليه واله اذ ذكره المؤذن
للسامع والمؤذن لروايت زائدة عن ابي جعفر عليه السلام **واما** الشهادة لعلمه بالولاية وان
يذكر والره خير البرية فهي من احكام الايمان لان مصول الاذان واجد ضالها فيه من وضع
المؤذن وهي طائفة من الغلاة قال ابن بابويه فلو اتى بها او باحدتها مقتضاً لكونه من مصول
الاذان كان اثماً في اعتقاده ولا يبطل بذلك الاذان وبدون اعتقاد ذلك لا يصح ولا يتم
وفي المسطرة اعتقاد عدم الاثم وفي النهاية جزم بخطية قابله **ولا اعتبار بان** **الاقامة** لا تلي
على اشتراط الاسلام في المؤذن ولعدم كونه اهلاً للاقامة والمغفرة وقد روي ان النبي صلى الله عليه
قال المؤذن **أمنا** وانه قال اللهم اغفر لمؤذني **وروي** عا والسبا باطعن عن ابي عبد
الله عليه السلام **قال** شئيل هل يجوز ان يكون الاذان من غير عارف **قال** لا يتعم الاذان
ولا يجوز ان يؤذن به الاجل علم عارف ولانه لا يعتد بمصنوع الصلوات ولا الصلوة التي هي
اليها فهو كما لم تهزي ولا يحكم بالسلام مجرد تلخظ بالشهادتين في الاذان لعدم العلم
باعتقاده واقراره لا مكان الاستهزاء وعدم المعرفة بمعناها كالايم وكونه حاكياً او غافلاً او
منازلاً لعدم عموم العبوة كالعبودية من اليهود فانهم يؤذنون بان يحذاصلي عليه والبرس
الي العرب خاصة واحتمل بعض الاصحاب بان يحكم بالسلام بذلك لان الشهادة صريحة في الاسلام
وقد قال عليه السلام امرت ان اتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ قالوها عمروا
منى وتمام مواليم الا بحدها ولا ينزيم ان لا يحكم عليه بالاسلام ايضا مجرد التلفظ بها
في غير الاذان لقيام الاحتمال المذكور فبينه انما وهو احتمال بعيد جداً لما قرناه والعرفان
بينهما في الاذان وبينهما في غيره كونها في غير الاذان موضوعتين للدلالة على اعتقادها بلها
مدلولها فيحكي عليه بذلك ظاهر وان لم يكن مقتضاً الذي اوضحه اعتباراً باللفظ الموصوف للدلالة
وفي الاذان ليسنا موضوعتين للدلالة على اعتقاد معناها بل للاعلام بوقت الصلوة وكذا
الشهادة للصلوة فانه لم يوضع لذلك بل لكونه خبراً عن العبادة ومن لم يوصد من غافل عن
معناها صحفت الصلوة لمحصل الغرض المختص منه وعلى تقدير اشتغال الاحتمال والحكم بالسلام
لا يعتد باذان ولو توع اوله في الكفر واشتراط بعض الاصحاب فيه الايمان فلا يعتد باذان
المؤمن وهو حش **ولا باذان** **غير المحي** لعدم الاعتداد بعبادته وعدم تصور الامانة
في حقه ومثله المحبون والسكران والمغفلين عليه لما ذكرنا مشروطاً بغير العقل والصحة من السكران والمغفلين

ترسل والاقامه حدز وروي الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال اذا اذنت
فترسل واذا اذنت فاحد ولان الاذان اعلام السجدة فاستحب فيه التمهيل والاقامة
اعلام الخاضعين فكنى فيها بالادلاج **واقفا على او اخر الفصول** ففيها اي لا ينظر
الاعراب في آخرها لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاذان والاقامة مجزوعان وروي يونس
ولامنافاة بني الحدر في الاقامة وترك الاعراب فيها واستحب ترك الاعراب لضعف
استحباب ترك الروم والاشتمال والتصنيف لما فيها من شكاية الاعراب ولو اخل بالترسل
في الاذان او بالحد في الاقامة او اعراب الفصول لم يخل بالاعتدال لان ذلك لا يبعد حشا وانما
هو ترك وتبيين على ان الحن الغير المختل بالمعنى لا يضر وان كرهه اما لو اخل كالوحد لفظا كبر
حيث صار حشا كثر معنى الطبل او نصب لفظا سمعته يضر من كونه حشا احتمل عدم
الاعتدال وذهب المصنف في بعض كتبه الى ان الحن مطلق يخل بالاعتدال وسبق اظهار
الكفا في غنطى الله والصلوة والحي من الفلاح لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا
يؤذن لكم من يدغم الله فقلت وكيف تقول قال لا تقول استشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان محمدا رسول الله وسبق ان يكون فصلي وبكره ان يكون التمجيد فان لم يتغير الحن فلا بأس
لما روي ان لا الاذان كحل الشين المحمدي سيما بعد **يا ربك السلام** الاخير الذي ليس متعلقا
بجعل الصلوة ولا صلوة على النبي صلى الله عليه وآله وعند ذكره **خلاصها** لما في قطع العبادة بالحي
من تقويت اقبال القلب عليها وهو امر مطلوب وكواهم السجدة خلال الاقامة كرونها في الاذان
روى عمرو بن ابي نصر قال ولما في عبد الله عليه السلام السجدة في الاذان فقال لا
باس فقلت في الاقامة قال لا ونفى الباس في الاذان لا ينافي في ثبوت الكراهية بدليل آخر
لوتك في خلال الاذان عامرا او سائما او سكتا فلا لم بعده الامع لخروج بعض الموالاة
تخلو في الاقامة في بعد هاجم السجدة خلالها مطلقا قاله الاحباب واحتجوا في النهاية
بوضع الصلوة عندها فلا فصل فكان لها حكمها ونحو ذلك في عبد الله عليه السلام في
رواية ابي هريرة المكنى في الاقامة من الصلوة فاذا اذنت فلا تسلم ولا تؤم يدك واذا
تسلمت عرفت قصودها عن الدلالة على المدعى والظاهر عدم إعادة الاقامة بالسكوت
في خلالها ما يخل بالموالاة **فاصل** بينها **تركتها او سجد او جلس** لرواية يونس
جمهور الجمهور قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول بين الاذان والاقامة يجلس او ركعتين وعن
ابي عبد الله عليه السلام لا يؤمن من غفرو بين الاذان والاقامة والسجدة يكن دخولها في سجدة
الجلوس

فانها جلوس وراية **وسبق** ان يقول في جلوسه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الجم اجعل قلبي باركا وعيبي قارا وزني دارا واجعل لي عند قبري سوكة قارا وسقاة قال
في الزكري وسبق قوله ساجدا والديا بينها مستحب فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بين الاذان والاقامة لا يركع ولا يسجد **وسبق** جعل الركعتين في الظاهر من سنتها لما روي عن ابي
عبد الله عليه السلام والاشتمال عليها **النقطة** بوزن الظاهر على سنت ركعات ووزن العصر على
سنت ركعات بعد الظهر وذكر الاحكام بالاضافة الفصل بخطه او سكتة او تسبيح وعن ابي عبد الله
عليه السلام افضل من الاذان والاقامة بقوله واكلام وتسبيح وعنه عليه السلام يحرم من التسبيح
بينهما ان يقول الحمد وعنه عليه السلام انه اذا نطق بواحد لم يفصل بينهما على وجه قلعه
فصل بينهما بسكون او خطبة او تسبيح **وروي** العاصم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان قال لليل اجعل بين اذانك واقامة منك بقدرها فيخرج الأكل من الكفة والشرب من شربة
والاحتضار اذا دخل الغصا حاجته اذا راد المحل فكنى عنه وفي الزكري ذكر معطر الاحباب الفصل
بخطبة بين الاذان والاقامة ولم احده حديثا **وفي الحزب** يفصل بينها **خطبة او سكتة**
لوتسبيح هذا هو المشهور بين الاحباب وروي سيف بن عميرة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من كل اذانين قعدة الا الحزب فان بينهما انفسا وعن ابي عبد الله عليه السلام
من جلس بين اذانين من الحزب والمغرب لا فاقامة كان كالمسحط بدم في سبيل الله **واقفا صوته**
في جميع فصول الاذان والاقامة ان كان رجلا غلظا ما لو كان امرأة فانه استر لئلا يسمع صوتها
الاحباب فانه عورة وشبهها الخفي في ذلك واستحب رفع الصوت بالاذان بما اجمع عليه العلماء
لان يحصل الاذلة التامة والثناء والتواضع لما تقدم من الاخبار والدلالة على تقدير الثواب بمقادير
بعد الاصوات ولكن الاقامة اخفض من الاذان لولا ان يرفع صوته من وجهه عن ابي عبد الله عليه السلام
ارفع به صوتك واذا اذنت فدون ذلك ولا يجهد نفسه في رفع الصوت لحصول الضرر بذلك ولو
كان الاذان الخاضعين حيا زله اخفا نه بحيث لا ينجي وزم وان رفع كان افضل **رفع العذرة**
كالمرض يستبرأ ولا يذوق في الاسرار من اسماع لقوله ان جعفر عليه السلام لا يركب من الاذان
الا ما سمعت نفسي ولا فمته ولو لم يبعد على السجدة اذنت واقامة في نعم لقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا تدع للربيع ان يؤذن من نعم فو نعم اذا لم تغد على ان يتكلم به **وقال** ويتكلم برفع الصوت
بالاذان في المستلحق العكس ولطلب التواضع واليه هاتم بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام وقد سئله
ابن سنان انه لا يولد له امرأة ان رفع صوته بالاذان في منزله قال فقلت فاذهب استغنى

سقي وكثر ولرب قال محمد بن راشد كنت دالما العلة لا انك منها في نفسي وجاهد حربي
فلي استعظم كلام هشام علمت به فاذهب به عن عبيد العبد **والجواب** بالرفع عطا
على فعل يستحب والمعنى يستحب في الاذان ما ذكره رسل الحكاية او على انه مبتدأ مخذول والخبر
والفعل هو والجار مجازة او مستحبة وما مشبه ذلك وغيره الاسلوب يكون ماسبق من سنن
المؤذن والحكاية مما يحقق بالسامع واستحبات الحكايات التي اتفق عليها وفيه تأكيد بل
روى الجمهور عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه واله قال اذا سمعت المؤذن
فقولوا مثلما يقول المؤذن وفي الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لمحمد بن مسلم يا محمد بن مسلم
لا تدعني ذكرا على كل حال ولو سمعت المنادي ينادي بالاذان وانت على الخلافا ذكر اسم
عز وجل فقل كما يقول قال ابن بابويه وروى ان من سمع الاذان فقال كما يقول المؤذن
زبد في ريقه وسبحه قطع الكلام وكل شغل عن حكاية الاذان حتى الدعاء وقراءة القرآن
ليجزيه عملا بجموع الامر بالحكاية ولان ما عداه ربما لا يتوزع ويشق من ذلك الصلوة فانه لا
يستحب حكاية فيها ولو حكاه فيها لم ينطل كما صرح به في المستوط الا في المجلات فانه
متى حصل مع العلم بالذات لم يفسد صلوة لانه ليس بتجديد ولا تكبير بل هو من كلام الادميين
ولو هو لكان ذلك لم ينطل ولو دخل المسجد في حال تاذن المؤذن ترك صلوة التخيير
الي فراغ المؤذن وحكى الاذان جمعا بين المدعوين ولتحكم جميع الفصول حتى المجلات
وفي كلام الاحباب الخبير في المجلات الثابت بين ان حكيمها بلفظها وبين ان يقول بولكل
لا حول ولا قوة الا بالله وهو روي **والجواب** استحباب حكاية الاذان المشروعة فلا يحكى الاذان
ان في يوم الجمعة ولا اذان الصلاه وغيره المميز وغير المرتب والمراد اذا سمعها الاجنبي والمحجب
اذا اذن في المسجد لعدم المشروعية بخلاف اذان من ياحد عليه جرة ستوا قلنا تكبرا هيبتها
كما يتولد المرتضى او تخبر بها كما يتولد بغير الاحباب لان المحرم اخذ الاجرة لا الاذان وفي
استحباب حكاية الاذان المذكورة كاذان العصر يوم الجمعة وعرف فيها استحباب يوم
الامر بالحكاية ومن اعتصم اكرامه المرحومة فلان سبها الاستحباب وفي باب الجمعة
الذكره افني بنى استحباب الحكايات وفي اذان المراه **وهل** يستحب حكاية اذان الصبح
المقدم على الفجر ام لا وجهان يظن ان الذي كونه مشروعا والى انه واقع في غير وقته وخبره
ليكون الناس على هبة للصلوة والصوم فليس اذا انما مقصود اية النداء الي الصلوة ولهذا
سقطت اعداءه بعد الفجر واختلف المصنف في باب الجمعة من المذكورة الاستحباب وشبهه بخيان
الحق

المحقق ومنع غلب الشيع عبد العالي في بعض تغليب ثم وقفت حكاية الفصل بعد فراغ المؤذن
منه او بعد **والجواب** عن بعضهم استحباب الاسرار بالحكاية ويلوح ذلك من عبارة المحقق في الشرح
ولا نفوذ له وجهه وطاهر التصريح والتاكي ان الحكايات مخصوصة بالاذان فلا يحكى الاقامة
وتحليل عن البعض استحباب حكاياتها الصبح والسند ضعيف وتقول عند سماع الشهادتين وانا
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رخصت باسمه ربنا ولا سلام
دنيا ونجد رسولا وبالا لله العاقرين اليه **السلام** صلى على محمد وآل محمد **السلام** رب هذه الدعوة
التامة والصلوة التامة آت محمد اوسيلة والغضيل واحسن التمام الحمد الذي وعدته وارزقني
شفا عترة يوم القبر وعن ابي عبد الله عليه السلام من قال حين يسمع اذان الصبح **السلام** اني استكمل قبائل
نهارك وايد بارئيك وحضر صلواتك واصوات دعاك ان تتوب على انك انت التواب الرجيم
وقال مثل حين يسمع اذان المغرب الا انه يقول حضر نهارك ليبيك وبالعكس لم مات من يومه او
ليستجات تأييدا **والشئب** بدعة حرمان عليه اكثر علميات وهو قول الصلوة خير من النوم بعد
الحيلة مشق من تاب اذا رجع فان المؤذن يرحم الي الدعاء الي الصلوة بعد الدعاء اليها بالجملة
واستحب بعض العامة في اذان الصبح خاصة وقصره بعض الجمهور بان يقول في الصلوة
حي على الفلاح شئ بين الاذان والاقامة قال محمد بن الحسن كان التوب الاول الصلوة
خير من النوم بين الاذان والاقامة ثم احدث الناس بالكون في الصلوة حتى على الفلاح
مرتبة بينهما وهو حسن وذكره في المستحق بعد المعنى وقال الشيع في التهذيب التوب
اكثر من الشهادتين فصحت وتجر ابن ادریس وحرمة وهو توب الصلوة لا الرجوع الي الشئ
بعد الخروج منه الا ان المعروف ماسبق وكيف كان فهو حرام في الاذان والاقامة وبينها على
الاصح سواء في ذلك اذان الصبح وغيره لان الاذان والاقامة متعلقان من الشئ كسائر العبادات
التي لا مجال لاعتكاف الراي فيها فالزيادة فيها تشريع فتكون محرمة وروى الشيع في الصحيح عن
معتز بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التوب الذي يكون بين الاذان والاقامة
فقال ما تعرفه وقال ابن الجبلة في اذان الصبح خاصة ضعيف وذهب الشيخ
في المستوط الى انه مكروه ونجس المحقق في الشرح ونقل في المعبر عن اكثر الاحباب والشعيرة في البركة
وذكر في التوكيد انه لا يشهر ولم تعرف بعدد من التحريم الى اكرامه وجهها والتوجيب
بانه كلام خارج عن فصول الاذان والاقامة في خلافة يكون مكروها كسائر الصلوات التي رخص عنها
معارض باقوي منه وهو انه كلام غير موظف في الشرح يقع على قصد التوظيف يكون ادخاله في

ثم قال فيها نحو لو اُصِيبَ الى ذلك الانتظار للامام او كثرة المأمومين فالوجه الجواز وبكره
التراسل وهو يتأكد واحدا على فصول الآخر لان كل واحد منهما لم يؤد حقيقته وكذا ان
يتولي الاذان واحدا والا قام آخر فقد روي ان ابا عبد الله عليه السلام كان يقوم بعد اذان
غيره ولو يؤذن ويقيم غيره ولم يثبت استحباب اتحاد المؤذن والمقيم والظاهر ان الاقامة منوط
بالامام فليست طائفة اذنه ولو يؤتى كما ذكره الشهيد وروي الجوهري عن علي عليه السلام
انه قال المؤذن امسك بالاذن والامام امسك بالاقامة **ويترك الامام بالاذن المنفرد** يعني
اذا سمع صوتا في ذلك مؤذن المسجد والمصروا المحكمه وسجد آخر لان قصد الاعلام وقد حصل بقرائه
بحر من خالده قال كذا مع اني جعفر عليه السلام فسمع اقامه جارية في الصلوة فقال قوما اغضوا
فصلينا مع غيره اذن ولا اقامه قال يترككم اذن جاركم وروي ابو مسلم الانصاري
قال صلى بنا ابو جعفر عليه السلام في قميص بلا ازار ولا رداء ولا اذنين ولا اقمه على الصوف
قلت له في ذلك فقال ان قميصي كسيفي وهو يترك ان لا يكون على ازار ولا رداء وان مررت بجعفر
وهو يؤذن ويقيم فليكن في جرائي ذلك واشترط عدم الكلام في الرواية بالنسبة الى الاجتهاد بالاقامة
الحاقا لها باقامه نفسه اذا تكلم بعد ها وذلك لا ينافي الاجتهاد بالاذن الغير وان يكمل لعدم دفع
الكلام فيه وعليه يحمل اطلاق المصنف والاحكام ويصح من الخبر عدم اشتراط كون المؤذن قاصدا
للمجاة لمكتفيه بالاذن وان سماعه معتبر ورثايق **ليس في الرواية ما يدل على المدعى وهو**
كون المؤذن منفردا **ففي باب** بان تعين الاجتهاد على سماع الاذان من غير من غير تعينه بكونه
جامعا مشعرا به كاف في الاجتهاد مطلقا على ان قوله عليه السلام يترككم اذن جاركم مطلق فمجرد
العموم ويعلم من اجتهاد المجامع بالاذن المنفرد اجتهادهم بالاذن الجامع بطريق اولي وفي استحباب
تكرار الاذان والاقامة في هذه الموضع للامام السامع او المؤذن او المنفرد احتمال خصوصا مع
استماع الوقت أما المؤذن والمقيم لهما عر فالظاهر انه لا يستحب لهما التكرار مع لهما **قد**
قال الشيخ باستحباب إعادة الاذان لمن اذن بغيره الا انفرادا لم اراد ان يصلي جماعة ويصلي على
ذلك المصنف في كثير من كتبه واكثر الاحكام قوله على رواية عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل رجل يؤذن ويقيم لمصلي وحده فبني رجل آخر فيقول لي صلى جماعة هل يجوز ان يصليان
بذلك الاذان والاقامة قال لا ولكن يؤذن ويقيم وذلك مناف لهذا الحكم لانه اذا كان لا يترك
الاثنان بالاذن فبغيره بغير الافراد اذا تجدد لم يبق له جماعة فكيف يترك بالاذن غيره منفردا
على ان اجتهاده بالاذن غيره منفردا فيتعين اجتهاده بالاذن نفسه بطريق اولي لان قوله **الفرق**

الفرق ان اذن الغير صادف نية السامع للمجاة فكان بمنزلة من اذن للمجاة ولا كذلك من اذن
بنية الاذان لم يجز له اعادة المجامعة وجب له اعادة المجامعة ولا اولوية في المنسحب ذهب اليه
يترك بالاذن نفسه بنية الافراد اذا تجدد له اعادة المجامعة كما يترك بالاذن غيره منفردا وان ترك
استغناء من الاجتهاد بالاذن الغير بطريق اولي وقطع على الرواية بضعف الطريق والمنقول
ما قاله الشيخ وقد عرفت الفرق وصف الرواية بمجيز بالشهرة وعمل الاحكام **ويؤذن**
المصلي بغيره **خلف غير المصلي** لاقتداء به ويقيم نفسه ولا يجزى بالاذن ولا باقامته لقول النبي
عليه السلام في رواية محمد بن عذرا فان خلف من قرأ خلفه وفيها دلالة على عدم الاعتداد
بالاذن الخلف كونه على النقص بعض العصول وعدم الاعتداد بالاذن الخلف كونه على النقص
الجبني فان خاف الغواص اي نوات ما يريد اطهاره من الاقطة السقيمة لغوات العلوة او
الركعة بسبب الاشتغال بها **اقتصر على الكبيرين** وقوله **فوق من الصلوة** اي اجتهاد
بقوله فقد قامت الصلوة فقد قامت الصلوة وما بالاحكام من الكبيرين والتفصيل لان ذلك
انهم قضاوا الاقامة ولرواها معاذ بن كثير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الرجل
المسجد وهو لا يأتى بمصاحبه وقد قى على الامام آية او آيتين فحشي هو ان اذن واقام ان ركع
فليقل فذقت الصلوة فقد قامت الصلوة اسم اكبر اسم اكبر لا اله الا الله وليجوز في الصلوة
قال الشيخ وقد روي انه يقول حي على خير العمل مرتين لانه لم يترك ذلك اذا عرفت هذا فعند
الي عبارة وانظروا فيها من القصور عن تادية المراد فان قوله يؤذن يؤذن يؤذن يؤذن يؤذن
الصلوة مع كونها خالية من ذكر التهليل والتكبير لمصنف في باقي كتبه والمحقق في الشرائع
لم يعرف لذلك جهة **والا اعتدأ** اربابنا الواو لا بعض الترتيب فلا بأس بالقدم غير مقبول لان
المناقشة على العبارة ليست بغير جواز مثل هذا العطف بالواو بل من حيث ان الصريح فيها
بالاجتهاد الكبيرين وقد قامت الصلوة من غير تعين التهليل بعد بها ربما يؤم كونه المراد
بالكبيرين هما اللذان في اول الاقامة من النبي كذا **وباني** الحكم **بما يترك** المؤذن الخلف
او غيره من فصول الاذان عند التوسعة لا سيما لانه قد رواه ابن سنان عن ابي
عبد الله عليه السلام اذا انقض المؤذن الاذان وانتهى تربعان صلى ما اذنه قائم ما نقض هو
من اذنه لما خرج من المندفات وما يتعلق بها تنزع في بيان المقصود بالذات وهو
الافعال معنونا لها بقوله **النظر الثاني في المجبة** اي مجبة الصلوة الواجبة والمندبة
والمسراة بالمجبة هنا جملة الواجبات والمندوبات التي تتركب منها حقيقة الصلوة وقد

النظر الثاني
في المجبة

يُعتبر هذا البحث بالغا زان وبالافعال النحوية وفيه سبعة مقاصد المقصد الاول في
كيفية الصلوة اليومية اي في بيان افعالها الواجب العلم بكيفيةها وما كان العلم بالصلوة
الواجب واجباً لتوفيق العبد عليه وهو توقف على الاشتغال العلم بما جازيها اذ معرفة الموكب
متوقف على معرفة اجزائه وكانت اجزائه منقسمة الى الواجب والمندوب وبين الواجب والمندوب
ومعوضهما ثابت كلياً وكان المقصد الثاني وهو العمل معتبراً بشرط عدم تحقق الاستئذان
بدونه فثبت لبيان افعالها الواجب والمندوب ومقدمته **قال** يجب على المخلص معرفة
واجب الصلوة من سندها وجوباً عينياً ومعرفة معتبرة شرعاً وهي ما كانت في حال غيبة
الامام عليه السلام عن دليل نصيبي النفاذ وعليه هو المجهول او عن تقليد المجتهد المصلح لم لم
يكن قادراً عليه ولو بواسطه او وساطة العدل واشتراط الاثر في تقليد المجتهد كونه حياً و
يثبت الاحتياط بالعلم المظهر على الحال العلم بطريقة وبأدعان العلم العارفين بالطريق
والعدل بالمجاهرة بالاطنية وشهادة عدلين وبالشماع ولا يكتفي بطلق المعرفة فصوله
المخلص من دون المعرفة بما ذكرناه باطله وان طابق اعتقاده وابقا المطلب شرعاً ولا يثبت
بشئ من معرفة جميع الواجبات على خلاف المندوبات فانه لا يجب معرفة جميعها على الاطلاق
باجماع العبد بل على سبيل الكفاية فلا يوجب الي اتمها انها فوجب معرفة جميع واجباتها وان
ما عداها مندوب **وكتب** **ايقاع كل شيء** اي من الواجب والمندوب **على وجه** لما عرفت
ان المقصد الثاني الوجبة في احكامه معتبر شرعاً فلو خالف على اوجه لا فان نرى بالواجب المندوب
طلبت صلواته لعدم مطابقة فعله لما ثبت في ذمته فيكون هذا بالواجب ولا يكتفي بالانزال ما عدا ذلك
في لزوم زيادة العمل عدا وهو مطلقاً وان نوب بالمندوب الوجوب فان كان ذكرنا طلبت
صلواته ايضا لصيرورة الزكوة حينئذ من قبيل كلام الامام عليه السلام في الزكوة وان كان فعله كالمسنة
الاستراحة فان كان كغيرها طلبت الصلوة والافلا **وكتب** **الاطلاق** هنا مطلقاً للشيء المقتضى
للعناد وفي البيان ونفصل لوني ببعض الافعال الواجبة المندوب والاريا ولو نوب بالندوب
الوجوب فالأقرب الصريح ان كيد عزم واستحسب خبر بان يشي الوجوب والندوب بناءً على كفاية ومن المعلوم
ان الشيء لا يترك بما يتأخيه ولا يكتفي ان وجوب ايقاع كل شيء على وجه عام بان الشيء جميع الصلوات
وان ذكره المصنف في باب اليومية **والواجب** من الصلوة اليومية **سبعة** بناءً على عدم وجوب
التسليم وجزئية النية لصلوة ومن اوجب كالمحقق والشهيد ويترى من الاجاب عداها ثمانية
ولو قلنا بعدم وجوب التسليم وان النية شرط خارج عن المهيبة كان الواجب منها ستة **الاول في**

القيام

القيام حال النية والكبر والتزاه مع القدرة عليه وقدم على النية والكبر كونه شرطاً فيها
وحق المشروط الخارج عن شرطه ومن أخرجه عنها كما شهد في الدروس والكبرى نظر الجدة
جزئية لصلوة باعتبار رها اذ هو يلزم شرط ضمن فعلها شرطاً في وجوبها الشرط
مقدم على المشروط وفي الاية أخرجه عن النية ايضا لما ثبت كونه النية والكبر في الوجبة المندوب
ووجوبه بالنسبة من الكتاب والشرع واجماع العبد **قال** تعالى ونوموا اعتدوا فاني ابيطعين
وقال تعالى الذين يذكرون الله في ما وقعدوا او على جنوبهم فشره ابو جعفر عليه السلام في
رواية ابي حمزة **قال** الصبح يعلى قايماً والمريض يعلى جالساً والاصغر من المريض يعلى
على جنبه وفي الحسن عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في صلاة الصلوة فقام ابو عبد الله
عليه السلام مستقبلاً للندب مستقبلاً وهو في بيان الواجب فيكون ما الى بر واجبة الا ان اخرج
الدليل عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له فصل بينك وبينك قال انما هو في النية
في القيام **وروي** عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لعوان بن الحصين صل قائماً فان لم تستطع
فمعاكراً فان لم تستطع فمجلساً **والاخر** في وجوبه بين ان يجزى عن الركوع والسجود اذ اقام بخلاف
ما اذا قصد ومن ان لا يجزى عنها فيقوم في صورة الجهر ويأتي بما قدر عليه منها فان تعذر رويها
لها بالارشاد فان تعذر فيعبد ويكتفى بجمع الخوض الاستيقاظ معطر الاركان معه ولا يعتبر
في وجوب القيام في التزاه قدرته عليها في جميعها فلو قدر على القيام في البعض وجب **وهو**
ركن في الصلوة الواجبة يومئذ كانت اولاً ولو مندوبة بخلاف المندوب وجوز فعلها من جلوس
اختياراً والركن لغة الجزاء القوي وعند العقهاء كذا الا انهما يبايعون به في الصلوة كما
يزيدانه وينقصانه عداً وسهواً ولهذا قال المصنف على سبيل التيسير **ينبطل الصلوة لو**
اخطأ به عداً وسهواً وتوضيح ذلك ان نقول واجب الصلوة اي شرطاً وجزاً على الانفصال
الحقيقي ولعناني شرطاً ما يتوقف عليه المشروط حرج وجزى من مهيتته وبالجزء يكون داخل في الهيبة
والجزء ان ينطل الصلوة بترك عداً وسهواً او عداً فقط **والاول** سمي ركناً والثاني واجبة
لمعنى اخص وكان القيام ركن بدليل ركن الصبح العجز عنه بالخوض فنبتل الصلوة لو اخطأ
بركناً وسهواً كما صرح به في الدروس ومثله بدل الدليل وهكذا ولا يتبين الدليل للدليل الا
بالقصد فاذا فرغ من التشهد مثلاً لم يستثن ما هو فيه للقرآن الا بالتوجه الي فعلها كذا في الخبر
وباقى الافعال **وقال** **هذه** العبارة ان مطلق القيام ركن في الصلوة وليس كذلك لان القيام في
موضع تعذر وعكسه سهواً لا ينبتل به الصلوة اتفاقاً فلو كان القيام مطلقاً ركن لصلوة لم ينبتل

شكك الزيادة والمقصود من الركعة منة لقيام في كثير الاحكام والقيام المتصل بالركعة وهو الذي ركع عنه والقيام في الشية ان قلنا بركعتها الصلوة والا فهو شرط لها كالشية وانما الياء في الشية وهو المطلوب انما عرقلها بشيئ لا تحقق انما عاها باجمها في حال القيام فهو شرط لتقدم على الصلوة وفي الركعة وهو واجب بركعتين وكذا من الركعة ولهذا الوجه اجابنا او هو من غير وضع يأسيا لم يتصل صلوة والقيام فبذلك الركعة لم يتصل بها باجمها في حال القيام وفي الركعة خلاها للفتن واجب وفي الفتنة تابع لركعة لا في الاحتجاب لجواز تركه لا في بدل قال شيخنا المحقق في شرح النواهد وشكك بان قيام الفتنة متصل بقيام الركعة في الحقيقة هو كقيام واحد وكيف يوصف بوضعه بالوجوب وبعضه بالاحتجاب ولا يخفى ما في تأويل ان هذا الاستدلال ليس في موضعه لان اتصال قيام الفتنة بقيام الركعة لا يصح في الركعة في الصلاة او بوجوبه الحكم باستصحابه ولو ادخل الكبريات الزايدة على الركعة في الصلاة او في الركعة او استخاض من الركعة في خلال الركعة او قبلها في الظاهر وجوب هذا القيام وان لم يتحقق فعله ههنا سوال وهو ان كيف يتصف القيام الذي ركع عنه بالركعة والحال انه هو القيام في الركعة اذ لا يجب غيره قطعا وانما واجب غير ركعتين مع انصاف الشئ بالشيء وعدمه وجوابه انما يكون في ذلك هو ما صدق عليه من القيام متصلا بالركعة وان قلنا بان قيام الركعة في الصلاة او لا في غيرها او بعضها وركعتين فاستقام قائم بركعة وقيام الركعة باعتبار ركوعه هذا المجموع واجب لا غير فان كان هو الامر الصالح الذي يتأدى بقيام الركعة او غيره والحق واجب لا غير لما عرفت انه لو سئى الركعة او بعضها وركعتين عن قيام لم يكن خلافا لركعة في ههنا شئ من التبريد وهو ان القيام الذي ركع عنه لا يصح ركوعه ولا نقصا منه من غير ان يركع الركعة او نقصا منه وكذا الكلام في القيام في الشية والكبريات فان لا فائدة في ركعتيه القيام لان زيادة كل من الشية والكبريات الركعة ونقصا من بطلان العلم الا ان يقال السطون مستند اليها ولا يجوز في ذلك ان يفتى في كون الركعة معروفة بالاحكام للمؤثرات فلا امتناع في تعددها **وجب فيه الاستقلال** اي الاقلال لا طلبه كما هو الغالب في باب الاستقلال ومثله قولهم استغفر فان لم يكن قد ذكر في الركعة في الركعة نارا اذ المعنى وقد المعنى بالاقوال عدم استناد المعنى الى شئ كيف لو اريد ذلك الشئ سقط ولو لم يبلغ هذه الجسدية لم يضر ولا كركب القيام من دون الاقلال لقولنا في عبادة عليه السلام لا تستند اليه جدار وانما تصلى الا ان يكون مريضا وما رواه على بن حمزة عن ابيه موسى عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلي هل له ان يستند اليه حائط المسجد وهو يصلي او يضع يده على الحائط وهو يصلي

قال من غير موضع ولا علة قال لا بأس بمحولة الاستناد ومن الاعتناء بالدين يستلزم له **وجب** بين الادلة وهذا هو الصلح لها في الخبر وعقد الاعتناء على ما جاء في الحديث من الاستناد على الادلة وعليه وحده القيام بالانصاف مع الاقلال ولا يتحقق الاحتجاب بالانصاف على المظهر والفتنة بالفتح عظام الصلب المستند من لدن الصالح الى العجب جمع فتارة بالفتح ايضا فيجوز به الميل الى اليقين او اليقين واحتجابا بحيث يزول عن عين القيام وكذا الاحتجاب بخلاف اطراف الراس فانه غير صالح اذا احتجب بصلب الفتنة ومن تفرس ظهره كبريا ومرض بغيره يركب الحاله ولو بلغ حد الركعة ولا يجوز له التعذر وكما يجب الاقلال بحسب الاعتناء على الرجلين معاني حال القيام فلا يجوز الواحد كاصح بركعتين الركعة لعدم الاستقلال والتتابع لصاحب الشرع ولا يجوز ان يعجز بها عن حد القيام بركعتين في الدروس ولو نفاض الاحتجاب وتفرس الرجلين في تركه لم يبيح نظرهما والذي يقضي النظر ترجيح العزوف جليلا لانه اقرب الى القيام واستحباب في المنع المرفوع ما بين خبري في ثلث اصحاب وشيخنا عليه في البيان وكثرة فيه الصافي احدها بالاجزي وعليه العزوف في خبره عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كنت في الصلوة فلا تصلي فذلك بالاجزي في خبره فاصلا في خبره **روي** حماد في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام انه قام فقبل القبلة متصفا فارسل يده حيا على خديه فذكرهم اصابعه وركب ما بين يديه حتى كان سمها ملت اصابع منزعجات واستقبل اصابع رجله جميعا القبلة عريفا عن القبلة ويسمى **ان** يستقبل اصابع رجله القبلة لهذا الخبر لم يحصل كمال التوجه اليها **فان** يخرج عن الاستقلال في القيام **اعتمد** على شئ اذ يمكن ان يكون له او غيره ولو باجرة وفدوة لانه من باب حصر الواجب المطلق ولو تمكن من الاقلال في البعض خاصة وجب واعتد في غيره اذ لا يستلزم المهورا المشهور وكذا القول في الانشعاع للكهوف من غير فرق ولو نفاض المشي مع الاقلال والاستقلال مع الاعتناء فالتأخر عن تركه الاستقلال مع الاعتناء لان الطمانينة اقرب الى حال الصلوة من الاضطراب عروفا وشريفا والخشوع الذي هو روح العبادة بها يتحقق **وقال** المصنف ترجيح المشي مع الاقلال والمراد بالخبر عن القيام مع الاقلال ان لا يقدر عليه ولا يقدر عليه ولكن عصى بحدوث مرض او زيادة في اوجعه او بغيره او سبق عليه شقة لا يحمل مثلهما عداة فيستقل الى ما بعده حيث يمكن فيه شئ من ذلك وهذا ايضا بطريقين الخبر في جميع هذه المواضع **فان** يخرج عن القيام او قدر عليه ولكن خاف العذر او قصر السقف وتعد ما يقوم فيه **فقد** مثلهما بغيره غير معتد على شئ استصحب بالوجوب الاقلال

وهذا الخبر انتفى الغدرة عليه أصلاً مستصفاً وتحتياً متقدماً ومعتدلاً على الراجح وهو هذا الشيخ في
المشقة وابن ادريس والمصنف لقول أبي عبد الله عليه السلام في رواية جميل بن جبير ساء ما حدث المرء
الذي يصلي قائماً قال ان الرجل لم يركع بخير كنهه علم نفسه اذا افوى للعلم وعنى الباطل عليه السلام انه
قال في ذلك بل الاستئذان على فم بصير وذاك البصر هو علم نفسه وقال **المصنف** حد العجز
لا يمكن من المشي مقدار صلوة وميراث الشيخ في النهاية استناداً الى رواية سليمان المروزي عن
الحسين بن علي بن السلام انه قال **المريض** الغامض قائماً اذا صار الى الحال التي لا يقدر فيها على
المشي مقدار صلوة وجعلت على شئ يندرج على القيام المصير للسلامة بينهما على ما فلا يرد
جواز الحكم كما في المصنف في الخبر عن القيام لا عن المشي ومن الاحكام من قال الا لا يرد
الرواية على ان الجلوس اذا ركع تعدد القيام ولو لم يكن متصلاً كان يقدر على المشي ولا يقدر على
الاستمرار في تقدم الصلوة ما شأنا عليه اجابته فان ذلك هو ظاهر الرواية انتهى كلامه وفيه
ان التقابل يوجب المشي على الجلوس لا يصير فيه الغدرة عليه بمقدار الصلوة بل لا يقدر على المشي في
السجدة خاصة وجب فيه وجلس في غيره ومعتنى الرواية باعتبار ذلك كما لا يخفى وفي تقدم
الجلوس مطلباً على القيام ما شأنا اشكال ما ذكرناه في ترجيح القيام مطلباً مع الاعمال على غيره
المشي ومن كون الجلوس رافقاً لاصل القيام والمشي رفع وصفه وهو الاحتراز وفوات الوصف
خاصة اولى من فوات الموصوف ومن لم يفتق الا على ان القيام معتمداً تقدم على الجلوس
مع فوات وصف القيام وهو الافلال واحتمل المصنف تقدم المشي قائماً القيام ما شأنا
الشبهة تقدم الجلوس مطلباً ونسب شئ المحقق ولعله أقرب ولا يخفى التعود بكمية وجوبه
له ان تعبد كيف شأنا الافضل ان يتبع قارئاً بان مجلس على البنية وينصب ساقيته ويخديه كما
تجلس المراق في الصلوة لانه اقرب الى حال القيام من باقي انواع الجلوس باعتبار نصب المذود
ولما روي من ترجع النبي صلى الله عليه واله في صلوة جالسا وان يثنى بحليته ركعاً بان يفرشها تحت
ويجهد على سجدة ورجا بغير اقتبالاً روي عن احدهما عليها السلام قال كان اني اذا جالسا
ترجع فاذا ركعت ثني بحليته وان يترك بين السجدين وحشاً هذا بان مجلس على ركعة الا بركعتي روم
من تحتها ويجعل ظاهراً يسير على الارض وظاهراً ليقى على باطن البشري هكذا افشاه الشيخ و
قال **المريض** في المصباح معناه ان مجلس مما شأنا بركة الا بركعتي ظاهراً في السجدة الاولى
رافقاً في ركعة النبي صلى الله عليه واله وينصب طرف البهاج رجله النبي صلى الله عليه واله ويستقبل بركتيه
شأنا القبلة ويكره الاقفا في شئ من هذه الحالات لقول النبي صلى الله عليه واله لا تقوا انفسكم الجلوس
فيها

وسبأ في تقييده ان شأنا وجب ان يرفع يديه في ركوعه عن ساقيه على ما في المصنف
مع احتمال عدمه ويثنى قدراً يماضي وجهه ما تقدم ركبتيه من الارض ولو اثنى قدراً
يماضي جبهته موضع سجدة كان اجل ولو لم يقدر على الزيادة في ما يجب عليه ان
فعله مرة للركوع ومربعين للسجدة ولا يجوز له ان ينقص منه في الركوع لسجد السجدة باشارة بماه
نقص منه اخفض لان نقص الركوع غير جائز ولا يجب هنا كون السجدة اخفض لعدم
الغدرة ولو قدر على الاكل من غير زيادة فالظاهر انه لا يجب الاقتصار في الركوع على الاول انما
للسجدة بالزيادة بعد المنع من الركوع الاكل للثبات وعليه واجب شئنا الحق الاقتصار
السجدة بالزيادة بعد المنع من الركوع وعليه ولو قدر على اكل الركوع وزايد وجب اثنان السجدة
بالزيادة قطعاً لان الفرق بينهما واجب مع الامكان وقد امكن وهو معنى قوله يجب ان يكون
السجدة اخفض فان عجز عن السجدة متقدماً اعتمد على شئ ولو عجز عنه شئاً فقد عجزاً لما
ان السجدة لا يسقطها بالاعتذار ولو عجز عن ذلك كله **اصح** على جانبه الايمن مستصفاً وجهه القبلة
كالسجدة فان عجز فليجانبه الايسر كذلك أما وجوب الاضطرار مع العجز عن السجدة فلا احتياط
الدالة على الامر به مع عجز اي جعفر عليه السلام في وقت يقول تعالى الذين يذكرون السجدة
قعوداً وعلي جنتهم قال **المروان** السجدة يصلي قائماً والمريض يصلي جالسا والاخص من المص
يصلي على جنبه وأما وجوبه على الايمن فمقتضى على الايسر لقول النبي صلى الله عليه واله السلام في رواية
جاء المريض اذا لم يقدر ان يصلي قائماً توجهه كما توجه الرجل في الحدة ونهزم على جنبه الايمن
لم يوصى بالصلوة فان لم يقدر على جنبه الايمن فكيف ما قدر فان جاز ويتقبل وجهه القبلة
وظاهر الرواية وان كان احضرت جوارحه من الاضطرار على الايسر والاستلقاء عند تعذره
الايمن الا ان قوله ويتقبل وجهه القبلة يدل على تحم الاضطرار على الايسر مع الغدرة عليه لان
به محصل الاستلقاء بالوجه خفيته دون الاستلقاء **وروي** ابن بابويه قال قال رسول
صلى الله عليه واله المريض يصلي قائماً فان لم يستطع صلى على جنبه الايمن جالسا فان لم يستطع
صلى على جنبه الايمن فان لم يستطع صلى على جنبه الايسر فان لم يستطع استلقى ومن الاحباب
من يثني بين الجنين وهو ظاهر المصنف هنا حيث اطلق العبارة ولكن احتجنا لما في الحديث
المذكورين **رواها** في تلك الحال وفي حال الاستلقاء القيا بالراس لما عجز عن الركوع والسجدة او
احدهما اذا لم يقدر ان يصير بصورة الساجد ولو قدر على ذلك بان امكته من راسه الى ما يصح
السجدة عليه او تقرب اليها ولا فائدة بها وجب معها مع الامكان ومنع عدمه وكذا حكم

باقي المساجد لان الميثور لا يشقظ بالمعسور وعن سماعه قال **سألت** عن المولى ان لا يتطوع
 الجلس قال **قل** فليصل وهو مضطج وليرفع على جبهته شيئا اذا سجدا فانه يحرك عنه ومن كان عليه
 ما لا يافته لم يقرأ في الركوع يمكن ان يرد برح اعتماده على ذلك الشيء وهذا لا يرب في
 وجوبه ويمكن ان يرد على الاطلاق اجمع الاعناء وظواهرها مع عدمه فلا يسجد عبادة
 عن الاحتياط وملاقاة الجبهه ما يصح السجود عليه باعنا اذا انقضى ذلك وملاقاة الجبهه ممكنة
 وحده يحصلها لان الميثور لا يسقط بالمعسور فان قلنا به امكن السجود في المستلقي اما المولى فاما
 فيجوز اعناء جبهته على ما يصح السجود عليه مع احاطة قطعاً ويجوز لها بالسجود ان يرد منه الركوع
 تحسلاً للركوع ولو انقضى الايام بالراس او بالعينين مرن السجود تحسلاً فلا ساق في الركوع
 بسن السجود بقبه يحصل بها الفرق بينهما **فان عجز اسنق** وجعل وجهه وباطن رجله الى
 القبلة كالمختصر وقد عرفت معنى العزم صانط المنذور وكوز الاستلقاء لعلاج العين وابقاعه
 الصلوة فيه وان قدر على القيام اذا كان الطيب باحتياجه اليه لانه لا يترك تركه من وجوه يكون
 منقياً وهو العظام ويؤمن العبد انه عليه السلام ولو كان من حاله عليه منقذاً او نحو عنهما ما
 صلى منفرداً ولا كونه الاثم لانه لا يترك الفرض للفعل واحتمل في الركوع جواز الفزوه
 فيستقل الى الحالة الدنيا مع العجز اذا كان الانشغال بعد استنيتها واحداً للزاة ولم يتقدم الاضلال
 يمكن لانه ليس فيه كسر من التحلف عن الامام بعدد وهو جاز اذا جاءه العذر كما لا يخفى عن
 السجود وبشئ المصنف رحمه الله كقبه الايام بالعينين لم يقرأ **فجعل قيامه** في الشبه والكبير والقره
فتح عيبه وكوعه تهيضه كوك **ورفعه** من الركوع **فتحها** وسجوده **الاول** تهيضها
ورفعه من فقهها وسجوده ثانياً تهيضها **ورفعه** من فقهها **قال** صرنا هذه الابدال تلك
 الافعال متلفظاً بالقرآه والا ذكر في محالها هذا مع امكن التهيض والفتح وان لم يكن مصحراً
 ولو عجز عن ذلك جاز الافعال على قلبه كل واحد منها في محله ويلفظ بالقرآه والا ذكر ومع
 العجز عنها يجب اخطارها بالبدل شيئاً فثبتت كالأفعال وانما وجب قصده بالابدال
 تلك الافعال لان التهيض لا ينفك عن الحلف غائباً فلا يغيره بل ان الركوع ولا من السجود الا
 بالعقد اليه وكذا القول في الفتح **وكم** عدم اشتراط العقد كما لا يفتقر ذلك في القرآه
 جالساً والركوع كذلك وكذا الصبر ورثها فعلاً في تلك الحال وهي لا تفتقر الى التبر الى الصبر
 فان الصلوة منسلة شرعاً كي فيها نيته واحدة لجميع افعالها وتلحق ابدالها كما لا يفتقر
 الصلوة بزيادة او نقصان مطلقاً لو كان ركناً ومع العذر لو كان غيراً وهو متخير في اعتبار العقد

اجمع عدمه **فحتم** الذي في القيام مقام السجود في تلك الحال وعدمه لان ذلك لا ينفك فعلاً من
 افعال الصلوة مطلقاً بل اذا وقع في محله المأمور باقاً عنده **وهكذا** اسنق **في باقي الركعات**
 وفي بقية الصلوات وهذا الكلام مستند في الاحكام اليه لانه في بيان كيفية الاتيان للركوع والسجود
 بالعينين من غير تعرض في العبارة للركوع الاولي او كغيره معينة وكذا قوله وجوده ثانياً ولا يخفى مع
 ذلك ما في العبارة من الاحتياط الي مبيدها بما قد تارة ومن كون الاسباب تاجيد ذكر الايام
 عن الاستسقاء فثبتها على كونه في اليدين **وروي** **عجز القيام** عن القيام باقتسامه **فقد**
 لتعلق التكليف به هو المذمور ولا يغير انما فعله لانه من الصلوة ويبنى على ما فعله ولا
 يستتاف لاصالة الصلوة ولا مثلاً المختص بالآخر ولو عجز عن المقرد اصطلح ولو عجز عن استسقاء
 القيام اذا تجدد عجزه عن جميع المراتب التي قبل الاستسقاء انقل اليه **وقول** المصنف رحمه الله ولو
 كود **فقد** **والعجز** عجزاً لم تعد جاز تحريك التمثيل للجزء من حاله دنيا فمقتضى الى ما بعد هاو
 كما قوله ولو كودت قدره العجز قام بالسنة الى الاستسقاء من الحالة الدنيا الى الحالة العليا مع
 تجدد القدرة لعدم افادته المراتب التي بين التعبد والقيام وفي قرآته حال الانشغال من الحالة
 العليا الى الدنيا لو ادى حال القرآه قولان ومقطر الاحكام على انه يقرأ لان تلك الحال اقرب
 الى ما كان عليه مما هو حاله وهو تحت المصنف في النواعد والشهيد في الاعيان وقد في
 الدور من على مضيق **وقال** سمي الحق لا يقرأ لانه لا يرضى هنا شيئاً من الغروب من الى العليا
 والعليا ينبت حال القرآه كون الظاهر بعض مقدم العليا بقية لانها اقرب الى هيبة الصلوة **ولان**
 الاستسقاء شرط طمع القدرة **وهذا** ولا يخفى ان ذلك مما يجب بما اذا لم يصح ترك القرآه للاضلال
 بما لا تنهاه ان عباد الله رحمه الله في مصنفاته كلها واردة على شبل العزم وفي البيان توقف التعبد
 المذكور واستسقاء حكم الركوع بان الاستسقاء شرط طمع القدرة ولم يحصل في التبر للاشغال بربا بالسكينة
 عن ان عبد الله عليه السلام في المصلى يرد التقدم قال كيف عن القرآه في مثبته حتى يتبعه ثم يقرأ
 الشيء كلامه **وحل** هذا الاشكال بان الاستسقاء شرط طمع الاحتياط والمطلق وحصوله بعد
 الانشغال الى الادنى بوجوب فوات حاله العلي باصليته وعلى تقدير القرآه وجب فوات الوصف
 خاصه وهو الاستسقاء وفوات الوصف الي من فوات الموصوف وقد تقدم نظيره في نقا رضى
 الصلوة ما شيئاً وجالساً **مطلياً** والروايد لا يجزئها على محل النزاع بوجه لان الى التزميناً وثبات
 في القيام والحال المستقل اليها منفردة بالاستسقاء ولو نقل بعد الغزاع من القرآه ولما كان ركوع
 جالساً ولو كان في قوس الركوع بعد الركوع جلس **مطلياً** للفصل بينه وبين السجود بدلاً عن القيام من

الركوع وكذا قبله على الغزير المعتمد في الركوع وهو انه يحتمل نحو الاخذ الى ان يصل كفاه كنيته
والركوع والطمأنينة والرفع افعال خارجة عن حقيقة الركوع فلا تخرج حاشا مرة اخرى لئلا يرد كما
ثم ان يمكن من الركوع في حاله الصلوة على هيئة الركوع او يستمر عليه حتى يصير ركوعا فاعيد وجوب
الكلمة كذلك والاستطاع وحسن الفصل وعلى القول بتعدد الحاله الدنيا مع الاستمرار عليها الاصل
في القراءة بحسب النزول كما لو وقع الركوع من حاله الركوع حاشا وتطهير ما لو خفي في استاء
الركوع فان لم يرفع راسه الى حدة ولو لم يزل بعد الرفع من الركوع وقبل الطمأنينة جلس جدينا ثم
سجد بخلاف ما لو كان بعدها فان لا يجب الطمأنينة في الجلوس جدينا **ولو جددت قدره**
الحاجز عن القيام عليه قام مستلقيا كان او مضطجعا او قاعدا وكذا لو قد رجع على حاله
دينا على ما هو عليه منها ولا يفرق هنا حال الاستئصال قطعا لان فرضه استئصال الحاله العليا
فلو كان الخلف في استاء القراءة في الركوع وكذا الاستئصال بل هو افضل للمع جميع القراءة
مستلقية في الحال الاعلى وقبيلهم نظرا لانه عاده لما خرج من عهده بالافتش لمن غير مقتضى لها
والتمنا في غير حاله لاقصا لانه لا يفرق الا مع القدرة ولو كان بعدها وجب القيام لركوع عنه
ولا يجب الطمأنينة فيه لان وجوبها انما كان لاحل القراءة وقد اتي بها واحتج بالركوع
الوجوب لصروقه كون الركعتين المتضاويتين في القنوط والصعود بينهما سكن مسبقا بعبادة
للمعنى الفصل بينهما **ولان ركوع القيام** يجب ان يكون عن طمأنينة وهذا ركوع قائم **ولان** مع
يقف الحزب من العهده وهذه الادله مدحولة فالاول بان لم يفسد الحزب لان الكلام
في الطمأنينة عرفا وهي من البذل على ذلك على ان تلك الطمأنينة المذكورة لم يفت واقعه باختيار
المكلف بل هي جزئية وليست بالمتنبيه الى الحركتين المتضاويتين ومنها التكليف انما هو الافعال
الاختيارية فاذا اوجبنا الطمأنينة فلا بد من كونها مقابلة لتلك **والثاني** بان مصادرة
على المطلوب **والثالث** بان احتياط لا تمنع المعبر اليه وان كانت احوطيتها كما لا ريب فيه
اما القراءة فلا يجب اعادة طمأنينة ولا سجدتها على الظاهر لان لم يفسد ركوعا في ركعة
واحدة وجوبا ولا ندباً ولو خفي في ركوعه قاعدا قبل الطمأنينة وجب عليه اكمالها بان ترتفع مخفيا
الى حدة الركعة وليس له الانتساب لئلا يرد كذا في باقي الذكر وان كان قد اتي ببعضه اجمالا غير
متمم ان قلنا بوجوب تعدد التنبيه الصحيح وكان بين تنبيهين في اتي بما في واحدة
كان او اثنين ولو كان في استاء تنبيه منها او قلنا بالاجتناب تنبيه واحد وكان في استاءها
وجب الاستئصال في لعدم سبق كلام تام بحوزة فظهر **وتحتمل** ضعيها النبي لان هذا الفصل ليس
غير

غير قائم ولو خفي بعد الركوع قام معتدلا مطمئنا في اعتداله ولو خفي بعد الاعتدال من الركوع قبل
الطمأنينة فيركع قائم مطمئنا ولو خفي بعد الطمأنينة قام للهوي الى السجود ولا يجب فيه الطمأنينة
استشكل في الذكر وجوب القيام هنا بما ذكرناه ومن امكن ان يكون الذكر للسجود وليس واجبا كركعة
بل هو من باب الختم ففسد ما صحت في السجود بدونه من غير نقص شيء من الواجبات **ولو يمكن**
المعنى قاعدا او لا في منه **الركوع خاصه** اي دون القيام للقراءة او بعضها **وجب** ان يقوم لذلك
لان القيام المتصل بالركوع واجب متعلق وركوع القدرة عليه قد مر بكل الكلام في انه هل يجب الطمأنينة
هنا او لا فلا يبعد الواجب **الثاني في النية** وهي ارادة الفعل مقارنه له فنية الصلوة ارادتها مع
التمارن لها **وهي ركن** في الزمن والفعل يعني انها تنبطل **الصلوة بتركها** **وسهوا** **اشطرا**
كاشته او شرط لا بالعمى المتعارف بين الفقهاء من الركن وهو جزء الصلوة الذي يبطلها الاخلال
به مطلقا فيكون اختيارا من المصنف كونها جزءا من الصلوة لانه ليس بالجزء يختار كونها شرطا
كما صرح به في بعض حشواته واطلاق الركن وارادة المعنى المذكور من جاز وبهذا المعنى جعل في
استئصال العذر كذا وعقد الاركان باضائه الى الجسم المشهورة سنة وفي عند المصنف انما يسلطان
الصلوة بترك الاستئصال ناسبيا ولا خلاف بين علماء الاسلام في بطلان الصلوة لو اخل بها مطلقا
لنحوه تعالى وما امروا الا لعبادة الله مخلصين له الدين والاخلاص لا تمنع الا بالنية **وقال** **علم**
انما الاعمال بالنيات وانما لا يركع ما نوي **وقال** **ابو الحسن** الثاني عليه السلام لا يعمل الا بنية **ولان**
تجدد الفعل منع على وجوه مختلفة بعضها امراد منه وبعضها غير امراد منه فلاحتمل المراء
الابائيه وانما الخلاف في انها هل هي شرط خارج عن الصلوة ام جزء منها **فتبين** بالاول وجوب
معنى الشرط وخاصة فيها في الاول فلان الشرط ما يتوقف عليه تاخير الموت وما يتوقف عليه صحة
الفعل والعينان موجودان في النية وانما الثاني فلا اعتبارا كونها متقدمة على الصلوة كالطهارة
كونها مسبوقة فجميع اجزاء الصلوة فان استحقاق النية في جميع اجزائها مع استاء المشقة والعسر
امرا لازم وما وقع في كلامهم من الاقتضاي الاستمرار حاشا فانما وقع ارتقاء بالمثل لا يستمر
استصحابها فاعلا وتحرره وظاهر ان الشرط مقدم على المشروط ومساق لجميع اجزائه وانما الجرح
لا يكون مساقا لجميع اجزائه هو تركه الا تركه ان الطهارة والاستئصال مساقا فان الركوع والسجود
وسائر افعال الصلوة بخلاف اجزاء الصلوة فان لم يمتنع شيء منها بمساق في باقي الاجزاء **ولان** اول
الصلوة التكبير لنحوه عليه السلام ثم لها التكبير ولهذا اسمى كبيرة الافتتاح وهو معنى استاء النية
جزءا ولا كانت هي الاول فتعقب كونها شرطا لمع الحزب لان النية تغلق بالصلوة في كانت جزأها

انما في النية

من غير الوقت وعلى ذلك علمنا انهم وكنى بعض العامة بغيره من غير الوقت ولا يشترط فيها تعيين
الافعال مقفلة بل كفى التقيد الاجمالي مع تنقيح العلم بشيئها صيل الافعال الواجبة ولا عدد الركعات
الا في مواضع التحديد على القول به ولو عين عدد الركعات مع المطابقة والافلا ولا يشترط الخط في اللفظ
مع مطابقة المقصد **والوجوب** الواجب على من وجب له الوجوب او الفرض ان يبرئ بالوجوب ما يزيله
المستحقون من ان يقع الفعل لوجه وجوبه او نوبه من الشكر واللفظ الامور المركبة منها او بعضها
على اختلاف الآراء لا ان يسجد منها ردة هذا حيث ان من وجب عليه كقبح ارباب الغسل له
فقطا عن غيره فكيف يقع التكليف **والنقص** به الى السد تعالى وهو عبارة الفعل المنقذ به والمراد
قرب الشرف بواسطة الثواب الا قرب الزمان والمكان ترحيم تعالى عنه وقد تكرر زاده تحقيق فلا
تعيده **والاداء** ان فعلت في الوقت المحدود لها شرعا **او الفتح** ان فعلت في خارجها ولا ترتيب
بين هذه الامور في المقصود كما سيظهر به تقدم المصنف القريب على الآراء والعقائد من الشجاعة خيره
ودن وضع ترتيب فانما هو كسب التعبد بالفاظ اذ من ضرورتها ذلك وصحتها اخص من فرض الظاهر
مثلا اذا لوجوبه من غير ان يشرع ولا عمة باللفظ لما عرفت ان النية هي الارادة فهي عرض لمحلها القلب
ولا دخل لثان فيها ولا يثبت المحج ببيتها وكرهه الشهد لان كلامه لغيرها جنة بعد الاقامه و
حرره بعض كونه تسريعا وكيف كان لا بد من التعبد بما اذا لم يكن محج اليه في احضارها حتى النية
اما لو احتج اليه في ذلك كما يتفق لصاحب الوسواس وجب من باب المقدمة وتوابع قوله فترى ان
انه يتوابعه تعالى في الاثبات في الاثبات وعبارات الاحكام يشيع بجزئية لها وانحصارها
على انها مفعول لاجلها وما استنتج بعض المحررين من ان تكليف يكون مفعولا له مع ان قوله لوجوب
مفعول له ايضا كما تعيده الامام من غير توسط حرف العطف بينها وقد تقرر في محله امتناع تعدد
المفعول له من غير توسط حرف العطف لان اللفظ لا يترك رتبة وجوب **باب المنع من وجوب**
توسط حرف العطف لفظا بل كفى بتدبره والتدبر في كلامه شائع ذائع وقد وقع في بعض النسخ
كلام الملك العلام ولا على الذين اذا ما اتوا قلقت لاجل ابي وقلت وحكي عن ابي زيد ان قال
اقلت ضحك لي كما واغترار بعض الفناء من الاحكام بان الوجوب غاية ما قبله والمقرر غاية
للو وجوب فتعدو الفاء تنسب تعدد المعنى فلا حاجة الى الالزام وذلك لان الغزبية انما هي غاية
الفعل المنقذ به لانها فعل لاجلها لا لوجوبها وغير ضايف انما المعتبر انما هو المعنى فلا بد
خصوصية له بارة فله ان يقول اصل من فرض الظاهر الواجب المؤدي او المعنى قرينة الى
وما شاك ذلك **وجوب ايقاع** كسب ما يعتبر فيها **عقد اول جزء من الكبير** كسب لا

لنقل الشيء **ولا** انها لو كانت جزءا لا تنفرد الى تيقن اخرى وتيسر لسلسل الوجوب اعتبار النية في
جميع احكام الصلوة اجماعا ولا لفرق عليه السلام انما الاعمال بالنيات على عبارة العمل النية ولا في
من هذه الادلة الجاهل من دخل يظهر عند التماثل **وقيل** لا ينافي لان تحقيق الصلوة يشترط فيها
من غير وجهها تكون شرط ولا يمتنع فيها ما يمتنع في الصلوة من القيام والاستقبال والستر و
الطهارة فكون شرط ولا ينافي قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات للعبودية وليس المراد بسبب
الوجود للوجوب الاضمار والاصل عدمه بل على وجهه يكون جزءا وهذا المعنى ما استدل به على جزمها
وعلى الاول مع طاعته كونه على النزاع والتماثل في منطوقه من حيث ان يكون ان يكون اعتبارا وكذا
لسببه غير كونها جزءا فلا بد من العمل بالنية وما الدليل على اخصا للشرط بالشرط المذكورة في الخبر
والجواب **بأن** دلالة على مضايقة العمل النية اوضح من دلالة على جزمها وكذا يجوز في الاصل وجودها
بغير تعيينه ولعل الاقرب كونها شرط لا في اوضح ادلة واستبرد فاما لما يترد على ادلتها من المناقشة
ومن الاحكام بمن ذهب اليها منها من جهة الشرط لانها ليست على الوجه الشرط ولا على وجه
الاحكام وان كان شبهها بالشرط اكثر ولا تفرق مع في هذا الخلاف لان اعتبارها في الصلوة كيف
ينظر الى الاخلال بها عدا وسنهور النزاع فيبرعها وكذا الفاضل صاحب التقيع من ان شرقة الخلاف
تظهر في الوسع من فعل النية بعد التكبير ونحوها ثم ذكر فقلها ساقية فانما ينظر لصلوة على
القول بجزئية خاصية لزيادة التكرن في الفاء هراة من شي لان استحضار النية في جميع الصلوة
هو الواجب في الحقيقة وانما اكتفى بالاستخدام للحكمة اذ في ما يعلق حيث انه يتعدى ويثبت عليه
استحضارها فعلا فلا يكون استحضارها في انما الصلوة متافقا قطع فاما كان او سحره فان
قال **القصد** الى استنباطها فيبقى بطلان النية ان تفرقنا هذا الاحتكام بكونها ركنا كونه
تظهر الفاء في النذر لمن كان مصليا في وقت كذا او تدا بالصلوة في وقت كذا فان جعلناها
جزءا استحقى والا فلا وفي النذر ان لا تجل شرط او جزم الصلوة فان جزمها تخلف ما رتبه
الجنس من احد الطرفين ولما كانت النية عبارة عن القصد الى الفعل القصد الى الشيء متوقفا على تصور
ذلك الشيء ضرورة احتكامه لوجه النفس الى الجهر المعلن وجب احضار ذات الصلوة في القلب اي
كونها صلوة لتتميز عن غيرها فتصدق وعلى ذلك اجماع العلماء **وجوب النية ان يقصد فيها**
صفاتها المستحصلة لها النية الاثبات بها على الوجه لما مر به شرعا اذ هو مختلف باختلاف احكامها
ولم يتقرر المصنف ذكر وجوب احضار ذات الصلوة كفايا بل احضار صفاتها اذ هو متقرر
لاحضار الذات وهي اربع **تعيين الصلوة** من كونها طهرا او عصر او جمعة مثلا فلا يكتفى بنية

فرعية

يتخللها زمان وان قل لان الماني بذكره كرم لانيته وجوز بعض العامة تخلل الزمان بين
 وهل يجب مع ذلك استحضارها فعلا الى آخر الكبير قيل نعم الامع العشر واختاره الشهيد
 لان الدخول في الصلوة انما يتحقق تمام التكبير بدلالة المتبرك اذا وجد الما قبل تمامه وجب
 على استحضارها بخلاف ما لو وجد بعد الاكمال والمقارنه معتبرة في النية فهي لا تحقق من دون ذلك
 ورد بان احراز التكبير كما تحقق الدخول في الصلوة من اوله والامكن التكبير جزا وهو باطل
 واعتبار تمامه في تحقق الدخول من حيث ان التحريم انما يكون بالجمع لظاهر قوله عليه السلام حر بها
 الكبير فاذا قارنت النية اوله فقد قارنت اول الصلوة لان جزا الجزا وسحب ابن ادرس كلا
 القولين لعدمهما غالبا فلو كان الحزب والمنقول وجوب استحضار النية وجميع ما يميز فيها عند قول
 الكبير مع الامكان لانه اول الصلوة من غير اعتبار النية على ذلك الى آخر الكبير وجوبه هو ان
 حيث لا اعتبار فيه ولو تعذر على المحقق قصد الجمع جملة باعتبار تحصيله ان كل امر من الامور التي
 متعلق النية لا تقتضي اليه لزم الفعل عما سواه وان لم يكن هذا هو المراد فكناه الانسان بمقدوره
 الذي لا عسر فيه **وكتب استبرأها حكمها الى الصلوة** من الصلوة اجماعا ومعنى الاستبرأ ان
 ان لا يحدث ما ينافي حزم النية كالصلاة والربا والخروج والافعال الخارجة ولا يجب الاستبرأ
 المحقق لما في ذلك من المشقة والخروج فان الانسان لا يفتك عن الدخول والنيان غالبا **فلا يخرج**
 من الصلوة او يتردد فيها او يشك هل يخرج ام لا اما اذا احتل بالشيء من الوساوس التي كثيرا
 يتخلل الانسان لها فانها معتبر عنها **او انزاعا** ولو ببعضها **او نوب** ببعض افعال الصلوة
غير الصلوة فلو كان ذلك البعض واجبا او مندوبا غير ذلك ولا دعاء او فعلا واجبا او مندوبا
 بالصلوة هذا اكثره بخلاف ما اذا اقبلها فانه غير مبطل منفردا كما ان ذلك الغير بالنية وجوب
 ذلك البعض او نوبه اروي بها لغير الصلوة به لانه ان ذلك البعض واجبا كما لو نوى بالركوع العظيم
 شخص او قصدا لغيره مع كماله وان كان ذلك البعض مندوبا كما لو نوى بالركوع الكبير
 المندوبه ارفها ثم الغير كونه تكبيرا فانه غير صواب لعدم الخروج بذلك عن كونه ركوعا له تعالى
 صيرورته بهذا من كلام الاديبي **بطلان** صلوة على الراجح وعلى ذلك الجهر الصغير من الغفلة
 لما فاع ذلك الاستدلال الحكيم فلا يكون المحقق انما بالماور على وجهه فبين في هذه السكينة
والنوبات الاخلاص والغربة التي هي المظالم المحقق من العبادة ولا تترك في المظلمان بنية
 الخروج بين ان ينوب في الحال او في نية وبطلان هذا الكلام في نية فعل في المنفيات
 لا اشتراك الجميع في العلة المعتنیه لزم الى النية الاولى فان اكتفي بها وقعت احراز الصلوة الباطنة

غير

بغير نية معتبرة وان جدد هالما لم يكن مطلقا لما اذا شاع لان شرط النية مقارنتها الاول
 العمل لا ما احضره النفس كنية العدول وحيثما يترك وضوحا في مساواة نية الخروج في نفي الحال
 لنية في الحال في بطلان الصلوة ان نية الخروج في نفي الحال نية بالانسان بالكل ولا ريب
 انه يجب عليه الاستمرار في الصلوة والانيان بها على سبيل الاتصال والملازمة والخروج في الانشاء
 بينا فيه وادنا المتناهيين متناهيان كما تفرد في الكلام ومثله الكلام في باقي المنفيات
 هذا هو ظاهرها لمصنفها وفي الفتاوى عدا فني بعدم البطلان لو نوى ان يفعل الماني ولم يفعل
 مشكلا وحزم به في المسهي والتحرير والمختلف لانه لا يجوز ان يكون فاعلا ولا يكون رافعا لنية
 الاولى مع انه افق بالبطلان فيما اذا نوى الخروج منها في نفي الحال والعرف بين المتشبهين غير ظاهر
 لان الخروج من الصلوة من جملة المنفيات فنية كنية غيره منها وانما المحقق في الشارع بعدم بطلان
 بنية الخروج ومثله الخروج او فعل غيره من المنفيات في نفي الحال ما لو علمت بما يوجد في الصلوة
 لا يملكه ولو علم على امر يمكن كحصول زيدا في الظاهر ان ذلك الماني فانه المحرم بالانيان بالكل كونه
 مأمورا به ومثله السكره لاحتمال البطلان بما لو قصد ترك الاستسلام ان دخل فانه يكره في الحال
تدبير يجوز التظلم من الغرضية في غيره في الغائب المرتبة ومن الحاصرة الى الغائبة
 وبالعكس ومن الغرض الى الغائب لطلب الما غرضنا في قراءة سورة الجهر فيها ورود النص في
 هذه الامور ولا يجوز التعدي الى غيرها لان العدول خارج عن الاصل ومقتصر فيه على مورد
 النقل **والمشغ** قول بجواز عدول الصبي من النقل الى الغرض اذا بلغ في انشاء الصلوة **الثالث**
كبر الاحرام سميت بذلك لان بها حرم على المصلي ما ينافي الصلوة **وهي** جزا من الصلوة **وكن**
 فيها باجماع الاقوال الاحاب الى جنيفه في كونها جزا او الزهرى والاوزاعي ومن شدد في كونها
 ركنا فانهم افترقوا بعدم بطلان الصلوة بالاخلال بها سهوا ومما يدل على جزئيتها مضافا الى
 الاجماع قوله عليه السلام انما هي التكبير والتسبيح وقراءة القرآن وعلى ركنيتها قوله عليه السلام لا
 يقبل الله صلوة امرئ حتى يضع الظهور موضع كتفه قبل القبلة ويقول الله اكبر وقوله عليه
 السلام تحرمها الكبير دل على توقف الدخول في الصلوة عليه وهو شامل للعدو والشهوة
 ومن طريق الحاشية ما رواه زرارة في الصحيح قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل
 ينسي كبريته الفاشح قال يعبد ويحضرها روي على من يقطن عن الى الحسن عليه السلام
 فربما ينسى منها روي في الحاشية عن ابي عبد الله عليه السلام ما رواه احمد بن محمد بن
 ابي نصر في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال قلت لرجل نسي ان يكبر بكبريته

الثالث كبرية
 الاحرام

الاقتناع حتى كثر الركوع فقال اجزاه وتعبده من على الخبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن رجل نسي ان يكبر حتى دخل في الصلوة فقال ان لم يكن كان من بينه ان يكبر قلت
فقال لم يضر في صلوة محمدا ان على من نسيه لم يضر ان لم يركب ركعتين فيها وبين غيرهما
من الاخبار وموافق لما اطلق عليه جاهر على الاسلام ويؤيده ما رواه الفضل بن عبد الملك
وابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي ولم يفتح الكبر هل يكبر بكبره الركوع
قال لا بل بعد صلوة اذا حفظ انه لم يكبر واستدل **الحنيفة** على عدم جزمها للصلوة
بقول النبي صلى الله عليه واله في الكبر اضاف الكبر الى الصلوة والمضاف مقارن للمضاف اليه
قلنا الجزم في ركعة فضع ايضا فته اليه كما يقال ركوع الصلوة وسجدة الصلوة وجزمه ركعة وحديث
ثبت ركبتها وقدره ان المرد بالركن ما ينط الصلوة بالاحلال به عمدا وسهو **ينط**
الصلوة بركتها **وسهو** او كما يزيدا ذهابا سياتي **وصورتها** المتوفاة عن الصادق بالشيء
صلى الله عليه واله **الكبر** مرتين موافقا لما لا غرابة فيها فته ولو قد ذكرنا في هذا الغلط
مادة وصورة لتوقف كنف الاشارة على ذلك الا ان الجاهل للعقل الذي في الصادقات وقد ثبت بالموثوق
ان النبي صلى الله عليه وآله كان يداوم على هذه الصلوة وكان ذلك بقاء الواجب يكون واجبا وقال
صلواتها لا تنوي احدى فوجب متابعتها وعلى ذلك علمنا واكثر العامة وذهبوا عن جزمها الى اعتقاد
الصلوة على اسم من قال في وجوبه ينقطع كقولنا اسر عظيم او جليل وسبحا زائرا وغيره **فلو** خالفنا
عكس الترتيب واحل بالموا لالة **اواني** **بعضها** كان قال الرحمن اعظم او احل بكون ذلك
مع الفذرة على الاتيان بها **اواني** بها **قارعا** **معها** **الحج** الفذرة على القيام **اواني** بها
قبل استيقا القيام ولو لم يتغير اولها حصول الاعتدال كونه الشرط يجب تقديمه على المشرق
اواني بها وبعضها وهو والي الركوع كما ينطبق لما هو المشقوق خلافا لما يدعي حيث حوز
في الخلاف الاتيان ببعض الكبر تحببا ولم يعرف منه **واصل** شئ منها **ولو كبر واحدا** ونفق
ذلك بوصول احدي الحرمين اما همة كبر فظا هو كونه همة فظا واما همة الجلاء فلا لها
وان كانت همة وصل الى الاصل الا ان سقوط همة الوصل لما هو في حال الروع في كلام متصل
ولا كلام قبل التكبير فان التيمر ارادة قبلته لا موزل لان فيها ولو لفظا المصلي بها فته
من لغو الكلام بمنزلة المهدوم فلا يترتب عليه حكم ومن لا جلاء لشيء منها في البطلان ما لو زاد
فيها كلمة وكونها وان كانت متبادرة من العبارة بحسب المعنى كما كبر من كل شيء او كما مضت
لأنه كما كبر من ان يوصف فانه يقال ان في معاني الاحياء وانكار ان يراد بالتكبير كبر من كل شيء بل
معناه

معناه كبر من ان يوصف وهو وان صح خلاف المتبادر اذ اطلاق العبارة ارادة
أنه كبر من كل شيء او عرفت لفظا كبر وان كان ذلك موافقا لقانون العربية حيث ان استعمال
افعل التفضيل يكون باللام او بالاضافة او عن لانه غير الصيغة المنقولة شرعا وعن ابن الجنيب
انه مكره او زاد حرفا محلا بالمعنى كما لو زاد حرة في اول الجلاء بحيث يصير استمعها ثانيا او
مدا الهمة كرك او زاد الفاعل بين السبا وان في كل كبر بحيث يصير جمع كبر وهو الطبل وان لم
يقصد هذا المعنى لانه اللفظ على المعنى بنو وسط الوضع له لا بالعقد ولا كذلك لو زاد حرفا لا
يتركز الحرف به كالالف بين اللام والهمزة من الجلاء اذا مدته فانه غير ضابط نعم هو مكره على ما
سياتي **بطلت** التكبير لعدم الاتيان بالما موزر اذ ما الى بد شرع فينتهي في هذه التحليل
واطلق البطلان واراد به عدم التحمها اذ البطلان حذبه فيما يذير بعد سبب التحم وجميع ما
ذكر لا يتحقق مع صحه التكبير بوجوه كما لا يخفى ولو قد كان التيمر حرمان الصلوة جازا راجع الى الغير
في بطلت الى الصلوة ويكون البطلان حينئذ متوقفا في معناه الحقيقي فان قيل له
وقوع التكبير قبل استيقا القيام بمعنى وقوع التيمر قبل بطريق اولى فالبطلان متوقفا الى
السابق وهو وقوع التيمر قبل القيام فلا وجه لتعليق البطلان على وقوع التكبير قبل قلنا يخلو
الشرع بعرفات الاحكام فلا يجوز في تعدد لها ولا يجوز التعليل بغير العربية لفظا در عليها
ناشيا فاقول صاحب الشرع صلى الله عليه وآله وهو ما دمن قول المصنف رحمه الله اواني
بعضها **والاعا** **جز عن العربية** **بمعنى** **واجبا** من باب المقدم ولا يصح الا مع ضيق الوقت
فكبر بلفظه مراعى لمعناه الحقيقي التفضيلي لان المعنى معتبر مع اللفظ فاذا تعدد اللفظ
وجيب اعتباره بالمعنى فيقول الفارسى خذاي بركت است فلو ترك التفضيل وهو ترك فقال
بورك است لم يصح كما ذكره المصنف في النهاية ولا تفاوت في الترتيب بين الالتمه وفي
الدروس ورماز السرياني والعباسي ثم الفارسي واستشهدوا شجيا المحقق في شرح القواعد
والاحرس **بعقد قلبه** ويربط بمعناه الظاهري وهو كونه كبيرا ونشأ تحببه وليس المراد
انه يحشد قلبه بالمعنى الوضعي التفضيلي لان ذلك غير واجب المعتبر بين اهل اللان لان
ذلك غير واجب على غير الاحرس وبليته على ارادة ما قلناه ذكرهم في القراءه ايضا مع ان
تفسير القراء لا يجب حكمه قطعا **ويشهرها** اي باصم وعبد عليه تحريك لسانه اقصا ما
يقدر عليه وان اهل ذكره المصنف هنا ووجه الوجوب في الجمع انا في تحريك اللان
فلا يولا الحرس لكان الواجب عليه النطق بتحريك لسانه والعجز عن اصدائه لا يستلزم

الاحتياط لا يفسد بالبرء بالمسور وأما في الاستئذان بالصوم فلا يفسد عن العبد ولا
عليه السلام قال **تبليغ الأجر** وتشهد وقوله للقرآن في الصلوة تحريك لسانه واستأذنه
باصبحم ذلك على أن الاستئذان بالصبح مدخل في البدل من النطق فتعدي إلى الكبير ولعله
الرواية مستنداً أيضاً على وجوب تحريك لسانه مدخلاً في ما قلناه وأما في عقد القلب بالمحلى فذلك
الاستئذان والتحريك لا اختصاص لهما بالكبير إذ هما صالحان لغيره أيضاً فلا يترتب عليهما من خصوصية
وهو الفصد والنية البدلية إلا لو قدر على النطق بالبعث إلى به وجوباً أو عرضاً عما عجز عنه
ذكره وفي حكمهما جزئ من النطق بهما أو بعضها العارض **وتحريم المصلى في الكبريات** **الشيخ**
الشيخ التي سجدت التوجه بها في أول كل صلاة فربما كانت أولها كما ذهب الشيخ الشهيد
أول المواضع الست خاصة أول كل ركنية وأول صلاة الليل والنور وأول نافله الزوال و
أول نافله المغرب وأول ركعة الاحرام كما ذهب إليه على بن بابويه وفي هذه الست وفي التوجه
أيها كما ذهب إليه الشيخان وجماعة من الأئمة منهم المصنف رحمه الله **والأول** هو الجولان
الكبير وكثر نقاي والأخبار مطابقة لخصص كتاب إلى الدليل أنه ياتي بها ولا يجوز زلة
قال **رايت** أباحه عليه السلام وأول ما بعده استفتح الصلوة بجمع كبريات ولا **الأفضل** أن يكبر
ثلاثاً ثم يدعو فيقول اللهم أنت الملك الحق المبين اللهم أنتين ونفول بيك وسعديك يا **أحد**
ونفول يا محي قذارتك المحي إلى آخره ثم واحدة ويتوجه بقلبه وجهته وجه الذي نظر السموات
على ملكه إبراهيم حينئذ سبلاً وما اتان من المؤمنين أن صلوا في وسكى وجياني ومما في حديث
الحاجين لا يشركوا له وبذلك امرت وأنا من المسلمين قال **الشيخ** وابن بابويه ونفول وجهته
وجه الذي نظر السموات والأرض على ملك إبراهيم دين محمد ومنها ج على حقيقاً سبلاً إلى مكان
الأفضل ودون التوجه في الفضل التوجه خمس ودونه التوجه ثلث **وكتب** أبو بصير عن أبي
عبد الله عليه السلام قال إذا افتتحت الصلوة فكبر إن شئت واحدة وإن شئت ثلاثاً
إن شئت خمساً وإن شئت سبلاً كل ذلك بخير عنك غير أنك إذا كنت أماً لم تجهر بالتكبير
واحدة **أيها** **شأ جعلها تكبيراً الافتتاح** فينوي التمر عند هافاً جعلها أول التكبير
وقعت البواقي في الصلوة ولو جعلها وسطاً في آخرها وأفع في الصلوة ولا منافاة في ذلك
من ذلك لأن الذكر والركعة لا ياتي في الصلوة ولو جعلها الأخيرة كان أفضل والتم في المنوط
وتعجل ذلك المتأخرين **واللهم** في الخطا **الشيخ** في العبادة للعهد والمعهود وغير مذكور سابقاً
بل شيا في المندوبات وكأنه المصنف رحمه الله لم يذكر المذكور لما انه واضح مشهور

ولو

ولو كثر ونوي الافتتاح لم يكره تأنيلاً كذلك أي ونوي الافتتاح **بطلت صلوة** ان لم ينو الخروج
من الصلوة قبل الثانية لم يكره زيادة الركن وقبده نية الافتتاح ليصير ركناً فان التكبير ذكر
يشترط أن يكرر في الصلوة لا على تقدير ركعة ركناً وإنما يتغير بالنية ولا فرق في السطون بين نية
الصلوة مع التكبير تأنيلاً وعدمه أما مع النية وظاهره وأما مع عدمه فلا فقصدا الافتتاح به
يصير ركناً لأن الأعمال بالنيات ولا تفتح في هذا عدم مقارنه بالنية التي هي شرط كون
شرطيتها الحكم الكبير لا يكون الافتتاح **فان كثر تأنيلاً كذلك** أي بنية الافتتاح **محت**
صلوة لم يطلان التكبير الأول بالثاني فيبقى الثاني بغير مانع وهكذا كل ركعة حتى وكل ركعة
باطل ولو نوي الخروج قبل التكبير الثانية محت مع استحضار نية الصلوة لم يطلان الأول في نية
الخروج كما عرفت فتبقى الثاني بغير مانع من الصلوة وتبطل الصلوة بالكبير تأنيلاً إلا أن ينوي الخروج
قبلها فتصح وهكذا **وليس تحت رفع اليد بها** أي بتكبيره الافتتاح وعلى ذلك إجماع العلماء
وكذا يستفاد من رفعها في الكبريات وإن كان في التكرار كذا وقال **علم الهدى** بوجوبه في جميع
الكبريات وهو غير معول وأقصى الرفع أن يجازي بها حتى إذا نية لما روي أن النبي صلى
عليه وآله كان يرفع يديه إذا كبر حتى يجازي بها إذا نية بركعة أن يجازي ذلك لما رواه أبو بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا افتتحت الصلوة وكبرت فلا تجاوز ذكرك وعن علي عليه
أن النبي صلى الله عليه وآله كبر بركعة يجلي وقد رفع يديه فوق رأسه فقال **على** أي أركب أوتاراً
يرفعون أي يرفع فوق رؤوسهم كأنها إذا انضبت ثمت وأقله مجازاً أنها الخدين **ولو**
كان بدواً لا يمكن مع من استنها الرفع استجبت له لا ياتين بالمعذور ويتخير أن تكونا
بمسوطتين معصيتين الأصابع معصيتي الأيدي من مستقبل الأيدي من كفيه القبلة ومقطوع
أحدهما بين رافع الأخرى ومقطوعهما يرفع ساعديه ومقطوع الأذنين رافع العضدين
واستبدأ التكبير عند استبدأ الرفع واستهاؤه عند استهاؤه ولو شابه وذكر قبل أنها التكبير
رفع يديه مستحباً ولو استنهي ليرفع سائر ركعة أو سهواً وفي محل التكبير حال ارتساها
وفي محل قرارها ولا فرق في استجاب الرفع بين الرجل والمرأة ولا بين صلوة الفرض
النفل والركعة كون يديه تحت ثيابه وعدمه ولا بين الإمام وغيره عملاً بالجموع وإن كان
الاستسحاب لازم كما نص عليه في البيان **واسمع** **الإمام من خلفه** من المأمومين كقوله
الافتتاح ليعرفوا دخولهم في الصلوة فيعتدوا به فانه لا يجوز لهم أن يكبروا قبل كبيره وعن أبي بصير
أنه عليه السلام قال كنت أماً أجزأك أن تكبر واحدة تجهر بها وتسترها وينبغي أن

تجبر في الاحكام على الوسط وان اقتصر على جميع الما مومين الى العلوا المحظوظ ولا يستحب
له ان يجره غيرهما من السبع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركوا الصلاة على
الما مومين وحول في الصلوة ولما بدخل في دخولهم وروى ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
فان كنت اما لم تجهر الا بغير الاحكام والما موم لا يستحب له الاحكام بها لعدم الحاجة
وقد انقضت الدال عليه واستحب جماعة من الصحابة له الاسرار بها كباقي الاذكار والاحتياط
غيره من الما مومين الى اسماء كونه لا يسمع الامام استحب له الجهر بها كابلوج من عبارة
المنتجي والمنفرد بخبر فيها بين الجهر والاختفاء قاله الاحكام واحتمل في البيان تجب
الغرضية **وعدم المدح بالمدح** اي حروف لغوي الكبير والمراد بالمدحها ما لا يخرج
للفظ عن مدلوله الى معنى آخر كدال الالف الذي بين الام والها من الجلالة فانه لا يخرج الاسم عن
وضعه وكذا الهرة منها كيف لم يطلع بها الى صورة الاستفهام وتوليع ذلك لطل الكبير كما
عرفت واستحب ترك الاعراب في آخره لقول النبي صلى الله عليه وسلم والكبير حرم فلو اعربه و
وصله بالقرآن جاز على كراهية **الاربع عشرة** وقدرهم العلى كما على وجودها في الصلوة
عدا الحسن بن صالح بن حي وابن عليه والاصحى فانه قيل عنهم القرآن لا يجزى بهم ولا يجوز
بقوله تعالى في قروا ما تيسر منه وقال تعالى في قروا ما تيسر من القرآن والامر للوجوب ولا
شي من القرآن بواجب في غير الصلوة فيجب فيها قطعا وقوله عليه السلام لا صلوة الا بقرآن
على ان خلا فيه منقوض فلا اعتبار به **وحب في التثنية** كالصحيح وفي **الاولين** بالباين
المشتاين من تحت شئ اولي او بالمشا من فوق والمشا من تحت بعدها شئ اولي على قلته
منه من اكثر مما اولي في كلامه تعالى ذلك تعين كون الاولين بالمشاين من تحت من غير هاه
اي غير التثنية ثلاثية كانت او رباعية **قراءة الحمد** وجوبها عينيا اجماعا متا تاسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم
عليه واله وبالآل والاصحاب والتابعين **وروى** الجمهور عن عباد بن الصامت عن النبي
صلى الله عليه وآله انه قال لا صلوة لمن لم يقرأ فحة الكتاب ومن طرق الى صفة ما رواه
محمد بن مسلم في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سالت عن الذي لا يقرأ فحة الكتاب في
صلوة قال لا صلوة له الا ان يقرأ بها في جهر واخفاء وهما من ذلك ركن فينبط الصلوة
بتركها ولو سبها تام لانفك الشئ في المشروط عن بعض الاحكام القول بركبتها وهو
منقول عن ابن حمزة تسكا نظا هو قوله عليه السلام لا صلوة الا بقرآن الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام عن الذي لا يقرأ فحة الكتاب لا صلوة له فانه يستلزم العدم والتاسي وحمل الاحكام
على الان

الاربع عشرة

على خلاف ذلك بل يدعى عليه الشئ الاجماع وهو المجهول ويبدل على ذلك مصافا الى نقل
الشيخ الاجماع عليه ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد بن عليهما السلام انه قال من ترك
القرآن شهد اعادة الصلوة ومن نسي القرآن فقد نكث صلوته وما رواه منصور بن حازم انه
سال ابا عبد الله عليه السلام في صليته امكنه ونسيته ان اقرأ في صلواتي كلها فقال
النبي انك تحب الركوع والسجود قلت بلى فقال نكث صلوته وغيرهما وما استندل به على كونه
ركنا محمول على العدم جمعا بين الادلة واستندل الى حقيقته واحمد في اصدرك الروايتين غير علي
انه يحرم مقدار اثني عشر بقوله تعالى في قافوا ما تيسر منه وبان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم
الاخراني قال له ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وما واة الفاتحة لغيرها من القرآن في الاحكام
فكذا في الصلوة ضعيف لان قوله عليه السلام لا صلوة الا بقرآن كتاب احصى من قوله تعالى في قافوا
تيسر منه محمول على الخاض جمعا بينهما وعدم تحليفه للاخراني الفاتحة بمعنى فانه روى
عليه السلام قال له ثم اقرأ ما تيسر من القرآن وما تيسر منه والفقهاء من عندنا باطل مع اننا منع مس واة
الفاتحة لغيرها في جميع الاحكام كمن لا يقرأ جمعا على ان من تركها سني بخلاف غيرها ونكث
عن ابي حنيفة النبي انه يحرم مقدار اثني عشر ايات من ايات القرآن شيئا **سورة**
كامل مع الاختصاص على الراجح وهو محتمل في اكثر مصنفاته والمنقضي وابن ابي عقيل في الصلوة
وابن البرق وابن ادريس لقوله تعالى في قافوا ما تيسر منه والامر للوجوب وما للوجوب الا ما
اخره الله بل هو ما زاد على السورة او كان في غير الصلوة ولرواه منصور بن حازم قال قال
ابو عبد الله عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة اقل من سورة ولا اكثر **وروى** حماد بن عيسى
في اخلاص صفة الصلوة لم يقرأ الحمد وسورة وكان ذلك في حوض بين الواجب فيكون واجبا وفي
الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن الرجل يقرأ السورتين في
الركعة قال لا بأس سورة ركعة وتضمنه الاحتياط في العادة وقال الشيخ في النهاية وابن
الحبيب وسلاوا المحقق في المعنى واستحب جمعا الى الحمد فنهدها ولا يجوز التبعيض كما
يجوز تركها بالمجمل للاصل والصحي في الخلفي على بن رباب عن ابي عبد الله عليه السلام فانه
الكتاب وحده يحرك في الغرضية وغيرهما والاصل بان الاصل اعيد له للدليل على
خلاله وحمل الاحكام الواردة في ذلك على حال الضرورة كمن اخطأ حجة كغرم خشى لونه ورفقة
يشق الخافا جهر ويذكر او نسيه الموصى كيف يشق عليه قراءتها جمعا بين الاخبار وعلى
اليقينة فانه ذهب العامة وهذا هو الانسب اذ لا لها لا يمكن الجمع بينهما كما انهم

الشرة على الاستحباب وغيره على الجواز ولا ينبغي في وجوب السورة سهم الوقت لقولها
 ونها هو المقتضى في الشرع وتخصره الاشتراط ولا يخفى ان القول بوجوب السورة انما يختص
 بالمراد من حال الاختيار والجواز لا يقتضيه على الجهد في ان لا ينافي في التخصيص حال الاضطرار
 ولان ما يمكن من تعملها مع ضيق الوقت **وبقيت المصلي في الزايد على الركعتين الاولتين** و
 هو الثلث من الثلاث والثلاث والرابع من الرباع **بين قراءة الحمد وحدها** اي من غير قراءة
 سورة معها **وبين اربع تسبيحات صور لها سبحان الله والمجدس ولا اله الا الله والثناء**
كبر مرة واحدة اما التخيير بين الحمد والتسبيح فهو ما اجمع عليه علماءنا واما **قال ابو جعفر**
التوري والخفي واحد في رواية واما الاحتياط بالتسبيحات الاربع مرة واحدة فهو قول الخفيد
 والشيخ في الاستصحاب **تخيير زرا** قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما يخفى من القول في
 الركعتين الاخرتين **قال** ان تقول سبحان الله والمجدس ولا اله الا الله والثناء وكبر وتكبر
 هذا نص في الباب وفي الصحيح عن عبد الله بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
 قمت في الركعتين لا تقول فيها اقل الحمد وسبحان الله واسمك اكبر وهذا يدل على الاجتزاء بذلك
 اوحيا التهليل لرواية زرارة فيبقى سقوط الزايد عنها اذا منتهى وقوله عليه السلام لا تقول
 ليس بحيث لا عن القراءة بل هو حال والمعنى اذا قمت حال كونك غير قادر ولا جازية تركه الزم
 الزيد وقال في المبتدأ والمجل هو تخيير بين القراءة وعشر تسبيحات صور لها سبحان الله
 والمجدس ولا اله الا الله تلت مرات وتقول غنيت الله واسمك اكبر وهو مخير بين التسبيح
 التسبيح المرفوع في المصباح وابن ادریس **وقال** حريز بن عبد الله السجستاني في كتابه
 تسبيحات سبحان الله والمجدس ولا اله الا الله تلت مرات **وبه قال** ابو جعفر
 بابويه وهو الصريح لقول ابي جعفر عليه السلام وان كنت اماما فقل سبحان الله والمجدس ولا
 اله الا الله تلت مرات **بكبر وتكبر** وهذا الدليل حصص من المذني **وقال** ابن الجنيد
 الذي يقال في مكان القراءة **تسبيح وكبير** يقدم ماشا **وقال** في النهاية اثنتا
 عشرة تسبيح سبحان الله والمجدس ولا اله الا الله واسمك اكبر تلت مرات وحده الحق احوط
وقال المصنف في التواعد بوجوب الواحدة واستحباب الثلث والخمسون على التخيير بينها
 وان كان الثلث احوط وافضل ونظيره تخيير بين الركعتين والاقام في المواضع الاربع
 فاذا اتى بالثلث نوى الوجوب اذا صلى بنا في كل من العز والضعف والعز الا في ولا
 ينافي قصده الوجوب ما حكم به المصنف في التواعد من الاستحباب لان الوجوب التخييري لا
 ينافي

ينافي الاستحباب العيني فان قيل الواجب حال كون تركه والزايد على الاربع كون تركه
 فكيف يوصف بالوجوب قلنا ان عتقك بكون تركه مطلقا منعناه وانما الواجب
 التخييري فانها واجبة مع جواز تركها التي يدل وان عتقك ان لا يكون تركه لا التي يدل سلمناه
 انما جاز تركه هنا التي يدل وهو العز والضعف ونظيره القصص والاقام اذا تخيرك المشاف
 بينها ولو شيع في الزايد فهل يجب عليه المضي فيه وابقا على الوجه المأمور به في الواجب
 كونه في حال العائنية وغيرها من الصلوات الواجبة ام يجوز تركه وتغييره عن الهيئة الواجبة
 في وجهان يلتفتان اليه كونه موصوفا بالوجوب ولا ينافي جواز تركه بالتحليل كما هو فيكون
 المصنف يخير بين التبعين الشروع فيه فهو على وجهه وبين تركه والي ان جواز تركه اصلا
 كما يقتضي سقوطه وتغييره عن وضعه كونه ذكر الله تعالى بطريق اولي وينبغي حاله منظر
 اليه في آخره فان طابق وصف الواجب كان واجبا وترب عليه ثواب الواجب وحكمه
 تنبيهها **الاول** للاستحباب الزايد على اثني عشر تسبيحة في الشهر
وقال ابن ابي عمير بن سنان السمرقندي **قال** سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله
 تلت في كل ركعة **قال** في الركعة ولا بأس باتباع هذا الشيخ العظيم الشأن في استحي بركاد
 ذكره سنان في الثاني **قال** اختلف الامام في المفاضلة بين القراءة والتسبيح فقال ابن بابويه
 وابن ابي عمير وابن ادریس التسبيح افضل مطلقا للامام والمأموم والمفتقد **وقال** الشيخ
 القزاة افضل **وقال** الشيخ في اكثر كتبه هي امتا وبيان واختار في الاستصحاب استحباب
 القراءة للامام والتخيير للمفتقد وشبهه شيخنا المصنف في شرح التواعد والشهيد في البيان
 حقيق ابن الجنيد استحباب القراءة للامام بما اذا جاز ودخل المشوق ليكون ابتداء الصلاة
 للدخول بقرآنه بخلاف ما اذا اتفق انه ليس مع مشوق فانما يتخير له التسبيح عنده
 في الدور وسئل عن استحباب القراءة للامام والتسبيح للمفتقد وكان شيخنا الحق لم يطلع على هذا
 القول للتهديد او دهر عنه حيث قال في شرح التواعد ولم يجد الا ان قال بغير استحباب
 التسبيح للمفتقد والقراءة للامام والروايات في هذا الباب مختلفة **وكي** افضل للتسبيح
 مطلقا وافضل للقراءة مطلقا وافضل بينهما للامام دون غيره وعن علي بن حنظل عن ابي عبد
 الله عليه السلام **قال** سألته عن الركعتين ما اضع فيها قال ان شئت فاقرا في كل ركعة
 وان شئت فاكلمه فهو سواء **قلت** فاي ذلك افضل قال هي واسر سأل ان شئت فاقرا
 وان شئت فقرأت ولعل الاقرب افضل القراءة للامام والتسبيح وقت قراءة الامام

لما حرم وتخيير المنفرد كما ذهب اليه في المنتهى **أما** أولا هذان ذلك سبيل الجمع بين الاضمار وهو
اولي من ترك بعضها والاعمال لبعض **وأما** ثانيا فلان الامام ربما ياتي به مشعوب بالاوليين
لعلهم يعرف الامام خلف حلوة المتبوق من قرأه **وأما** المنفرد فليست التخيير بينهما ولا
مستحق للترجيح في جانبه **وروي** منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام اذا
كنت احاداً فافترق في الركعتين الاخرتين بنافذة الكتاب وان كنت وحدك فنيحك مغللت او
لم تغل ولم يحرر من غير **قال** سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفزاة خلف الامام في
الركعتين الاخرتين قال للامام فانك الكتاب وعن خلفه سبحة فاذا كنت وحدك فافترق بينهما
وان شئت فمسح **الثالث** لو سلم المصل الفزاة في الاوليين فهل التخيير ياتي بحاله
ام لا **قال** ابن ابي عمير لم يوافقنا واخذنا به التخيير لعموم شريعه وروايته زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
وهو ظاهر المصنف هنا حيث اطلق التخيير وصريح في التخيير **ونقل** عن الشيخين القول بتعين
الفزاة جبهة لئلا يخلو الصلوة منها تسكناً بالاحتياط واستئذاناً الي رواية الحسين بن محمد
عن ابي عبد الله عليه السلام ولم يشر فيها ولا يصرح بكونها معارضة بخبرها وفي الشوط
ان ينسب الفزاة في الاوليين لم يطل تخييره **وأما** الاولى له الفزاة لئلا يخلو الصلوة منها **والجواب**
بقا التخيير لانه لا يوجب المبالاة في الفزاة التخيير عند اكثر وعبد المتوكل **وقال** ابن
الحبيب لا يقتصر واختاره المصنف **وكذا** يجب الترتيب علماً بالاحتياط وظاهره رواية زرارة
وهو مما دلت قول المصنف صورته وتقديم الحمد على التسبيح في روايته وروايته الغلبية بحول علي
بيان التخيير لا على ترتيبه واستفاد في المصنف الترتيب وتجب العريية ومراعاة الاعراب
الحق تسحب الاخفات فيها على الظاهر تسوية بين البدل والمبدل وحالف في ذلك
ابن ادريس للاصل وعدم النقص **السابع** يجوز له العزف بان يفترق في ركعة ويسبح في
اخرى لا تنافي المانع من ذلك **السابع** لا يشترط القضاء الي احدهما لان افعال الصلوة لا
تقتصر الي جهة الفزاة **لو** شرب في احدهما احسن جواز العدول منه الي الآخر لعدم لزومه
وعدم نظره الي لزومه بالشروع فيه يكون العدول عنه الى العمل **وسمع** منه في الذكرى ستاً
شريع فيه قاصدا اليه ام لم ينو واحداً مخصوصاً لغيره لو قصد احدهما فنبق لسانه الي الآخر
يعتد بها التي به لوجود الصارف له عن اعتباره في افعال الصلوة فالتخيير ياتي **السادس**
رووي عبيد بن زرارة في الصحيح **قال** سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الاخرتين
من الظهور **قال** تسبيح وتعداسه وتستغفر لربك وان شئت فانك الكتاب فانها

تجد

ودعا والاقترب عدم وجوب ما تضمنته هذه الرواية من الاستغفار لربك **ورأى** علي **أما**
لم تجد اصلاً من حفظ عنه **اعلم** في بلاد وجوبه **ولو لم يكن الفزاة** اصلاً او لم يكتف بها بما بان
احسن لبعضها فقط **وجوب عليه السلام** مع سطر الوقت لما لا يكتف ووجوب من باب المقدم
فان ضاق الوقت عن التسليم او غير ذلك **فاما** **تختار** منها وان قل حتى لو كان بعض آية اذا
لا سيفها المتبوع بالمتوكلين يتوسط كونه سمي قرأاً فلهذا عبره نحو الحكم والكلين وهل ينظر عليه
ام يعرض عن الفزاة قال في المصنف الاول وهو ظاهر العبارة حيث قصر القرض على
الي هل يلزم واختار المصنف في اكثر مصنفاته وجوب القرض عن الفزاة وهو المشهور
ببعض المتأخرين **وعليه** العمل لعموم فزواته يتوسطه خرج منه ما وقع الاتفاق على عدم وجوبه
الباقى ولادليل على الاكتمال ببعض الفزاة لم ان علم غيرها من الفزاة فهل يعرض به عن الفزاة
كذلك سيما وبه في عدد الحروف على ما هو الاقرب والمشهور للمقطع بالمشاواة او في عدد الآتي
كما قيل له لانه ليرة الزعم من الرواية على عددها مع جواز كون الانقص عوضاً من الازيد كما
في قضاء صوم يوم فاستبى يوم اقص منه ام يعرض بغيره كما لا يكتف من الفزاة بذلك فيه قولان
اختار المصنف في النهاية الاول **وبق** في شئنا المصنف لان الشئ واحد لا يكون اصلاً ودلاً
ولما يدل من الوجه مع مراعاة التقدير الاعتباري وهو كافي في افعال ذلك واختار في
الذكر الثاني لان افعالها اقرب اليها من غيرها ولو لم يعلم غير الفزاة تحتم القرض
بغيرها يعلم منها ولا يعرض بالذكر عن الفزاة على ما ذكره في النهاية لان بعض الفزاة امكن
اليه من الذكر وظاهر شئنا المصنف المستقرض به لان الذكر ما يصلي عوضاً كونه عين شئنا
عن المجموع فيصلي عوضاً عن البعض بطريق اولي وفيه نظر لان الذكر لا يصلي عوضاً كونه عين
شئنا من الفزاة فلا يتم التخيير وفي الدورس انما لعدم وجوب تكرارها كغيرها ومنها او من
غيرها مع نقصان عن قدرها بل في بعض غير تكرير **وتجب** في العرض كونه متتابعاً مع
الامكان ولو تفرد جاز مع **وتجب** فيها مراعاة الترتيب بين العرض والاصل فان علم
الاول اضر بالبدل ولو علم الاخر فقدم ولو علم الطرفين وسقط ولو علم الوسطا حكم بالبدل ولو
لم يكتف شيئاً من الفزاة واحسن غيرها من القرآن قرأاً منه بقدرها فزاد في السورة و
لو نقص ما يكتف عن قدرها كره حتى يصير بقدرها وعند الشهابي كره به من غير تكرير
ولو لم يكتف الا سورة قرأاً منها بقدر الجدة وكررها عن السورة بدل الحمد **ولو لم يكن شيئاً**
من القرآن اصلاً واخذت منه ما لا يسبي قرأاً **سبح** **الله** **وكبره** **لا امر** **علي** **عليه السلام**

الا على ان يجد الله ويهتد بكثرة **و** روي العام ان النبي صلى الله عليه وآله لما قال له رجل
يا رسول الله لا استطع شيئا من القرآن فعلمني ما يكره فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
الله واسمك اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله **ق**له هذا ما قال في قول الله عز وجل واقرئ
واهدى وارزقني وعافني **و** كبر الذكر الي ان يصير **بعد القراءة** حرفا كوايات على اختلاف
الرأيين لانه اقرب الى الفاعل فيصير الله تعالى بالاحتياط واجتوازه في المصير من غير تكرار لان
الجنود على مطلق الحمد والكبر والتعظيم واسبق كبره الى ان يصير بقدر القراءة **و** ذهب
الشهيد في وجوب ما يكره في الاخرين من الذكر وهو سبحانه والحمد لله الى آخره لانه قد ثبتت
بالتسليم في الاخرين فلا يقصر بدل الحمد في الاولين عنها **و** نقل ذلك عن ابن الجبيرة والحفي وهو
متمم لكن الاحوط تكبيره الى ان يبلغ قدر القراءة ولو احسن بعضه ان يكره لا يقدرها وتعلم
بمن الذكر ايضا وصاق الوقت عن التعظيم **و** يجب ان يقع بقدر الفاعل ثم يكره كما نص عليه في النهاية
اذ لا يلزم من سقوط واجب سقوط غيره **و** لو لم يقرأ ما استطاع ولا يخفى ان هذا الغرض بعيد
جدا لان العلم بشرائط الصلوة من اصول الدين وبعض فروعه التي يتوقف فهم الصلوة عليها
لا يمكن اذ فيه تحقيق الغرض المذكور وقد حوت العادة بغرض المتابعة وتزج الدعاء وان لم
تتح عادة **و** الظاهر وجوب تبيين التبع بالبدل في جميع ما ذكرنا لعدم تعينه لذلك بدون التبع
ما عثر في الآيات للركوع والسجود وان احتل عدم كمال الفاعل في الاخرين ولو ورد في حال
الجزء من القراءة او بعضها على الاتمام بغيره **و** يجب لانه يسقط القراءة **و** قلنا لا يقدرون على
غيره في القراءة **و** اولى منه ما لو قدر على القراءة من المحض مستظها **و** يجب حصول المحض جسيما
مع القدره ولو ستر او استجيرا او استعاره **و** لو احتج الى مصباح في الظاهر وجب تحصيله
كل ذلك من باب المحذور فان ترك ذلك بطلت صلواته ولو تلى فيها غير الفاعل من القرآن
ولو لم يكن مستظها لافترق ترجيح تتبع الفاعل على القراءة فبه لا استطاعه في الحال وهل
يجوز القراءة في المحض مع امكن التعميم عن ظهر القلب **ق**له لا واختاره الشهيد بكونه المقتضى
الي الاذهان من الامر بالقراءة كونهما عن ظهر القلب **و** في كل غير واختاره المصنف
الغرض وهو القراءة في الصلوة ولو روي الحسن بن زياد العسقلاني عن ابي عبد الله عليه السلام في المصلي
يقرؤ في المحض جميع السراج فريضا من قال لا بأس **و** الاول هو المجهول لما قلناه وللتاثير
بالنفي والاثم عليه وعليهم السلام **و** رواية الحسن بن محمد بن علي بن الصنوبره او على صلوة ان فله **و** قوله
او فتح الصلوة بغير الفاعل من القرآن او بالادكار لغيره **ق**له من يلقنه القراءة او وحده من يابيه
فيها

فيها او مصحفا بغيره **و** يجب الاثنان بالقراءة كلاً شري في البدل او لا يفرغ منه اولاً ما لم يركع
وفقاً للتذكرة والذكر فان قدر ركعتين ركعتين على الصلوة واستأنف القراءة في الثانية واحتل في
التذكرة استغفار العدول الي النفل لئلا يترك في استدراك سورة مع استغفار به فاستدرك الركعة
اولى وجا جبهته بالذكر بالرفع من كونه استدراك واجب لان اتمام هذه الصلوة الآن مجزئ اذا
نقل عنه الي النفل ثم اعادها فتدلى بصلوة اكمل منها فهو في معنى قراءة الجهر في انصاف كما لا يخفى
الي هذه الصلوة **ق**له **و** لما كان القياس عندنا باطلاً بغير دليل او لا على ابطال التعليل
عن المعاصر ومن هذا يظهر ضعف القول ان المتيقن اذا وجد الله في أثناء الصلوة يعيد الى النفل
استغفار كلام هذا الحكم في الفاعل اما السورة فيجب تعليلها على من جهلها فان ضاق الوقت اني
لما عجزت منها فلم يكن شيئاً لم يعرض بالذكر وغيره لان السورة تستغفار مع الضرورة في الجهر
بها بطريق اولي **ق**له **و** لا يجوز من الحمد والسورة لياقي به في يستقبل من الصلوات **و** لا يجوز
يكره لسانه **و** يعقد قلبه بها اي بالقراءة لان المتيقن لا يسقط بالمسحور **و** يجب ان يشهد بصحة
ايضا كما ثبت عليه رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام وهكذا جميع اذكاره وشهده
و المبدأ يعقد قلبه بها ان يقصد ما يخص تلك الحركات والاشارة بالحمد والسورة اذ الحركات و
الاشارة مما لا يحقق بالقراءة الا بالعقد كونها صالحين لغيرها ايضا وفي الذكر **و** لو تعدد
ايجها جميع معانيها انعم البعض وحرك لسانه **و** امر بتكرير الله ان يتقرب اليه في قرب وان
لم يتهجر معناه **ق**له **و** هذه امر فيها نصاً وظاهر كلامه وجوب فهم معاني القراءة
مستظلاً وهو مشكل اذ لا يترك ولاد دليل يدل عليه في الاخرس ولا في غيره **و** قلنا لا بد من فهم المعاني
فهم ما يحصل به التمييز من الفاظ الفاعل والسورة مصحقة القصد الي الاخر **و** يجب عليه بدل
الجهد في اصلاح النطق ولا يصح مع امكن الاصلاح الا مع ضيق الوقت **و** يجب عليه الاتمام
حينئذ بخلاف ما لو حصل اليأس من الاصلاح فانما في عقد وولا يتجمل الاتمام عليه والعرق
كون الاصلاح في الاول يمكن مسلم في البدل والاتمام بدله بخلاف الثاني فانما سقط عليه
لنقدرة فلا بد له وفي حكم الاخرس من تجزئ عن النطق لعجزه والتمتد واما في الاثني والاثني
يجب عليه بدل الجهد في اصلاح اللسان ولا يجوز لهم الصلوة مع امكنه الا في ضيق الوقت ولو
تعد ذلك محتمل القراءة بما يتقربون عليه **و** يجب عليه الاتمام في الاول دون الثاني **و** قد
عرفت الفرق **و** لا تجزئ التجميع **ق**له **و** على العربي اجماعاً متواتراً ما يحصل اللجان
من ثم تجزئ القراءة مستظها كاستدراك العدد **و** قلنا في انما قلناه قولنا عربياً وقولنا في غير عربياً

الان في الاستدراك كلامه في الآيات

أخبر سجي أنه أنزل القرآن بالعربي فما تيسر بحركتي لم يبق قرآن على أن القرآن ما ثبت فظا لنواثر
والترجمة ليست كذلك ولأن النسخ على ما عليه والرداوم على القراءة بالعربية وقيل صلوا كما رأيتني
أضلي و**هل يجوز** التزجيم الجوز كما هو ظاهر في المشرط ومفهوم العبارة أن لا يكون
في الخلاف واختاره الشهابي أكثر كتبه وتوضا في الوقت عن التعلم ونفا رضى الفكر بالجيزة والقراءة
بها الجزء عن العربية فيها قال **المصنف** في بعض مصنفاته تقدم ترجم القرآن لأنها أقرب
إلى القرآن من الذكر وتنظر فيه في الدروس والحق تقدم الذكر لنوات العرض الأفضى من القرآن
بترجمة كخلاف الذكر فإن المقصود منه معناه وهو لا يتغير بالتزجيم وكذا لا تجزى القراءة **مع**
الاحلال حرفي من الجدا والسورة لجوب الاثبات بها اجمع وهو يتوقف على الاثبات بجمع الاحترار
في الاحلال بحرف يقع الاحلال بها **حتى التشديد** في مواضع فانه حرف وزيادة فالاحلال
بمقتضى الاحلال يتبين **احدها** الحرف والآخر في تمام في حرف آخر وهذا الوجه لا ادغام
بطلت صلواته وان استعمل الحرف في الجدارح عشرة تشديده بالاحلال ولا ينبغي المباهة
في التشديد لانه في كل موضع اقم مقام حرف ساكن فاذا باح عليه يكون بمنزلة من زاد على الحرف
الاصلي وعطف التشديد تحت تنبيهها على انه حرف وزاد على بعض الجواهر حيث يجوز تركه
لانه غير ثابت في المصحف وإنما هو صفة الحرف ويسمى تاركه فانيا وليس بشيء ويجعل ان يكون العطف
بها لبا لظ في انه لا يجوز الاحلال بحرف كما يتبعها كان مع كونه مغيب الحكم في المعطوف يستدل ذلك
عطية الاعراب على التشديد بكونه ليس حرفا قطعاً ومثل هذا العطف واقع في كلامهم بنال جبا
القوم حتى نساوهم لبا لظ في انه لم يتجمل منهم احد مع اخذهم في سياهم وعاربت القوم حتى اطم
وفي حكم التشديد بالمد المتصل فلو تركه كحق الاحلال بحرف والامثلة المتصل ما يكون حرف المد و
موجب وهو العزة في كل واحد ولا تجب رعاية المنفصل بل تجب وهو ما يكون حرف
المد في كل واحد وموجب في كل واحد وتقرأ واصاف القراءة من الهجس والجهر والاستعلاء والاحتيا
والفتحة كما نثر عليه الشهابي في بعض مؤلفاته واما المد اللازم وهو الذي وجبه ساكن
كالواو والصاخم فانه ايضا لازم **وحق الاعراب** فانه لا تجزى القراءة مع الاحلال والاعراب
هو الرفع والنصب والحذف والجزم وفي حكم صفات النبا وهي الرفع والنصب والاكس والسكون
وكذا ما يتعلق بنبية الكل وتعلل المصنف أكثر بذكر الاعراب عن البناء على انه يشبه انفسه او
توسعا وجب مراعاة ذلك على الوجه المنقول بالنواثر لا على ما يوافق العربية مطلقا فان القراءة
سنة مبتهر فلا يجوز القراءة بالشواذ وان كانت حيازة في العربية ولا كلام في نواثر السبع وعظمت
الاحزاب

الاصحاب على عدم جواز قراءته في جعفر وحلف ويعتوب وهي كمال العشر لعدم ثبوت نواثرها و
قال **الشهابي** نواثرها فقوى القراءة بها وشهر شتى المحقق والشهابي في ذلك
استندوا الى ان شهادته نواثرها لا تقتصر عن ثبوت الاجماع بخلاف الواحد وانف خبيثا
شهادته الواحد في ما تعيده الظن فكيف يجوز العذر وعن قراة مجزوم نواثرها الى قراة
مطوية النواثر **وحق** اجماع المنقول بخلاف واحد على تقدير القول بها متى لم يحصل الجزم
به فانه غير حاصل للنبه بل في الاستندال عليها من ان نقل الواحد الطريق الظن بخلاف الواحد
موجب الحكم بانصته ذلك الظن فمقتضى القطع اولى منه بالعلم بقضاه ونواثر القراءة لا بد من العلم به فلا
سبيل الى قباض نقل الواحد على نقل لاجماع في القول ولا قوف في المطمان بالاحلال بالاعتبار
بين اثباته بحركته مضادة وبني احلاله وسكين الحرف ولا بين كون الاحلال مغيبا للعلمي كما
لو كسر كاف ايك اوضح تأملت او لو لم يكن كما لو وضعها سخطا لبعض الجواهر لأن النبي صلى الله
عليه وسلم بالاعراب الملقى عنه وقال صلوا كما رايتوني اصلي ومثل الاعراب في وجوب الموقفا
الادغام الصغير كما صح في البيان وهو ادراج الساكن الاصل في المتحرك سمي كما تماثلين
توصل لك اومتقار بين كون ركب مختلف الادغام الكبير وهو ادراج المتحرك بعد الساكن
في المتحرك كجوز رقبه **فمن** ع لوم يحسن الاعراب وجعل عليه التعلم بقدر الامكان ولو عجز او
صاف الوقت صلى ما يحسنه والاقرب انه يجب عليه الاتمام ولو لم يمكنه التعلم على الاستنفاذ
احتمل قويا وجوب ترك الاعراب الخطا والتكسر لان الواجب عليه الاتيان بالصحيح وترك الخطا
وقد فات الاول فوجب الثاني **وحق** صفيتا الايتين بالاعراب الخطا لان حدوا الحركه
يسهل الخبر الصوري من الكلام **وكذا لا تجزى القراءة مع** **في لغة ترتيب الآيات** لان الايجاز ينظر
بالنظر المعقول بالنواثر فمنه انه يثبت القرآن ويصير من كلام الاديان وأولى منها بعدم الاحترار
مع في لغة ترتيب الجمل والكمات فتنبط العلوه بالمجا الفهم الجهد والجهل كما لو كان ناسيا
في نه بعيد القراءة ما لم يركع ولا يجوز ان يعل على ما يحصل معه الترتيب للاختلاف بالمواضع ثم كثر النصف
الثاني من الجمل سمي قراة الاول مع استمرار النسيان **ولا مع قراة السورة** **اولا** فيبتطل
مع العذر والجهل ويعيد هاجم النسيان بعد الحمد ما لم يركع **ولا مع الزيادة على سورة** واحدة
وان لم يكن الزيادة سورة كاملة كحق القرآن به وهو غير جائز على ما افق به المصنف هنا وفي كثير
من كتبه وهو حجة في النسيان والمرضى في الانصاف ووجهه مبطل للصلوة ولم يجره
في التهذيب وفي الخلاف جعله الاظهر من المذهب ولم يذكر النساد وفي **ل** في المشرط قراة

سورة بعد الحمد واجبة غير ان قرأ بعض السورة او قرأ بين السورتين بعد الحمد لا حكم بطلان
الصلوة وقال في الاستبصار بالكلية واختاره ابن ادریس والمحقق ومناقبه والاحتياط
منهم ابو عبد الله الشهيد وثمة في المصنف في المنتهى والاحتياط في هذا الباب بخلافه وروى
منصور بن حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام لا تقرا في المكتوبة ما قل من سورة ولا اكثر
عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقرأ السورتين في الركعة قال
لا لكل سورة ركعة وروى عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له اقرأ السورتين في ركعة قال
نعم قلت اليس يقال انهما كل سورة حقهما من الركوع والسرور قال ذلك في الركعة فأتى في
الساكنين فلا بأس وظاهر هذه كلها التحريم وروى زرارة في الموثق قال قال ابو جعفر
عليه السلام انما يكون ان يجمع بين السورتين في الركعة فأتى في الركعة فأتى في الركعة فأتى في الركعة
على بعضه عن الصادق عليه السلام في القرآن بين السورتين في المكتوبة وان قاله قال لا بأس
والقول بالكلية هو المجهول لانه سبيل الجمع بين الاخبار وان كان القول بالتحريم بالعلو
من قوة هذا اذا لم يقصد بالقرآن في ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعتين او في ركعتين
بطلت بالصلوة وروى في الصحيح للتحريم بان الصلوة المأني بها تأمن الرسول صلى الله عليه واله
لا تسكن عن قنود وحده السورة وتقردها وابيها كان واقفا كان واحدا لكن استدلوا
واجبا بالاجماع فتعين الوجه فتبين لا يترجم من اقتضاه عليه السلام على السورة الواحدة
ان يكون تحريم ما زاد عليها في ازان يكون كراهية فان نصب النبوة مرفوع عن المكونة ونحن
نقول بالكلية وانما سبيل الاخذ وتكرار السورة الواحدة كالسورتين وتكرار الركعة قبل
الآية الواحدة اذا لم يقصد بها الغرض الصحيح كالاصلاح هو في الركعة اما ان يقرأ في ركعة
القرآن منها من سورتين فما زاد ونقل في المنتهى اجماع القائلين على ذلك وروى ان النبي صلى الله
عليه واله السورة البقرة وآل عمران والنفا في ركعة واحدة وما يبدل على ذلك من طرق الخاصة
مضافا الى حديث زرارة وعليه يفتي السنا بقاب روى عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله
عليه السلام لا بأس ان يقرأ في السورة من السورتين ويستحب القرآن في مواضع منها
وهي المذكورة في بعضها من كتب الاموال ويستثنى من الغرض صلوة الآيات لتعد السورة
فيها في الركعة الواحدة كما سمي في بيان ان شأنا الله سبحانه لا يقال كل ركعة ركعة كما قد
قبل به في الركعة حينئذ على اطلاقها وروى الجهر بالقرآن على الرجل والخشي حيث لا
يسعه اجنب لا بما عداها من الاذكار كالتهليل والتسبيح والشهادة والتسليم ولانه لا يستحب فيها

الجهر

الجهر ولا الاخفات في الصحيح واولي الحرب واولي العسكر سوا البسمل وغيرها في ذلك
والاخفات بها في التواتر وهي الظهور والعصر طلقا واحدا الحرب واخرنا العشاء سوا
قرأ فيها لم يوس منها بالتسبيح والجهر اطهر جهر الصلوة على الوجه المعنى لتسبيحه
جهر عرقا واوله اسماء الغريب ولونقروا والاخفات في صلاة واوله اسماء الغريب ولونقروا
فلا يجرى في حديث النسخ الا مع الضرورة وحققنا الجهر والاخفات في ثبوتنا بتناهيها
فلا يخفى ان ما ذكرنا كما نبه عليه المصنف في النهاية وقولنا انما خلاصه المخرج
ان اقل الجهر اكثر التسبيح منه كيف لا وهو لم يوس ولم يصح جميع الصلوات مع الفرد الذي
يصديق عليه كل ما لا يخفى وهو خلاف الواقع لان التفصيل فاعلم للتركه والقول
بحسب الجهر في المواضع المذكورة والاخفات فيها عداها هو المشهور المنصور عليه اكثر
علينا حتى ان الشيخ اذ في عليه اجماع وروى الجمهور ان النبي صلى الله عليه واله كان يقرأ
فيما قلنا بالجهر فيه ويقرأ من عداها وقال صلوا كما رايتوني اصلي وروى زرارة في الصحيح
عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل جهر بالقرآن في الصلاة فقلت لا ينبغي ان يجهر فيه واخفى فيها
لا ينبغي الاخفات فيه فقال ان فعلت كما سمعت فقد نصت صلوة عليه الاعداء وان كان
ناسيا او ساهيا او لا يدرك في الصلاة عليه وقد تمت صلوة وروى ابن بابويه عن محمد بن
حمران عن ابي عبد الله عليه السلام الجهر في صلوة الجهر والمغرب والناسي والآخره والعداء
والاخفات في الظهور والعصر وروى نحوه عن الفضل بن الربيع عليه السلام وقال
المرتضى وابن الجنيد باسحابها الصحيح على جعفر عن ابيه موسى عليه السلام قال سالت
عن الرجل يصلي الركعة ما يجهر فيه هل الا يجهر قال ان ساء جهر وان ساء لم يفعل
قال الشيخ في الاستبصار وهذا الخبر موافق للعامة وسببا لقوله واستحب في المنتهى
لجواز ان يكون خرج من المصنف فلا يقرأ عليه حينئذ وقدرنا وجوب الجهر والواجب في المتن
من سماع الاجنب فيه وفي الاخفات ونحوها وعلى النسخ الاخفات فيها مع عدم مكان
لان المزا لا جهر عليها حتى اجتمع على هي تجترة في مواضع من الامر من سماع الاجنب فيه
وفي الاخفات ويحتم عليها وعلى الخشي الاخفات فيها مع عدم مكان على المصنف ان يصح
به في العبارة اذ ليس في السباق اشعار به فان البحث السابق كله مشترك ولو اختلف كل ما هو
الواجب عليه عامرا عالمنا بطلت صلوة للنهي في العبادة المعنى في ذلك بخلاف ما لو اختلف
ناسيا او ساهيا او لا يدرك في الصلاة عليه ولا يستأنف ما خالف فيه من الشراء والجهر

وان لم يترك ولو جهرت المرأة جاهلة بالحكم فسمعها اجنبى ففى العهر وجهان **وكذا يجب**
اصلاح الخوف من مواضعه المختولة بالتواتر ليلا يبدل حرفا بحرف فلو اخرج حرفا من
جهره غيره كالغداة الذى يخرج اول حافر اللسان وما يليها من الاصاير كجهر من يخرج
الظا وهو ما بين طرف اللسان والطرف الاخر من الشيا يطول صلواته مع العمد وان جهل
الحكم لان الجاهل غير معذور فيه **وعب عليه النعم ولا يصلى الا مع العمد او حتى الوقت والسبلة**
في اول الحمد باتفاق الاحاب **واول السورة** بلا خلاف بين القائلين بوجوبها مع الالحاق
لان السبلة آية من كل سورة والاحباب راي ذلك من طريق الخاصة والعامة كثيرة وعن ابن عباس
سرق الشيطان من الناس ما يتركه عشرة آية حين ترك بعضهم قرأه سبع اسرار الرحمن
في اوائل السور ويستثنى من ذلك سورة براءة فانها لا تجب فيها السورة لانها ليست آية
منها يبدل جدها من المضاف **والموالاة** بين الكلمات وهي المتابعة بينها على الوجه
الذى يصدق عليها اسم سبلة العزة وتحقق قولها ما مر **احدها** قرأه غيره فاحلها
ما لا يجوز قرأته في ذلك الحال سواء احل بالموالاة عزفا ولا نحو الجهر والتكليم فانها لا يقدحان
في الموالاة عزفا على ما يقتضيه اطلاق الاحباب الاعادة بقرأة الغير قولنا لا يجوز قرأته
للاحتراز عما يجوز قرأته خلا لها ولا يقطع الموالاة كالدعاء بالمسبح للدين والرب المنة وغيرها
فان ذلك حائز قطعاً في جميع الاحوال الصلوة ومنه سأل الرجل والاستعانة به من النهي عند
اتباعها وكذا رد السلام بمثل وتبديت العاطش وهو الدعاء له وجوابه والحمد عند العطش و
التسبيح عند آيته وهو في رواية جليلية وكذا لا يبر وغيرهما في استثناء العزة للاصلاح واللفظ
على الاكتمل وان لم يأت بالآية التي قبلها لكان المهاد لا يسمى قرأته كالحمد وكذا اعاد
ما يسمى قرأته وتابى قطعها بان يتركها وسيكت كيش كخروج عن كونه قارئاً ولو خرج عن
كونه مصلياً فبطلت في اولى وبطلت به الصلوة **فيعيد العزة لو قرأ خلا لها** من غيرها ناسيا
عندما استثنى قرأها كان ما قرأه او تكرار من السورة التي شرع فيها ذلك العزارة اولاً من الازكار
الواقعة في الصلوة ذلك الذكر الاول **لان كل ذلك** اجنبى بالنسبة الى ما هو متعلق بقرأته ولو كان
عامداً بطلت الصلوة للنهي المقتضى للحن كما صرح به المصنف في كثير من كتبه وغيره من الاحكام
واطلاق المصنف الاعادة بخلاف قرأه الغير هنا وفي الخبر ينعى عدم العزارة في ذلك من العمد
والناسيان والعزلة بذلك لا يعرفه منه بل لا من غيره ثم قال **الشيء** في المنها باستدنيا ف
العزارة مع العمد والتباعد على ما مضى مع النسيان واختاره المصنف في النهاية فان حمل اطلاقاً

على العزارة ناسياً وافق مذهبهم في النواذر وان حمل على القرأة عامداً وافق مذهبهم في النهاية
ولو نوى القطع الى قطع القرأة وسكت ولم يخرج عن كونه قارئاً **اعاد** القرأة لتغير النية
حينئذ بسبب اقتران الفعل بها **بخلاف ما لو فقد احدها** فان وجود الآخر جينى عين
موجب للاعادة أما بنية قطع القرأة مع عدم السكوت فلان العبرة بالفعل لا بالنية ثم يشهد
الى ذلك ان افعال الصلوة غير محتاجة جزء الى نية تخص بها وأما السكوت بدون نية القطع فلكونه
مسماه غير ضار به **فاحصل** كلامه وان كانت العبارة قاصرة عن افا وتجب اطلاق القطع
ولم يقتضه كونه لم يخرج عن كونه قارئاً بالقرأة كما قيده بها في النهاية وبغيرها واطل السكوت
ولم يقتضه بكونه لم يخرج عن كونه قارئاً يستقيم حكمه بالصوم فقد احدها خاصة ولا بنية قطع
الصلوة مبطل لها وان لم يسكت كما سلف في باب النية والسكوت المخرج عن كونه قارئاً مبطل للقرأة
وان لم ينو القطع كما سيأتي **والوجه** برع كونه مصلياً بطلت الصلوة والتحقيق ان بنية قطع القرأة
ان كان بنية عدم العود اليها بالكلية فهو مبطل للصلوة سكت اولاً لانه ما يستلزم بنية قطع
الصلوة وان لم يكن كذلك بان يترك قطعها في الجملة وهو مبطل للقرأة وان لم يسكت أثناء السكوت
فظاهره وأما عدم فلان الماني به حينئذ غير محسوب من قرأة الصلوة فان افعال الصلوة
وان لم يحج الى نية كقصتها لكن يستلزم عدم وجود بنية فيها فكونه قارئاً خلا لها من
غيرها **وتحرر قرأة العزلة** الاربع في العزلة **عند اكثر علماء** واطل الجمهور على خلافه لانه
يلزم منه احد محذورين إما زيادة السجود في الصلوة وهو مبطل لها إجماعاً وإما ترك السجود
المأمور به في العزلة في المشهور وكلاهما منقضى **ويؤيد** في رواية زرارة عن احدى علمائها
قال لا تغز في المكتوب من العزلة فان السجود زياده في المكتوب وفي رواية مسلم لا تغز في
العزلة اقرأ في السطوح يعني سورة العلق وضعف هذين الحديثين بان يكبر وسما في خبر
ينفوي اكثر وموافقة الاحتياط فلو شرع فيها عامداً بطلت الصلوة للنهي المقتضى للحن
وسامياً يبعد عنهما عما ذكرنا من نفيها اولاً لما يتجوز موضع السجود على الوجه الوجه في
الموضع فان تجوز احتياطاً بقرأة العزلة انما مدام قارئاً كما قال البيهقي في الزكري لعدم الاعتراف
بالغز في قرأة الصلوة منقضى وجوب السورة كما لا يعدم حصول لفظها **وتحتمل** ضعفاً
عدمه كما هو المذهب من المصنف في النواذر لان الاعتماد في حكم العزيم على السجود فيكملها
يجزئاً بها ويصح السجود بعدها **فكل من** ابن ادريس ان من قرأها ناسياً معنى في صلوة
لم ينعى السجود واطل **وذهب** ابن الجنيدي الى الجواز وانزوى السجود عند بلوغه فاذا

فرغ من صلوة قراها وسجد ويكن القول بالحمد على راي من يجوز تصحيح السورة فقرا حتى
يلعب السجدة ويترك وكذا على قول من يجوز الزيادة على السورة فيترك اذا بلغ السجدة ويقرأ من
غيرها وقدرها في السجدة با على في الموقوف عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقرأ في المكتوبة
سورة فيها سجدة من العظام قال لا اذا بلغ موضع السجدة فلا يقرأها وان احب ان يقرأ
بقية السورة غيرها ويقرأ التي فيها السجدة يجمع الي غيرها وكذا لا يجوز قراءه العزيز في التوضيعة
لا يجوز الاستماع فيها لقراءة السجدة ولو استمع او سمع وقفا بوجوب السجدة عليه او ما بها و
قضاها بعد الصلوة ولو كان يجلي مع احد لم لا يتذكر به للتيقن فقرأ العزيز تابع في السجود ولا
يعد بصلوة حينئذ بل بعد ما على الشك والاحتياط بالرائض عن الزوال في قرائتها فيها
جائزه حلالا لا حراما لمطعم كوز قراءه العزيز في الصلوة على ان قلتم مثله ايه الجلي ورواه عليه
ابن سنان ورواه محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلام جملتها بينه وبين ما دل على المنع
ولان الزيادة في ان قلتم مقتضاه فلو قراها وجب السجود في محله لم يقوم فيتم القراءة وان كانت
السجدة اخيرا استجبت قراءه الحمد لم يركع عن قراءه الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام في
الرجل يقرأ السجدة في آخر السورة قال سجدة تقوم فقيرا فانما الكتاب ثم ركع ورواه
ابن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان آخر السورة
احترك ان يركع بها وهي محمولة على من صلى مع قوم لا يكتبه ان يسجد ويقوم فيقرأ الحمد فانه لا بأس ان
يركع معهم مع ان وهب بن وهب بن خفيف لا يقول على روايته وكذا كتب السجود لو استمع فيها
لقراءة السجدة او سمع على احد الوجهين ولو كان مع امام فلم يسجد الامام ولم يكن من سجود
فليوم آيا لقول ابي عبد الله عليه السلام ان صليت مع قوم فقرأ الامام اقرابهم ركع الذي خلق
ونزع من قرائته ولم يسجد فاقوم لها وكذا حكم قراءه **ما بين وقت** لقوله من السور لا يستلزم
الاضلال بالصلوة او بعضها حتى كثر الوقت وهو غير جائز فلو شق فيه عارضا عالما بطول الصلوة
للشيء المختص بالفساد ولو كان ناسيا عدل مع الذكر ولو ظن السعة مسترع فيها لم يمتن الضيق
وجوب السجود وان تجاوز النصف مما فطر على فعل الصلوة في وقتها وكذا يركع **قول آتينا** في
انها الصلوة ستر كان وجهها في آخر الحمد كان او في آخر السورة او غيرها كذلك ان غرت اما ثاكا
او ما مونا او مغرورا وعلى ذلك كثر على آتينا حتى ان الشافعي والسيدي المرتضى رحمهم الله تعالى
ادعوا لجماع الاعا يتر عليه لا يشرع آتينا ولا دعا ولا ذكر بل هو لم يدعوا وهو الهم استحب
والاسم بها بربساسة الوضع ويكون من كلام الاديبيين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله

ان

ان هذه الصلوة لا يضيع فيها شيء من كلام الاديبيين وقال عليه السلام اغما في التبعي و
الكبير وقراءة القرآن وانما المحصر وانما من الصحابة نقلوا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله
منهم ابو حنيفة الساجدي قال انا اعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا عرض علينا
قال كان عليه السلام اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى ياذي بها مكبته لم يكثر حتى يقرأ كل
عصية في موضع الحديث فلو كان الثامن مسنونا لذكره والزيادة على فعله عليه السلام بدعي
ولقول ابي عبد الله عليه السلام حين سأل الجلي قول آتينا اذا فرغت من قرائتها ب لا
وهو دل على التحريم ولقول عليه السلام في صحيحه جميل اذا كنت خلف الامام فقرأ الحمد ونزع
من قرائتها فقل انت الحمد رب العالمين ولا تقل آتينا وهو نهي ايضا ورواه **محمود بن**
وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اقول انا من اذا قال الامام غير الغضوب عليهم
ولا الضالين فقال هم اليهود والنصارى في عود له عليه السلام عن جواب ما سئل عنه اليه
تفسير الغضوب عليهم والضالين انهم يهودهم حواره وقسره بعض اهلنا ان الضالين من
هم اليهود والنصارى ورواه **محمود بن** بعض الاحاديث انهم اهل البيت واحتمل في المحذور وهو
غير مستحب والرواية المحمودة له محمولة على التيمم اذ هو مذهب الجمهور فانهم اطلقوا على استحبابه
لروايتهم في هرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا قال الامام غير الغضوب عليهم ولا
الضالين فقولوا آمين فانهم وافق قوله قول الملاكية يقولون وعن ابي بن حجر قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله اذا قال ولا الضالين قال آمين ورفع صوته بها والجواب **عن الحديث**
الاول بالمنع من سجدة فان ابا هريرة اتفق له عمر بن الخطاب واقام تشهد عليه فيها
ان دعوا السجدة والمسلمين وحكم عليه بالحيثه واوجب عليه عشرة آلاف دينار الزم بها
سجدة ولا ياتي الجرح واذا كانت هرة حاله كفيف تركن اليه ووثق بروايته وحضره في هذا الحقل
فانه من الغضايا المشبهة التي تقع بها البولي فيسجد في الزيادة بنقلها وتول عن ابي حنيفة
انهم لم يروا عنه وعن الثقات بان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقرأ الحمد اختصا وابلوا لا اطلاق
حضره مع كونه صلى الله عليه وآله رافعا به صوتي على ان حاله كفيف ولو كان حيا عنده لم يخطي
عليه **وتبطل** الصلوة بتوهمه **اختيارا** اي غير تقية للنهي المختص للفن وحينئذ خلاف ما
لو كان للتيقن فانه جائز وربما وجب اذا خاف من تركه عليه وعلى غيره من المؤمنين ولو
تركه حينئذ لم تبطل الصلوة لانه فضل حاج منها ولو قال **الهم** استجب لم تبطل وان كان
مسيحا آمين **وتستحب** **الجهنم** بالسر ليعني انه افضل الفردين الواجبين للاستماع وجوب

الموصوف مع عدم وجوب صفة وهو المراد ايضا منه في المخطوفات على الجهر في مواضع
الاختلاف كلها على الراجح وهو ثمانية ارباب ما يوجب والمريض في الجمل والرجح في السجدة والخلع وال
المجهر في صلاته قال صليته خلف الى عبد الله عليه السلام اياها فكان اذا كانت الصلوة
لا يجهر فيها بالقرآن جهر باسم الله الرحمن الرحيم واخبر ما سوى ذلك وزاد الخلفي في روايته
وكان جهر في السورتين جميعا وعن أبي حمزة الثمالي عن علي بن الحسين عليهما السلام يا ثمالى ان
الامام اذا لم يجهر بها ركب الشيطان على كفة فكان امام الغزو حتى يصير في الاطلاق فينبهها
متناول جميع الصلوات والاولين والاخرين على ان المشهور في شعار الشيعة الجهر بالسلمة
في مواضع الاختلاف فلا تنافي في الحال في ذلك اقامه الشعار وتكرار ابن ادريس باختصاص
الاستحباب بالاولين دون الآخرين فانه لا يجوز الجهر فيها بالسلمة كجملتها لان الغزو دليل
وقال ابن الجبير باختصاص الجهر بالامام فلا يجوز للمنفرد وصرح بان الامام كجهر بالسلمة
في الآخرين محقق بان الاصل وجوب الخفاء فنهى بها في غير ذلك لانها من جملة خرج عنه
ما اذا كان اما في النفس فيحق المنفرد على الاصل واجتنب ما منع من وجوب الخفاء فنهى
بان التام في بعض شمول الامام وغيره وكلام ابن الجبير لا يخلو من قوة الا انه قد وقع فيه
عموم الاستحباب بين الاصحاب وقول ابن التبريز بوجوب الجهر بها في جميع مواضع
الاستحباب تحكم كتحصيله في الصلوة والوجوب بالظاهرين في الجهر بالسورة والتمثيل
في القرآءة وهو التمثيل فيها وتبيين الحروف بغير يعني اي بما ورد في الجهر بها واحتلف بغير
الاصحاب عنه في الجهر هو تبيين الحروف من غير حباله وفي النهاية المصنف انه بيان
الحروف واظهارها ولا يبرها حيث يبينه الغنى وفي المنتهى غير غرض ما في الجهر قال
فيروى عليه النطق بالحروف من غير حباله حيث لا يفي بعضها في بعض وهذه التوضيح
الشاذ بغير موافقة كلام اهل اللغة وقسره في التكرار حفظ الوقوف واذا الحروف والمراد ادا
الحروف كمال اداها المراد بالاستحباب ما زاد على قدر الواجب من التبيين والظاهر
عدم ارادة المصنف هنا هذا المعنى منه والاما ما عطف عليه لوقوف والمستند قوله ثمالى وروى
القرآن تروى وروى عن عبد الله عليه السلام انه قال ينبغي للمصلي ان يروى قرآنه
الوقوف على مواضع اي المواضع التي استقرت الوقوف فيها واجودها التمام ثم الختم ثم
الحجاب وذلك معروف عند العامة وقد اختلف في كونه الوقوف على ما شئت والوصول وروى
على جعفر عن اخيه عليهما السلام في الرجل يقرأ في الكتاب وسورة اخرى في نفس واحد
قال

قال ان شئت في نفس واحد او شئت في غيره فانه لا يقرأ في غيره في نفس واحد وروى
دعي عن ابي عبد الله عليه السلام وروى بعض الجمهور رفعه الى ام سلمة ان رسول الله صلى الله
عليه واله كان يقطع قرآنه آية آية وقراءة سورة من بقية المفضل في الظاهر وفي
المعزب ومتوسطاته في العشاء ومطلو لانه في الصبح والمفضل من سورة تتجلى الى اخره
القرآن وقصاره من الضم الى اخره ومتوسطاته من ثم الى الضم ومطلو لانه من اوله الى ثم سمعا
من مشائخنا الذين استفدنا من انفسهم وتبعنا به كما نعلم قدس الله ارواحهم الزكية وفي
كلام الاصحاب ما يرشد اليه قال في المنتهى يستحب ان يقرأ في الظهر والعصر والمغرب
بقصر المفضل كالغدير والمجدد والوحيد والهاكم وما شابهها وفي العشاء بمتوسطاته
كالانظار والطائفة والاعلى وشبهها وفي الصبح بطلو لانه كالمجدد والمزمل وهل في شمسها
وقال ذكره الشيخ وأوصاه المفيد وعلم الهادي الى بعضه وكلام آية الله في تحذير المفضل
مختلف قال في القاموس المفضل كعلم من الحجرات الى اخره في الاصح او من الجنبه او العتمة
اروق عن المؤيد والاصافات او الصف او تبارك عنه عن ابي الصديق اونا فتنا عن الزكاة
لوسم اسم ركب الاعلى من الزكاة او الضم عن الخطاي قال في سمي بكثره النصول بين
سورة اوله والسنخ في غيرهم في اخبارنا بصرح بهذا الاسم ولا تحديه وروى العتمة
ان النبي صلى الله عليه واله كان يقرأ في الصبح بين والقرآن المجيد وفي المغرب بقلها كما هو
وقوله هو احد وروى محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام القرآءة
في الصلوة فيها شيء موقت قال لا الا لجمعة تقرأ بالجمعة والمن فحين قلت فاي السورة
تقرأ في الصلوات قال أما الظهر والعشاء الاخره تقرأ فيها سواء العصر والمغرب سواء
وأي العشاء فاطول قائما الظهر والعشاء الاخره فصبح اسم ركب الاعلى والسنخ والضحى
ومعها وأما العصر والمغرب فاذا جازت ربه والهاكم العتمة وعزها وأما العتمة نعم
ببسا كون وهل انك حديث الفاشية ولا اقم يوم الغيرة وهل اتي على الانسان حين من
الدهر وهذه الرواية تضمنت الترتيب بين الظهر والعشاء وبين العصر والمغرب فالعمل بمحضرها
أولي كما صار به متناجرا والاصحاب وقريب منها رواية عيسى بن عبد الله عن ابي عبد الله
عليه السلام وفيها ايضا الترتيب بين الظهر والعشاء وبين العصر والمغرب وتبع المصنف الشيخ في
الترتيب بين الظهرين والمغرب واطلق الشيخ في النهاية القول بافضلية سورة الغدير والوحيد
والجحد بعد المجدد لرواية سهل بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قرأت في صلوة

الجبري هو الذي هو واحد وقلنا باليهما الحاذرون وقد قلنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وعن ابن
الاشعث قال قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك انك كنت الى محمد بن العرج تعلم ان
افضل ما ينزه في الخلق انما انزلناه وقل هو واحد وان صوري لم يصف بقرانها في الجبري
عليه السلام لا يصف بقرانها فان الخلق واحد وانها لا تستحق في ذلك لان المقام مقام
استحقاق وقراءة سورة **هل في** على الانسان حين من الدهر **فصيح الاشعث** وفي صبح **المنجيب**
وهو محمد بن الشيخ وقال ابن بابويه نقلنا فيها في الركعة الاولى هل في وفي الثانية هل انما
حدثك العا شبيه فان من قرأها في اليومين وقام امرئها قال **و** من قرأها في
عليه السلام الى خراسان لما اختص بها الزمان بقراءتها في سفره وفي الروي منطلق
اطلق استحقاق قرانها في صلوة العكدة في اليومين وتلك اراد ان هل في الاولى وهل
انما في الثانية وقراءة سورة **الحمد** وسورة **الاعلى** **لبه الحمد** في يومين **العشاين** قال في
ومن بعد الرواية الى جبري عن ابي عبد الله عليه السلام وقال **في** في الصباح والافتقار فقرأ في
ثانية المغرب التوحيد رواه ابي الصباح الكوفي عنده عليه السلام قال اذا كان ليلة الحمد فقرأ في
المغرب سورة الحمد وقل هو واحد وفي العشاء الاخرة بالحمد وشيخ اسم ركب الاعلى وقال
ابن ابي عمير نقلنا في ثمانية المغرب الاعلى وفي ثمانية العشاء الاخرة المنافقين الرواية حمزة و
روى رفعاه الى ابي جعفر عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الحمد لله والمنافقين
وفي الصبح مثل ذلك وفي الحمد مثل ذلك وفي صلوة العصر مثل ذلك وقراءة سورة **الحمد** **والتوحيد**
في صبحها اي صبح الحمد وهذا هو المشهور وعليه ذلك الروايات وقال **المنفي** والصدوق
بقراءتها بالحمد والمنافقين وهو روي كما عرفت والعمل على المشهور وقراءة سورة **الحمد**
سورة **المنافقين** في الظهر يوم الحمد وفي صلوة **الحمد** لقول ابي عبد الله عليه السلام ان الله كرم
المؤمنين بالحمد فسألوا الله صلى الله عليه وآله عن ثمانية لهم والمنافقين ثمانية المنافقين
فلا ينبغي تركها في تركها مستوحاة فلا صلوة له واخذت بظاهرها الصدوق لم يوجبها في الحمد
وظهرها الاخرى كروى وشبهه واختاره ابو الصلاح **و** اوجبها **المنفي** في الحمد والعمل
على الاول للاصل والرواية على **المنفي** ومحمد بن سهل الاشعري والمراد من ثلثي الصلوة
في الرواية ثلثي الحال لاني الضم **أ** اولاً فله ثلثي قوله فلا ينبغي تركها فان الغالب في استهال
لفظ ينبغي ان يكون ما استندت اليه مع الالفاظ راجعاً مع عدم المنع من التخييل وان يكون
موجباً مع التخييل مع عدم المنع منه وقد قلنا في الاصول انه اذا نزع احد التفسيرات المحتاج
الي

الي عدم احد الاستقراء لصلواته بدليل كان كظهوره واما ثانياً فلما رخصها بما رواه علي بن
يحيى عن الكاظم عليه السلام في الرجل يقرأ في صلوة الحمد بغير سورة الحمد متقرأ قال لا بأس
بذلك والجواز في الحمد بغير سورة الحمد في الظاهر بطريق ابي فلاح مستدل الى الجمع بيني الامم
الاولى على الاستصحاب **المؤكد** **والضحي** **والشرح** **سورة واحدة** **وكذا الغيل** **وليلاف**
اي سورة واحدة وعلى ذلك اكثر على ما لا ريباً على كل من السورتين بالآخر من حيث المعنى
ولصحة زيد الشحام قال صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام الحمد لله في ركعة في ركعة
واحدة والقرآن مجزئ او يقرأ كما عرفت **و** روي الباقى صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام
فقرأ في الاولى والضحي وفي الثانية لم يشرع **و** حمل الشيخ هذه على ان قلنا وروي المفضل
عليه السلام سمعت يقول لا تقرأ بين سورتين في ركعة واحدة الا الضحي والشرح وسورة الغيل
وليلاف فريش هذا ما قيل في الاستدلال على كون كل اثنين منها سورة **وانت** **صحيح**
بانه انما دل على لزوم الجمع بينها لا على ما هو المراد في ان رواية المفضل واسم الدولة على كونها
سورتين لان الاستدلال حقيق في المتصل مع كونها في المصاحف سورتين وهو ظاهر غاية
ما في الباب انها متتبعتان من القرآن المحترم او المكره وبالحمد قال في ذلك سهل فلهذا
يتبين على تحقيق الحق فيه مزيداً في حصول الغرض من ذلك على التفسيرين وهو وجه آخر كما
مما في الركعة الواحدة ثم نلاحظ فائدة الخلاف فيها لوزن قراءة سورة او سورتين ونحو ذلك
وهو غير منظور اليه هنا **وتجب البسملة** **بينها** في الاصح سواء قلنا بوجدها اولاً وهو مختار
ابن ادریس ومعظم الاصحاب لبسوتها بينها نواتزاً وكتبها في المصحف وعدها جزءاً منه مع
تجديدها اياه من النقط والاعراب وهو واضح ولا ينافي في ذلك الوحدة كما في سورة النمل وقال
الشيخ في البتة ان وغيره لاتحاد لانتفا الوحدة ذلك واختاره المحقق وعليه منع ظاهره
لانتفاض سورة في الصلاة بوجدها في الاولى وعدم البسملة في الثانية وفيها وكما
تجب البسملة بينها كتب الترتيب بينها على الوجه المتواتر **وكذلك** **المعقولات** **بكر**
الواحد في القرآن وعلى ذلك اجماع العلماء الا من شذ عن العامة فجوز القران بها في فراغين
السورتين وقوله **ف** ابن مسعود انها ليست من القرآن وانها نزلت لتتوفاها
الحسن والي عليهما السلام نادى منصرف لا يستقر الا لاجماع بعده وتبيننا معروذين لان الضم
عليه وآله كان يجوز بينهما الخنتين عليها السلام ولا منافاة بين ذلك وبين كونها من القرآن
فان القرآن صالح للتقوية بالشرع وبكرته **وكذلك** **سورة** **الحدود** **من سورة** قد تلبس بها في غيرها

من السور في التفسير والناسخ والمحكم **فانما** في النصف فاذا نجا وزه لم يحز العود في التفسير فانه
الشيخان وتبعهما المصنف في اكثر كتبه وجماعته وقال **ابن ادریس** وجمع من الصحابة منهم
المصنف في النهاية التي في بلوغ النصف في عدم جواز العود ولا شأنا هذه على القولين من الاخبار
واستثنى الشيخ علي اعتبارا في النصف في المنع بوابه الى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يقرأ في المكية بنصف السورة لم ينسئ فيها حتى يحز في اخرى حتى ينعى منها ثم يكره قبل ان
يرجع قال بركم ولا يقره واستثنى اذا لم يصب شأها بوجه اذ لا دلالة فيها على حال العاصم
ولا على اختصاص الجواز بالنصف الا في مفهوم التبع نعم يمكن الاحتجاج بالمنع مع بلوغ النصف
كما هو المعتبر بظاهر قوله تعالى ولا ينطقوا اعلم فان الانتقال المذكور ابطال العمل فيكون
منهجا عنه خرج من ذلك ما دون النصف بالاجماع فيبقى الباقي على العموم **الا** ان يكون شروعه
في التوحيد والحمد فانه لا يجوز له ان يعذر عنها بعد الشروع في احد منهما ولو باليسير لم يفتد على
الاصح وهو محض التبع والمروى وابن ادریس وجماعته من الصحابة رواه عن ابي بصير
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يقوم في الصلوة فيريد ان يقرأ سورة فيقرأ
هو امر واحد وقل يا ايها الكافرون فقال يرجع من كل سورة الا من قل هو امر واحد وقل يا
ايها الكافرون ونحوه روي الحلبي عنه في الصحيح عنه عليه السلام وقال **فان** المتحقق في المعتبر
بكونه العود عنهما وتوقف المصنف في الذكره والمنتهى وافق بالخبر في غيره **الشيخ**
الا ان يكون العود منها **الي الحمد والمنه** فيها سمحت قرائنها وفيه كالحكم وظاهرها
فانه جاز بشرط عدم بلوغ النصف وان يكون شروعه فيها شيئا **فان** الصحيح يخرج من سلك عن
احدها عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ سورة الحمد في الجمع فيقرأ قل هو الله احد
قال يرجع الى سورة الحمد وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام اذا افتتح صلوة لم يقرأ قل هو الله احد وانت
تريد ان تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع الا ان يكون في يوم الجمعة فيرجع الى الحمد والمنه
منها وغيرها من الاخبار وتخيها في الانتقال من التوحيد الى الحمد وان لم يكن مذكورة في
الاخبار لم يقطع الاحتجاج بالساعة بينهما وقد علم من الحديث ان يقرأ الحمد في الجمع فيقرأ قل هو الله احد
صحيح على من يقطع عن الاحتجاج بالاولى عليه السلام قد سبق ذكرها في سورة الحمد في سورة
وكذلك على اعتبار عدم بلوغ النصف مصفاة الى ما سبق ما روي صحيحا عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اراد ان يقرأ الحمد فقرأ قل هو الله احد فيقرأ الحمد ثم يقرأ قل هو الله احد
فان حملها على بلوغ النصف كما ان ما سبق يحمل على عدم بلوغه لم يثبتها في رواية في
العود

العود من التفسير والناسخ والمحكم **فانما** في النصف فاذا نجا وزه لم يحز العود في التفسير فانه
الشيخان وتبعهما المصنف في اكثر كتبه وجماعته وقال **ابن ادریس** وجمع من الصحابة منهم
المصنف في النهاية التي في بلوغ النصف في عدم جواز العود ولا شأنا هذه على القولين من الاخبار
واستثنى الشيخ علي اعتبارا في النصف في المنع بوابه الى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يقرأ في المكية بنصف السورة لم ينسئ فيها حتى يحز في اخرى حتى ينعى منها ثم يكره قبل ان
يرجع قال بركم ولا يقره واستثنى اذا لم يصب شأها بوجه اذ لا دلالة فيها على حال العاصم
ولا على اختصاص الجواز بالنصف الا في مفهوم التبع نعم يمكن الاحتجاج بالمنع مع بلوغ النصف
كما هو المعتبر بظاهر قوله تعالى ولا ينطقوا اعلم فان الانتقال المذكور ابطال العمل فيكون
منهجا عنه خرج من ذلك ما دون النصف بالاجماع فيبقى الباقي على العموم **الا** ان يكون شروعه
في التوحيد والحمد فانه لا يجوز له ان يعذر عنها بعد الشروع في احد منهما ولو باليسير لم يفتد على
الاصح وهو محض التبع والمروى وابن ادریس وجماعته من الصحابة رواه عن ابي بصير
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يقوم في الصلوة فيريد ان يقرأ سورة فيقرأ
هو امر واحد وقل يا ايها الكافرون فقال يرجع من كل سورة الا من قل هو امر واحد وقل يا
ايها الكافرون ونحوه روي الحلبي عنه في الصحيح عنه عليه السلام وقال **فان** المتحقق في المعتبر
بكونه العود عنهما وتوقف المصنف في الذكره والمنتهى وافق بالخبر في غيره **الشيخ**
الا ان يكون العود منها **الي الحمد والمنه** فيها سمحت قرائنها وفيه كالحكم وظاهرها
فانه جاز بشرط عدم بلوغ النصف وان يكون شروعه فيها شيئا **فان** الصحيح يخرج من سلك عن
احدها عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ سورة الحمد في الجمع فيقرأ قل هو الله احد
قال يرجع الى سورة الحمد وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام اذا افتتح صلوة لم يقرأ قل هو الله احد وانت
تريد ان تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع الا ان يكون في يوم الجمعة فيرجع الى الحمد والمنه
منها وغيرها من الاخبار وتخيها في الانتقال من التوحيد الى الحمد وان لم يكن مذكورة في
الاخبار لم يقطع الاحتجاج بالساعة بينهما وقد علم من الحديث ان يقرأ الحمد في الجمع فيقرأ قل هو الله احد
صحيح على من يقطع عن الاحتجاج بالاولى عليه السلام قد سبق ذكرها في سورة الحمد في سورة
وكذلك على اعتبار عدم بلوغ النصف مصفاة الى ما سبق ما روي صحيحا عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اراد ان يقرأ الحمد فقرأ قل هو الله احد فيقرأ الحمد ثم يقرأ قل هو الله احد
فان حملها على بلوغ النصف كما ان ما سبق يحمل على عدم بلوغه لم يثبتها في رواية في
العود

العود من التفسير والناسخ والمحكم **فانما** في النصف فاذا نجا وزه لم يحز العود في التفسير فانه
الشيخان وتبعهما المصنف في اكثر كتبه وجماعته وقال **ابن ادریس** وجمع من الصحابة منهم
المصنف في النهاية التي في بلوغ النصف في عدم جواز العود ولا شأنا هذه على القولين من الاخبار
واستثنى الشيخ علي اعتبارا في النصف في المنع بوابه الى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يقرأ في المكية بنصف السورة لم ينسئ فيها حتى يحز في اخرى حتى ينعى منها ثم يكره قبل ان
يرجع قال بركم ولا يقره واستثنى اذا لم يصب شأها بوجه اذ لا دلالة فيها على حال العاصم
ولا على اختصاص الجواز بالنصف الا في مفهوم التبع نعم يمكن الاحتجاج بالمنع مع بلوغ النصف
كما هو المعتبر بظاهر قوله تعالى ولا ينطقوا اعلم فان الانتقال المذكور ابطال العمل فيكون
منهجا عنه خرج من ذلك ما دون النصف بالاجماع فيبقى الباقي على العموم **الا** ان يكون شروعه
في التوحيد والحمد فانه لا يجوز له ان يعذر عنها بعد الشروع في احد منهما ولو باليسير لم يفتد على
الاصح وهو محض التبع والمروى وابن ادریس وجماعته من الصحابة رواه عن ابي بصير
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يقوم في الصلوة فيريد ان يقرأ سورة فيقرأ
هو امر واحد وقل يا ايها الكافرون فقال يرجع من كل سورة الا من قل هو امر واحد وقل يا
ايها الكافرون ونحوه روي الحلبي عنه في الصحيح عنه عليه السلام وقال **فان** المتحقق في المعتبر
بكونه العود عنهما وتوقف المصنف في الذكره والمنتهى وافق بالخبر في غيره **الشيخ**
الا ان يكون العود منها **الي الحمد والمنه** فيها سمحت قرائنها وفيه كالحكم وظاهرها
فانه جاز بشرط عدم بلوغ النصف وان يكون شروعه فيها شيئا **فان** الصحيح يخرج من سلك عن
احدها عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ سورة الحمد في الجمع فيقرأ قل هو الله احد
قال يرجع الى سورة الحمد وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام اذا افتتح صلوة لم يقرأ قل هو الله احد وانت
تريد ان تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع الا ان يكون في يوم الجمعة فيرجع الى الحمد والمنه
منها وغيرها من الاخبار وتخيها في الانتقال من التوحيد الى الحمد وان لم يكن مذكورة في
الاخبار لم يقطع الاحتجاج بالساعة بينهما وقد علم من الحديث ان يقرأ الحمد في الجمع فيقرأ قل هو الله احد
صحيح على من يقطع عن الاحتجاج بالاولى عليه السلام قد سبق ذكرها في سورة الحمد في سورة
وكذلك على اعتبار عدم بلوغ النصف مصفاة الى ما سبق ما روي صحيحا عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اراد ان يقرأ الحمد فقرأ قل هو الله احد فيقرأ الحمد ثم يقرأ قل هو الله احد
فان حملها على بلوغ النصف كما ان ما سبق يحمل على عدم بلوغه لم يثبتها في رواية في
العود

ففي الركعة بذلك عن قصد عند قرائتها استحالة وسبيل الاحتياط موصول الى البراءة البينة
ولا تكب العبد بيسلم الفاتحة في الاخرين اليها لوقر **الخامس الركوع** وهو ركعة
الاختصاص لكبير وغيره واختلف طالع المعنى بعد الفاتحة **قال** **الخامس الركوع**
لا تهن الغنى فكيف انت **قال** تركه يوما واليه فذكر ركعة **قال** وكل شيء يخفض رأسه فهو
ركعة وسرعان هو الاختصاص بعد وقت الفراه حتى تنال راحته ركعتيه فهو هذا المعنى احسن منه
بالمعنى العزوي ووجهه بالضم في اجماع العلم **قال** نقالي اركعوا سجودا **وقال** نقالي اركعوا
مع الركعتين وهو فضلا عن كونه واجبا **ركن** في الجملة اجماعا عدم تمام الصلوة منه وذا
هي مجموع ركعات ولا يستقيم المجموع بدون الاحزاب **وقال** زينة عن علي عليه السلام انه قال اول
الصلوة الركوع وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام **قال** لا تقاد الصلوة الا من شئ الطهور
والوقت والنية والركوع والسجود وفي الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا انقضى
الرجل انه ترك ركعة من الصلوة وقد سجد سجدتين وترك الركوع استأنف الصلوة وعن رفا عنه
في الصحيح عن ابي عبد الله السلام **قال** سالت عن رجل يسي ان ترك حتى يسجد ويقوم قال يستحب الي غير
ذلك من الاخبار وهو كركن في جميع الركعات او بعضها عدا الاخرين من الرباعيات جمهوره
الاصح على الاول لاطلاق الاخبار **وقال** في المنوطا بالثاني فلا تبطل الصلوة بتركه في الاخرين
سجودا بركعتين او سجدتين او سجدة واحدة او سجدة واحدة وفي التهذيب لو ترك رواية هذين علم عن ابي
جعفر عليه السلام فحين يتقن ترك الركوع حتى يسجد بطي السجدة ويبعد وان يتقن بعد الفراغ حتى
ركعة وسجدة وتبني ولا شيء عليه ورواية العيص عن ابي عبد الله عليه السلام فحين يسي ركعة من صلوة
حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم ترك **قال** يتركه وسجد سجدة السجود ثم حملها على الاخرين
قال في الذكرى وفيها دلالة على فساد الركوع بعد الصلوة وهو عزيب وكونه ركعة تبطل
الصلوة بتركه **قال** وسقطت كخطا بركة من الاركان وهو في كل ركعة مرة الا في صلوة الايات
كما سبها في بيان ان شئ الله وهو موضع وقوف **وحب الاختصاص** فيه من شئ الله الخلق **بقوله**
تصل كفاه عني ركعتيه اجماعا لا يستحق الركوع شرعا فلا يفتق الا لاقتبال بدونه وفي الصحيح
عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ومكن را حيتك من ركعتيك وفي الحديث عن حماد بن عيسى
عن ابي عبد الله عليه السلام لا علم الصلوة لم تركه ولا ركعتيه من ركعتيه وكان ذلك في بيان
الواجب والوضع غيره واجب اجماعا فثبت وجوب الاختصاص الى هذا الحد **والمراد** بوصول
الكفيع التمكن من ذلك لا وصولها بالفعل اذ هو ليس واجب ثم يستحب لاسيما بالنهي عليه

واذكر فانه **ركوب** انه كان يسكن راحته على ركعتيه في الركوع كالتأخير عليها ويفرج بنيها بغير
والتوليد الباقية عليها السلام ومكن را حيتك من ركعتيك والمعتبر بلوغ جبر من باطن كل من
الواحد من بلوغ الجمع وان كان افضل ولا يتبع بلوغ رؤس الاصابه ولا بلوغ الارواحين
بغير الاختصاص لولفها بالاختصاص وهو مستحب او بدمع مشاركة الاكتفاء حيث لولا
الاختصاص لم يحصل البلوغ ولا بلوغ احدهما فقط احتيازا لئلا لو تفرقت احدهما لعارض في
احد الشقين كفت الاخر **وحب** ان يقصد بهوته الركوع فلو هو سجدة العزلة او غيرها
في النافله وهو يفتل حيرة او لغضا حاصية وحسب عليه الانصاف ثم اليهودي للركوع ولو
جعل شهاده الى احد الركعتين كركعة لم يجز لان لم يقصد به اليهودي وانما الاعمال بالنيات ولا
فرق بين الرجل والمرأة في ذلك **وحب الترتيب** اجماعا **قال** اي غير معتد بلفظ
مخصوص بل كان شاعرا في سببها كان او كبريا او تهللا او غيرها من الاذكار المشتملة
على التسمية عليه **قال** علي **راي** ترك عند المصنف وجماعة كالتبع في المنوطا بالثاني وان ادرك
واكثر من ترتيب وهو ظاهر المحقق في المعية للاصل والصحي في هشتام بن الحكم وهشتام بن سالم
عن ابي عبد الله عليه السلام انكر ان يقول كان الترتيب في الركوع والسجود لا الامه والحمد
واسمك **قال** نعم هذا ذكره وقيل انما في الصلاة في كل ما يجز ذكر الله تعالى وتضمن تسمية
عليه كاسم الكبر واسم العظم **والصحيح** انما اجزا ذلك اجزا مطلقا لئلا يرد القائل ان الذي
لفظ الجملة بانزاده لعدم الدلالة على المقصود والواو في الرواية يعني وتكونه نقالي شئ وثلاث
ورباع او عا طمرا لا شئ من التثنية في الاخبار وفي الصحيح عن سيع عن ابي عبد الله
عليه السلام **قال** لا يجوز الرجل في صلوة اقل من ثلث تسبيحات او ثلث من تسلا و
ليس له ان ينزل سبع سبع وتسبيحات في العذر التسبيح ايضا والاثم التحريم في التسبيح
وهو باطل ولان الاصل براءة التزم الي ان يحق لنا في وذهب **قال** اكثر الى تسبيح
التسبيح بالشع في الخلاف والنهاية وانما الى تحصيل وانما بآية والمفيد والمنقضي وادعى انفراد
الامام ميرزا في الصلاح والى علي وان حمزة وهو ظاهر المحقق في الشرايع ومختصره وصرح الشهيد
في البيان واحال تسبيح السجود على الركوع **رواية** هشتام بن سالم **قال** سالت ابا عبد الله عليه
السلام عن التسبيح في الركوع والسجود **قال** انزل في الركوع سبعين في العظم وفي السجود سبعين
في الاعلى المرفوع من ذلك واحدة والشمه ثلث والفضل في سبع وهذه الرواية تضمنت
التخصيص بالتسبيح وبيان قدر الواجب وغيره وفي الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام

فيه وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أما الركوع فعنك الرب وأما السجود فاجتهدوا في
الدعاء فمن استجاب بك وصورة الدعاء على ما ورد في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام
رب لك ركعت وكل أسلمت وكل أعنت وعليك توكلت وانت في خشع كل سمع وبصر وكسب
ومشرك وكفى دمي وعصبي ونحي وعظمي وحا أقلته فداي غير مستكبر ولا مستكبر ولا
مستفتر **والنسيج ثلثا كبريات أو ثلثا أو سبعا** كذلك وظاهر الحديث وابن الجنيدي وكثير
أنها نهاية الحال وفي رواية هشام بن سالم السالفة آية الله والوجه استجاب ما لا يحصى
مع السام من غير أن كان أو أهما ما انحصر ما موه وكلمتهم حبب الاطاعة وبدون انحصار
الماء موجب يستحب له الاقتصار على ثلث ومعه بدو تعلم منهم حبب الاطاعة فيحصل وفق
مرادهم **وروي حمزة بن حمدان والحسن بن زياد** قال لا دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام
وعنده قوم يصليهم العصر فعدنا له في ركوعه سبعان ربي العظيم اربعاً وثلثاً وثلثين مرة
وقال **احدها** في حديثه وفيه في الركوع والسجود **وروي** ابان بن تغلب انه عد
على أبي عبد الله عليه السلام في الركوع والسجود ستين تسبيحاً وعن سماعة قال قال حريك في
الركوع ثلث تسبيحات تقول سبحان الله ثلثاً ومن كان يتقرب على ان يطول الركوع والسجود
فليطول ما استطاع يكون ذلك في تسبيح الله وتحميده والدعاء والضرب فانه اقرب ما يكون
العبد الى ربه وهو ساجد قائماً الامام فانه اذا قام بالناس فلا ينبغي ان يطول بهم فان
في الناس الضعيف ومن لم الحاجة فان رسول الله صلى الله عليه وآله كان اذا صلى بالناس
خفت بهم وانظر استجاب القطع على وزير وعد الستين لا ينافي في الزيادة عليه ولا
ينبغي للمعنى ان ينقص من الثلث شيئاً الا لصورة حديث ابان ولرواية ابن بكير بن الحصري
عن أبي جعفر عليه السلام تقول سبحان ربي العظيم وحمده ثلثاً في الركوع وسبحان ربي العظيم
وحمده ثلثاً في السجود فمن نقص واحده نقص ثلث صلواته ومن نقص اثنين نقص خمس ثلثي
صلواته ومن لم يسبح فلا صلوة له ولا تسود به نقص الحال والفضل وفي كون الواجب في الرواية
على المرة الجيع او واحدة في الجمل او معينه ما ذكر في تسبيح الآخرين وتول **مع من حمده**
اعاناً كان او غير **عند الرفع** اي بعدة لرواية حماد بن ابي عبد الله عليه السلام استمكن من
القيام قال **سمع** ابن حمده وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام عكر الركوع ثم قل مع الله
لمن حمده وانت من نصيب قائم قال وكثير بها صوتك تستعمل الجهر بها مطلقاً لا لاطلاق
وتكفي بغيره بغير لما موم كما استدل الشيخنا المحقق في شرح التواعد والشهيد في التارك
لاستجاب

لاستجاب الاخفاقات لم في جميع اذكاره **ويستحب** ان يقول بعد التسبيح الحمد لله رب العالمين اهل
الجبروت والكبرياء والعظمة رب العالمين اعاناً كان او لا فني به على ان يصح زرارة وسحب
الجهر بها مطلقاً او بغير لما موم **وروي** الحسن بن سعيد باسناده الي أبي بصير عن أبي
عبد الله عليه السلام سمع ابن حمزة الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم بحول الله وقوته اقوم
واقعد اهل الكبرياء والعظمة والجبروت وذهب **ابن** الى غنيل في ظاهر كلامه وابن
ادريس وابو الصلاح وابن زهرة الي انه يقول سمع الله من حمده في حال ارتداعه وباني
الاذا كان بعد انتصابه وتدفق بصره في الاعتبار ان الجميع بعد الانتصاب كما قال به الاكثر
يجوز ان يقول الماعوم بعد تسبيح الامام ربنا لك الحمد بغير واو كما ورد بغير حمد من علم اني
عبد الله عليه السلام وفي الدروس والكرور وروى بعض الاصحاب مع انه جوزه **وهل** قولك
الله من حمده ثلثاً او دعائاً **قال** الشيخ المحقق في شرح التواعد كل يحمل ثلثاً **ولما** اظهر
في كلام احمد بن محمد با حده **قلبت** روي عن الفضل قال قلنت لابي عبد الله عليه السلام
جعلت ذلك على دعائاً بغيره فقال الحمد لله فانه لا ينبغي احد يصلي الا ودعا لك يقول سمع الله
لمن حمده وهذا نص على انها دعاء وتعد ثلثها بحرف الجر مع كونها متعدياً بغيرها تقول
سمعت كذا **قال** تعالي في معنا فتي يذكرهم **وقال** سمعنا من ادبنا دي لايمان لثمنها
صلى استجاب فتعذر بما يستعدي به وهو اللام كما حقن السماع في قوله تعالي لا يسمعون الي
الملا الاعلى معنى الاصفاء فعدوا باني **وباب** التسعين مئة قال جعفر بن محمد ما جاء منه في
كتاب كان مئة اوراقاً ويستحب الترتيل اذ كان الركوع والرفع وكثير جداً في الترتيل
في التسبيح في الركوع والسجود **وبكره الركوع وبيده** في حاله **تحت** **فيا** به بل يكونان بارئين او
في كبره كما صرح به الحبيب **وروي** عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل بيده تحت ثوبه قال
ان كان عليه ثوب آخر فلا بأس وان لم يكن فلا يحرك ذلك وان ادخل يداً واحده اخرى فلا بأس
وعبارة كثير من السمع لهذا الكتاب وبه بغير انفسه وعلته من سحره فان ظاهر الامام
وصري الرواية عدم الكراهية بوضع احد يديك في حاضرك وخصك ابن الجنيدي الكراهية بغير اليدين
والمتروك **ول** عن أبي الصلاح كراهية ادخال اليدين في الكمين النجس وكثير من عبارات حال
من تشبه الكراهية بما اذا لم يكن ثم ثوب آخر وعلته اعتمدوا على ذكر انساب بصيغة الجمع المضاف
فانه بغيره الموم مختص الكراهية بما اذا كانت ايدى تحت جميع الثياب مع عقد الجمع الذي يضاف
فواته نبوات بعض اصحابه لانهم الكراهية **السادس السجود** وهو لغة الخضوع والانتساب

السادس السجود

ذلك في بذكر الكون خلافاً وفكري خلافاً في اعادته **والسجود على سبع اعظم من الغصا**
المحلي الجبهة وهي ما بين الجبين والفتق من الجاحدين **والكفين** **والركبتين** **والجانبين**
الرجلين وجوب السجود على هذه الاعضاء مما اتفق عليه الاحاب ما خلا السيد المرتضى وابن
الحسين فانها احتجوا بمن اكفينا بمصلحتها لغيره لزمين وفي صحيح زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله السجود على سبع اعظم الجبهة واليدين والركبتين والالهام
ويكون في كل من هذه الاعضاء مسماة حتى الجبهة على الاقوى وان كان الافضل الاستسباب بالاحية
من المباح في الخصص **الحجج** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال الجبهة كلها من فصص شعور
الراس الى الجاحدين موضع السجود ما سطر من ذلك احرزك مقدار درهم ومقدار طرف الامل
وذهب ابن بابويه وابن ادريس وجماعة الى وجوب وضع مقدار درهم من الجبهة واستقره
في الركوب استنداً الى رواية علي جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في المرادة تطل قصتها بضم
الفتاى وتشد يد الصاد وهي شحنا صبية اذا سجدت وقعت بعض حبيبتها على الارض
وبعض يقطر الشعر هل يجوز ذلك قال لا حتى تضع جبهتها على الارض **وقرئ** منها
رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام وهي مع كونها لا يبلغان مقدار درهم
من الاضاحي راد لا يفتي على المذني والحد على الدرهم بعد عدم الاكتفاء بما حصل من الجبهة على
الارض ليس اولى من جملة ما وقع على دون المسمى والامر بوضع المسمى ان ظاهرها اعتبار
بوضع الجبهة ولم يوجب احد تخيل على الاستسباب او على اعتبار المسمى لانه لا يعدم وجوب التزايد
والمكافاة بالكد ما يستلزم الاضاحي ولا كعب الجمع من الكف والاضاحي بل لا الاحتياط بالمسمى من اجدها
وفي المتن ترد في وجوب الاستسباب والمحبة بالهن الكف فلا يتركها لظاهر قطع المانع
الصورة والاحوط في الابهام وضع رؤسها وان كان القول باحرار وضع ايها جز كان
منها قوتاً متيناً ولا يجرى وضع عنهما من الاضاحي الا مع تقدروضعها **وقرئ** الاحاب من
اطلق وضع اطراف القدمين من غير يقين الالهامين **وكتب** الاعتقاد على اعطاء السجود
من غير ثبات مل عندها فلما مل عنها وعن شئ منها لم يترك عدم حصول تمام المراد من الخضوع
وعدم الظاهر لغيره **وعن** علي بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث واحد اذا سجدت جبهتك
من الارض احني تشبهه **ويؤي** على جعفر عن اخيه عليه السلام في الرجل يسجد على الحصى ولا
يمكن جبهته من الارض قال يركب جبهته حتى يتمكن فيتي الحصى عن جبهته ولا يرفع راسه
وذلك يثبت على اعتبار الاعتقاد في غير الجبهة من المتاح جبر ولو سجد على نحو صوفي او فطن وجب

ان يعتد عليه حتى تثبت الاعتقاد يحصل سمي الظاهر ان امكن والا لم يصح عليه مع امكانه بغيره
ولا يكتب المباح في الاعتقاد بحيث يرد على قدر العقل الاعضاء ولو اعتد بعض الاعضاء لغزو
او لم يرض وعنه وجب وضع الباقي لان ما شق لا يقطع بما تقتضيه **سجود** سمي السجود
بحق بوضع الجبهة وارتفاع مقدم وضعها لا لعدم وضع باقي الاعضاء فلو سجد على الجبهة فهو
ساجد ولو سجد على الجبهة فليس ساجد ولا رب في المطلق انما ترك الابهام كان متوافي ذلك
العام والجاهل **والقول** **بغيره** في اي في السجود ولكن **القول** **بالايجاب** وان لم يعلم كاسلف
في الركوع ولا بد من زيادتها على الركبتين بحقوق فروعها كلها فلو شرع فيه قبل وصول
الجبهة الى الارض او رفع قبل انتهائها بطل سجوده اجماعاً **وليس** كذلك خلافاً للشيخ
فانه ذهب الى كسبتها وركبتها الظاهرية بين السجدين ولو تهاذرت فالتاخر وجوب
الاثنان بالركبة على حسب مقدوره ولا يتحقق لعدم سقوط احد الواجبين بغير الآخر وتردد
شيخنا المحقق في السقوط **ورفع** **الراس** عنه **والجلوس** محذوف في حال كونه مطبقاً **عقيب**
السجدة **الاولى** وجوبها باجماعنا والاضاحي بغيره بذلك ولا يحد لكل الظاهر ينبت بل يكفي
مستأها ولا يجب الجلوس عقيب الثانية بل شئ كما سببنا في بيان ان شاء الله ولم يكتب
المصنف بذكر الرفع عن الجلوس لعدم استلزامه اياه كما لا يخفى **والا** **جزع** **عن السجود** لم يرض
وكونه **يومي** مع تقدروضع ما يسجد عليه من ارضه فان تقدروضعه كاحس **ولو احتاج** **الى**
رفع شئ يسجد عليه **فعل** ذلك وجوباً اجماعاً لقوله عليه السلام اذا امرتك بامر فافوا منه
ما استطعتم وكان حق ان تقدم في العبارة على الاثبات لتقدمه عليه في الرتبة كما دلت عليه
رواية البراهيم الكرمي وصحبه زرارة عن ابي عبد الله واي جعفر عليه السلام **وكتب** فيه الاحتياط
ما امكن وليس فيه ما يصدق عليه وضع الجبهة وكذا باقي ما يعتبر في حال السجود ولو لم يقدّر
على ذلك في الجبهة وامكن وضع باقي المتاح كذلك فهل يجب فيه اشكال تنقش في عموم
الحديث المذكور ومن عدم لزوم مساهة البدل للبدل من جميع الوجوه **ولا رب** ان رعايته
الوضوح احوط **ودو** **القول** وشبهها من جميع او ورم وكثير ما يمنع من السجود على الجبهة
يجب ان **يخفف** **لها** اي للبدل وكذا الخوف ان كان حافية تحلل فيها او تحلل لها شيئاً محققاً
تنزل فيه من موطئين او شئ **ليقع** **السلام** من الجبهة **على الارض** وجوب ذلك من باب
المعذور لان لما حذره عليه السجود على بعض الجبهة وبالعقل المذكور يحصل بالامور فيكون واجباً
ويؤيد ما رواه مصداق قال صلى الله عليه وسلم كنت اسجد على جانب من ابي ابي عبد الله

في الركوع بيان ذلك وأَنَّ السمع لم يمت لها في الجهال **والتورك** بين السجدين وقد سئلت عنه
في باب الجناب **والدعاء عنده** أي عند التورك بين السجدين بال قول من صلى الله عليه وآله
اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني وعافني أي لما أنزلت إلي من خير فقير تبارك الله رب العالمين
وأستغفر ابن الجبير ربنا الخ وزاد سمعت وأطعت غفر الله ربنا وأبلى المصير في خبر حماد
عنه عليه السلام لما علم الصلوة قال بين السجدين بين التكبيرتين استغفر الله ربي واتوب إليه
وجلسه الاستراحة عن عتيب السجدة الثانية بعد التشهد وهبها كالجلس بين السجدين
واسمها بها تقول علي بن أبي طالب المرتضى رحمه الله قال بالرحوب لقول أبي عبد الله السلام
في خبر أبي بصير فاستجاب لم يلق والآخر للرحوب وهو معارض بما رواه زرارة عن أبي بصير
والصالحين عليه السلام إذا ركعوا وسجدوا من ثلث سجدة لم يجلسوا في الركعة الأولى على السجدة
توفيقاً **وقول حول الله** وقوله أقوم واقعد وكل منه أن يقول مع ذلك وأركع واسجد وقد اختلف
في تعيين علمه في الخبر عنه جلسه الاستراحة كما نقله الشيخ عنه في التوركي **والتورك** لا يجاب
بالصديقين والمعنى وإن الجنبين والمعتدين والصلوات والسنن والفتن أن يقال هذا
حين لا أخذ في القيام واختاره في التوركي **استراحة** عليه السلام عن عبد الله بن عثمان عن أبي عبد الله
عليه السلام قال إذا كنت من السجود قلت اللهم يوكك أقوم واقعد وانسيت قلت وأركع
واسجد وبطهر سنة كون المراد بالقيام القيام من السجود والامكان هذه الرواية دليل على
جعل عتيب جلسه الاستراحة وهو على كون حال الأخذ في القيام منها كما هو المذهب في ذلك
عبارة التواعد والأقرب أن يقال ذلك عند الأخذ في الركعة من السجود لرواية المذكورة وخبر
ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قام الرجل من السجود قال حول الله أقوم واقعد
والاعتماد على يديه عند قيامه **سأبداً** **ركبته** رواه محمد بن صالح في وصف صلوة أبي عبد الله عليه السلام
ورواه العام في وصف صلوة الرسول صلى الله عليه وآله والرواية أن ذلك أعون للمشي واستب
بحال التواضع ويضيق بسط الكفين ويكبرهما كما جاء في نسخة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام **ويكبر**
الافتح في حال الجلوس وكان بين السجدين أو في جلسة الاستراحة أو في سجدة النبي عنه
قال في المشروط يجوز بين السجدين وإن كان التورك أفضل لما ورد في صحيح الحلبي من أبي
إبراهيم في الصلوة بين السجدين ولا يخفى أن في لباسهما يماح الكراهية الواردة بغيره
حتى لا تقع عندنا أن يعتد بصحة وقدمه على الأرض ويجلس على عتيبه كما نقل عنه في المنبسط
وقد خبر بأن مجلس علي وركبته فيصعب تحذير وركبته مثل أفعال الكلاب وبأن يعتد على عتيبه
بجمل

الساجد تشهد

ويجعل يديه على الأرض نعلم في التوركي **الساجد تشهد** وهو تعقل عن الشهادة وقوله
الخبير طم والمخفى به شرعاً تشهدان والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصلوة
على النبي وآله تعقيباً أو بالمثل **وكعب عتيب كل شاة** وفي آخر الظاهر **والربا عتيب الشاة** **دنان**
والصلوة على النبي وآله عليه السلام وذلك مذهب أهل البيت عليه السلام ذل عليه المنق والفتح
واختلف رأى العام في ذلك فذهب أحمد إلى وجوبه في الموصفين والشافعي إلى أن الأول سنة
والثاني فرض وأبو حنيفة إلى كونه سنة فيها إلا أنه أوجب الجلوس في التشهد الثاني في نذر ولا
خلاف في كونه غير ركع مطلق خلاف الخلاف في ركعة الصلوة على النبي وآله وصورة الواجب تشهد
أن لا الله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما ذاك على ذلك من وجوبه
به في المنبسط ولكن كونه من العادة هنا وهو ظاهر الحال لو رواه سورة بن كليب قال لما
أجابني عليه السلام عن أدنى ما يحكي من التشهد قال تشهدان في الشاهبة ترد في وجوبه
وحده لا شريك له في الشهادة بالتوحيد وظاهر النص وجوب وحده لا شريك له أيضاً لرواية
محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام تشهد في الصلوة فله من قلبي وكنت من قلبي قال
إذا استويت جالساً فقل شهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
ثم تنصرف **قلت** قول العبد المذنب لله والصلوات الجيت قال هذا اللطيف من الدعاء بطه العبد
به ربه وتوحيها في ذلك رواية عبد الملك بن عمرو لأجل والي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
المقول الحكيم وجوب كل من العبادتين تحميها بين المذهبين كما اختاره الشهيد في البيان
وشحن الحق وخبره وإن كانت الكبرى أفضل وأحوط من الآخر **وتحجب** مراعاة المنقول مادة
وصورة فلو أنزلت بموافقه أو بما يقارب في المعنى كما لو قيل استشهد بلفظ العلم وأجزم أو أقطع
أو أخبر عن علم أو أيقن وحاشا به ذلك ولعل الخلاء بغيره من اللسان الخشوع والال بالاهل أو غير
التنبيه المخصوص وأدخل في الحروف أو الصلوات لم يخبروا قال استشهد أن لا اله إلا الله
وأن محمداً رسول الله وأشهد أن لا اله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأشهد أن لا اله إلا الله
وأشهد أن لا اله إلا الله في اللفظ هو عدم الاحتياج في المنبسط وغيره أفتى بالاحتياج لوصاف الآل أبي
المصنف لا قرب **عدم** الآخر الظاهر رواية عبد الملك بن عمرو لأجل **وتحجب** **الجلوس عتيباً**
بقوله أي نذر والتشهد الواحد ذهب إليه علماءنا إجماعاً إلى أن الصلاة عليه وآله وسلم بغيره
فكان واجباً فلو فعله في حال القيام أو شرب فيه قبل كمال الرفع أو نهض قبل كماله أو اعتدلاً
خلطت الصلوة للشيء المنبسط لفت دون الفرق في ذلك من تكلم من عادته في تحم وعدهم ولو كان

في فوائده ان هذا الحديث لا ينافي وجوب التسليم مطلقا بل اذا كان جزوا منها اما اذا فرض انه
واجب لخبر الخروج به او خبره من الميثاق فلا دلالة فيه على نفي الوجوب لجواز ان يكون واجبا
بغير خبره وانما ثبت خبره بان ظاهر كلامه ومعهم عبارة انهم كونه جزءا حيث حصرنا الصلوة
في ثمانية على القول بوجوبه وفي سماعه على القول باستحبابه وما ينص على كونه جزءا عندنا في كتابنا
الا بما حال السلفاء بالتسليم المخرج على القول بوجوبه بان ذلك مستثنى بالحق وتصريحهم بان لولا
ذلك كرهه الا بما المذكور كونه من الصلوة والا بما فيها مكرهه كما استدل به شيخنا المحقق في شرح
التواعد وخبره الخليلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا التفتت في صلوة مكتوبة من غير فراغ فابتعد
اذا كان الاوقات فاحسب وان كنت قد سهرت فلا تؤد ولو كان التسليم واجبا لا اعتبر
فعله الصيغ في عدم الاعادة كالشهادة وتقول الى حمزة بن عيسى بن السلام وقد سأله زرارة عن رجل
صلى حجتا ان كان مجلس في الرابعة قد التفت في صلوة دل على الخروج من الصلوة
بالتشهد ودفعه **ابو الصلاح** كوشا روافي الى غنبل وان زهرة والمضي الى وجوبه
حتى ان الشهيد بركيته وانما ربه النبي في المستوط والمصنف في المستطيق والتشهد
لان شيئا من التسليم واجب ولا شيء منه في غير الصلوة بواجب اما الاولى فمفوضة اليه وسلموا
تسليمه والاخر بوجوبه وانما الثانية منها لاجتماع فحسب القطع بوجوبه فيها والقول النبي
صلى الله عليه واله مفتاح الصلوة الطهور ويحكمها التكبير وتحليلها التسليم رواه العامة
رواه الشيخ وابن بابويه وعلم الهدي مرسل ومحمد بن محبوب الجعفي مشددا الا ان في حديثه
مفتاح الصلوة الوضوء ووجه الاستدلال به انما اولا فلا صفة له المصدر وهو التحليل
الى الصلوة فينبغي عدم كل تحليل عنها وانها يلزم منه كذا التحليل في التسليم وانما ثانيا
فلان التسليم وقع جزءا عن التحليل لما قرئ وجوب تقديم التسليم على الخبر اذا كان معرفتين فيكون
مشا وبكاه او لم لا متناع الاخبار بالاحتياط عن الاتم ولا نفاق الفخا على ان الخبر اذا كان
مفردا كان هو المتقدما بمعنى شيئا وهي في الصدق لا في المفهوم فما صدق عليه انه تحليل الصلوة
صدق عليه التسليم وفي المختلف جعل التحليل ضربا للتسليم ووجه الاستدلال به ان تقديم
الخبر يدل على حصره في الموضع فلا يقع التحليل بغيره مع ان التحليل واجب ولو اذنب النبي صلى الله
عليه وآله على فعله وقال صلوا كما رايتوني اصلي وتقول الى عبد الله بن محمد بن ابي بصير لما سئل
عن رجل صلى الصبح فجلس في الركعتين فقال ان تشهدت دعوت قال فليخرج فليقبل نعم
ثم يرجع فليتم صلاته فان آخر الصلوة التسليم والا لولا وجوبه لما طلبت صلوة لما من بالتمام
هذه

هذه اذلة الغرغرين ولينظر في كثرتها حال اما احادنا ليراه فليحس رصتها بالاحتياط واما
عدم تسليم الاعرابي فلا دلالة له على عدم الوجوب لاحكامه ان تكون عدم ذكره لكونه عارفا به او كونه
التسليم قبل ابي التسليم واما حديث ابي بصير فانما هو في هذه الآية فلا دلالة له على عدم وجوب غير المذكور
لان لا يتم ان يرد به حصر الواجب فيها والا لزم خروج الشاهد والقيام من الركوع والعلم بتبديده
المجلس بين السجدة وبين غير ذلك ما هو واجب قطعاً وليس داخل فيه من كونه واجبا فالمراد
منه حصر الشاهد ونظيره قوله تعالى في اما المؤمنين الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وتولوا عليه
الجم عرفه واما روايه زرارة الدالية فما يميز الصلوة قبله وعدم تأخير الحديث فلا في طريقه الا ان من
غفان وهو واقفي مع انما جعله بغيره بغيره الى جبره وغيرها وابان وان نقل بغيره واكتفى بغيره
الغضابة على التحليل جابج عنه لاسيما للاعتناء على ما يرويه وجود المعارض على انه كماله يكون
سأله عن احداث قبل ان يتولى التسليم فكون الحديث واقفا بعد الواجب منه ومنه هذا باين
ما احتج به الشيخ في التهذيب في حديث زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام الرجل كركب بعد ما يركب
رسد السجدة الا جبر فقال لمت صلاته وانما التفت في التسليم في الصلوة ويتوضأ ويحسب كانه
او كما انما بغيره فينتهي هذا فانه قال لا يكون انما سأل عن احداث بعد الشهادتين وانما لم
يستوف في تشهد فلاحصل ذلك قال لمت صلاته وانما لا يركب فيكون المراد بالتسليم فيها التسليم
الصلوة بل المراد التسليم على النبي صلى الله عليه واله ثم قال في ذلك سياق الاية وعلى هذا في التسليم
في الامر بمعنى الوجوب دون التكرار وانما يكون في ثبوت وجوبه وجوبه وجوب التكرار لا لا يركب
بالعزق بل لاجتماع شفعه على احد الامرين وجوبه مطلقا واستحبابه مطلقا واما حديث تحليلها
التسليم فلا يمتنع ترك الظاهر لانه التحليل من غير التسليم فلا بد من الاضمار ولا بد من تحليلها
بمعنى الوجوب ولا بد من هذا بان يرد بالمصدر هنا اسم الفاعل مما زال ان الجان والاضمار وانما
فلا ينعين احدهما ودعوى انحصار المتبادر في الخبر غير مسبوقة فانها كركب الاخبار بالمتبادر ولا يتم
مطلقا كركب الاخبار بالانتم من وجوبه كما في قوله زيد قام وبدا اخضع حطما كنوك كركب جيران نكر كما ثبت
فان المراد من الاخبار بالاسناد في الجملة ولا يكسب شيئا وبالمعنى في الصدق والافق
المفهوم وانما سدا ومنه النبي صلى الله عليه واله على فعله فلا بد على تقدير التسليم ان يركب
واجبا فلا بد عليه وليس ذلك بالبلغ من مداومته عليه السلام على رفع اليدين بتكبيره والقيام
وجوه ثم يقال من الذي يفتع فعلة عليه السلام فيعلم انه لم يترك التسليم اصلا وانما
حديث ان آخر الصلوة التسليم فلا يكون آخرها انما يدل على كونه مقولا من فعلها

وحيث لم ينقل الصلوة لمصلحة في اثباتها عما قد يكون محققا كالمحتمل في الحج والعمرة فاذ لم يتبين
ببرهنة نضرة في التحليل كان مناصفا للصلوة مطلقا لها ولعل الاقرب لعدم لاصدا لمرارة
وتن اول بنية الصلوة لمصلحة ذلك التقدير وان لم يكن حجة لان معقضاها فعل الصلوة بنهاية
البرهنة لا يمكن بدو بالصلوة والتعرف بنية الصلوة والحج ظاهر لان الصلوة تعد فعل واحد
لا يرتبط بعضها ببعض ولهذا تفعل بنية واحدة ولا تلزم الاكثر كخلاف الحج فان افعال
مستقلة بعضها عن بعض فلهذا اقتصر كل في بنية واحدة ولم يترك عليه السلام فاذا قلت ان
عليها وعلى غيرها اسم الصالحين فقد انصرف عن الاضمار من الصلوة على قول السلام
الحج من غير اشتراط بنية الحج على ان لم يجد احدا من الصحابة قايلا بالوجوب ثم قال في
المستطوع ان ينوي بالصلوة الاولى الحرف من الصلوة وليس يصنع في الوجوب بل هو ظاهر في
الاستحباب اما اوله فلا لفظ يلحق انما يستعمل غالبا في الطلب على سبيل المذهب واما ثانيا
فلانه عطف على الصلوة الاولى قوله وبالنهي الصلوة على الملازمة او على من في سياره مع ان نية ذلك
متجتمعة تطلق وهذا ما سفيان يكون المراد من قوله سفيان الاستحباب بطلق والآن لم يستعمل
المشرك في كلامه عليه وآله غير ما يرين دون التوضيح **وسقط ان يسلم المنفرد تسليما**
واحدة الى القبلة لعمري عبد الجبار عن عواض عن ابي عبد الله عليه السلام وان كنت وحدك
فواحدة متقبل القبلة **ويشترط لوجوه الجنبية الى القبلة** ذكره الشيخ في النهاية وهو اشهر من
الاصحاب ولا يشاهد له في اصح كتب رواية البرزنجي عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام
اذا كنت وحدك تسلم تسليما واحدة عن يمينك وهي لا تقيد بها لا تخفى وفي المنوط الامام
والمنفرد يسلمان تجاه القبلة والموجز يسمي اليهم وسكون الهجرة وكسر الخاء مثال مؤن طرفها
الذي يلي الضلع فنعوض مقبولة على وزن مؤن ايضا وهو الطرف الذي يلي الالف **والاجماع**
يسلم الصلوة مرة واحدة تجاه القبلة ويشترط لصحة وجهه الى القبلة اما الاول فلهذا انما عليه
عليه السلام في رواية ابي بصير لم تؤد النوى وانت متقبل القبلة السلام عليك واما الثاني فلهذا
عليه السلام في رواية عبد الحميد السمراني كنت تؤم قوما اجزأك تسليما واحدة عن يمينك
وكما استشكل الجمع بين الروايتين استا في مقتضىها وهو غير متشكل لان الاما في المنزلة
بناء في الاستقبال فيكون الغرض بذكر الاستقبال الرد على من جعل الاما تمام الوجه كما تفعل
العامة او ثانيا **يجوز ان يسلم الى القبلة واجزه الى اليمين** ونقل في البيا عن ابن الجوزي
ان الامام يسلم عن جانبيه ان كان في صف ورواية ابي بصير مشهورة **والمأموم يسلم**
عن

عن الجاهل يصير السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ان كان على سياره احد **والا فحق عليه**
منطق القول ان عبد الله عليه السلام في رواية عبد الحميد المذكورة وان كنت مع ايمان فتسليمتين
وان لم يكن على يارك احد تسلم واحدة وفي رواية علي بن جعفر التسليم على الجاهلين مطلقا
جعل الصدوق انما يحيا على اليك كما فيك في استحيى التسليم له مرتين لما سئل عن الجاهل
قولها وان لم يقر به شأه لان مثل ذلك لا يبعد عن الراي ومما رك المذنبات محل الخط
والصالحون من قول الاصحاب سجد الاما بالصلوة الى اليمين واليها الامام والمأموم صدور ذلك
في حال الملقط به وكذا الاما المنفرد بموحى عليه بكونه حيا من الصلوة كما صحح به جمع من الاصحاب
لانها فيه ذلك حيث ان الاما في مكانه لا يمتنع بالحق وقال في المروي لا يما
الى القبلة شيء من صفة التسليم الحج من الصلوة بالراس ولا غيره اجماعا وانما المنفرد والامام
يسلمن تجاه القبلة بغير ايماء واما المأموم فالظاهر انه يتقدمه متقبل القبلة بجملة الاما
الى الجاهلين والامين او اليمين ولا يخفى عليك في الغنة لمخبرهم كلامهم **تسليم** تسليما للامام
ان يتقدم بالصلوة الالهي والايمة والمخلف والمأمومين فذكر اوليك وحضورها ولا المأموم مقيد
بالاولى الرد على الامام استقبالا لا وجوبا كما ترون اذ تسلم الصلوة لا بعد تحية وانما الغرض به
الايدان بالانصراف من الصلوة كما ذكر في خبر ابي بصير في الموقن عن عمار قال سالت ابا عبد
الله عليه السلام عن التسليم قال هو اذن فلا يتقدمه عوم واذا جئت وبالنسبة الالهي والايمة والمخلف
المأمومين والمنفرد كذلك الا في قصدا المأمومين وتواصف الجمع الى ذلك قصدا الملازمة
اجمعين ومن على الجاهل من سلمي لاسر الجاهل كان حيا وقال ابن بابويه في المأموم على
الامام بواحدة ثم يسلم على جانبيه تسليمتين ونقل عن ابن الجوزي انه يرد التسليم على من سلم عليه
من الجاهلين والمنفرد ما ذكره المصنف **الثاني في التوجه بجمع كبيرات** ولا خلاف عندنا في
استحبابها وانما الخلاف في محلها كما عرفته في تكملة الاحكام والافرق في ذلك بين المنفرد
وعنونه وظاهر ان الجنب اختصا بالمنفرد بالاجتناب ولا عمل عليه ويكثر المأموم وان
ادرك الامام في حاله الغزاة وتسمى لا حرار بما عدا التخييم للامام وغيره والجهل للامام بالجمعة
وتجوز المنفرد فيها من المهر والاضاحات والمأموم يستبرأ بها ايضا ولكن **بمنها الله اذ عجز**
بالمأموم بان يكره مطلقا ويدعو الله انت الملك انما انتين ويدعو لسبك وسعد بك لا ثم واحدة
ويدعو يا محسن قدنا كالحج وروي القبا انه يقول رب احصني فيم الصلوة ومن ذنبي الالهي
وهذه ثلثة ادعية بينها لم يكثر الاجابة وتوجه فيقول وجهت وجهي الى وقد شك بان

التوجه بجمع كبيرات

وهو كما يدعى عن الامام اذا قلنا بالواسطه وهو استجاب الجهر لمع عدم سماع الامام والركوع
تجعله نائبا للصلاة في الجهر والاختلاف في قوله عليه السلام صلوة النهار عجا واصله
الليل جهر واستجبت بعضهم ان يسمع وجهه بوجهه عند الفراع منه ولم يعرفه فاستدركه **في الجهر**
فتواتر في المشهور فتواتر في الركعة الاولى قبل الركوع وفتواتر **آخر بعد ركوع الثانية** لروايات
يصبر عن الي عبد الله عليه السلام قبل قنوت قبل الركوع الا الجهر فان الركعة الاولى فيها قبل
الركوع وفي الاخرة بعد الركوع ونقل عن ابن ابي عمير انه قبل الركوع فيها وقبل انه
واحد فيها ويكون بعد الركوع وقبل واحد بعد الركوع في الاولى والثانية هو الاول كما
كثيرا اذا عرفت **هذا** وعرفت العناية بالمصنف ونظرت فيها وجدتها تفيد كون القنوت
الاول للجهر الثاني في الركعة الثانية قبل الركوع وهو غير صحيح وكما انه قيل لا يكون محل القنوت الثاني
في الثانية بمعنى كون محل القنوت الاول في الاولى والقنوت في فريدة الوتر بعد القراءة قبل الركوع
كغيرها لرواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام الرجل سني القنوت في الوتر قال ان ذكره وقد
اهوى الي الركوع قبل ان يضع يده على الركبتين فليرجع قائما فليفتت ثم ليتركه وان وضع يده على
ركبتيه فليضع في صلواته وليس عليه شيء وان علي ان القنوت قبل الركوع ويسجد في الركعة فيها
بعد الركوع ايضا كما ورد عن الحسن بن موسى عليه السلام انه كان اذا رفع راسه من آخر ركعة الوتر قال
هذا مقام من حنأته فنهضت الي آخر الركعة في المحبة فتواتر في الركعة في ذلك المكان فيها
قنوت قبل الركوع وآخر بعده وكذلك سماه في المستفي فتواتر الا انه يبلغ من عبارة كون القنوت فيها
واحدا مجتزا فبغيره قبل الركوع وبين جعله بعده **ولو سجد قبل الركوع قصاه بعده**
قاله الشيخ وكثير من الاحباب ونقل في المستفي عليه الاجماع والمستند في زيارته ومحمد بن
عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل سني القنوت حتى يركع قال ثبت بعد الركوع ويحيى معوي بن عماد
عن ابي عبد الله عليه السلام الرجل سني القنوت حتى يركع القنوت قال لا يركع علي في الاجاب او علي
التبعية وتوكل بركضتي ركع في الثانية **قال** الشيخ والاحباب فيضيه بعد فراغ من الصلوة لرواية
ابي بصير قال سمعته يقول عن ابي عبد الله عليه السلام في السجدة هي من القنوت ثبتت بعد ما تنقذ
وهو جالس اي بعد ما ينصرف من الصلوة وتوكل بركضتي انصرف من سجدة قصاه في الطريق
مشقة القنوت لرواية زيارته عن ابي جعفر عليه السلام في ناسي القنوت وهو في الطريق قال لا يتقبل
القنوت ليقول اني لا اركع الرجل ان يركع عن سجدة رتول صلى الله عليه واله او يدعيها وهل جعله
في غير سجدة بعد قنوت في الغائب او لا فلا يركع ويكون المراد باللفظ التذكار بعين يتذكر حال

من

الراجح شغل النظر

من كون سجدة قبل الركوع وقد فات يكون قصا ومن عدم دلالة الاحاديث على كونه قصا والاف
انه بعد الركوع اذا اتم الصلوة قصا لقول ابي جعفر عليه السلام في رواية سمع الجهم ومحمد بن
القنوت قبل الركوع وان شئت بعده ومن الاحباب منع من فقهاء بعد الصلوة كما اشار اليه
المصنف في الخبر **الراجح شغل النظر** حال كونه **قائما الي سجدة** بغير تكبير لا يكون حاشا به
لانما يقع في الاستسماة والخضوع وتليها يتقبل نظره فيشغل قلبه ولقول ابي جعفر عليه السلام في صحيحه
زاراه لما علم الصلوة ولكن نظر في موضع سجودك وعن علي عليه السلام لا يجزى ركعتي في الصلوة
موضع سجودك وشغل النظر حال كونه **قائما الي باطن كعبه** قاله الامام في غلظة في المختص بالانظر
الي السجدة المذكورة حبس لقول ابي جعفر عليه السلام في حشمة زيارته اجمع لم يركع ولا ترفع الي السجدة
والتحقيق مكره لقول ابي عبد الله عليه السلام في رواية سمع ابا الحسن عليه السلام انه لم يركع في السجدة
عينية في الصلوة فحين شغلها بالنظر الي باطن الكعبين **وحال كونه قائما الي ما بين يديه**
قاله العلامة لقول ابي جعفر عليه السلام في رواية زيارته لما علم الصلوة ومعد عتكك ولكن نظر الي ما
بين قدميك **وقال** الشيخ ايضا يغني عينية فان لم يتقبل فليكن نظره الي ما بين رجليه لرواية
حماد عن ابي عبد الله عليه السلام لما علم الصلوة لم يركع وسوى ظهره ومعد عتكك وعين عينية و
المحول التحية بسنها **وقال** في رواية سمع من النبي عن النبي عن جعفر جالس الركوع **وحال كونه**
ساجدا في طرف النحر **وحال كونه متشاهرا الي سجدة** قاله الامام ولم تنقل في غلظة في المختص
حاشا به من كونه ما في من النظر اليها فيشغل القلب عبادته تعالى **الحامس وضع اليدين**
وحال كونه حال كونه قائما الي سجدة **وحال كونه ركبتيه** معوضي للاصابع قاله علماء وانا استأذني الي
قول حماد في وصف صلوة ابي عبد الله عليه السلام فقام عليه السلام مشغولا القنوت مشغولا فامرسل يديه
حينما على فخذه فركع اصابعه وركب زيارته عن ابي جعفر عليه السلام وارسل يديه ولا تشبك اصابعك
وتكونا على فخذيك قبل ان تركب **وحال كونه قائما تلقا وجهه** لقول ابي عبد الله عليه السلام في رواية
عبد الله بن سنان وترفع يديك جبال وجهك **وحال كونه قائما على ركبتيه** من جازات الاصابع
لقول حماد في وصف صلوة ابي عبد الله عليه السلام ولا تركب من ركبتيه وتسجد السجدة بوضع اليدين رواه زيارته عن ابي
جعفر عليه السلام والحق وهو ان لا يضع شيئا من اعضائه على شيء الا اليدين **وساجدا بعد اذنيه**
معوضي للاصابع ورؤسها الي القنوت وسجدة التحية ورفع اليدين عن الارض والحق في **وششها**
علي فخذه معوضي للاصابع والحق ان الجنب ما يشرع بالسجدة في تعظيم امره في كما
هو راي العامة **تم** المراه كما لرجل في جميع الافعال الاما سبق من سنن جميع بدنها وشوها

الراجح وضع اليدين

وخفا صوتها وانها تجتمع بين قدميها قائم وتقوم بديها وتضع يديها في الركوع فوق
ركبتيهما على خديها احد ارجلها ان سخطا كثيرا او وضعها على الركبتين ولكن على الركبتين وضع الدين
على الركبتين وسقط السجود ساقية بالركبتين الى الارض قبل الميم من ويند بالجلوس قبل السجود
تسجد لاطية بالارض باسطة ذراعيها منتحيا بعضها الى بعض من غير عفاف وعكس على السجود
في التمسك او من السجودتين صاغا نحو خديها واظهر ركبتيهما من الارض لا كما جلس الرجل واذا
نصفت لم تعبد على يديها ولا ترفع يديها اولا بل تعبد على قدميها اولا وتجعل يديها على
جنبتيها ثم تسجد اسلا ولا تكشف عن جبهتها السجود عما زاد على الرجل كل ذلك نكس والتفتي
تختبر في هذا كله بين هذين الرجلين **الشيخ** قال الجوهرى النقيب في
الصلوة الجلوس بعد ان يقضيها الوقوف ومثله وقد اجمع العلماء على استحبابه وفصله عظيم
توابعه جيم نعم الله تعالى على الصلوة في قولنا في فاذا فرغت فانصب فاذا فرغت من
الصلوة للوقوف فاقبض اليك في الوقوف واغضب اليك في المشي يعطيك وعن النبي صلى الله عليه وآله
عقب في صلوة وهو في صلوة وعن منصور بن ريس عن ابي عبد الله عليه السلام من صلى صلوة
فراجعه وعقب الى اخرى فهو صنف الله وحسن على الله ان يكرم صنيفه وفي الحسن عن زرارة عن
ابي جعفر عليه السلام الوقوف بعد الفريضة افضل من الصلوة تنقله عن اولاد بن سبيح عن ابي عبد الله
قال النقيب المني في طلب الرزق من الضرب في البلاء يعني بالنقيب الوقوف بعد الصلوة ولا
يتضمن فيه شيء من الادعية قلنا دعي الشئ بطلن الرعا المختل لامل الدين والدين لكن الافضل انقل
عن اهل البيت عليهم السلام **وافضل تسبيح الزهراء عليها السلام** وهو ما اجمع العلماء على استحبابه
ومن يفضله **وروي** صالح بن عتبة عن ابي جعفر عليه السلام قال ما عبيد الله تعالى بي من التمجيد
افضل من تسبيح الزهراء فاطمة عليها السلام ولو كان شئ افضل منه لحكم رسول الله صلى الله عليه وآله
فاطمة عليها السلام وفي الصحيح عن ابن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام من تسبيح فاطمة
عليها السلام قبل ان ياتي بصلوة الفريضة غفر الله له ويبدى بالاكبر وفيه من مثل ان يخرن عن
الي عبد الله عليه السلام من تسبيح الله في دبر الفريضة تسبيح فاطمة عليها السلام المأثور واستمعها الا
الم الا الله غفر له وعن ابي جعفر عليه السلام ما سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تسبيح فاطمة عليها السلام
في كل يوم دبر كل صلوة احب الي من صلوة الفريضة في كل يوم ولما نصب اليها عليها السلام
لانها سبقت في تشريع وفي ذلك خير طوطى في كبر في كبر الاحباب واولاد الصدوق عن علي
عليه السلام وصورة التسبيح على ما وردت عن ابي عبد الله عليه السلام بطريق ابي جعفر ان
يكبر

رأس النقيب

كثيرا ربنا ولينين ثم كد ثلثا وثلاثين ثم تسبيح ثلثا وثلاثين وقال **ابن بابويه** رحمه الله
يقدم التسبيح على التمجيد والاول **اشهر** قال **ابن بابويه** فاذا امرت من تسبيح في طهر على
قال **الشيخ** انت السلام وسكن السلام وسكن السلام وسكن السلام وسكن السلام وسكن السلام وسكن السلام وسكن السلام
عما يصيرون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام على الائمة الهادين المهديين السلام على جميع انبياء الله وسلفه وملائكته السلام
عليها وعلى عباد الله الصالحين ثم تسلي على الائمة عليهم السلام واحدا بعد واحد وتعو بما تكبر
لك **خاتمة** تسبيحنا الشكر عقيب التسبيح شكرا لله على التوفيق لا اذ العباد
وكذا عند خد ونعم ونعم لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا اتاه امر سيتر به حرك
شاهدا وتوا بها عظيم **روي** مرار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام سجدة الشكر واجبة على
كل مسلم بهاتين صلتين وتروى روى في الملائكة من وان العبد اذا صلى لم يسجد سجدة الشكر
فتح الرب تعالى الحجاب بين العبد وبين الملائكة فيقول **يا ملائكتي انظروا الى عبدك**
آدي فرضي وامن عهدي ثم يسجد سجدة شكر على ما اتى به عليه ملائكتي ما ذا المسؤول الملائكة يا
ربنا رحمتك ثم يقول الرب تعالى ثم ما ذا افعل الملائكة يا ربنا رحمتك فيقول الرب تعالى
ثم ما ذا افعل الملائكة ربنا كما يه منحه فيقول الرب تعالى ثم ما ذا افعل الملائكة يا ربنا رحمتك
الملائكة فيقول الله تعالى يا ملائكتي ثم ما ذا افعل الملائكة يا ربنا لا علم لنا فيقول الله تعالى
لا شكر كما شكرني واقبل عليه فضلي واربع رحمتي والوحي في هذا الحديث بمولاي الاستحباب
المؤكد لاجماع القائلين بهذا السجود على استحبابه **وهو** لحسن السجود الوارد بعد الصلوة بما بعد
الفرائض او بعد صلوة قل هو الله المصنف في غير التواعد الاختصاص وفي التواعد التعميم وهو
الاضطر كما يشعر به السجود المذكور **وتسبيح** فيها الدعاء وافضل ما نقل عن اهل
البيت عليهم السلام وما صدر عن صدق النبي وحضور القلب **ولما** شكر ما يترقى او عوا
بكر بثلث فما فوقها وعن ابي عبد الله عليه السلام ان العبد اذا سجد فقال يا رب حتى
ينقطع نفثه قال الرب عز وجل ابسبك ما احببتك وتبختني مني فترش الزارعين و
الصاق الصدور والبطن بالارض **روي** يحيى بن محمد الرحمن قال رايت ابا الحسن انك
عليه السلام يسجد سجدة الشكر فاقرش ذراعيه والصق صدره ونظرة فسا لئلا عن ذلك
فقال كذا يجب والهراد بالوجوب شدة الاستحباب واستحب المبالغة في الدعاء
وطلب الخراج فيها وذلك اخبار كثيرة ويستحب تقبيل الجبينين والخطوب بينهما

الاثنين ثم الاسيس كما فيه من التذلل المطلوب ولما روي من قول عبد الصمد الصليح موسى بن الحارث
عليه السلام له **ورد** ابن بابويه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال **قَالَ** اَوْحِيَ اِلَيَّ اَنْ يَكُنْ عَمَدَانِ
عَلَى نَبِيَّيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَمُوسَى وَنُوحٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ اَصْطَفَيْتُكَ لِعِلْمِي وَنُوحٌ خَلَقَ قُلُوبَ اَيُّوْبَ
قَالَ ياموسى لاني قلبت عبداً لغيري فلهذا اُوحِيَ اِلَيَّ نُسُكاً مِنْكَ ياموسى انك
اذا اصبحت وصفت خديك على التراب وتساوى الله بوضعي على غير التراب وان كان
الوضع على التراب افضل وتقبل في حال وضع الخدين لا يكتفي حين يعين المذاهب وتضيق
على الارض بما رحبت وبما يري خلق رحمة لي وكنت عن خلق عني صل على محمد وعلى المصطفىين
من آل محمد ثلثاً واداً وضع خدك الايمن قال يا محمد كل جباراً يا محمد كل ذليل قد وعظمت
بلغ مجهودي وسيفتح اذا راع راسه من السجود ان يضع يده على موضع سجوده ثم يسبح بها على وجهه
من جانب خدته الايمن وعلى جبهته الجانب خدته الايمن داعياً بالماثور وليس في سجده
الشكر كبير الا فتناج ولا كبير السجود ولا تكليم قاله في الخلاف **وَأَخْبَتُ** في المنيوط الكبير لرفع
الرائش منها وكعب السجود فيها على الاعضاء السبع كما في الصلوة وهل يحل وضع الجبهة
على ما يبع السجود عليه في الصلوة فيه نظر **وَبَيَّنْتُ** ان يصرف عن عينه كما رواه سائر عن
ابن عبد الله عليه السلام **الحاف** سجودات القرآن خمس عشرة في الاعراف والوعود
والخروج من اسرايل ومريم والنجى موضعين والبرقان والملك والم تنزل ومن والنجى واذا
السماء استعفت واقرأ **قَالَ** ابن بابويه يستحب ان يسجد كل سورة فيها سجدة فيقول
في ذلك آل عمران لنزلنا في يامر لم اقبلت لربك واسجدك وغيرها منها اربع واجبه انفاً قائماً
وهي سجدة الم تنزل في سجدة والنجى واقرأ باسم ربك والباقي مستحب **وَذَهَبَ** الشئ الى الجاه
الحج والبر حنيفهم الى وجوب الحج **ورد** ابو بصير عن ابن عبد الله عليه السلام قال اذا قرأ
شيئاً من العزائم فسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة
لا تصلي وسألت عن ان كنت فيه بالحيض وان شئت سجدت وان شئت لم تسجد السجود في سجدة
عند قوله تعالى واسجد واسم قاله في الخلاف **وقَالَ** في المنيوط عند قوله ان كنتم اياه تعبدون
وهو **ورد** وكعب على القاري والمتبع وهو المنصت للاخلاق **قَالَ** السامع من
دون الاضات فني وجوبه عليه خلاف وفي المنتهى ذهب الي انه لا يجب بل يوجب السجود عليه
ابن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام **قَالَ** سألته عن رجل سجد سجدة **قَالَ** لا يسجد الا
ان يكون منصفاً لغيره سجدتها لها وفيه **ل** يجب للاخلاقي قول ابن عبد الله عليه السلام اذا
قرئ

قرئ شيء من العزائم فسمعتها فاسجد وهو احوط وان كان الاول لا يخلو من قوة ويجوز فعلها
في الاوقات كلها وان كان ما يكره فيه التواضع لا تنوط فيها الطهارة خلافاً لابن الجبيل
والشيخ في النهاية **وقَالَ** ابن عبد الله عليه السلام فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً
وان كانت المرأة لا تصلي **ورد** فيها التبعة مقارنة لوضع الجبهة على الارض
او ما كانت في حكمها فلو وضع الجبهة ثم نوى فالظاهر عدم الاعتداد به لان استدامة السجود بها لا
بعد سجدة او الا لصدق تعدده تطويل الوضع **قَالَ** هو ظاهر لطلانه ولا كبير فيها للمحرم ولاه
للسجود ثم ليس تحت للرفع منه كما قاله في المنيوط والخلاف **للمحرم** عبد الله بن سنان عن ابن عبد الله
عليه السلام **قَالَ** اذا قرأت شيئاً من العزائم التي سجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين
ترفع راسك ومثل **ورد** سماعه في المنيوط عنه عليه السلام والاحوط اعتبار السجود فيها على
الاعضاء السبع كما قرئ المصنف في التحريم ووضع الجبهة على ما يقع السجود عليه والستر والاستسقاء
والخوضن الغاسية وان كان القول بعدم الافتاء الى شيء من ذلك فوثقاً متيقناً وفي جوار فعلها
على الراجل احتياطاً **ورد** مع الضرورة يسجد على الراجل مع التمكن وبه يوجب السجود ولو كان
ما شياً وامكن السجود وجب والا اوما ولا تشهد فيها ولا تكليم اجماعاً **والوصف** في
العزائم على النور وكذا الاستسقاء في غيرها والاقرب انه لا يجب النقض لثبوت الاداء مع
المبادر الى فعله وثبوت الغضاض والتأخير وان كان ظاهر المنيوط والقواعد والدروس ذلك
وَسُجِّدَ فيها الذكر وصورته الهيئتها كما كبروا وعرفنا منك ما اكبروا واجبتك اليها
دعوا الهيئتها لعفو العنوق **قَالَ** ابن بابويه **وقَالَ** ايضا وقد روي انه يقال في سجدة
العزائم لا اله الا الله حقاً حقاً لا اله الا الله ايماً وتصديقاً لا اله الا الله عبودية ورفاً **سُجِّدَ**
لك يا رب تعبدوا ورفاً لا متعبدوا ولا متكبرين ايلاً بعد ذلك خالف مستحب **ورد** في
موضع الوجوب **وَسُجِّدَ** في غير ذلك حصل الشك وان لم يتخذ السجود لاهاله عدم تراخيه
الاسباب **ورد** **ورد** صحيح محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام قال سألته
عن الرجل يعلم السورة من العزائم فتقرأ عليه مراراً في المعقد الواحد **قَالَ** عليان
يسجد كل سجدة وعلى الذي يجده ايضاً ان يسجد وهل يحرم على المصلي فرضاً استسقاء سجدة
العزائم الا قرب لا الاصل في تنديروني وتخي **ورد** وكبره احتصاص السجود وهو ان
يتنوع الايات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد وكذا في آيات السجود لليلة السجود ولزني
السجود للغير تدرك مع الذكر **المقصود الثاني في الجمع** وانما سميت جمعاً لان

المقصود الثاني في الجمع

الله تعالى فرضها في جماعة **وعلق** لفظ الجمعة ايضا على يومها سمي بذلك لاجتماع الناس في الصلاة
ولا روي ان الله تعالى جمع خلق آدم فيه وكان سمي قديما يوم التوبة وجعلها فيها جمعة
 وجمع وقسمها على غيرها من عتية الصلوات لانها بدل من الظهر فكانت جديدة بالاجتماع
 ووجوبها بنص الكتاب **والشك** واجماع الاثر **قال** فقال اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
 فاسعوا ولا امر للوجوب وعن النبي صلى الله عليه وآله الجمعة حق واجب على كل مسلم الا اصابه عذر
 عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابن عبد الله بن سلام ان
 الله فرض في كل سنة ايام جمعة وتلدين صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يشهد بها
 الاقتصار الحديث في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام فرض الله على الناس من الجمعة
 الى يوم الجمعة جمعة وتلدين صلوة منها صلوة واجبة فرضها الله في جماعة ووضعها عن
 تسعة الخدين **وروي** ابو بصير ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام من ترك
 الجمعة تلتك جمع من الويل طبع الله عليه وعن زرارة عن عبد الله بن سلام صلوة الجمعة فربطت بالجمعة
 اليها فربطت بالجمعة فمن ترك من غير علة تلتك جمع فقد تركت نصف من الربض ولا بدع تلتك
 فربض من غير علة الا ما فني **وهي ركعتان كالصبح** في الكوفة والكيف وفي الجهر بالقرعة
 للاجماع على اختيارها وتبين عن الصبح بالشرائط والادب المخصوص كما ستم في **عوض**
الظهر باجماع العاقل فلا يشترع الجمع بينهما ولا يفتا عوض خبر بان الغزوة **وأي** **وقتها**
عند زوال الشمس اي بعده بغير فصل وهو مذهب اكثر علماء نبال اكثر العاقل حتى كان ان يكون
 اجماعا منهم **ونقل** كل شيء في الخلاف عن المرتضى حوازي فعلها عند قيام الشمس وليس شيء
 لمذوره فلا يفتوح في الاجماع الواقع على خلاف ذلك فنيهض حجة عليه **ولان** الله تعالى
 اوجب السجعة بعد الزوال لا قبله ولا نهادر من الظهر فلا يجوز فعلها الا عند الزوال كما يدل
قال ابن ادریس ولم احمد الشهد المقتضى تصنيفا ولا مسطورا بما حكاه الشيخ عنه
 بالاحتياط في المصالح انه لا يجوز الا بعد الزوال وكذا الاذان **ولعل** الشيخ سمع من
 المرتضى في الدرس مشا فقهه ومتيد وقتها **اي ان يصير ظل كل شيء مثله** في المشهور
 وهو محقق بالفتح والمحقق واكثر المتأخرين **وقال** ابن ادریس متيد وقتها بافتاد
 وقت الظهر نظرا الى ان مقتضى ابدلية والتقاء الى اصابة النقا وتخلل الروايات الواردة
 بخلاف ذلك على الافضلية واختار الشهد في الدروس والبيان وقال في الاقضية الى العمل
 بالمستهور **وقال** في الذكر ولم نعت لم عمل جملة لان النبي صلى الله عليه وآله كان
 يصلي

يصلي دائما في هذا الوقت وهو ما سمي بعدم مساعده الدليل على كون آخر وقتها صبرورة
 الظل مثله **وقال** ابو الصلي يخرج وقتها بخمس ماسع الاذان والمطبتين والصلاة
 فنيصل الظهر حينئذ **ودفع** في الذكر يقول ان جعفر عليه السلام وقت الجمعة اذا زالت
 الشمس وعنده سباعة **وروي** المتأخرة غير ظاهر وتأول ما اخرج به من قول الباقر
 عليه السلام وان صلوة الجمعة من الامر المصليق انما لها وقت واحد حين تزول الشمس و
 وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الايام بالماء لغز في اختيار التقديم والجل على
 المشهور ويمكن الاحتجاج لهذا الخبر وتكون بينا بين سكان عن ابي عبد الله عليه السلام
 وقت صلوة الجمعة عند الزوال **وروي** الدلائل ان التوقيت لها وقت واحد وهو وقت
 الزوال ظاهر في الاختصار فيه ثم انما اجمع الاحتجاب غير ان الصلاح على عدم الاختصار فيه
 خرجها عن الظاهر ووجب الاقتصار في تقدير الزوال على مدوله على موضع الحاجة وهو
 لا يحصل مع من الغل الاجماع وفوق مع النقص وتقر بالمدولة بحسب الامكان والقدر الزايد
 على الغل مناف لظاهر الحديثين فظنا ولا استبعاد القول بالنقصان عند حد من خرق
 الاجماع فتعين القول بالمثل **اذ عرفت** هذا فالجاءت من النبي الزايد والشي كما مر
 بك بحديثه فالعبرة في مثله عايد الى الشيء لا الى الغل **فان خرج** الوقت **صلواتها** اي صلى
 بدلها او صلى وظيفه الوقت **ظهرها** فان وظيفه الوقت اي الجمعة الشارطة او الظاهر
 بدونها في العبارة يجوز كما لا يخفى **وروي** بعض الفقهاء الضم في صلاتها الي الجمعة وهو مردود
 بنسب المعنى **ما لم يلبس بها في الوقت** اذ مع التلبس بها فيه ولو سكبده الاحرام
 كما هو ظاهر العبارة وصرح القواعد وحققا والشهد في الاقضية بنسبها جمة لا شغلا بها
 في وقتها فوجب انما به للمقتضى عن ابطال العمل والمنقول **انه لا بد** ان يورك منها
 ركعة في الوقت كما قال في الدروس واختاره في البيان **وذهب** اليه شيخنا المحقق
 بحمله لان الوقت شرط فظنا خرج عنه ما اذا ذكر ركعة بجمع قوله عليه السلام من
 ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت بجمع مشتق الباقي على اصله على ان الاكتفاء بالكبر
 انما سبب اصول مذهبا للاتفاق على عدم الاكتفاء في غير هذه الصلوة وان لا اقل ركعة
 ركعة ثم تشي على مذهب العامة من الاكتفاء بادر الكبر في غيرها من الصلوات وبالجملة
 الايجاب في ابطالها بخروج الوقت قبل كمالها نظر الى شرطية الوقت والحديث المذكور
 حجة عليهم **وعين** ايضا في الحكم بالجمع بادر الكبر في الوقت ان يكون شرطا وعرض اذكر

الجميع فيه ثم يتبين الصبي في الاشتغال فلو علم عدم اركانها منها فبهم لم تسرع اما ما كان
او ما هو لا يشترع فعلها خارج الوقت قطعاً وانما جاز الامام في الخارج عنده
اذراك وكذا لعدم شرعية التفتت فيها مطلقاً بخلاف غيرها من الصلوات فان شرعية هذه
المنازعة **ولا تجب الجمعة الا بشرط سبعة احدها الامام العادل يعني المعصوم** **وقيل**
بأنه الامام العادل ثم هو او خصوصاً بان يجعلها في باقي صلوة الجمعة وقد اطلق الا كما على
استنطاق ذلك من حضوره عليه السلام وكذا ما جاء في صحيحه واحكامه بان النبي صلى الله عليه
وآله كان يعتنق الامام الجمعة كما يعتنق الاضحية والافقار فيك الا يصح التفتت من دون اذن الامام مع
حضوره لان الامام الجمعة ولو لم يكن في حقه ضرورة لا تكون الخطيئة الجمعة
وصلوة ركعتين على اقل من خمسة رهط للامام واربعة وخمسة من سائر الناس على الجمعة
فقال اذن واقام يخرج الامام بعد الاذان الحديث وما رواه سماعة قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن الصلوة يوم الجمعة فقال اما مع الامام تركعتان واما من صلى وحده فهي
اربعة ركعات بمنزلة الظهر وبان اتفاقاً لجمعة حكم شرعية فيبقى على الشرع والآية مغتزة اليه
البيان لم يجعل النبي صلى الله عليه وآله وقوله ولم يبق الجمعة الا السليمان في كل عصر فكان اجماعاً
وهذه الادلة لا تحل كل منها من مناقشة كما لا يخفى وثانيها حضور اربعة **عنه** **الجب مع**
الامام فلا يشترط اقل من ذلك اجماعاً ولا يشترط في وجوبها غير اربعة من ذلك في المشهور
وهو محقق المعين وابن الحبيب وابن ابي عمير في سائر الروايات الصالحة وابن ادریس اقتضوا
في تفسير الآية على موضع الوفاق كما هو المأخوذ من ظاهر الآية فان قوله تعالى اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله لا يقتضي انه لا بد من مائة وهو المؤذن والمخاطبون جميعاً واقله
ثلثة والامام وصحبه من صور حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا
كانوا خمسة فما زادوا كانوا اقل من خمسة فلا جمعة لهم **وهذه** **الشيعة** **وابن بابويه** **وابن**
حنبل **الي** **اشترطوا** **حضور** **رستنة** **معه** **في** **وجوبها** **عنه** **واسمى** **بها** **الخمسة** **مروا** **به** **بمحمد بن مسلم**
عن **ابي جعفر** **عليه السلام** **قال** **لا تجب** **الجمعة** **على** **سبعة** **نفر** **من** **المسلمين** **ولا تجب** **على** **اقل** **منهم**
الامام وقاصبه والمدني والمرومي وغيره والشاهدان والذين يضرب الحدود بين يدي الامام
وجمع الشيعة بين الحديثين يحمل خبر السبعة على الوجوب الجبني والخمسة على الوجوب القهري
استخدم في الذكرى مفاتي هذا معنى قوله عليه السلام ولا تجب على اقل منهم في الوجوب الجبني
وهو العيني لا مطلق الوجوب وقيل نظر من جهة حديث الخمسة وضعف سند روايته

ما لم

بالجم من مسكين فانه مجهول الحال فلا يصلح لمعارضه الصحيح فيفتقر الى اركانها وبلغ انه مع
تعارض الاخبار حتى يعم الغرض سائلاً عن المعارض وثالثها **الجمعة** **فلا يصح** **فراذ** **وان** **اجتمع**
العدد اجماعاً العقلي كما في لسان النبي والاصح عليه وعليهم لم يصلوها الا جماعة وقيل صلوها
لانهم في اصلي وحقق الجماعة بنيت العدد المعبر مع الامام الا قدوا به فلو اخلت ولو اخلت واحداً
منهم لم يصح **وهل** **استنطاق** **في** **تحققها** **بنيته** **الامام** **الاعلم** **بالحقيقة** **المحصل** **القوة** **من** **الحا** **بين** **الظاهر** **في**
الظاهر فلو عليه السلام انما قيل امره بان يولي ولا يعتنق الجماعة في صلوة ولا تحقق من قبله الا ان
بنيتها لعدم وقوع عمل بعين بنية ومن لم لا يلبس الفضل في الجماعة المروية الا انها ولا احتياطه
الموصل الي البراءة يقتضي فتعين عليه بنية جليل ولا يبعد ان يحاسب هذا الحكم على كل جماعة واجبه
واحتتم لبعضهم عدم الاشتراط لحصول الامام للامام بنية المأمورين الا قد لا يبر كما في
جماعة اليوم بنية ومنهم من يركب بنية الامام لا يبطل الصلوة وان قلنا بوجودها وهذان
شرطان في الاشتغال في الدوام كما يستفاد من انه لو انقض العود بعد التمسك من بني الجمعة ولو كان
واحد واربعها **الخطيئة** **انما** **قامت** **مما** **احتسفت** **راي** **العامة** **فانما** **في** **علي** **وجوبها** **وغیره**
على الاحتياط بخطيئة واحدة الا ان الحسن البصري قال ما اجتزأ بالصلوة من غير خطيئة ومما يرد
علي وجوبها زيادة على الاجماع صحیح عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام وانما
جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطيئة وكيفية روكب الغفل عبد الملك وشيخها فيها كونهما
من قيام **احياناً** **را** **فلا** **يحرى** **مغفلها** **من** **جلوس** **مع** **الاحتياط** **انما** **قامت** **انما** **تأسي** **بالنبي** **صلى الله عليه وآله**
وعن ابي عبد الله عليه السلام ان ابتداء الجلوس في الخطيئة من محبة استئذان الناس في ذلك
من وجع كان يكرهه فبطل صلوة من جعلها من جلوس مع العذر على القيام وصلوة من علم حاله
المأمورين قبل الصلوة او في اثباتها دون من لم يعملها ومن علمها بعد الصلوة ومع الحرص عن
القيام سبحانه من جلوسه والاولي وجوب استئذان القادر مع الامكان ولو عجز عن القعود اضطر
وتجوز في القيام **الطائفة** **بنيته** **كما** **صرح** **بذلك** **في** **الذكر** **تأسي** **بالنبي** **صلى الله عليه وآله** **والرول** **لعدم** **يقوى**
البراءة من دونها ولو لا انها بدلت من ركعتين وجب فيها النية على وجهها لكونها عبادة وكل
لها في بنية **وهل** **هي** **مشرط** **او** **واجب** **لا** **يغير** **في** **نظر** **المشتكك** **كل** **واحد** **في** **حدا** **على** **خلاف**
بعضهم المذهب لما رواه النبي صلى الله عليه وآله على ذلك والظاهر عدم وجوب التأسي عليه كما به ما سمع
زيادة على الحد ووجوده في الخطيئة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الائمة لا يبره اكرامه
عليهم السلام لا يبر لعل الوجوب على انها متممة على زيادة على اقل الواجب قطعاً **وعلى الصلوة**

على النبي وآله عليهم السلام وتجب الخط الصلوة للثاني وتبرئها بما شئت من النسب والساب
والأولي ان يعظم الي ذلك الركا اليه المشايخ وكذا الاستغفار للمؤمنين كما في الماتح ورواية
سما عزم متضمنة لها وتجلي بما تضمنته المحقق في المصنف وكثر عبارات الأصحاب خالف من ذلك
كلام الشيخ فيعني عدم وجوب الركا للمؤمنين **واجب** المرتضى استصحابه بالرسالة في الأولى
وكلام الأكثر لعمري خلافه **وعلى الوعظ** وهو ما اشتمل على الوصية بتذكير السراغ في الحديث على
الطاعة والخلافة من المعاصي أو الاعتزال بالدنيا وزخارفها وكذا ذلك ولا يجب الجمع بين هذه
الأمور ولا تطويله بخلافه لا في المسمى فلو قال اطيعوا الله واطيعوا أئمة الله كما ثبت عليه المصنف
في النهاية ولا يفتي في غير لفظ لعدم اقتضائه الشيء والاصل في إسماعيل عليه السلام فيه على لفظ جبينه
على ان المطلوب منه كمال في لفظ **اداه** وعلى **قراءة سورة خفيفة** أي قصيرة أو آياتها
التي برة يختار في ذلك كما هو ظاهر الخلاف ومختار الأكثر ومنهم الشهيد في البيان لرواية من
ابن مهدي عن ابي رقال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول في المبرورين داوا يا محمد والظاهر
انه في خطبة الجهر **وروي** محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام الامير بركة سورة من القرآن في
الخطبة الأولى وان يقول في الثانية ان الله يامر بالعدل والاحسان الآية دل على الاجتزاء بالآية
قائه في الموطأ بوجوب سورة كاهر عينا واختاره ابن حمزة وابن ادرس وجماعة وهو
ظاهر العبارة لموتها عن النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم في الامام الذي يخطب الناس يوم الجمعة
ان يلبس عمامة في الشتاء والصيف ويتردى ببرد كهيئة او عذق ويخطب وهو قائم ويجوز له
ويشفي عليه ويصلي على خروا له وعلى ايم المؤمنين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات المحدث وفيه
الادلة من ابي بنين نظر لعدم دلالة رواية صفوان على المدعى ورواية محمد بن مسلم لا تدل على الاجتزاء
بالآية في الخطبتين بل على وجوب سورة في الأولى وتماز صغيرا للصحة على روايته ومع ذلك لفظه
ينبغي ان يفسر في الوجوب من الزم من الذي ما هو مستحب فلفظ وهو المستحب والادعاء وهو ذلك
معنى احتصاص الصلاة والوعظ بالأولى والصلوة على النبي واله بالثابتين ولا ريب ان الايات
بسورة كاهر متبيل لبركة وان كان الاجتزاء بالآية لا يعلم من قوة وكذا دلالة ان شاء الله تعالى
ما استقلت بافاضة معنى يعبر به بالنسبة الى مقصود الخطبة من وعدها وعيدها ووجوبها
كما تدان العربيا من العدل والاحسان فلا يجرى مدحها ثمان ولا فاق في الحق ساجدين فهداه
الاربعه لا بد منها في كل منها فلو احل الله لهم لم يجر ولو اشتملت آيات عليها لم يكن الاقتصار
عليها لعدم تسببها خطبة كما صرح به في النهاية **وتجب** الترتيب بينها على الوجه المتقول
مقدم

فيمدح المحدث المصلوة ثم الوعظ ثم القراءة فلو خالف اعاد على ما يحصل منه الترتيب وفي وجوب
المواودة نظر **وتجب** كونها بالعربية لئلا يفتي فلا يجرى غيرها احتيازا ولو لم يفهم العدد القوي
فلا اقرب وجوب العربية التي يجهلونها تحصيلها لغرض **وتجب** على الخطيب والسامع ان يقرأ
لا بد منه فيهما من العربية لتوفيق الواجب المطلق عليه **وخافضها عدم جهر اخرى بينها**
اقل من قرع باجماع الاصحاب سواء اصلها في مصر او في مصرين وسواء فصل بينهما نهض عظيم
كدره لا ولو كان بينهما فرسخ فلا بأس لرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا كانت
بين ابي عشرين ثلثة اميال فلا بأس ان يجمعها ولا يجمعها ولا ولا تكون بين ابي عشرين
اقول من ثلثة اميال وتعتبر تلك المثلث من المسجد ان صليت في مسجد والا فبني بها بالصلين
فالمرجع للصحاب **وتجب** لكل الم فيا لو كان بين الامام والورد المصنوع وبين الجهر الاخرى
ثلثة اميال فضا عدا وبين بعض المصنفين وبينها اقل من ذلك فخطها ذكره لانه في الجهر
لوقيل باختصاصه بالصلوات من لم يحصل المسافر والمصنوع بينه وبين الجهر الاخرى لم يكن ذلك
العبادة وحاصلا كما قال الخطيب بها وانما يحصل بامور سبعة **الكليف** وهو البصر والعقد
فلا يجرى على الصبي وان كان متميزا بالحق العلم اعدا احرفا فانه وجبها على المجتهد ولا يستغنى
به وان كان متميزا بغيره منه التطوع لم يجرى تطوع بها عن تطوعه بالظهر ولو صلى الظهر لم يلزم
في امسا الوقت وجب عليه السعي الى الجهر فان لم يدركها اعاد ظهره وكذا لو صلى الجهر لم يلزم فانه
يصلي الظهر سواء قلنا بشرعية عبادة فعل البلوغ او بكونها لمؤبدية ولا على المجنون باجماع علماء
الاسلام لا يستلزم تطوعه الكليف اليه لو كان المجنون يعتبره اذ اذ اذ فانتقلت اذ فانه حال
الاقامة وجبت ثم ان استمرت الاقامة الى آخر الصلوة والاستغفرت **والذكور** ولا يجب على
المرأة السعي اليها باجماع العلماء شائبة كانت ام مشقة لعدم الامر بالانزال وتزول الي
جعفر عليه السلام ووضعتها عن تسخير من الصغير والكبير والمجنون والمناقر والعبد والمرأة
والمرضى والاعمى ومن كان على رأس فرجين وفي حكمها الخنثى المشكل للشك في سببه
الوجوب وهو الذكور **وعلى** وجوبها عليه كما ذهب اليه جماعة لان كليفه في بالعبادة
ذات اربع احوطية الطرفين وهو ما يحصل منه يتبين البركة والجمود الا وخرج منها المرأة فيبقى
ما عداها ومنها الخنثى المشكل في كونه انثى ام ذكر الحق بالرجل فانه يجب عليه وعلى كل حال
لا يتعذر له لشروط الرجال في اعتقادها **فرض** بركه للثلاث الحضور وان كان
مجاورا لرواية ابي همام عن ابي الحسن عليه السلام اذا صليت المصالح الامام الجهر ركعتين فقد

فقد نصت صلواتها وان صلت في المسجد اربعاً فقد نقصت صلواتها النصف في بيتها اربعاً افضل
والحرية فلا تجب على العبد عند علمه بيا اجمع واكثر العادة لعمدة من الشقة المحرورين في
حديث الى جعفر عليه السلام ولقول الى عبد الله عليه السلام الا حتمت المرض والمملوك والمأفر
والمرأة والصبي ولا فرق في ذلك بين الفنى والموتى واما الوند والمخاض على مقدار محبتين في
كل يوم مثلاً والمخاض ومن العتق العتق بسبب الكفا به او غيرها وانها باه المولى
والعتق في يوم نفيس كما صرح به في المختصر لوجود المانع وهو الرقبة وعلى ذلك اكثر اهل
العلم وقال **ق** في المنوط تجب عليه في يوم نفيس لانه ملكها فيه **والحضر** او حكر فلا تجب
عليه الا في اتفاق الصحاب لانه معدود من الشقة في رواية زرارة والمراد بالحضر هنا
بقابل السفلى الشريكة الموجب للتصرف لعمدة سفره كما صرح به المصنف في النهاية وناوي
الاقا من غير ان يكتب السفر والمقيم ثلثين يوماً بغير تنبيه كالحضر وقال **ق** ابن الجبير لو نوى
المسا في المقام خمسة ايام في الدلو لم يحرر محضه او هو موكب عن الى عبد الله عليه السلام و
ق في المنسحق لم اقف على قول العلماء بيا في اشتراط الطاعة في السفر سقوط الجهر و
الا قرب اشتراطه **وهو** لا يتعين الجهر على من لم يتعمد عليه القصور كما كان في احد الاعاكن
الاربع كما افق به جرح من الاحتجاب ام لا كل محتمل **والقرب** لا قرب لعدم لان استحباب القيام
له لا يحرر عن السفر فلا يربط بان ثبت من سقوط الجهر ولم يؤيد المصنف في النهاية هذا شيء
والسلامة من العي بالجماع الاحتجاب فلا تجب على غيره لمبصر السعي اليها وان وجد قنبراً او
كان قنبراً من المسجد للموم **ومن العرج** البالغ حد الاعتقاد او حاله يثبت معها على الجفوة
مستغفراً لا تتحل عادة ولو لم يقع هذا الحد وانفتحت المقفلة وجب الحضور قطعاً والمفيد لم يكره
العرج وكذا المريض في الحمل وجعله في المصباح رواية وهو شعر يتوقفه واستفاد به الشقة
مطلقاً **ق** في المعتبر ان اراد المعتقد فله عذر من المريض والكبير لانه ممنوع من السعي
وان لم يرد ذلك فهو في موضع المنع **ومن المرض** الذي يثيق معه الحضور او وجوب زياده
المرض ولو خاف بطويرة فالظاهر انه كذلك ولا فرق في ذلك بين سائر انواع المرض
لثقله ولسم المريض للجمع وعدم التخصيص **ومن السحر** وهو الشئ خفى الباطن
العر عن السعي اليها او المنة الشديدة وكثيراً ما يعتبر عن بلوغ ذلك بالجموع كسرها وهو الشئ
الغائبي ولا تستحق بطلان الكبير ويجوز للكبير في رواية زرارة على ما قلناه وفي حكم هذه الاعتداد
المطر والوجل للذان يثيق معه الحضور والحر والبرد الشديدان اللذان يخاف معهما
المرض

المرض ومعدل المرض وان لم يكن قنبراً اذا لم يتحقق غيره من لا يجزى بباله بالصلوة وخاف
موتة بخروجه الى الجهر او ضرره به والمخاض من كان ميتاً والمجوس بباطل او نحو غيره
ق في عليه كخلاف ما لو كان قادراً عليه وراحي العفو عن الدم الموجب للقصاص او
الصلى باستثناءه وخالف الظالم على نفسه او ماله او عرضه ولو بغيره او شئ محذورون
وليس كذلك راجي العفو بالاستثناء عن حد القذف او غيره من الحدود كما افق به الاحتجاب
وقال ابن الجبير ومن كان في حق كجها زنيته او قتل والد ومن يجب حقه بلزومه
القيام بها ولا يبيحها التاخر عنها استناداً الى عموم الامر وليس كجها ومنع عدم الامر
لمخرج اصحاب الاعتذار المذكورة قطعاً فتخرج صفة النزاع وسابقتها **عدم الجهر** منزلة
المكلف **أشرف من فريختين** عن موضع اقامتها كالسجد ولا يجب على من تعد عنه ذلك العذر
السعي اليها في المشهور وصححه من جازى **ق** سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجهر
فقال **ق** تجب على من كان منها على فريختين فان زاد على ذلك فليس عليه شيء وروي
زرارة ومحمد بن سنان عن الى جعفر عليه السلام **ق** تجب الجهر على من كان منها على
فريختين وذلك بعد ان حث المنعوم على سقوطها عن زاد بعدد علي ذلك **وذهب**
الحدود وان حجة الى ان البعد فريختين كاف في السقوط استناداً الى صحيح زرارة
عن الى جعفر عليه السلام ووضعه عن تسعة وعقدتها ومن كان على راس فريختين
وهي معارضة براتيه الساعفة فتي فطان ويثيق حكم الباقي سألنا عن المعارض او يقول
يخرج بيدها بان المراد من كان على راس فريختين ان يكون ازيد منها دفعا للثمن فتخرج
ان الراوي واحد ويؤيد ذلك ان الحصول على راس فريختين متباعد جداً فالاحد
ان يراد براس الفريختين ما فيه زياده يبيده **وذهب** ابن القتيبي الى وجوبها
على كل من اذا عدا من اهل الجهر عدا على العدا ادر الجهر اعل من لم يكن كذلك وتنبه
بوجوبها على من اذا راج منها وصل الي منزله قبل حرج يومه والمستند فيها صحيح
رواه عن الى جعفر عليه السلام الجهر واجبه على من اذا صلى العدا في اهل ادر الجهر
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله ابا يعلى العصر في وقت الظهر في سائر الايام كي اذا
فعلوا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجوعاً الى رحا لهم قبل الدلو وذلك شئ
الي يوم القدر والحجاب **ق** يحل ذلك على الفريختين او على الواجب على تأكيد الاحتجاب
للاحد مشيت السابقة تنبيه **ق** لو زاد البعد على فريختين وحصلت

الشرايط عنده فخير من فعلها في بلده وبين السعي الي الجهر الاخرى ولا يجوز له الاخلال بها
ولم يحصل عنده الشرايط سقط الوجوب ولو كثر من فادون وحصل الشرايط
عنده تجوز والا وجب الحضور ولو نقص السعد عن اربع فالحضور ليس بالواجب على جميع
ذوي الاعذار حضور الجهر كما عرفت ثم يستحب لبعضهم كالمنا في **الحضور الجهر** من
اي من ذوي الاعذار المدلول عليهم بالقبول المذكورة في العارة **الذكر** موضع الاقامه **وجب**
عليهم الجهر والعقد **بم** لانها لما في حيث يحد وهو شتم الحضور وكان سعي افراد الضيق
في عليهم ولم ليجازي لفظ الجهر كما لا يخفى والمراد بالانفاذ بهم اعتبارهم في العدد المعبر
واختلاف الجهر عن الصبي والمجنون فانها لا تجب عليهم ولا تتقيد بها وان حضر احد
الكفيف وبانكر عن المرأة فانها لا تجب عليها وان حضرت على الاحم وهو محتلم كثر الخلق
بل كما يكون اجتماعا للاصل السالم عن المعاصي ثم تعمي منها وتجزئها عن الظاهر فتزكى الوجوب
لان المنقذ الما هو الوجوب العيني ولا تتقيد بها والظاهر انه ما وقع الاتفاق عليه وعلى
جميعه عليه السلام لا يكون الخطية والجهر وصلة تركعين على اقل من خمسة رهط والرهط ما دون
العشرة من الرجال لا يكون منهم امرأة صحح به اية الله وعن ابي عبد الله عليه السلام مع الغوم
يوم الجهر اذا كانوا خمسة لا اقل والنزوم الرجال ون النساء ينقض اهل الله ولذا اقول في النساء
في قوله تعالى لا يسيرن من قوم ولا نساء من نساء ويؤتيه نايث العدد عنده عليه السلام
ايضا فان كان لهم من خطب بهم جمعوا اذا كانوا خمسة نفر والنزوم كعدد رجال من ثلثة
الي عشرة صحح به الجوهري ويؤتيه الايتان بغير المذكور وتايث العدد ولو اثنى ابن
ادريس على عدم الاعتقاد بها الا على عدم الوجوب عليها فان ذهب الى انها تجب عليها
مع الحضور واختاره في المنتهى وهو ظاهر كلام الشيخ في النهاية والتهذيب استندا
الي انه من سكن يصلين مع النبي صلى الله عليه واله في الجماعة ولو ابره فخص من غيات عن بعض
موايلهم عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام ان امر فرض الجهر على المومنين والمومنات
ورخص لمرء والمساكين والعبدان لا ياتوها فاذا حضر وها سقطت الرخصة ولم يجمع
افرض الاول والجواب **ب** ان صلوة النساء مع النبي صلى الله عليه واله في الجماعة دليل
الجواز وهو عام من الوجوب فلا يدل عليه ولو ابره فخصه بخص وبالا لرسال وظاهر الاحكام
ان الحنفى كما لمرة وقدم الكلام فيه وكان عليه ان يثبت من وجوبها على من حضر من ذوي الاعذار
ايضا المرفوض الذي يضره بالصبر الي ما هو كونه من ذوي الاعذار الوجوب لذلك ومن يخاف
فوت

فوت مال او نفس اذا صلها الفرض عن العباد على ذلك التقدير وهو بعض العباد **وختفى**
العبادة وجوبها على العبد والمساكين الحضور وهو شكل فان جعل الايجاب على عدم
وجوبها على الميت وكلم على عدم وجوبها على العبد في الاعتقادها بها خلاف مقتضى
الخلافة والمهذوب تتقيد بها واختاره ابن ادريس والمصنف في المنتهى استندا
الي عموم ما دل على اعتبار العدد الشامل للعبد والمنا في وعدم الوجوب لا معنى لعدم الاعتقاد
وقال في الميوط لا تتقيد بها واختاره المصنف في المختلف لانها السيامن اهل
فرض الجهر كالصبي ولان الجهر انما تتقيد بها نساء الغير فكيف يكونان منقذين ولان
لو اعتقدت بها لا تعتقدت بها على الميت فربن والعبد وان لم يكن معهم حاضرون واحدا
واجيب **بان** الفرق بينهما وبين الصبي عدم التكليف وتكليفها وتكونها تابعين غير المتنا
وبالنزوم اعتقادها بالمنا فربن والعبد وان لم يكن حاضرون واحدا على ان الشهيد
نقل في الذكرى الاتفاق على اعتقادها بما عاها المسافرون بعد ان ترد في وجوبها على المنا
مع الحضور **واجب** في المختلف على عدم اعتقادها بالعبد بانها لو اعتقدت به لم تجز
الكفيف عن جهتيه وما لا يتك من التبع فهو مع **أما** المخدم الاول فلان العبد لا يجب
عليه الحضور اجماعا ولا يجوز له الا باذن مولاه لا تصرف في اختاره وهو منع منه والا ذن
غير معلوم والواجب عصره مال الغير عن التصرف فيكم ظاهرا بغيره من الحضور فلو اعتد
بحضوره في بكل العدد لم ينك هذا الكفيف عن التبع وهو المصروف في مال الغير فغير اذنه
ظاهرا **وأما** المخدم الثاني فظاهره **والجواب** ان الاعتقاد بفعل العبد
مشرط باذن المولى مسقط التبع المتمسك به والمنقول **الاعتقاد** بها وان كانت غير
واجبه عليها اذ لا منافاة بين الاعتقاد وعدم الوجوب وتجزئها عن الظاهر فتزكى بان
الوجوب لان ما يحرم عن الواجب لا يكون متجها قطعا لا يقال **كيف** يوجب الوجوب
مع النول بغيره **لا** **انقول** المنقذ هو الوجوب العيني لا التحريم ولو انتم المولى عبده
بالحضور في تختمها عليه نظر من ان المانع هل هو محض من المولى وقد زال بالانزال او هو
شيء اشيع لقصور العبد عن تخم وجوبها عليه واستند **على** التبع بان السيد يمكنه
الزامه بالمباحات فبالعبادات بطرق اولى ولما في **الاول** لان العبادات متختم
للمسارع لانها لا تشترطها والا لا يمكنه ايجابها فله وهو معلوم البطلان خلاف المباحات
فانها حق السيد متعلق به فكان له الزامها بها **وقد** **سبحان** الحق التبع في بعض تعليقاته

وكل من يجب عليه الجهر مع المحضون ذوي الاعذار اذا صلى الظهور قبله لم يجب عليه وان حضرها
لان فرضه الظهور وقت اداءه فلا يجب عليه بل **ويستوفى في الباب** المنسوب لاهام الجهر
قبل الامة عليه السلام في امام الجهر مطلقا سواء اقبل الامام وهي **الوجوه** فلا يقع فيها العيب
ان كان جهرًا على الراجح لان غير مكلف والعذر الذي في سبيل الامة في دفع التطويل لا يمنع كونه جهرًا
بأن من ترك واجب او فعل محرم لعدم المكلف فلا يصح لاهامه عليه مع عدم اليقين
اعتبارا باضاله وجواز الشك في المبروط والخلاف امام المراهق المجترى في الغرائض تعديلا على
ان صلواته شرعية لم تكن عليه الظاهر من عدم بالصلوة وهم انما سمعوا ولا يتحقق عدم ما يصلح جهلا للزاع
في كونها شرعية فنقول **ان** اراد بالشرعية ما امر الشارع بها لئلا يفتقر على باطل اذ امر الشارع
منوط بالبلوغ والامر بالامر من غير انما احتج في الاصول **ان** اراد به ما يدين عليه فهو من غير
استحقاقه التوب والنا يتحقق العوض **ان** اراد بالشرعية ما امر الشارع بها لغيره تعالى فهو
مسبوق وذلك لا يفيد المطلوب ههنا لان دليله لو لم لا يقتضي حوازا لاهام من بلغ سقيا وان لم يكن
مراهقا **والعقل** فلا يقع اهام المجترى بانفاق العقل اذ من لم يمتنع بما لا يتصور وقوع الفعل منه طاعة
مع لو كان جنونا اذ اواف الظاهر حوازا ما متحال الا فاقم تحمي الاهلية جبريد وان كرهه
المصنف في التكرار من ما ذكره كون لا يمكن عروضا المجترى لرحال الصلوة ولا لا يدين من احتلام
في توبته وهو لا يعلم ولهذا استثنى لم الفعل بعد الا فاقم كما صرح به المصنف في التكرار ونقصه
عن المراتب الجبلية وجواب **ان** امكن العروضا لا يرفع الاهلية والا لا يتحقق حطها
امكان عروضا المانع من توبته وانما وحديث ثابت مطلقا وعروضا الاحتلام مني بالاصل فنقصه
عن المراتب الجبلية جبريد وغير واجه **والبيان** وهو لغة المضيق ومن قوله تعالى وما انت
بمؤمن لما اي مصدق فيما حدثناك بروسوق المصدق بالقلب والافق بالان بالاصول الجهر
على وجهه بعد اتمامه فلا يقع فيه توبته لمؤمن اتفاقا لا زفا سقيا لئلا يفتقر طريق الهدى
دين الحق وهو مذهب اهل البيت عليهم السلام بسبب قصيرة في النظر **والعدا** وهي لغة الاسترا
والاستقار هو سقيا على فلهذا دينه قبل على طراز التوك والمروءة وتحقق التوكي جنته والكل
وما توعدوا عليه بخصوصه بالتأري في الكتاب او السنة وترك الاصل والى الصغائر ولا تروءة بالحق
ما يؤذن بكتب النفس ودعاة الهم من ان كتاب الصغائر يحكي لا تتبع حكا الاصرار والمكروهات
والجواهر النبوية كسر قلوبهم والنظير في عتبة واللعب على الما والاضاع مع الاراذل والحرف
الدينية من الاوكل في السوق والبول في الشارع وقت استوك الناس وكشف اناس عن عورتهم
كله

كله من لا يليق به هذه الامور ولا ضرورة تدعو اليها لان ذلك مما يترتب عادة وكه
تختلف باختلاف احوال الناس ودرجاتهم وازمنتهم وانكسرتهم فتكون
الشيء مطلوب في وقت ومغزى عنه في آخر كما ما ورد الشريعة من انما لا يقال بالامور والحقا
فلا حرج فيه وان التكرار منكر وتعلم العدا الى السبيل او شهادة عدلين او صلواتها خلفه لا
لختير او لما شرة الباطنية واليك في الاستسلام في معرفتها خلاف لان الجبريد الاستسلام كغيره
بما يجمع النفس ولا التقدير على حق الظاهر من اشتغال به بالفران والمزويبات ولا يفرج
في العدا والخلاف في النوع والمسألة بالاجتهاد بغير كوجب الفتوى وعدم وجوب التعليم وعدم صحة
الصلوة في فزو السجود وعز ذلك عزرا اذ امكن الخلاف موجب البطلان الصلوة عند الماحوم
بمقتضى اجتهاده كما لو راى الماحوم وجوب التعليم وعدم صحة الصلوة في فزو السجود وكان
الاهام من لا يرى ذلك كان ذلك الخلاف موجب البطلان صلوة الماحوم لكونه موجب التكرار واجب
عزرا وارتاب الجهر واعتبار العدا في الامة مطلقا وما وقع اتفاق الا على عليه لظاهري
قوله تعالى ولا تذكروا الى الذين ظلموا **ويجب** الامة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله لا تؤمن
امرؤ رجلا ولا فاسق عدلا الا ان يتبهره سلطان او ياف سوطه او سيفه وعن ابي الحسن
عليه السلام المنع من امام من يراف الذنوب **ويجب** ابن بابويه عن ابي ذر عنه صلى الله
عليه واله اياكم شتيهك الى الله فلا تجعل شتيهك سيفها ولا فاسقا **وطهارة المولد** فلا
تصاعق ولد الزنا وان ام مثله وكان عدلا لقوله عليه السلام ولد الزنا شر الملائكة واذ كان شره
اعظم من شر ابويه لم تصاعق اما حته لعدم محامتها لنفسها وتكفي في الحكم بطهارة المولد عدم
العلم بكونه ولزنا فلا يمنع فيه جهالة اولوه ولا من تاد السمع الحكم بغير شبهة ظاهرا
ولا ولد الشبهه مع **قيل** انكر اهبة الالبام بها ولا نفرة النفس منه وهي مجبر لعدم كمال
الاقبال على العباد **والقصة** المتقدمة فلا يقع اهام المرأة ولا الجنين لعدم حوازا ما متها
للرجال كما سبوا في ولدت لعدم انعقاد الجهر بهن كما سلف **وفي نيابة العبد والابرص**
والاجنم والاعمى قولان احدهما الجواز ما في العبد وهو محتار في البيع في المبروط ومنا حرك
الاصم بصره من من من احداهما عليه السلام في العبد يوم القوم اذا رضاه وكان
كسرهم قراءة حال لابس وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **ولا بد** من
تصاعق منه الجهر من ان يكون امانا فيها كالحر وانما للابرص والاجنم فهو حديق المقتضى
عن كراهية واحتراة شيخنا المحقق تروا به عبد الله بن يزيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام

عن المجزوم والابرص هل يؤمن المتكلم قال نعم قلت هل يمتنع اسمها المؤمن قال نعم وهل كسبته
الكلية الاعلى المؤمن كلاً لأن المرض لا يمنع الاهلية كما في الاعراب مع اهليته لذلك وأما في الذي فهو
فما وأكثر اهل العلم الاصل وعدم المنع غير العي كما هو المفروض وهو غير صالح لعدم تعينه اذ ليس
فهو الا فعد حاشية لا يخل شي من افعال الصلوة فكان حكمه في قد اسمع والتم والتوا
الث في المنع أما في العبد فهو ضربه الشيخ في الخلاف والمفيد في المغنم لعدم تحريمها ولا خطا
قدرة عن مرتبة الامامة ولو اقام السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لا
يؤتم العبد الا اهله وأما في الابرص والاجزم فهو المشهور القول الاخر لم يمتنع في هذا المصنف
في المنتهى صحيح في المصنف عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته لا يؤتمون انتم على حال المجزوم
والابرص والمجنون ولد الزنا والاعرابي وأما في الاغمي فهو قول المصنف في النهاية ولا يشهد
له ونقل في الدعوة عن الأكثر وعلمه بعدم حرره من الجاسات غالباً والمفتون الجواز في الجمع على تردد
في الاجزم والابرص ورواية المنع في العبد قاصرة عن معارضه صحيح محمد بن يونس وحديثه منع
اما في الابرص الاجزم يجوز على الكراهية جمعاً بينه وبين كمال الجواز غاية ما فيه انه يلزم
متمتعاً للنفقة في حقيقته ومجازه جازاً لان الشقي في المجنون وولد الزنا لا يحرم ولا مانع من
ارتجاعه مع وجود المشتبه له والنفقة والتفصيل في الاغمي صغيران ثم يمكن القول باكثر ايهما وظاهره
ان القول بالجواز في العبد انما هو مع اذن المولى وأنه شتر طاع القول بعدم انعقادها بران
يتم العدد بغيره وقد اطلق الاصحى رضي الله عنه اذ ان الامام عليه السلام في الجمع مع حضوره
كما عرفت وأنه متى مضى احد الصالحين لم يخلو من جوبت عيباً مع استحالة التواطؤ و
اجتزأت عن الظاهر وفي استجابها حال الغيبة والمكان الاحتجاج على اعيان متغير للشرائط
مع الأمن **قوله** لان احدهما عدم والمنع منها شرعاً وهو قول الشيخ في الخلاف والمخزي وشلار
وابن ادريس واختاره المصنف في المنتهى لأن حضور الامام او نائبه شرط في مشروعيتها وهو
مشتبه فينتفي المتروط كما هو متصفي للظنية ولأن وجوب الظاهر معلوم فلا يزيل الالزام
ليس في حال الغيبة كما يحكم مع نفق البراءة الا فاعلمنا فمتعين ولانها لو شرعت حال الغيبة
لوجب عيباً فلا يخلو للظاهر والتا في باطلها لغتة مثله **قوله** الا في فلان فلا يخلو للوالا في
الجواز الرعي للوجوب العيني فاذا اختلفت دلائل القول به وأما الثانية فيبها لا تافق
الثاني عدم وعقر عنه جماعه عن الاصحى بنظم المصنف في التواعد المنتهى الجواز
مؤكداً للمتن الاصح وهو الاستدراك الامران فيبها للمعنى الاصح وهو ما لا يمتنع شرعاً لان العبد
لا يدر

لا يدر فيها من الرعي ان تصور عيبها الغيبة والتعبد به كونه النزاع واقعاً في المنع من مشروعيتها
حالة الغيبة لان في الاستجاب والوجوب تحريمها بين الظاهر وبعضهم عيباً لا يحجب
الاحتجاج في بعض عباراته والمصنف في هذا الكتاب وكثير المرد بالاحتجاب انما عيباً لا يدر
لانها محمولة عن الظاهر اتفاقاً من القائلين بالجواز وما يكون مشتقاً لا يكره عن الواجب قطعاً
بل المسألة انها افضل الزد من الواجبين المحترمين فيها وقد مر بغير ضرورة ان الوجوب
التجديري بما يجمع الاحتجاب بالغيبة ومنهم من اعترض عن العبارتين لا فاعلمنا وكل منهما في بيان
وتوجيه وعبر بالاحتجاج مجرداً عن قيد الجواز والاستجاب اذ انقضى هذا الجواز مما
عليه حظير الاحتجاب وعمل المتأخرين لظاهر قوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله والمراد بالذكر المحذور
المحظية اتفاقاً والامر للوجوب ووجوب السعي بطلان وجوبها ضرورة استحالة وجوب السعي
الي غير واجب وصححه زرارة قال حدثنا ابو عبد الله عليه السلام على صلوة الجمعة والمخضبة
حتى طمست ان يريديان نا بته فقلت لغو عليك قال لا انا عيبت عنكم وموتته زرارة عن عبد
المك من ابي جعفر عليه السلام قال شكك بيهلك ولم تضل في نصيبه من صحتها **قوله**
كثيراً صنف قالوا اصول جماعة يعني الجمعة وصحبه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
كانوا اسبغ يوم الجمعة فمصلوا في جماعة وصحبه منصور بن عبد الله عليه السلام قال كبح النعم الجمعة اذا كانا
خمسة فزاد وان كانوا اقل من خمسة فلا جهر لهم والجمعة واجبة على كل احد لا يعذر بها من فيها
الا خمسة المرأة والمملوك والمساكين والمريض والصبي والاعمى ولا يجمع على وجوبها بحيث
يظهر الامام عليه السلام فيمن الي زمان الغيبة عملاً بالاحتجاب غيبة الامران هذا الاحتجاب
انما يكون باعتبار اصل الوجوب دون تعين الظاهر وتحت حيث ان عملها لا يفعله على عدم تحريم الوجوب
في زمان الغيبة فصوره عليه السلام انما يكون شرطاً لتحريم الوجوب دون اصله في الجملة على انه يقع
اذا ارتفع الوجوب المحتمل في الجواز الشرعي كما تفرق في الاصول وهو ظاهر لمجول والخلاف عن
الاول من ادله المنع أولاً بالمنع من كون اذن الامام شرطاً في الصحة بل انما هو شرط في الوجوب
ولا يرتفع الجواز بان راعاه وهو المدعى ونائباً انما اشتراطها بالامام او من نصبه انما هو حال
المحضور والامكان لا مطلقاً كيف وهو محل النزاع وابن الدليل عليه لو سلم متعناً احتساب الشروط
فان الغيبة هي شرط التوكيد منسوبة عليهم السلام كما دل عليه مقبول عن من ينظرون
فان قد جعلته عليهم جهاكاً وغيره وحكم عليهم السلام على الواحد حكم على الجماعة عز من لم
تمتنى احكامه وتجب مساعدته على اقامه الحدود والقضا وهذه الاشياء اعلم بها شرعاً

من اعادة الصلوة للثبات **مقبول** نعم بن حنظلة لما دل على نصب في عهد علي عليه السلام
للمصنف بالثبات في عصره وزمان احاطه وهو غير ملزم كما سبقت في باب الفقه ان شئنا
لنا نقول الكلام الثاني انما هو في المنصب الخاص مع ان الغرض من التثبيت الامام ليس بما هو
متفق عليه فان قد ذهب جماعة من اصحاب الائمة الى عدم الغرض اما المنصب العام فلا
ينعزل بالاتفاق فيرى في ذلك اجماعهم على نفوذ احكامهم وعن الثاني في المنع من معلوماته
وجوب الظهور عينا في حال الغيبة **وهو** هذا لا محل للنزاع وعن الثالث بان الوجوب للملازمة
عليها نعم من الحتمي والعمري ولما اتفق الحتمي في حال الغيبة بالاتفاق تعين التغيير فان قلت
المبتدأ در هو المعنى الاول قلت نعم ولكن قد جعل عن المبتدأ دورا في غيره ليرى كما هنا
فان الاجماع على عدم الوجوب البصري دليل على ان المدة التغيير ولولاها لما كان لنا على الحتمي
عدول فان قيل الجواز في الحديثين الاولين من الجواز استند الى ان الامام عليه السلام
وهو يتناولهم بغير ما يجب من باب التقدم اذ لا خلاف في اشتراط اذ في حال الحضور
وقد ثبت عليه المصنف في النهاية بقوله لما اذا نال زارة وعبد المذبح لوجود المعنى وهو ان
الامام عليه السلام والحدثان الاخيرين مطلعين والمطلعين كل على المقتضى **قلت** حكمهم عليهم
السلام على الواحد من اهل عصرهم ليس مقصورا عليهم لان حكمهم على الواحد حكم على الجماعة وقد
استدلوا بما لا يعجز عن استلزام باقي الجماعة لعدم دلاله اللفظ عليه فان ذلك الاستلزام
غير ما من الحديث بل هو من غير خلاف وهو الاتفاق على توقف الجماعة من حضوره عليه السلام
على اذنه وهو في حال الغيبة غير معلوم حتى يحل المصير اليه والمطلعين في الاطلاق فلا
يجوز اجماعه عند غير ضرورة بعض الاحتراج وليس هنا ضرورة نبهت على تبديد الاطلاق
في الحديثين الآخرين على ان الاذن انما يعتبر مع الامكان اما مع عدمه فينقطع اعتباره وفي
عدم اللابرو والاحبار رسالما من المعاصرين **وهو** اشتراط في الجواز على القول به ان يكون هناك
فقيه اعمى عدل جامع لشروط العنوي فلا تشريع بدونه ام لا فيكون اجماعه باقي الشرط
والانتماء بما يصح الاقتداء به في الجماعة قولان احدهما نعم وهو صحيح كما عرفت من سخا
المحقق وغيره ان سخا اذ في الاجماع من التباين بالجواز على ذلك وهو ظاهر المصنف
في التذكرة فيما **قال** **وهو** هل يقتضها المصنف حال الغيبة من الممكن من الاحتجاج والمخطئين
صلوة الجمعة استغنم عن جوازها الفقهية وهو ما يشعر به اذا لم يكن ثم فقيه مما الكلام في
منعها والثاني في كونه ظاهرة في الصلاح **والمتشدد** اطلاق الاوامر من غير يقيد بالامام او

من

من نصبه خرج منها اجمع عليه وهو اشتراطها بان الامام وحضره متى الباقى على اصل التوثيق
من غير شرط وهو المصنف والاول هو الاقوي وعليه التوثيق **ولو صلى الظهر من وجه عليه**
السعي الي الجملة **متفق** لجمعة عنه لان ما في به غير واجب عليه فلا يخرج من عهده الواجب
بل يجب عليه ان يحضر لؤديها فان ادركها صلاها **والا** يدركها **عاد ظهره** لفساده
الاولى حيث انه لم يكن محاطا بها حال الاتيان بها ولا فرق في ذلك من الجو والنسيان كما
هو لقاد من اطلاقه ولا من ظهره وصدره ظهره ادراك الجمعة حين صلى الظهر وكذا في الغيبة
الجمعة عليه اذ ذاك عيب ظهري من لم يحضر السعي اليها وان كان حيث لو حضر وصلى عليه
لو صلى الظهر ثم حضر لم يجب عليه كما عرفت تحت الاشتغال ثم سخر طبا لفضيلة الجاهل
في التذكرة وتوبيع البصري بعد ان صلى الظهر نذرا وجبت عليه الجمعة فان عاد الظهور
هل يجوز له ان يجتمع لشروط الجمعة في اول وقتها وانما احتياجا قبل وجوبه اليها
بالظهور لم يحضره التخيلا في حصول الياس من ذلك وجهان وجه الجواز وجهه وان
كان التاخير اقوي **وتذكر الجملة** لما مع **بادراك الامام ركعة في الركعة الثانية** على الشاهد
المعصوم الحق ادراك الركعة بادراك الركعة وادراك الجمعة بادراك ركعة الامام **اما** الاول
فلقول الامام عليه السلام اذا ادركت الامام وقد كبر وكبرتك ركعتين قبل ان يرفع
راسه فقد ادركت الركعة وان رفع الامام راسه قبل ان ترفع فقد فاتتك **واما** الثاني فنقله
عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فليصلي اليها اخرى **ومحبت** ان يتابع الامام في باقي افعال
الركعة الثانية لم يتم ولا فرق بين ان يكون الامام قد ادى واجبه الذكر وعدمه ولا بين ان يذكر
المام قبل رفع الامام وعدمه لاطلاق النص ولا يضره خواتم المخطئين وتحرير سنن
عن الامام عليه السلام لا تكون الجمعة الا لمن ادرك المخطئين محولهم على الكمال جميعا بين
الاداء والفق هو ادراك الركعة بادراك الامام راسه قبل ان يخرج عن جدار الكبر وان كان ظاهر
الرواية عدم فعل الرفع فيها على المخرج على الحد لان ما لا يخرج عنه في غير العدم واشتراط
الشيء في النهاية والاستصحاب في حق الركعة ادراك بكسرة الركعة لقول الامام عليه السلام
لمؤمن مسلم ان لم تذكر الركعة قبل ان يكبر الامام لركعة فلا تزل خلفه في تركه ركعة وهي خاصة
عن ماصد الاولي لشهرتها وما نفتتها لاضاع الصبح اكان حمل هذه على الفضلية
او على خلق قوات الركعة فنفقها على ان يكبر الركعة ليس من واجبه انه حتى يكون لغيره اثر في
القدرة وتكون ركعة ثم شك هل كان الامام ركعة او ركعتين لغيره حتى صلى عدم الرفع

وعدم ادراكه ركنها ولا ترجيح لاحدهما على الآخر حتى المصلحة في عهدة التكليف لعدم
الخروج منها بالشك في اللاتين بالواجب على وجهه **ولو انقض العود** المختار في
انقضها في **الاشياء** من نفي **الحج** وان كان واحدا ما لم يمتدحها موطئا لما مر ان العود
شرط الاستدلال بالرد لم يمتدحها الا مع وحدة اوجه عبثه وجب على من بقي من المؤمنين
الانتماء جماعة فيصيرون اجماعا منهم هذا مع الاعكان والا لم يمتدحها في ادبي مكنون الجماعة ايضا
شرط في الاستدلال في الاستدلال والظاهر **ولا يمتدحها** في اتمامها **ولا يمتدحها** ان يكون الانقض
بعد ان صلوا ركعتين بعدها وما كان المصنف في الدركه الى استنطاق ذلك استنطاقا الى الاول
عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فليصلي اليها اخرى ومن ادرك دونها صلى اليها
احتمل على تقدير اشتراط الركعة اذا انقضوا قبل اكمالها العود الى الظهر لا يصح صلوته
انقضت صحته فيجوز العود لو كانا في وقتها الذي قد روج ولا يستتفان لبطان ما عدا
له وانست **جسيرا** ان الحديث لا دلالة فيه على المزمع **ولو انقض العود قبل الشمس بالصلوة**
سقطت لغوات الشوط وهو العود المختار لغوات الشوط ولا فرق في ذلك بين الانقض
قبل الخطبة او قبل اثنائها او بعدهما ونص في انقضاض العود بانقضاض من واجبه منه اذ لو اد
بالعود الهيئة المبرمة والمجتهوت لغوات بعضها ولو عاده واعيدت الخطبة ان لم يسجدوا
الواجب منها والا فلا سوطا لالعصا لاسم الخطبة ولم يثبت اشتراط الموالاة **وكم**
تقدم الخطبة على الصلوة باجماع العمل المتناسي التي لا يدعيها السلام ولا نهى شرطان
لها فيقتدعان عليها قضا على الشرطية فلو عكس الترتيب لم ينع **الحج** ثم كان او سجدوا **و**
نا خبرها عن الزوال فلا يجوز تقديمها ولا تقدم شي منها عليها عند أكثر علماء الحديث ممن لم
قال **سالت** عن **الحج** فقال اذا ان واقامته فيجب بعد الاذان فيصعد المنبر فخطب وروي
عبد الله بن ميمون عن جعفر بن ابيه عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا خرج
الى **الحج** فعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون وهذا هو المخاد من قوله تعالى اذا نزل اليك
من ربك **الحج** فاسعدوا الابيض اسم جانه بالسيعة ان الذي هو الاذان لا قبله فيكون الخطبة
بعده ولانها بدلت ركني الخطبة فخطبها احكامها جميعا قضا حتى ادبرته **ولنزل** **الخطبة**
عليه السلام وانما جعلت **الحج** ركعتين من اجل الخطبتين فهي صلوته حتى ينزل الامام وليه الى اذ
انتهى صلوته **الحج** لا شئ لهي على الدعاء لان الشروع بتعريف الاحكام اكثر اعتناء من تعريف النعم
فلم يبق الا انهي سببا وبان الصلوة في الاحكام والصلوة انما هي بعد الزوال **ولان** فاعلم بعد
الزوال

الزوال يحصل بعد تعيين البركة وهذه **الشع** والمحقق وجماعة من الاحباب الى جوازها
قبل الزوال بحيث اذا فرغ منها زالت الشمس لصحبه عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي **الحج** حين نزل الشمس فذكر شرك وتخطى في
الظل الاول فيقول **جبريل** يا محمد قد زالت فانزل فصل ونزلها المصنف في المختار على ان
المراد بالظل الاول هو الذي زاد على ظل الميمنة الى ان يجبر سلكه ومعنى زوال الشمس
حينئذ قبلها عن دائرة نصف النهار وهو تنزل بعد تحجته سلاخه الذي لا اله الا هو
من الظل **الحج** هو ما قبل الزوال كما ان في ما بعده والا صل عدم التحول على ان تقيده
بالاول ما يشير به في الخبرين عن النبي والمروفي من زوال الشمس شرعا فانما هو قبلها عن دائرة
وسط النهار والتقييد بقدر الشراك قريب لما يقا على ان التا ويلزم منه ظاهرا ان يقا
الحج بعد خروج وقتها وانقضت قبل الاقول في **الحج** من تأويل الحديث بما لا يثبت
على مذهبه وسدد شيخنا المحقق هذا التذييل في شرح القواعد بعد ان في عندنا بان
الرواية لا دلالة فيها حرجا على مذهب الشيخ لان ليس لظل الاول معنى معين يصار اليه عند
الاطلاق فان الاولية امر اضافي يكتف باختلاف المضاف اليه وانما يشير به قوله قد زالت
ولا بد من تقدير شيء مع الظل الاول وليس تقدير استجابة ما ولي من تقدير انقضاضه مع ان اول
الحديث يشير بخلاف مراده لان فعلها حين الزوال قد شرركا بما يصح معنى زيان يسبح
الخطبة وزيادة وصنفه لكن كون المراد فعلها في اول الزوال الذي لا يصح كل حد ومعل
الصلوة عند كثر ذلك وظهوره وانست **جسيرا** في ذلك كثر من التكلف الذي لا يعضيه المتعام
في التقدير بالظل كاف في التمييز عن النبي الحادث بعد الزوال وتقيده بالاول يجوز ان يكون من
قبيل ولا طر يطير بخلافه فان الطل الاضافه الى النبي لا يكون الا اوله وان يكون احترازا
عن الحادث بعد الزوال فان قد سمي ظلا يرشد اليه قوله آخر وقتها الى ان يصير ظل كل شيء
مثلناه **ونزل** **الحج** فيقول جبريل عليه السلام بعد الخطبة قد زالت فانزل والظل الاول
وقع ظرفا للخطبتين فيكون المراد فعلها في زمان فلا حجة الى تقدير شيء ما ذكره في الصلوة
بعد الزوال وقد شرركا لا يدل على خلاف ما دل عليه الكلام الاول فان قد ذكر الشراك امر قبيل
ولو فرض طول لم ينص وفعله عليه السلام لها في زمان لا يصح كل احد ان كان مع عليه السلام
محصول الزوال لم يكن لقول جبريل بعد ذلك قد زالت فائدة وان كان عليه السلام لا يعلم بالزوال
حال الخطبة كان حكمه ما قبل الزوال وكيف كان فالمحول تاخيرها عن الزوال لا تأجيل

مع السعة واختاره المشهورين لان الجهر يتيقن في الدم ولم يعلم الجهر في منعه عندئذ
من الصور المتكثرة التي اشتغال الدم بالدم في خلاف اللعل ولا يجوز في هذه الحالة
في اذا كان الاما حان ما ذنبا لها في الصلوة كما استمرنا اليها لو اخذت احدهما بالاذن
اختص بان تعاد الصلوة وان تاخر لان تعينه بعض الجاهل بالمصنوع على الجمع فاشتمل
بالصلوة لانه منهي عن فعله فاستمر في الصلوة **والجهر** سبب الكفاية المطلقة وغيرها
تجعله الجهر وان هاهنا على ان يكون في منهي من الزمان مقدار حركته يوم واكثره
واختفت في يوم لبقا للزمان واستسحب بالحكم الواقع اليه ان تحقق الواقع واكثرها
للشيخ في الموطأ عليه اذا انقرفت في يوم لا يتصلح سلطنته الشبه حينئذ عن استعماله
وحكم التمتع على من تجب عليه الجهر **احد الزوال قبلها** اتفاقا من الاجاب لانه اشتغالها
يؤدي الى ترك الواجب نعم لو اضطر اليه كما لو اضطر الى تركه على فوت غرضه فيصير له اوجبا
كالغزو ولا يحق تحقق الغزاة على تقدير الخلف لم يحرم ولو كان بين يديه جهر مكبر اذ كانها في حاله
السفر حينئذ يرد في اطلاق السعي وضابطه بهذه الجهر ومن حصول المطلوب وهو فعله
الصلوة ولو انشأ السفر بعد التكليف بها ولم يكن هناك جمعة اضرب بدورها كان عاقبته
يسفره فلا يترخص حتى تقرب الجهر وصبيته يتكبر بالشرع في وضع الغزاة قائم (الاي بغيره
تقبضه كرم السفر الذي ينفذ مع الاستغفار ليجعل ما عجزت المعارف للصلاة والواجب
العينية وكذا يحرم يوم الجهر **الاذا ان الثاني** على الاصح وهو تحت الشك في الخلاف وانما
والحق في الشرع ويحتمل والشهد في الروايات والبيان وكثير من الاجاب للاتفاق على
ان لم يكن مشروعا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يكون تشرعا حراما وروي همام بن عمار
عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال الاذا ان الله لك يوم الجهر بغيره والمطلوب ان الثاني
وسمي ثانيا عشا والافهام وروي الجمهور على ما يجب من يرد قال كان انما اذا اصعد الله
المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يكون في ما عجزت المعارف للصلاة والواجب
على الزوال ورواه الشيخ وقال الشيخ في الموطأ ان اول من خطب في الجاهل وقال عطاء
اول من فعل ذلك معروفا **ل** الشافعي ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم والجمهور على ما عجزت
الي وهو لثمة ولا يحرم اذا قصد كونه موطئا ثانيا او كان الكثير وهو الموطأ بالاول انما لو قصد
الموتون وقصدوا التكرار في التولية المحضون لم يكن حراما كما سلف انه لو قصد الموتون
اشيع الوقت تشرعا ولم يكن تعذر الاذان محرم ولا مكرها **وقال** الشيخ في الموطأ
بالحرام

بالحرام هيد وشبهه المحقق في المحتل للاصل كونه كرا وقد عرفت كقوله اذا انقضى هذا فالمراد
بالاذن الثاني ما وقع ثانيا بالزمان بعد اذن آخر واقع في الوقت سواء كان بين يدي الخطيب
ام على المنارة لم في غيرها لتأدي الوظيف بالاول فيكون هو لما يوربه وما سواه بدعته وذهب
بعض الاصحاب الى ان المراد بالاذن الثاني ما كان ثانيا وضحا واحدا سوا وقع أولا
او ثانيا لقوله الباقر عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والرا اذا خرج الى الجهر فقد على المنبر
حتى يفرغ المؤذن فالاذن المتبع هو الواقع على غير هذه الكيفية ويضعف بان كيفية الاذان
الواقع في عهده صلى الله عليه وسلم والعين شرط في مشروعية اجامته اذ لو وقع قبل صورة الخطيب وجوب
على الارض ولم يصعد منبر لم يخرج بذلك عن الشرع **وعن** محمد بن مسلم قال **ل** سألته عن الجهر
في الزوال واقام يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر ويقرأ ابن ادریس بالاذن لا يجزئ
قراءة الخطيب ونزوله من المنبر مضافا الى المأقاة وشبهه الفاضل صاحب التبيين واستقر
في المختلف وأراه بعيدا **والبيع وشبهه** من العترة والائتات كالا حارة والصلح بل
وتحمل المنع من كل ما عجزت شاعلا من اقسام الحماكات وشبهه التركات وعز ذلك **بعد الزوال**
واذا ان المؤذن والامام جالس على المنبر كما نص عليه الشيخ في الخلاف والمصنف في المنتهى و
لا يحرم بالزمان دون ذلك لان الامر معلق على ان لا يلا على الوقت فلا يحرم قبله ولا بالاصل
السلام عن المعارض ولان المصنف منه اذراك الجهر وهو بعيد ما ذكرناه ولعل المصنف اراد
بعدية الزوال ذلك كما صرح به في باقي مصنفاته ونقل في المنتهى اجماع الاصحاب على عدم التحريم
بالزوال ذهب فيه الى كراهية بيعه في الخلاف لم يحرم البيع على من تجب عليه الجهر بعد الاذان
ما اطلق عليه العلق **ل** نقاي وذر البيع والامر للوجوب وانما تحريمه شبهه بغيره جماعة
من الاصحاب منهم المصنف هنا وفي التخرير وذهب **المحقق** في المحتل الى عدمه واشتمل على
في التواعد وتنظر فيه في المنتهى من احتضاها من النبي صلى الله عليه وسلم في حق غيره بقرائن مع قيام الفرق
لعدم مساواة الغير له في الاشغال العامة وجوده ومن انزعج لوجوب الاشتغال عن الجهر كان
النهي عن البيع نهيا عنه من حيث المذهب على ان في الآية ايماء الى العلة حيث قال تعالى لا تك
اي السعي الى ذكر الله وترك البيع خبركم وهو موجود فيها شبهه وتخصيص البيع بالزوال لا يخلو
كان كثيرا لانهم كانوا يهبطون من قراهم ونوا ديع الى المدينة لاجل البيع والشر لا يمكن ان
يخرج له وجه آخر وهو ان هذا البيع وجوب السعي بعد النداء على الغزاة لانه جهة الامانة
لا يدل على الغزاة كما حقق في الاصل بل من جهة ان الامر بترك البيع والسعي الى الصلوة في زمني

فقال تجزئ كل من اوجب الاصفا وهو احد قولي الشيخ في الخلاف لاستلزام الاصفا ترك الكلام
وروي ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله انه اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب
فقد اخوت والمعه الا ان يثبت البير قوله في والذين هم عن الحق معصون وسأل ابو الدرداء
ابن كعب عن سورة بكة متى نزلت والنبي صلى الله عليه وآله يخطب فلم يجبه ثم قال ليس لك
من صلواتك الا ما اخوت فخير النبي صلى الله عليه وآله الذي قال صدق اليه وذهب القائلون
باسمها الاصفا الي كراهية الكلام للاصل وصححه محمد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام اذا خطب
الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يكلم حتى يخرج الامام من خطبته ونظرا لاسمائه اكثر ما يستعمل
في اكثر هيتروزي قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله يخطب يوم الجمعة اقام البير رجل
فقال يا رسول الله هلك الكرم هلك السقاء فادع امران يتقينها وذكر الحديث قال لم يدخل
رجل من ذلك الباب في الجمعة القليلة ورسول الله صلى الله عليه وآله يخطب فقال يا رسول الله متى
الساعة فاعرض عنه واوصا الناس اليه بالسكوت فلم يقبلوا وعادوا في الثانية فاشدق لم
النبي صلى الله عليه وآله ويحك ما اذا اعدت لها فقال حبت رسول الله فقال اكبح من حبيت
وهذا انما صح ذلك على جوان الكلام الخطيب انما وجبه الدلالة عدم انكاره عليه السلام على المخطئ
وتحريم الكلام لا كونه عليه السلام وفي الاول قوة ونظرا لاسمائه كما يصح المكره يصح المحرم انما
فيحمله عليه هنا وان كان استنها في المكره اكثر جمعا بين الاول ولعله عليه السلام علم ضرورة
ان لا يترك ما سأل وعند الضرورة يباح الكلام نطقا ويكفي اطلاقه في الكلام في حق الخطيب في
الاشارة لظاهر الرواية الشافعية وهو احد قولي الشيخ وفي الاول وهو قوله في الخلاف لانه عليه السلام
تكلم في انما الخطيب وروى انه عليه السلام استأثر رالي الحبيب بعد ان رضمه والي اخيه
الحسن عليه السلام في حال الخطبة وقال هذا ان دعيته في عند المسلمين والكلام
لا تبطل الخطبة اتفاقا وان قلنا تجزئ من النزاع انما هو في غير محل الضرورة انما صحا
كذلك لا يعمى من الوقوع في براء ونهيه والا يردان بنحو غفران ونهيه جوار ونهيه من كبر
غيره فلا يعمى ونقل المصنف في الذكره الاجماع فيه ولم يرد السلام وتسميت العاطل كما
ان ذلك في الصلوة ولو كان المصلي بعيدا لا يسمع او اصر لم يحرم عليه الكلام لعدم مكان السمع
بالاصفا ولا يحرم غير الكلام من الافعال المحرمة في الصلوة للاصل عدم وجود معارض عقيدة
به في ذلك خلافا لمقتضى كراهية اليه وهو يحرم الكلام من الخطيبين قبل نظر لظاهر قوله
عليه السلام في الحديث السالف فهي صلوة حتى يتناول الامام وحاله جلوسه بينهما من جملته
قبل

مثل قوله فتدخل في المعنى وخبره المصنف لعدم سماع شي يشغل عنه الكلام وهو حسن
وقد عرفت ان صيرفه راجع الي الخطيبين او الي الخطابة وليس حاله الجلوس شيئا
منها كما لا يخفى واعلم ان بعض اهل الفقه عرفت الاصفا بما هو خص من الاستماع
فقال هو شغل السمع بالسماع وترك الكلام فجعل ترك الكلام جزءا من الاصفا فلا
تحصل مهية الاصفا من دون ضرورة توقف حصول مهية العمل على جزئية ومن ثم ذهب
قوم الي استلزام وجوب الاصفا لتحريم الكلام وفي الصحيح اصغيت الي فلان اذا ملئت سمك
خبره وهو ظاهر في مراد فائدة الاستماع فعلى هذا تحصل مهية بدون ترك الكلام اذا
عرفت هذا فالنابذة في جمع المصنف بين وجوب الاصفا وتحريم الكلام في الذكر
على الثاني في ظاهره وعلى الاول فابذره تأكيد فجمع لا دخال الامام فانه لا يجب عليه الاصفا
ويجب عليه ترك الكلام على احد القولين والمأموم المصنف من سجود الركعة الاولى على
الارض ككثر الزحام لا يجوز له ان يسجد على ظهر غيره ولا رجلا اجماعا بل ينظر زوال المانع
فبعد زواله ولو بعد قيام الامام للثانية يسجد بغيره بامامه قبل الركوع للثانية ويحقق
التعليق بادراكه ركعتا فبقية من متصفا مطيئا لم يركع وذلك غير فادح في صحة صلواته لكان الضرورة
ولا خوف فيه خلافا ومثله في صلوة عسكان حيث سجد النبي صلى الله عليه وآله واكثر من
لم يسجد والمشتكك الى جبهه وتستحب للامام تطويل الركعة ليحقق به ان علم ذلك كما ينبغي له
تطويلها اذا عرف دخول المأموم الي المسجد فان تعذر ادراكه قبل الركوع على تقدير الاثبات
بالسجود صبر عن السجود ولو لم يكن به غير سجود لم يركع معه اتفاقا متباينين بركعتا وسجد
معه في سجوده للركعة الثانية ونحو ذلك اي بالسجود في السجود الاول لانه لم يسجد لها بعد
وانما اعتبر فيها ذلك دون غيرهما من السجود لثاني سجودته وسجودته ايامه ثم يثبت
الصلوة بعد تسليم الامام ولا خلاف في محتمها على ذلك التقدير ولو تركى بها السجود للثانية
نقلت صلوة في المشهور وهو عند الشيخ في النهاية وان ادرس وابن البراج والمحقق والشهيد
في الروش الزيادة المبطله على تقدير اعادةها بغيره انتهى الاول وفي الثاني في المبطله
والخلاف بالصحة فيجوز فيها واي في السجودين الاولين لرواية خص بن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام
فمن رجم عن سجود الاول ولم يقدر على السجود حتى سجد الامام للثانية ان يسجد للركعة الاولى
للمركه الاولى لم تجز عنه الاولى والثانية عليه ان يسجدتين ونحوي انتهى الاول وعليه
بعد ذلك ركعتا سجودها وقا الشهيد في الذكرى الي القول بصلواتها لاشتغالها

بين الاحباب وعدم وجود ما ينفذ فيها وزيادة السجود مخففة في المأموم كالسجود قبل الجاهلية
وقيل عن الشيخ الاعتماد على ما ينفذ وهو البطلان هو المأموم في زيادة الركوع كما قلناه
الرواية ضعيفة كنفص ولو اهل البيت في زيادتها واحدة منها **قال** ابن ادريس الصحيح
اختاره في الوروس والبيان وعليه العمل جملة لا لاطلاق على ما في ذمته ونجته الصلوة كما في
نبتة اياضها ولا ينفذ كل رجل من افعالها الى نية وان كان المصلى متيقنا على ان الاصل
في صلواته الصحيحة لم يعرض شبه البطلان وهذا لا يصح سببه **وقال** المصنف في الزيادة والمخيف
بالبطلان اعتمادا على ان افعالها لا تامة لا لافعال المأموم فالاطلاق ينصرف الي ما نواه
الامام واعتد **وروي** عن عدم اعتد الا بها في نية بان ذلك انما هو اذا لم ينفذ المأموم
مع قيامه فلا والجواب ان وجوب تنبيه الامام بما لا يغير المأموم لم يثبت في مأموم كما في
المستوفى وهذه نوايا الاولى لو لم يكن السجود في الثانية ايضا فان كانت الجهر على قول
فيتمها ظهر الغيرة العدول ان قلنا ان الجهر ظهر من ضرورة وان قلنا انها صلوة مختلفة
في الفم والظهر في الحقيقة متماثلة ومع القول بعدم تماثلها في الحقيقة بعدول بنية اليها
التماثل لوزوم عن سجود الاولى ففضاه والتحق الامام ركع مع لثا يرمي ثم رجع عن سجودها
ففضاه بعد جلا سلاما لم يثبت هتج الامام فيه وتمت الجهر **الثالث** لو ادرك ركوع الثانية
فزوج عن سجودها حتى جلت الامام لم يثبت سجود وتجر في التشهد وادرك الجهر قاله المصنف ولو
استمر الركوع حتى سلم الامام فانتم الجهر ثم التمام هنا كما ذكر في النافية الاولى **وسبق** ان
يكون الخطيب ليلا اي قادرا على تاليف الكلام المطاوعة لخصي الحال من غير احتلال ولا امال
مع فصاحتهم وهي مخلصين من صفات التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد وعن كونها عرسية
وحشية لان ذلك انما يقيما في نفوس السامعين وان يكون **مواظبا** على العبادات محافظا
على الفرائض في اول وقتها متقنا بما يامرون به من غير عما ينهي عنه ليعظم اثره في القلوب
وموقع في النفوس **والمباكرة الى المسجد للخطيب** وغيره وان كان ظاهرا كلامه مما يعرضه
بالخطيب وكان الانسبة تقدم ما يخص الخطيب من التمجيد وما بعده على هذا **روى** عبد الله بن
سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان الجنان لتزخر في يوم الجمعة لمن اتاهها وان كانت اقل
الى الحجة على قدر شبع الى الجهر **روى** الحسين بن الحسن باسناده الى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
عليه السلام ان الجهر على باب المسجد فيكثرون الناس على منازلة الاول والثاني حتى يخرج
الامام **روى** العاصم عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ان اغتسل يوم الجمعة غسل الجنان ثم راح

في الساعة الاولى فكانا قريبا بدنته ومن راح في الساعة الثانية بشرفها قريبا بدنته ومن راح
في الساعة الثالثة فكانا قريبا كسبها ومن راح في الساعة الرابعة فكانا قريبا دجا حذو
من راح في الساعة الخامسة فكانا قريبا بيضتها فاذا خرج الامام حضرت الملايكة يستمعون
والمسراة بالمباكرة اليه على ما ذكره المصنف في الركعة التوجيه بعد الجهر والبقاء صلوة الجهر فيه
والاستمرار وعن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يبكي الى المسجد يوم الجمعة حين يكون الشمس
قيد ربح فاذا كان مشهور رمضان يكون قبل ذلك ولا منافاة بين افضلية تأخير الفجر الى ما
قبل الزوال والمباكرة المذكورة واستحب الفجر اول النهار لان استحباب تأخير جهر حيث
لا يجاوز طاعة اجل منهوا لمباكرة الى المسجد ثم من باعها واشتياها على عدة طاعة
من المسارعة الى الخير والسلاوة والكون في المسجد وما يغير الى ذلك فني بكرة المصنف استحب له
تقديم الفجر ومن لم يبارك فتراحا ولما لم يستحب له التأخير ولكن المباكرة **بعد التهاجب**
الجهر بالفجر **وحل الراس** لفناء الخلق ومن على رأسه الشعر يقول بالحلي **وقيل الاطفال**
والشباب نعم محمد بن العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول من اخذ من شارب
وقلم اخفاه يوم الجمعة قال سمعته على شدة محبة والكتب الله له بكل شعرة وقلاعه عن ابيه
ولم يرض مرضا يصيبه الا من الموت وفي الصحيح عن حفص بن الغزالي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اخذ الشارب والاطفال من الجهر الى الجهر ما من الخيام **والفكسية** والوقار في السجود الى المسجد
او في جميع اليوم **والنظيب** وقيل الروايات الكريمة **وليس الخياليات** ولكن بيضا فقهه عليه السلام
احب الشياطين الى الله تعالى البيض **وروي** عن ابي عبد الله عليه السلام في تفسير قوله خذوا زينتكم
عند كل مسجد هو في العدين والجهر وعند علمه لئلا يترن من احوال يوم الجمعة وينظيب وينظيب
لحنية ولبس النظف نيا به ولتبهيا للجهر ويكون عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار وتباعد
الجل في حق الامام والزيادة فيه عن غيره **والتمتع للخطيب** شتا وصيفا **والردا** ولكن يردا
يمتد او عذرا رواه سماع عن ابي عبد الله عليه السلام ولا نه اسب بالوقار ولتأني **وروي** عن
ابن زياد في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ولبس البرد والعمامة **والاعتماد** حال النظفة
على شيء سفي او عكازا وقوسا وقصيبا باجماع العلي الساسي النبي صلى الله عليه واله فانه
كان يعتد على عزته وفي رواية بن يزيد وثبوته على قوس او عصا ولان ذلك اعون له ولو
لم يعتد استحق له ارسال يد يرفع جنبه ما كسنتين **والسلام** على النبي صلى الله عليه واله
المبرقاة المرفوعة ابن ادريس وجماعته من الاحباب وهو المنقول لا بدعية فكان حثا

ولما روي عن محمد بن جميع يرفع عن ابي الحسن عليه السلام انه قال **من السنة** اذا
صعد الامام الميثران سبيل اذا استقبل الناس **وروي** الجمهور عن جابر قال كان النبي
صلي الله عليه واله اذا صعد المبرس **وروي** ايضا عن ابن عمر وعن الشعبي وقال
في الخلاف لا يستحب لان الاصل تركه الزعم وشغلها واجب او مندوب عما جاز اليه دليل
والجواب **اب** الدليل قد مره وعدا ذلك المندوبات مستحب على التمام ولو كان بالمدينة
ابتداء بالسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله كما قاله في المنتهى **وحكي** على ان س كافي
رد السلام عليه لعموم الامر بركه **وتستحب** بعد السلام قبل الخطبة ان يحلن بقدر
قراءة قل هو الله احد رواه محمد بن مسلم **المختص الثالث في صلاة العيدين**
وهي اليومان المعروفان واجدهما عيد مشفق من العود لعود الرحمة والرزق فيه نبأ وه
منقلبته عن ما وقعها عبادا وانما جمع بالياء واصلة الواو والزز ومها في الواحد ويقال
للفرق بينه وبين عود الحنشب وصلاة العيد واجبة على الاعيان عند علمنا بآجمع **وروي**
ذهب احمد والشافعي الى وجوبها على الكفاية وما لك واكثر اصحابنا في انهاء سنة
وابو حنيفة الى انها واجبة وليس فرضا يتأعلى ما زعم من الفرق بين الواجب والرضائيا
فوله تعالى فصل ربك وانحر **قال** اكثر الميثران المراد صلاة العيد وعز الابدلية
والامر للوجوب وقال تعالى قد افلح من ترك ذكرا سم ربه فصلى **قال** كثير منهم هي
ركوة العطرة وصلاة العيد **وروي** ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام بعدة طرق ومنها ما هو
صحيح انه قال **صلاة** العيد فريضة **وقيل** عن النبي صلى الله عليه واله بطريق كثيرة ان كانت
يدوم عليها ولو كانت تطوعا لا هم لها في بعض الاوقات ليدل بركة على نفي وجوبها
لانها لو لم يجب لما وجب قتال تاركها والقتالي باطل فالمقدم مثله **اما** الاولى فلا
القتال غنوة لمتبع توجبها الي تارك المندوب **واما** الثانية فبالايقاق ثم لا يكثر حمل
تركها كما صح به في التكري التحق الخلاف فيها من العامة **واما** **عجب** بشرط **الجمه**
الغنية لا الاعم منها ومن التحسين بآذا لا يدخل الغنية حال الغيبة في وجوبها ووجه لان
وجوبها في تلك الحال عينا منعتا بالاجماع كما في الجمه وتخييرا لما لا سبيل اليه اذ ليس
معها فرد آخر يكون التحسين منها وبنية واستقنى من شرائط الجمه الحظان فانها ليست
شرطا في صلاة العيد وان وجبتا فيها **وان** في عقيل لشرط فيها العود **سعد**
انه اشترط في الجمه خمسة والاحكام على عدم الفرق بينهما ولكن مع الشرايط **جماعة**

المختص الثالث
في صلاة العيدين

فلا تشرع بعضها فرادي **ومع** **تعد** **الحضور** مع الجماعة وان كان الامام حاضرا او اختلا
الشرايط ويجوز بقدر البعض **تستحب** **جماعة** **وروي** الجمهور ان حضر في المشرك
المندوب لا انها عبادية قد اشتملت على تعظيم الله تعالى فان احضرها بطيها فاحتب
كالحج وفي الصحيح عن النبي قال شئنا ان يبعث الله عليه السلام عن الرجل لا يخرج يوم العطر والآخر
اعليه صلوة وحده قال نعم **وروي** محمد بن الحسن بن الميثران عن بعض اصحابنا قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة العطر والآخر فقال صلها ركعتين في جماعة وغيرهما غير
وظاهره جواز الجماعة وان اشتملت الشرط وطهرت الى عقيل والصدوق سئل
نبوت الامام وجوبها واستحبها **لهي** محمد بن حاتم عن احمد بن علي بن السلام قال
سالت عن الصلاة يوم العطر والآخر فقال ليس صلوة الاعم امام **وقرب** منها محكي
زارقة ومن من يحي عن ابي جعفر عليه السلام ويكن حملها على نفي الوجوب جمعا بين الادلة
منع ابو الصلاح من الجماعة مع فقد الشرايط **وروي** ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام لاصولة في
العيدين الاعم امام فان صلته وحده فلا بأس وهو ضعيف على ان المراد منها انها اذا
كانت فريضة لا تكون الاعم امام وتصلبها المنفرد ركعتين كما يصلي في الجماعة الا انه لا يخطب
لاشقا المختص **ويأتي** على انها ركعتان مع الانفراد كما في الجماعة مضافا الي رواية
عبد الله بن الميثران السلف صحبة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في لم
يشهد جماعة الناس ولم يصل وحده كما يصلي في الجماعة **ودعه** ابن الميثران وعلى بن
بابويه الى انها تصلى مع الشرايط ركعتين ومع اختلاها **وروي** عن علي بن النعمان
انه قال **من** فاسته صلاة العيدين فليصل الشرايط ابن بابويه يجعلها تسليمة وابن الميثران
تسليمتين وفي المستدصغف وقيل ان في الوجوب سقط اعتبار رتبة العيدين من غير
وكيفية **ان** **يكثر** **لافتتاح** غنيت النبوة **وتقرأ** **الحمد** **وسورة** **منا** **وسب** ان يكون
سورة **الاعلى** **لم** **يكثر** بعد الفراغ من التزكوة **وقيل** بما شأنا والافضل ان يقل عن اهل
البيت عليهم السلام لانهم اعرف بكيفية العبادات وما ينبغي به العبد ربه لاستغفاره
علومهم من الوجي فمن علي عليه السلام انه كان اذا اكثرت العيدين قال بين كل ركعتين
استهذنا لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله
السم اهل الكبرياء والعظمة واهل الجود والبروت واهل العفو والرحمة واهل التوفيق والمغفرة
استلک في هذا اليوم انزي جعلته للتسليم عبدا ومحبا صلى الله عليه وآله فخرنا ومن بعدا

تسلي على محمد وال محمد كفضل ما صليت على عبد من عبادك وصل على ملائكتك ورسلك واغفر
للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم اني اسئلك من خير
ما سألك عبدك الصالحون واعوذ بك مما استعاذ منه عبدك المثلثون ومثلهم عن ابي عبد الله
عليه السلام لكن لم يذكر الشهادتين وظاهر كلامه الى الصلاح انه شتمين اللهم اهل الكبرياء
الخطايا وهو مدحهم بالصالحين والبراهمة من ذلك والسئل مختلف فلا تخلف فيه شيء وصححه محمد
ابن مسلم عن احمد بن علي بن السلام قال سالت عن الكلام الذي سلك به فيها بين الكبارين
في العبد من فقال ما شئت الكلام الحسن ولكن كل من التكبير والقنوت **حج** ما شئت
عقبت كل كبيرة فتونا **وبكر السابعة** بعد النزاع عن التكبير الى مسنة تكبير **استجاب**
للكوع وبرج لم يجد محمد بن علي الوجه المذوق لم يقيم الى الركعة الثانية **فتنبرأ الحمد وسورة**
قائ وبسبب ان تكون سورة **الشمس** لم يكبر **ويكبر** بما شئت اي اربع تكبيرات
واربع فتات عقيبت كل كبيرة فتون **لم يكبر الى مسنة** تكبير **استجاب** **للكوع وبرج** لم
يجد السجدة **ويشهد ويسلم** فقد تضمن بيان المصنف للتكبير من احدى ان
التكبير والقنوت في الركعتين معا بعد النزاع وهو المشهور المنصور به وقال المرتضى وابن
ابن عتيق وابن حمزة وابن ادریس وابن بابويه والمفيد والصلاح وابن البراج وابن
زهره **الا** ان السجدة المرتضى قال فاذا قام الى الثانية كثر وقرا لم يكبر ابدا في بعد النزاع وكذا
قال المفيد والصلاح وابن زهره وابن البراج ولعلهم ارادوا بالتكبير السابق
على النزاع في الركعة الثانية تكبير القيام اليها **والمتحدث** محمد بن يعقوب بن حمزة عن ابي عبد الله
عليه السلام لم يقرأ في الكتاب ثم الشمس لم يكبر حتى تكبريات ومكبر الى قوله لم يقرأ في الكتاب
وهل انك لم تكبر اربع تكبيرات وكذا ما وثقه سليمان بن خالد وصححه ابي بصير عنه عليه السلام
وعدة اخبار اخر **وقال** ابن الجنيد بكبر وتعت في الاولى قبل النزاع وفي الثانية
بعدها وبروايات حملها الشيخ على القيمة لما اقتضاها مذهب العامة **وه** على
ابن بابويه ان التكبير الزايد قبل النزاع في الركعتين معا وهو صنف **الثاني**
كثيرة التكبير الزايد وهي الشمس في الاولى والاربع في الثانية فيكون الزايد على المقادير
هو ثمان الشمس وابن الجنيد وابن حمزة وابن ادریس والحقق واكثر الاحباب
وهو المنقول لرواية يعقوب بن يعقوب عن الكاظم عليه السلام انه قال لم تقوم فيكبر
يكبر اربعاً لم يكبر بالثامنة **وقال** المفيد وابن بابويه والحق والحق وشمار
التكبير

التكبير والقنوت في الاولى خمس وفي الثانية ثلث **وا** قراءة الاعلى في الاولى والشمس في
الثانية **يقول** الشيخ في المبوط والنهاية وابن بابويه في المغني ومن لا يحضره الفقيه وابن ادریس
وابن حمزة لرواية اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام **وقال** في الخلاف في الاولى
في الثانية اثنا عشر وهو قول المفيد والمرتضى والى الصلاح وابن البراج وابن زهره واخا
في المختلف لصححه جميل بن دراج ومعوذ بن عمار **وقال** في القولان مشهوران والمفتد
الجعفي بينهما فتذكر الفضيلة بكل منهما **وقال** علي بن بابويه عن ابي عبد الله في الاولى اثنا عشر وفي
الثانية الاعلى **وقال** الحسن بن علي بن فضال في الاولى والشمس في الثانية والخلاف انما هو
في الافضلية دون الجواز كما لا يخفى **فروع** الاول لا يفتت بين ركعة الافتتاح
والتكبير للعيدين قلنا لا تقدم لان القنوت لما يكون من تكبير في العبد ومكبر الافتتاح لا
يكتف بالبعد الثاني **لوشى** التكبير قلنا لا تقدم حتى يشرع في الركعة فان قلنا
بوجوب قطع الركعة وكثر لم استأنف الركعة وان ذكر بعد النزاع من الركعة قبل الركوع كبر
وهل يعيد الركعة اشكال بين من وفوعها موقعها ومن يعدل التكبير ولم تذكره حتى
ركع سقط وحدها واحدا **الثالث** علي ما اخترناه من تاخير التكبير لوشى او بعضه
ذكر بعد الركوع لم يلفظ لغوات محله ولا يقضيه سواء لوجوبه او باستجابته **وقال**
في الخلاف قضيه بعد الصلوة **وقتها** من طلوع الشمس الى الزوال وفاق للشيخ في
المجمل والمرتضى وابن ادریس واكثر الاحباب بل كان ينبغي ان يجمع منهم عليه **وقال**
الشيخ في الخلاف ان ابن عتيق وقتها بعد طلوع الشمس لرواية سما عنه **وقال** في المبوط
اذا ارتفعت الشمس وانشطت وبر **قال** احمد بن حنبل والاول هو المنقول لعلنا به
الاشهر وختمه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام **قال** ليس في الغطر ولا في الاغنى اذان ولا
اقامه اذا طلعت الشمس فاذا طلعت حرموا ولاديب في استجابنا خيراها الى ان
تبيت الشمس لسفران سعي الحضور وقت الخروج بعد طلوع الشمس كما قال الشيخ
وابن الجنيد لرواية زرارة وسماعه وظاهر المفيد وابن البراج في الجملة لا يخرج قبل طلوعها
فاذا طلعت صبره حتى لم يصلي يوم وساروا الى مغفرة من ديك وعارضه المصنف بان
التعقيب في الصبح في المذاهب الى طلوع الشمس اولى وفي المتن في تحت الخروج الى المصل
بعد انطاب الشمس بلا خلاف ولعله اراد استحباب اتيانها بعد الانطاب وسبب تأخير
الخروج يوم الغطر من الخروج يوم الاغنى كما قاله في المتن في الاغنى اجماع العلماء عليه لان الغطر

قبل الصلوة والاضحية بعدها فاستخف بها خبر الصلوة في الأول التحليلها وتقدمها في الثاني
للنهي بالاضحية ولا تسخف ان تعلم في النظر قبل الصلوة وفي الاخي بعدها فاما سبب
التحليل في الثاني دون الاول **وروي** الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه كتب الى عمر
ابن حانم اذا قرأ صلوة العطر وتجلد الاخي **ولما كانت** تخرج وقتها لم تقف في المشهود
وجوبها ولا ندبها فرضا كانت او نفلا عما كان الفوات او سهوا استمع من فائته الخطبة
اولا لما تقرر في الاصول ان الاخلال بالوقت لا يفسد الصلوة ولقولنا انما في الصلاة
من لم يصلح الاعام في جماعة يوم العيد فلا صلوة له ولا قضاء عليه **وقال** الشيخ في
التعديت من فائته صلوة العيد لا يحل عليه القضاء ويجوز له ان يصلي ان شاء ركعتين وان
شأه اربعاً من غير ان يقصد بها القضاء **وقال** ابن ادرس سمعت قضاها وقال ابن
الجوزي من فائته ولحق الخطبة صلواتها اربعاً **وقال** ابن حزم اذا فاتت لا يرد قضاءها
الا اذا وصل الى الخطبة جلس تحتها **وروي** ابو الحنوف عن ابن عبد الله بن سلام
من فاتته صلوة العيد فليصل اربعاً ورباً كتحريم يوم نزل النبي صلى الله عليه وآله من فاتته صلوة
فليقضها كما فاتته والاول هو المنقول **وحكم السمر** على من كتب عليه **بعد طلوع الشمس**
قبل الصلوة لاستلامه تقويم الواجب ولو كان في طريقه من يصلي العيد وثيق بادر كل صلوة
معهم في الظاهر حيازا للشرع ومقتضى نظيره في الجمع **وبكره** بعد التجر قبل طلوعها للاستلام
تقويم الواجب بعد قربه **وروي** الى بصير عن ابن عبد الله بن سلام اذا اردت الشخص في
يوم عييد فانجز الصبح وانك في البلد فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد ولما لم يعقل تحريم الخروج
حين ان الواجب منتهي محل النهي على الكراهية ولو كان بعينه ومن موضع الصلوة ما يجامع معه
الي السعي قبل طلوع الشمس في حرم السفر حينئذ اشكال نبيا من قد سبب الواجب باعتبار
الوقت ومن كونه السعي حينئذ مقدم الواجب **وكذلك** لا قرب عدم التجر لان وجوبه يحصل
المقدم انما ينشأ بالوجوب الاصل ولا وجوب في ذلك الوقت **ومثل** القول في الجمع لا يحتاج
الي السعي اليها قبل الزوال **والخطبة بعدها** بالاتفاق وعن ثلثين من علماء الدين ان عليه
عليه السلام والخطبة بعد الصلوة وفي الصحيح عن يعقوب بن مطين عن عبد الصمد بن علي بن بكير عن عبد
للصلوة قبل الخطبة الحديث وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله قال والمواظاة
الذكر يوم الاخي والعطر بعد الصلوة **وروي** الجمهور عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وابا بكر
وعثمن وعليهما كانوا يصلون قبل الخطبة وتقدمها ربعة عتامة او مرة واحدة في الصحيح عن
محمد بن

محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام ان اول من احدث من هذه الخطبة في المدينة فانه لما احدث
أحداه كان اذا فرغ من الصلوة قام الناس ليسمعوا فلي اذ ذلك قدم الخطبتين واحتسبوا
للصلوة **ومثل** روي معاوية بن عمار عن ابن عبد الله بن سلام **وروي** طارق بن شهاب قال
قدم مروان الخطبة قبل الصلوة فقام رجل فقال لخالته الشدة كانت الخطبة بعد الصلوة فقال
ترك ذلك يا ابنا فلان فقام ابو سعيد فقال هذا هذا المكي فمضى فمضى عليه **قال** ابن ابي عمير
صلى الله عليه وآله من راي منك منكرا فليكره بيده فان لم ينطق فليكره بلسانه فان لم ينطق
فليكره بتعليقه وذلك اضعف الاعيان واحتلف في وجوب الخطبتين فذهب ابن ادرس
والمنصف الى الوجوب وظاهر كلام اكثر اصحاب الاحتياط وصريح به في المعبرين وعيا
الاجماع عليه وليس في الاخبار وجوب ولا ندب وربا كتحريم الواجب بدو او النهي والايام
صلى الله عليه وآله عليه على فعلها **فجاء** **باب** ان عليه السلام كان يداوم على فعل المذنب
وخصوصا المتكاد كما يداوم على الواجب وكذا الايام عليه السلام وفي الذكر والصلوة على الواجب
احوط وهما خطبتي الجمع في جميع ما تقدم غير ان الاعام ينبغي ان يذكر في خطبة العطر ما
يتعلق بالخطبة ووجوبها وشرايطها وقد اخرج وجوبه وسخفه وفي الاخي ما يتعلق بالاضحية
من وجوب وجوبه وصحة **والا فاضل** ان يخطب في العطر وفي الاخي ما يتعلق عن امير المؤمنين
عليه السلام من خطبته فيها وقد اوردتها ابن بابويه في كتابه **واستماعها** **محتجب** لما
فيه من الانتفاة وخصوصا مجلس الذكر والعبادة المؤدي الى اقبال القلب على الله تعالى و
ليس واجب اجماعا وكذا الحضور وعن عبد الله بن ابي قال شهدت مع رسول الله
صلى الله عليه وآله العيد فمضى الصلوة قال انما يخطب من احب ان يخطب في خطبة فيجلس
ومن احب ان يذهب فليذهب **ولو اتفق عيد وجمعة** **فكثير من صلى العيد في**
حضور الجمع فيصليها واجبا ودرجة فتتقطعا ويصلي الظهر فمكون وجوبها عليهما
وعلى ذلك اكثر الاخي **بالتحريم** **الخطبة** انما سأل ابا عبد الله عليه السلام عن العطر والاخي اذا
احتج يوم الجمع قال احتجنا في زمان علي عليه السلام فقال من شأنا ان يا في الجمع فليات وتما
تعد فلا يتبره واصل الظهر **وروي** مسلم عن ابن عبد الله عليه السلام قال اخرج عبد الله
على عهد امير المؤمنين عليه السلام فخطب الناس فقال هذا يوم احتج فيه عيدان فمن احب
ان يحج سحفا فليحج ومن لم يفعل فان له حصنة وخطبة عليه السلام خطبتين جمع فيها خطبة
العيد وخطبة الجمع **وروي** الجمهور عن زيد بن ارقم قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله والعيد

ونقله صلى الله عليه وسلم في سجدة يوم مطر وروي همام بن منة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال الخرج يوم العطر والاشج الى الجبانة حتى لمن استطاع الخروج اليها ويسجدت مباشرة
الارض ملوة الصبر لا حائل وقدر روي العنبر عن ابي عبد الله عليه السلام اني سمعت يوم العطر
فامر يروها وقال هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة ان ينظر فيها افي السما
ويضع جبهته على الارض وهما دليلان على استجاب مباشرة الارض بجميع اعضا المصلي وان
كان في هذا الخبر كسر لخصه لما نزل في عدم الخرج والوقار في الشئ من طهائرها وثباتها
في الاعضاء من غير استعجال ولا حركه نزل في عدم الخرج والوقار في الشئ من طهائرها وثباتها
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك في عيده ولا في جنازه وان عبيد الله بن زياد قال من شئ
ان ياتي العبد ما شئنا وروح ما شئنا وعنده عليه السلام من اغبرت قدماه في منبر الله جرحها الله
على النار ونزل ان الرضا عليه السلام خرج صلوة العبد في جرح انسان في عهد لما من حافيا ولا
فرق في ذلك بين الامام وغيره لعموم الادله وظاهر عبارة التواتر اذ اختصا من سجدتها المشي
والخفا بالاعلم وهو جليل ولو كان موطنه بعيدا من المصلي جاز الركوب قطعا للصورة وكذا لو
كان عاصيا او ذاعيا ولكن حال حروجه عن كعبه كعبته **ذكر** الله تعالى مشركا عليه في طهرته كما نقل
عن الرضا عليه السلام وروي ان المأمون شفع في المشي والخفا والتواضع والركوع **وان يطهر**
بغسله ياء وسكون الطاء في العين مضاعف فطمح بكبرها مثل علم اي يكمل قبله في قدر حروجه
الي الصلوة في يوم العطر **وبعد** اذا عاد في الاخي ولكن ما يعني به وذلك لان الاطفا في
العطر مغرب للفصل منه وبين الصوم من حيث الجادة اليه لجهل الغنم بالامر والمنازعة اليه
وفي الاخي لما مودبه الصلوة لا غير فاستحبت المباداة اليها ولان الاكل من الاطعمة مستحب
وهي لا يكون الا بعد الصلوة وفي الحسن عن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اطعم يوم العطر قبل ان
تخرج الى المصلي وروي ابو جراح المدائني عنه عليه السلام قال اطعم يوم العطر قبل ان تضلي والاطعم
يوم الاخي حتى ينصرف الامام وروي الجمهور عن بريده قال كان النبي صلى الله عليه وسلم والرايح
يوم العطر حتى ينظر ولا ينظر يوم الاخي حتى يصلي رواه الترمذي ولو لم يند على الصبر في الاخي حتى
يرجع جاز ان يطعم قبل الخرج للحدوث في الباقي عليه السلام لان كل يوم الاخي الامن لا يخفى ان قوله
وان لم تقو فعند روي في الاطفا في العطر على الخلو كما قال جماعة من الارباب لما روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل قبل حروجه في العطر فقلت ثلثا او خمسا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
وفي الترمذي افضل الخلاوة السكر وروي شاذ ان لا ينظر فيه على الترتيب الحثيث المشهور

والكوي

والكوي ابن ادريس استنصفا الرواية وقال الا فضل السكر وسقط في الكوي لموازاة ان يكون
به علة محتملة في الطين على الاطلاق الا ما خرج به من الاستنصاف بالتربة الشريفة وحتى
جاز التنازل في الاخي وزهد المحبة **وعلم** بكسر الميم وفتح اتي الموصلة بعد الوفاء **من طين**
في العطر ويكره نقل المني من الجاهج الى العطار **العلم** لروي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل منه و
كره الا يعلو عليهم السلام والسمانة وعن ابي عبد الله عليه السلام لا يركل المني من موضع ولكن يصنع
للأمام شئ يشبه المني من طين فيقوم عليه فخطب الناس ثم ينزل وهذا الحديث دال على المظنين
معا ولو لم تكن خشية او حياءة وموهمها ذات الشئ وان كان المنقول أولى ولو ثبت المني
في سجدته بحيث يحتاج نقله الى تغيير في الوقف حرم نقله قطعا **والكبيرو في العطر غيب اربع**
صلوات **اولها المغرب ليلة** اي ليلة العطر واخرها صلوة العبد واصلها بان يا بوب الي
ذلك ظهر في يوم العطر فكبير عنده غيب سنت **وفي الاخي غيب تسعة عشر** صلوة
ان كان نجي ناسكا ومن الاحتجاب بين لم يفرق بين الناسك وغيره في ذلك من كان بها كما
هو المأخوذ من اطلاق العبادات هنا **اول** اي اول العدد المذكور **ظهر العبد** واخره صلوة
في اليوم الثالث من ايام التشرية **وفي غيرهما** اي غير معنى الاصار **غيب عشر** صلوات اخرها
صبيح ثاني التشرية **روي** محمد بن مسلم في الحسن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قول اشترى
وجعل وذكر الله في ايام حدود قال التكرير في ايام التشرية غيب صلوة الظهر من يوم
التحري الى طلوع الغروب الثالث وفي الاصار غيب عشر صلوات ومثله روي في الحسن عن ابي جعفر
عليه السلام علي الاحتجاب بعتق الاخي بدهو المنقول لرواية سعيد النقاش عن ابي عبد الله
عليه السلام ان في العطر كسيرا وكثرة متون قال قلت دايه هوقا لي ليلة العطر في المغرب
والعشاء الاخره وفي صلوة الفجر وصلوة العبد واذ ثبت الاحتجاب في العطر ثبت في الاخي
لعدم القابل للفرق وذهب المرتضى وان الجنب الى الوجوب لنزله تعالى ولكن الله اعلم
ما هدمكم واكروا الله في ايام حدودات والامر للوجوب ونقل المرتضى فيه الاجماع ايضا
والجواب **ان الامر** قد نزل للندب فيعمل عليه هذا المصنف القول بالوجوب وندوره
واشتغالها القول بالاحتجاب عند كثر العمل علي ان قوله تعالى وتكبروا لله عبيد من كونه اقرب والافق
منوع وكسبه يحتمل في مثل هذه المسئلة التي يمكن ادعاء الاجماع على القول بالمقابل وصحته على ما
هو المشهور والله اعلم من لا اله الا الله والله اعلم ما هدمنا ولم الحمد على ما اولانا وبزبد في الاخي
ورزقنا من جهل الانعام وقيل كسبه في اول ثلث لاله الا الله والله اعلم ما هدمنا ولم الحمد على ما اولانا

وقيل كثر في أول تكبيرة بعد لاله الا الله واسم أكبر ينزل وسرا لمجد وقيل غير ذلك وأما ما
مختلف والجل جستن وسقط دفع الصوت بها غير المارة والخشي لما فيمن اظهرها رتلا
وسيتوك فيمذكر والاشي والمنفرد والجمع والمناظر والمرو العبد لهم الاخبار روتها
صلوة من تلك الصلوات كثر في قضايتها ولوعدها بام الشرف وتوسى الكبير خاصة التي بحيث
ذكره لو كان عليه سجود السهو آخر التكبير الى ان يسجد اتفاقا ولا يفسد ككل الحديث بينه وبين الصلوة
لان ذلك غير مقر وطا بالطهارة في رفع يديه الحديث **وكبره التقليل بعد** اي بعد صلوة
العبد الى الزوال **وقيل** اذا أوفضا كلاما والمأموم اجماعا مما لا يحجز زوايه عن وجهه
عليه السلام لمين قبلها ولا بعدها صلوة ذلك اليوم الى الزوال وعن معونه من ثمار عن النبي
عليه السلام قال سلمت من صلوة العبد فقال ركعتان في كل ركعة ولا بعد شي وعن علي عليه السلام
انه راى فتوى يصليون قبل العبد فقال ما كان هذا يفعل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولا تكبر
قصة العز بغيره **الابن** صلى الله عليه وآله فانه يجلي ركعتين في قبل خروجها الى المصلي
لرواي محمد بن الفضل الهاشمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ركعتان من اثنتي عشرة ركعة في
موضع الاباء لم يدر يجلي في سجود رسول الله صلى الله عليه وآله في العبد قبل ان يخرج الى المصلي وبين ذلك
الاباء لم يدر ان رسول الله صلى الله عليه وآله في الركعة وهو الحرب يدرك على المصلين معا واخي ابن الجنييد
بذلك كل مكان يشهد به المصلي بالمسجدين والتخصيص بالدينه في الرواي حجة عليه ولو ثبتت
صلوة العبد في المسجد لعدت بصلوة المصلي في الصلاة فليدعي وان كان الامام يخطب ولا يصلي العبد
لاننا نرى ان لا الاشتغال مع الامام بما أدركه لا فضا فانه لو يصلي تحية المسجد لانه موضع
ذكره وبين موضع صلوة العبد قال في التذكرة **المخصص الرابع في صلوة الكسوف**
اي كسوف الشمس والقمر في كسوف الشمس تكسوف كسوف وهي كاسفة وكسفتها الله تعالى ولا
يتعدى قال جريري الشمس كاسفة ليست بطبيعة تنبكي عليك نجوم الليل والقمر
وكذلك تكسوف القمر الا ان الاجود فيه خسف القمر كما نص عليه قبل وربما قيل خسفت الشمس
وهو موجود في بعض الاخبار وقد قيل الخوف لذهاب بعض الكسوف لذهابها كلها
وانكر بعض أهل اللغة ان كسفت الشمس وتنبه الجوهر في الى العاصم وجوزوه بعضهم والاخبار
ملونة بلفظ الانكساف واصناف المصنف هذه الصلوة الى الكسوف مع كون بعض سببها لانه
الاشهر في التنبه في ان في وجودها بغيره من الاحا ونسب خلافه ولو ثبتت صلوة الايات
كاصنع الشهيد كان أولى كالاخي وجوب الصلوة على الاعيان ككسوف القمر من ذلك
اهل

المقصود بالجمع
في صلوة الكسوف
روى عن عبد الله بن

اهل البيت عليهم السلام واطبق الجمهور على ان صلوة الكسوف سنة واكثرهم على ان خسوف
القمر كذلك **وقال** ما كثر خسوف القمر سنة ونقل عبد الله بن الحسن بن ابي حمزة عن ابي بصير
على وجوبها مضافا الى اجماع الصحابة في قولها في الايام والاشهر والاعيان في كل سنة
اسم جميع الايات وحققها بين ذكر السجود له عند ذكرها والنسب في الصلاة والصلوة عند سببها
فكان ذلك بما تأمنه ليلها كما لا يروى عن علي بن عبد الله قال سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام يقول انه لما
قبض ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله ان كسفت الشمس فقال ان من كسفت الشمس لغدا من
رسول الله صلى الله عليه وآله فصدق صلى الله عليه وآله المنبر فمدا يده وانى عليه ثم قال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا تكسفن الا موت احدهما والحيوة فاذا انكسفتا او واحد منهما فصول لم تزل
فصلنا بان صلوة الكسوف وجوب منها رواه الجمهور عن علي بن عبد الله عليه السلام وفي الصحيح عن
محمد بن جرير عن ابي عبد الله عليه السلام قال هي في ركعتين **حج** على كل خلف من ذكره وانتي وحيد
وحاضروا مسافر **عند كسوف الشمس والقمر وعند الزلزلة وهي رجفة الارض وعند الآيات**
المخوفة جمع آية وهي العلامة منبذ انك لا استجاب المذكورة لانها علامة على احوال الساعة واحا
وزلازلها وكسوف الشمس والقمر وكان في تأخير ذكرها ما عده فان جميع آيات فينبولوا في الايات
والنوع المظهر السورة او الصقرة او الحربة او باقي احا وبها الشا كما نظمه السورة او الصقرة المظهر
عن النوع والنوع العاصم زيادة على المعهود وان التفتت عن الالوان والصبر وغير ذلك من الآيات
التي رجع عن قول العادة وصار ذلك ما من شأنه ان يخاف منه معظم الناس والامر بانها
مطلوب العتق والنسبة الى الشا والمشتد في وجوبها للجميع صحيح زوايه ومحمد بن ابي قالا قلنا
لاني صغير عليه السلام هذه الرياح والظلم التي تكون نصلي لها فقال كل احا وبها الشا من ظلمة اوز
او فزع ففضل لها صلوة الكسوف وفي الصحيح عن عمر بن ابي نير عن الفضل زوايه وبريد ومحمد
ابن مسلم وقد ثبت عنهم جميعا بالهط عن كلبي عليه السلام ومنهم من يحد من صلوة
كسوف الشمس والقمر والرجف والزلازل عشر ركعات واربع مجزات ولان مدار الوجوب الحزف وهو
مشترك روي ابن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه اذا هبت ريح سورة او صفر او حمر او غمر
رجفه واصفر وكان كلتي باب الوجوه حتى ينزل من الشا قطرة مطر فيخرج اليه لونه وتقول لها اقم
الرحم واقصر كسفي في كثر كسفي والكسوف والزلازل والرياح المخوفة والظلمة الشديدة ونسب ان ذلك
وحضرها ابن حمزة في الكسوف والزلازل والرياح السواد المظلم ولم يذكرها في الصلوة سوى الكسوف
والخسوف التبعي في جميع الاحا وبها كما هو منطوق الرواي لا اشتراك الجميع في علة الخوف واحا في ح

ما في النعم بان النبي صلى الله عليه واله نقل عنه انه صلى الكسوف ولم ينزل عنه ولا غيره وبما صالة
بركة البركة مدفوع بالمنع من عدم الصلوة وعلى تقدير التمسك لا يدل على عدم الوجوب لموار عدمه
وقوع السبب والصلوة لما يجب بوقوعه لا بالصلوة بل بالصلوة في وقتها ولا يجب كسوف
الكوكب ولا كسوف القمر بها لا بالصلوة بل بالصلوة في وقتها ولا يجب كسوف القمر بها لا بالصلوة بل بالصلوة في وقتها
كل ركعة خمس ركوعات اتفاقا فاما في كل ركعة اربع ركوعات وكيفية ان يكون
اليها ركعتان كالجزء وقيل الشافعي واحمد وما كان في كل ركعة ركوعان وكيفية ان يكون
لا جهرام غنيت البيه المشتملة على جعل الرب من كسوف او زلزلة او غيره اذا كان في ركعة واحدة
بقراءة الحمد وجوبا عينيا **وسورة** كما لم تكن السور شأ وجوبا كغيرها بينها وبين قراءة البقرة كما
ستعرف ثم **يركع ثم يقوم** مطلقا **فتقرأ الحمد** وجوبا خلافا لابن ادریس فان ذهب الى الاحتياط في
بان الركوعات الخمس لركعة واحدة وهو صفيح في الغنة لثبات الركعة الواحدة والاحتياط في الركعة الواحدة
سورة كما لم يكن **ركعتان** على الوجه المختار ثم **يقوم** فصلي الركعة الثانية
كذلك ويتشهد ويسلم وهذه الكيفية افضل لغيرها **وتحوزان بقراءة بعض السورة** ولو اية لا اقل
من ذلك **فيقوم من الركوع فينتقل الى القيام** الثاني ان شأ من غير ان **يقرا الحمد** ثم **يركع** ثم **يقوم** فيقرأ
الحمد وسورة او بعض سورة وهكذا وان شأ لم يقرأ في قيامه الثاني ومقتضى الجمع **ورفع السورة**
على الركعة الخمس الاولى فينتقل الى القيام الخامس **وكذا السورة في الركعة الثانية** اي ان يركع
على الركعة الثانية فينتقل الى القيام العاشر **فكل الجزى في الخمس العاشر وسورة** موزعة وكثرة
الجزى الخمس والسورة خمساً ولا وسطا ما بينها او هو مختلف والمتشدد في جواز كلتا الصورتين كما
رواه الشيخ في الصحيح عن ابيه عن عليهما الزيادة لا سيما فكثيرا فتحتاج الصلوة ثم تقرأ
أم الكتاب وسورة ثم تركع ثم ترفع رأسك من الركعة فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع التامة ثم ترفع
رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع التامة ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة
وسورة ثم تركع التامة ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم تركع التامة ثم ترفع رأسك من الركوع
رأسك قلت سمع السبل حمده ثم تحرك ساكناً فتسجد سجدة ثم تقوم فتصنع كما صنف في الاولى قال
قلت وان هو قرأ سورة واحدة في الخمس فقرأها بينها فقال اجزأته أم القرآن في اول مرة و
ان قرأ خمس سور في كل سورة أم القرآن ولو قرأ في إحدى الركعتين دون الاخرى جاز في سجدة
وجوب قراءة الحمد اذا قام الى الثانية واذ كان سجدة في الاولى فبعض سورة كما لو كان قد قدام سورة
قبله في الركعة لم يكن في الركعة الثانية على ما حكى وان شأ في غيرها فان يقرأ عليها وجوب

سورة كاملة غيرها في جملة الخمس وتسمى عن بعض سورة في الغنم بعده من الزيادة من موضع
الغنم ومن غيره من السورة متعقبات ومن آخر ومن غيرها **وهل يجب** الجهر فيها عند الاولي فيها
ويجب مراعاة سورة كاملة في الخمس كما استأنا اليه **وفيهما في كسوف الشمس والقمر من حين ابتداء**
الكسوف بالجماع العلق **الي ابتداء الاكليل** وفاقا للثخين وسلا وادريس وابنه حمزة و
الحق في المشايخ ومختصا بصحبه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ذكرنا الكسوف والقمر
وما تلقى الناس من شدة قال فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا انجلي مشرئ فورا انجلي ولن وال
الحذر وحصول رد الزور وقال ابو الصلاح وابن ابي عمير المرفوع على ما يلوح من كلام المصنف
في المشي والحقق في المعتبر والشهيد في البروس وشيخ الحق في قوله الى تمام الاكليل وهو القول
لا منداد الخوف الى ان انجلي ثم يبدؤ وقت الصلوة لاستبداءه ولو اريد ان يركع الى عبد الله عليه السلام
قال ان صلوات الكسوف الى ان يذهب الكسوف عن الشمس والقمر وتطول في صلواتك فان ذلك المختل
والذهاب انما يكون بالاكلا التام ولنزل ان عبد الله عليه السلام في رواية موهوبة من غير اذا فرغت
فان ان انجلي في غير ذلك كان الوقت قد خرج لتشرع في الاعادة وجوبا او احتياطيا كما علمنا من انما
لا تشرع بعد تمام الاكليل قطعا **وروي** الجمهور عن النبي صلى الله عليه واله فاذا ارادتم ذلك فاقرأوا
الى الصلوة حتى انجلي **واجيب** عن خبر حماد بن عثمان بان يركع ان اراد التروي في الزلزلة
لابيان الوقت فلا تجزئ فيه حينئذ **فلو قصر** زمان الكسوف عنها **استطعت** قطعاً اذا وقع سواها
ركعة ولا لا سيما انه عليه الصلاة والسلام في وقت الاستسعا **وكذا في الرياح والاضاوي** غير الزلزلة
اذا كان الغالب فيها استساع الوقت لعل الصلوة في وقت قصير الوقت على خلاف الغالب اما
اذا كان الغالب فيها قصر الوقت عن فعلها ففيها كما انزل في نصيحة العباد وان سكنت كما ان
افق به المصنف في المنتقى والخبر بروشني الحق وعلمه لان هذه الاشياء علامات للوجوب واستساع
له لانها اوقات وقفا هو المصنف هنا سترها للوجوب فيما عدا الزلزلة مطلقا كما هو مقتضى السهيد
في البيان وشيخ الحق في بعض تعليقاته **واجيب** في الذكر الى ما عدا الكسوفين بالزلزلة في
الوجوب مجرد التنبؤ وان لم يسع الزمان لعل الصلوة في ما لا وجه للتخصيص بالزلزلة اذ ليس
العلامة على قصر الزمان كنب الغالب وهو صادق في غير هاتين الاضائتين وفي الحقيقة في الضمائر
زيادة على كون هذه الاضائتين اسبابا للوجوب ومن ثم بالغ بعضهم واحتمل في الكسوفين ذلك ايضا
واواما البرهان في المعتبر والفتاوى المستوفى في الزلزلة وفيما قصر زمانه غائبا لما في هذه الوجوب
للقاعدة الاصولية من استساع الصلوة في زمان لا يسع **فمن** لو لم يلبس ركعة

فصا عذرا ثم خرج الوقت احتمل ضيقا وجوب الاتمام لمؤمل عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد
ادرك الصلوة ونحوه تعالى ولا ينطبق اعماكم واحتراما عذره لظهور الاستحباب في الخبرين وقدرها و
عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة الى آخره المراد به في وقت منسحب للصلاة في اصل وضوءه والتمسك
في الآتي المراد به الشرعي وهو الصحيح **ولو تركها** اي ترك صلوة الآيات مع تحقق كونه مخاطبا بها
عذرا ونسبنا اي حتى خرج الوقت **فصاها واجبا** سوا في ذلك الكسوف وغيرها واجبا بالاحتراف
الغرض وعدم لانها في غير فانت فوجب فصاها كما تحس وتعلم قوله عليه السلام من فاتته صلوة
فربما لم يقصدها اذا ذكرها وقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها لم يقصدها اذا ذكرها
وروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الكسوف انما يستتظف الرجل لنفسه ان
يصلي فليغتسل من غير وضوء الصلوة وان لم يستتظف ولم يصلي بالكسوف انما يغتسل من غير وضوء الصلوة
بغير غسل وعن علي بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الكسوف انما يستتظف الرجل لنفسه ان
يفعل كذا وكذا وهو يروي على الفتاح مع الحديثين اولى وقيل **الشع** في انما يرويه
المحدث لا يقتضي مع الشبهة وانما يرويه عن احمد بن حنبل ولا يرويه مع عدم الاحتجاج وكذا ابن البراء واطلقه
المحدث في الخبرين عدم الفتاوى احتراق البعض وجوب الفتاوى احتراق الجميع **اما لو جهلها فلا**
فتا عليه لعدم محالها فلا دليل **لا في الكسوف** فانه كسب فتاها على من لم يعلم بالاعتدال
الاختلاف **سفرها احتراق النقص** صحيح زكاة ومحمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الكسوف
الشمس كلها ولم تعلم علمت فليكن الفتاوى وان لم يحرق كلها فليكن عليك فتا **وروي** عن
عنه عليه السلام ان الكسوف انما يغتسل من غير وضوء الصلوة فان كان قد احترق كله فليكن الفتا
وان لم يحرق كله فلا فتا عليك **وفصل** المرتضى فاجب الفتاوى فواضح عدم العلم بالاحتراق
بعضه وجماعته ان احتراق كله وهو منكر **وقال** علي ابن بابويه اذا الكسوف الشمس والقمر
ولم تعلم فعلك ان تصليها اذ علمت به وان تركتها ستراخي تصعب فاعتدل وصلها وان لم يحرق
مطرقا فتصاها لا تختل وكذا قال ولده في الفتاوى وظاهرها وجوب الفتاوى على الجاهل وان
لم يحرق جميع الغرض لم يغتسل على ما أخرجه **ووقت** صلوة **الزلزلة** وما يشبهها من الآيات
التي لا يسع وقتها فعل الصلوة طائفة **مكة** **الحر** والباعث على الحكم بذلك عدم شدة وقت الشك فيها
فيه وقد وقع الاجماع على كونها من الصلوات الموقته فوجب المصير الى كون ما بعده صالحا
لانها في غير ذلك من التكليف بالاحمال وهو الامر بما في وقت لا سيما كما عرفت **وسبيلها**
ادان **وان سكنت** لا بد من يتعلم الحكم بان وقتها مرة اخرى على انه لا يراى من كونها وقتا لها الا
ذلك

ذلك لا متناع ان يرا دانه موسع هذا القدر صحت انها يجب فيه العزيمة لان يجوز فعلها
خارج الوقت الشب انما هو ضرورة عدم استقامتها فاقصر في انما خبر على قدرها و
الحكم بقا الادا فيها الاستصحاب بالاحتمال في الفتاوى **وسبيل** فيها **الجماعة** كسوفها كانت
ام غيره او عيب الاحتراق ام لا **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام في
جماعة ويتكلموا في الاحتراق فتاوى **وقال** علي ابن بابويه في روي ابن ابي عمير
بعضه اذا الكسوف الشمس والقمر فانه يستتظف من ان يغتسل الى امام يصلي بهم وانما كسف
بعضه فانه يحري الرجل ان يصلي وحده ونفي الصدوق في الجماعة غير الموجب استنفاذا الى هذا
المحدث فان اراد عدم تأكيدها فيه فتاوى **وان** اراد نفي استحباب الجماعة واستحباب المراد في طوبا
بالدليل **والا** الحديث المذكور غيرنا هيض به فانه انما دل على احتراقه وحده لا على استحبابها ولا نزع
فيكون ان ظاهرها ان الجماعة افضل من الانفراد وان كانت دون الجماعة في الفضل اذا علم الاحتراق
كما لا يخفى **والا** **الصلوة** **بغيره** اي بغير زمان السبيل الموجب لها الفتاوى كسوفها كان او شوقا
اورثا وغير ذلك لانها شغرت دفع الحروف ولطيف النور فليبين ان سبيلها مستمر وفي الصحيح
عن الرضا عن ابن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا صلاة لها رسول الله صلى الله عليه وآله والناس
خلعت في كسوف الشمس فخرج حين فرغ وقد نزل كسوفها **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
قال ان صليت الكسوف فالي ان يذهب الكسوف عن الشمس والقمر ونظول في صلوئك فان ذلك
افضل وعن ابن جعفر عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس تلكا الصلوة وطول عتيق
على بعض الغرض من كان وانه من طول القيام **والمرجع** في سعة الوقت الى الظن المشتك ومنه العزم
او قول المجمع العذر بالحارف **والاعادة** **لم يجز** وفقا للشئخ والصدوق وابن الجوزي وان
جمرة وابن البراء واكثر الصحابة لان المطلوب النور مستحق بكر الصلوة لمحصل المطلوب ويجوز
معونه بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا فرغت قبل ان يجلي فاعذ **وقال** المرتضى **لو**
الصلح بالوجوب لظاهر هذا الحديث وهو ما رضى باصالة البركة وما يقضي فعل المأمور به
من الخروج عن العهد لعدم دلالة الامر على التكرار **وروي** عن محمد بن مسلم وزكاه في الصحيح عن النبي
جعفر عليه السلام فاذا فرغت قبل ان يجلي فاقعد وادع الله حتى يجلي ولهذا احتار السجدة في
البيان التبع والتجديد للاحادة فهو استحياء بخبره ونحوه النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام في روايته
عما رواه جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم من صلوئك قبل ان يذهب الكسوف فهو من اجل الاول
الذهب سبيل الجمع بين الادلة **وقال** ابن ادریس لانها دوجوب ولا استحبابا وهو صحيح ه

بالنقص والتمتع في المعادة الوجوب لا الذوق كما في إعادة المنعرج جماعة **وقراءة السور الطوال**
 كالاسراء والكهف والانبيا مع طين سبع الوقت لذلك وعلى ذلك اجماع العلماء **روى** ان امير
 المؤمنين عليه السلام صلاها في الكوفة وقرأ فيها سورة الانبياء والكهف خمس مرات وترك المصنف
 العقيدة بسبعة الوقتين كونهما لا بد منه اذا تجاوز الاطالة على مقدار الضيق كقائما اشعر به ما يافى
 من كصلا الاطالة بعد السبب والاعادة على مقدار عدم الاجتهاد **ومساواة الركوع والسجود**
 والقنوت **للقرآن** في الزمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم في جميع زارة ومحمد بن مسلم وقيل القنوت
 قدر للركوع والركوع والسجود في رواية الى جبر ويكون ركوعك مثل فيركك وسجودك مثل ركوعك
والكبير عند الركوع والانشاء بن كل ركعة كما يكثر لاخذ في الركوع **الاقبال الى حق العاشر**
فيقول سمع الله لمن حمده وعلى ذلك علماء واما اجمع لان التكبير لعظم في الاجلال والبلغ في الاعتراف
 بالاعظم فكان اولى ولان الركوعات في كل ركعة بمنزلة ركوع واحد فكان التكبير في آخرها
 كغيرها من الركعات **والقول** الى عبد الله عليه السلام تركه ويكثر وترفع راسك التكبير لا في الخاضع
 والعاشر فاك تقول سمع الله من حمده **والقنوت خمسة** بان يثبت على كل مزدحم من الركعة فيجمل
 قنوتان في الركعة الاولى وثلاث في الثانية ركعة الركعة في جميع عنهما عليه السلام وزاراه ومحمد
 بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اشارة الى كون الصلوة عشر ركعات وفي التسليم دلالة على
 كونها ركعتين ومن ثم حصل الاشتباه لوشك في عددها نظر الي انها شائبة اوازير المعتقد
 انها شائبة وان الركعات افعال فالشك فيها في جعلها بوجوب فعلها وفي تركها بوجوب
 البناء على الاقل في عدد الركعات مبطل **ولو قنوت على الخاضع والعاشر فهو دون الاول** في
 الفضل افضل من القنوت على العاشر خاصة **وتحريم الوضوء** الكسوف او غيره من الايات **مع**
الحاضرة في مقدم انتهائها لانها فرضان احتملها وقتها مشع فيكثر المكلف بينها اذ
 وجوب احدها خاصة بطلب احدهما لئلا يفتن ما فرض انشاءه او كون ترك العبادته
 الواجبة اولى من فعلها واللازم بتمهيد باطل فكذلك المزموم **بيان** الملازمة ان ما تعين فعله
 ان كان قد صنف وقت لم الامر الاول وان كان يقبح تقدم الامر الثاني لم يسمي بتقديم
 الحاضرة كما هو المشهور لاعتناء الشارع بشاهاها كالإتيان **وقال** الشيخ وكثير من الاكابر يجب
 الحاضرة حتى ان الشئ مانع فحكم في النهاية والمجرب بوجوب قطع صلوة الكسوف بعد الشروع فيها
 اذا دخل وقت من يضيقه فيلزم الفرضية لم يعود الى صلوة الكسوف **وبه** قال ابن ابي عمير والشيخ
 استند الى ما لا يهض حجة **وتقول** ان منهم من يركب تقدم الكسوف ولا يعرف مستنده وما
 اعبره

أصده من قول الشيخ **ما لم تنطبق الحاضرة** خاصة والاخرى خاصة فانك تقدم المصيبة
 منها جمعا بين الحثين وحذرنا من الاطلا لبالواجب لا الضرورة وعبارة المصنف في الخبر
 بينها وان تيقن وقت الكسوف مع انك لم تتركه ولو تيقنتها على حاله مقدمتها
 لان الوقت لها بالاصالة فتضعف الاخرى عن معارضتها ثم ان يقي وقت الايات صلاها اذا
 والاستغفرت ان لم يكن فرطاً فاحذر احديهما كما لو افاق المحزون او بلغ العبي او طهرت الى اخر
 وقد بقي من الوقت بقدر الحاضرة او يزيد عما لا يسع ركعة من صلوة الايات لاسيما الكسوف
 بغيره مع ضيق الوقت عنهما **والا** لا قوى وجوب القضاء والقضاء في الوجوب اذ رك
 ركعة بعد الحاضرة من الوقت لكون من اذكر من الوقت ركعة ولو صلى الحاضرة مع التسعة ثم
 انفق الاجتهاد وجوب القضاء سوا غلب على ظنه بقا الكسوف او لا ولو قبل بعدم وجوب القضاء فيها
 لوعيت على الظن بها وه امكن وخجده في المني وجها ولو دخل في الكسوف ثم خاف فوت
 الى صلاها قطعها اجماعا فمك في المني وعلى الحاضرة ثم عاد بها فبني على ما قطع قال الشيخ
 في النهاية واكثر الاصحاب **يا** رواه ابن بابويه في الصحيح وبريد بن حريز ومحمد بن علي بن جعفر
 والى عبد الله عليه السلام قال اذا بدا قنوت فابدأ بالقرينة واقطع ما كنت فيه من صلوة الكسوف
 فاذا فرغت من القرينة راجع الى حيث كنت واحسب ما مضى **وقال** في المشروط بالاشارة
 لان الفعل الكثير مطلق القرينة فكل ركعة واجبة **بالمنع** من توقيتها ليعال العمل الكثير مطلقا
 ولهذا اكثر من التبعي والتجديد ينطل صلوة كذا الصلوة الحاضرة **وتسرع** لو اجتمعت
 مع صلوة الحاضرة والعيد بوجوبها في وقتها ولو تسبوا في اتساع الوقت بدأ بالحاضرة ثم بالكسوف
 ثم بالعيد **وتسرع** صلوة الايات **على** **فلهذا** اجماعا مما موقته كانت ان فلما ولا رتبة او لا
وان خضع وقتها واتسع وقت القرينة لها واجبة فكانت احق بالمقدم وفي الصحيح عن محمد
 بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم صلا الكسوف واقتض صلوة الليل حتى يجمع **المختص**
الخاضع في الصلوة على الاموات جميع ميتة ونفخة الميت والحجارة في بعض ماله
 يطول على الابحاض فلا يصلى عليها الا الصدور والقلب وانما يصلى الفخار حتى لا ينطلي اذ لم
 اعضا بجي على العنصر الذي فيه القلب ومنه يعلم وجوب الصلوة على الصدور لما في القلب وكذا
 على القلب نظرا الى تحريكه وتسكنا لاحتياط وكذا انما يصلى لانها من جوارح الصلوة عليها
 مشفرة ولا العظام فان لم يصلى عليها لم يابره عن انها عليه السلام في اكل الشئ **والظاهر** ان
 المراد جميع العظام فيختلف الحكم فيقدر منها ولو غطى **وتحتمل** ان يكون المراد معظف الا

المختص في الصلوة على الاموات

ضعيف والخبر حجة عليه **وكيف يتبين ان شوك** الصلوة المعينة لوجوبها او نيلها قربا
الى الله تعالى لانها عبادة وكل عبادة بنيت ليعاها كان او ما موصى ولا تعرف فيه خلافا **وكيف**
استدلوا بها في الفراغ ولا تكسب القرض فيها للاداء او القضا لعدم المنفعة ولا كونها فرضا
بل كني مطلقا بنيت الفرض لحصول الامتياز به واحتمل في الزكوى لان الشك لا يميز الشيء على ما هو عليه
ولا تعير الميت ومع ذلك يجب العقد في معين وكفى في الزكوى بنيت من الزكوى الامام ولو بنى
بالحسين فاضطرب في الزكوى الاقرب البطلان لحق الواقع عن بنيت وهو مجمع عدم ضم الاشارة
بان قصد الصلوة على فلان لا معصية كما لو قصد على هذا فلان ولينو المأموم الا قد كان في
سائر الجاعات **ويكبر بكبره** الاحرام مقارنه لنبته كما في اليوميه ولكن في ما مطبقا في اجسام
ما كسب في هذه الصلوة الضأ بالاجماع بل هو الركن الاظهر تائيدا بالنسبة الى صلوة عليه الروايات
عليه السلام من بعده وتقدم يتعين برأه الزم بعد شغلها بدونه وانما سعى كما اعاد على
الاقرب لتخصيص الاشتراط ولو تجر عنه صلى على كبره في مقتضى ما عني بقدر على
القيام بصلوة العاجز نظر من صدق الصلوة الواجب به بالشك اليه ومن فقصها وقد روي غيره
على العاجز وانما قص الاشارة الى الجاهل وحل الاقرب عدم التقط وتدل القول في العاركة
بالاضافة الى من يقد على ان تان قلنا باستزاجا العتراكا هو الظاهر لما قالها بغيرها
من الصلوات **ثم يتشهد عقيب التزيم الشهادتين ثم يكبر ثالثة ويجلي على النبي وآله**
صلواته عليه وعليهم وليراع في الشهادتين والصلوة على النبي وآله ما ذكره في بعض النسخ
والصلوة **ثم يكبر ثالثة ويدعو للمؤمنين والمؤمنات** الاحياء منهم والاموات **ثم يكبر رابعة**
ويدعو للمؤمنين ان كان مؤمنا والمؤمنات في باقي ابواب الفقه من الزكوة والوصية
والنكاح من اعتقد معتقدا لا ما يبره وان لم يكن اعتقاده ناشئا عن دليل ولا استعانة في الدعاء
لموال المؤمنين والمؤمنات لفظا محصور بل كني فيها الايمان بالمعاني المشتمل فيها الا تارة
الاضمار راي عارفة كانت لان الاختلاف في تعيين الاذكار نقلها ما يدل على ذلك وجوب
الاذكار والاربع بنيت الكبريات هو الاولى وعليه الفتوى لانها المقصودة من صلوة الحائز
وقد دل على وجوبها ظاهرة عترة من الاخبار وحكم في الزكوى ان الاحكام باجمعهم ذكرها ذلك
وكيفية الصلوة كما في باب يومه والمعني بالشيخين وانما عني ابن ادريس ولم يصرح احد منهم
بالندب والمذكور في بيان الواجب ظاهر في الوجوب وقال **المحقق في الشرائع** بعدم
الزوم والمستهور وتوزيع الاذكار على ما ذكره المصنف وتقدم في الاجماع واشتهر في
الاخبار

الاخبار جمع الادعية الاربع عقيب كل بكبرية وحكمة في الزكوى عن ابن ابي عمير والحفي و
ملاهي حاكم قال المصنف في المختلف لاشتمال ذلك على زيادة غير ما فيه مع ورود الروايات
بها وان كان العمل بالمشهور روي في بعض الروايات الدعاء عقيب الحائز من غير ان يذكر
الدعاء حتى على كل حال ولو كان الميت انما قال اللهم انك ارحم الراحمين علامتنا بنيت وتبين في
الحفي **وعليه ان كان منافقا** ان شافه تصرف الحائز من شافه وان شافه تصرف الاربع كبريات
فينصرف الرابع من غير دعاء عليه والمراد بالمنافق هذا ان صب على ما يشهد به بعض
العبارات والروايات كرواية عن من السهم عن ابي عبد الله عليه السلام ان منافقا مات
فخرج الحسين عليه السلام فلقبه مولى له فقال له الحسين عليه السلام ان تذهب يا فلان فقال افر من
حجارة هذا المنافق ان اصابي عليها فقال **عليه السلام** لم يبق مني فاسمعتي القول فقلت
قل ان كبر ولتبر قال الحسين عليه السلام الله اكبر الله العن فلا تأعبك الله اعلم من لم ينفق
غير محله اللهم اخر عتدك في عبادك وبلادك واصلح شرارك واؤخر الله عتدك فان يوتى
اعداك ويعدا دي اوليك وسيفض اهل بيك وكثر روى صفوان الى عن ابي عبد الله عليه السلام
الانه قال فرغ يدبره عن الحسين عليه السلام وقال **عليه السلام** فقلت له عليه السلام وسيفض اهل بيك علي
انه ناجي واختاره في الزكوى وفي بعضها ان المنافق المحقق هو الذي يبطن الكفر ويظهر
الاسلام وفي الروس لم يطق الجاهل الحفي وهو ظاهر عبارته الكفاية جعلها بلا المؤمن
وهو قريب من الصواب وشبهه لغير محمد بن مسلم عن احمدها عليه السلام ان كان جاحدا للحفي فعل
الله ملا حقة نارا وقلبه نارا وسلط عليه الحيات والعقارب ولا منافاة بين الاخبار لاشتمالها
في الدعاء على الخالف وان تأكل في ان صب **ويدعو المستضعفين ان كان الميت منهم** و
المراد بالاستضعف على ما فقه في الزكوى من لا يعرف الحفي ولا يعا نذيره ولا يوالي احد بعينه
وحكم عن العزيزة التي يعرف بالاولا وتوقف عن البراءة وعرف ابن ادريس في باب الاشارة
بمن لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب ولا يفيض اهل الحفي على اعتقادهم وهذا الحق
بالتمام فان العلم بالاختلاف والدلائل ان كان متوقفا لا يقال انه مستضعف وما عاين
ان المستضعف هو الذي لا يعرف دلائل الحق وان اعتقده قلبه شيء فان من اعتقد معتقدا
الاعا حيم يجرم بالجهل وان لم يعرف الدليل التفصيلي كما اخذناه والروايات الواردة النصيبين سائر
عن ابي جعفر عليه السلام وان كان منافقا مستضعفا فكبر وقال اللهم اغفر للذين تابوا وابتغوا
سبيلك وقم عذاب الجحيم وفي هذا الحديث دلالة على ان المنافق هو الحائز مطلقا لصلته

يكونه فذلك يكون مستضعفاً فكيف يفتق بالانصب **وان حشره مع من يوالاه ان جهل الي**
جهل حاله باعتبار الايمان والتفاني فيقول ما رواه ثابت ابو الخديج سمعت ابا جعفر عليه السلام
يقول علي بن ابي طالب في يوم من ايام من جبرته الله انك خلقت هذه النفوس وانت تفتتها وانت تحييها وانت
اعلم بسرنا وعلانيتنا وكنها مستغفرا ومتنودعا اللهم وهذا عبدك ولا اعلم منه سرّاً
وانت اعلم به وهذا جيتك شفا فحين لم بعد موتك فان كان مستوجباً فستغفراً فيه واحشره
مع من كان يواليه وقال **ابن بابويه** يقول اللهم هذه نفسي انت احيتها وانت امنتها
اللهم ولها ما تولت واحشرها مع من احببت **وروي الحلبي** عن ابي عبد الله عليه السلام في الصحيح اللهم
ان كان حب الخير واهلها غفر له وارحمه وتجاوز عنه وانما هو الحكم بالايام ان كان عليه من علمه من علمه
اهله ما يوتون اجمع فيدعاه بدمع المومن **وان جعله له ولا يوبى** **نزل** اي احشره مستغفراً وفي
الصحيح العرط بالحق الذي يتقدم الواردة في حقهم اللهم الارسلهم والذللهم ويؤز الخياض وسنم لهم
هو فعل يعني في علمه من علمه يعني نابع من لرحلهم وقوم فرط الطمان في الحديث انما فرطكم على المومن
وعنه قيل للطفل الميت اللهم اجعله لنا فرطاً اي احشره مستغفراً حتى نرد عليه **كان ان جعله**
اي غير بالغ كما هو الظاهر لا يحتاج من كان كذلك الى الدعاء فيقول ما رواه زيد بن علي عن
ابا برة عن علي بن ابي طالب عليه السلام اجعله لا يوبى ولا سلفاً وفرطاً واحشراً وقال **العبد** جراسه
يقول اللهم هذا الطفل كما خلقتني قد راوتني فاحشاً طاهراً فاجعله لا يوبى يقول وارزقنا اجره
ولا تقتلنا بعده وفي الشرح سأل السرا عن جعله مصلي الى ابيه شافه فيروى وكان ابو الطفل
كافراً وكان هو حاكماً للمسلم كالمسلمي على القول بتبعيته للمسلم في الاسلام انما يوبى اذا
لا اجر لها وقال **في دعائه** اللهم اجعله لنا فرطاً ولو كان احدهم مسلماً خاصة ذكره في
الدعاء وفي الدعاء لا يوبى لقطب دار الكفر الملقى بالمثل فظن من رعايته حرمة الاسلام التي باعتبارها
الحق به ومن كون اسلامها شيئاً معلوماً ولا يظنون والامر في ذلك سهل كونه غير واجب و
سبب الاسرار في الادعية مطلقاً للامام والمأموم والمنفرد لا تفرق الى الاحكام بعدة عن
الرب **لم يكفر الحاشية** وينصرف بها من صلواته وعلى وجوب التكبير ان المني على اجمع و
الاضطرار منطوقه بمن جاهدنا ومن جانب العاقلة **ورواها عن** ابي عبد الله عليه السلام
جاء عنهم عبد الله بن عثمان وابو بصير وكليب الاسدي وابو ولاد وروى عنهما وعبد
الرحمن القرظي وفي خبر عبد الله بن عثمان عن عبد الله عليه السلام ان هبة الله صلى الله عليه وآله
كثيراً حشاً وانها سمته حاربه في ولده الى يوم الغدير **ورواها** ابو بكر الحضرمي عن ابي جعفر عليه السلام

معدلاً

معدلاً باخذ تكبيره من كل صلوة من الخش **قال** ابن بابويه **وروي** ان الله تعالى فرض
خمسة الصلوة والركعة والجمعة والجمعة والجمعة من كل صلاة تكبيراً وانما تكبير العاشرة
ارتقاء لانهم تركوا الولاية ومن طريق العامة عن زيد بن ارم ان اكثر على حنيفة حشاً وقال
كان النبي صلى الله عليه وآله يكبرها رولة مثل ولطف كان يشعر بالروام والاربع وان رويها
فالاشبات مفقود على النبي وجاز ان يكون روي الاربع لم يسمع الحاشية واسيها **قال** بعض
الزيادة تامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله والاختلافات المتفاوتة في العدد من جملة الاختلاف
في الجاهل والجهل ساجد **ونقل** عن بعض شيوخ مسلم انما ترك الغزل بالخش لانه صار على الشئ
وروي حماد بن عمن وهشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله يكبر على قدمي حشاً وعلى آثرين ارضاً فاذا كبر على رجل ارتقا الله بالحق لانه لا يوبى
بالرجل ومثله روي اسعيل بن هاشم عن ابي الحسن عليه السلام **وروي** اسعيل بن سعد الاشعري
عن الرضا عليه السلام ان المومن فحش تكبيرات **واي** المناقن فارب **قال** في الذكر و هذا
حسن بين ما رواه العامة لو كانوا يعيدون واما ما رواه عمرو بن شعيب عن ابي جعفر عليه السلام
ان النبي صلى الله عليه وآله كبر رسول الله صلى الله عليه وآله احدى عشرة وسبها وحشاً وسبها واربعاً
فشا وذكره مصنف لا يقول عليه وهذه التكبيرات اركان كما يثبت عليه بتدليل كونه اثبتاً
في الخبر بانه جعل الميت من كل ركعة من الخش تكبيره فاركان هذه الصلوة سبعة باضاً
القيام واليتم ان لم يفتان اليتم شرطاً فعل هذا بتطل الصلوة بزيادة شيء منها ونقصاً على
وجوه لا يمكن تواركه بان يتخلل فعل كثير وزمان طويل **استفاد** في الذكر عدم البطالان
بزيادة التكبير سبها لم احتمل البطالان معدلاً بزيادة الركعتين **وقال** بعد ذلك ولوا في
التكبير سبها لم يتطل لانه خرج بالي مسرة من الصلوة فكانت زيادة خارجة من الصلوة ولو قلنا
باسحباب التسليم فكذلك لانه لا يجد حشاً منها لم ان اعتقد شريعته لم والا فلا **قال** ولو
زاد في الاثنا اعتقد شريعته لم الاقرب عدم البطالان وفي النور من جزم بعدم البطالان
وباسحباب اعادة المأموم ما سبقه الامام من التكبير معه وفي الذكر كونه في اعادة العائد
من حيث المتواه لليومية في عدم اعادة العائد لانها اركان زايدها تغضها ومنها
ذكره تعالى فلا يتطل الصلوة بكبره ويشكل ذلك كل مع اعترافه بكونها اركاناً زايدها الركعتين لا
يخرج من البطالان لانها كونه ذكره تعالى كبره الا حرام في اليومية عنه وعنه غيره لم
عدم البطالان بزيادة بعد الحاشية سبها **ولوشك** في عدد التكبيرات بني على الأقل لانه لا يمتنع

وهل يجب ترك مناجيات ذات الركوع عند الحرج والخوف من الاستبداد والفعل الكثير
غيرها فتبطلها بتبطلها لظهورها في النكاح في الشهادة في الذكر في شغل المحقق وبينه
على ذلك استراط الاستقبال وقوله عليه السلام صلوا كما رايتوني أصلي وعدم يتحقق الحرج
من العدة بدونه **وجب على المصلي استقبال القبلة** وهو شرط في هذه العلوة مع الاحتياط
الحاقها بسائر الصلوات ولا يثبت من فعل النبي صلى الله عليه وآله ولا يثبت عليه السلام بعد
فيجب التماسي واستيفاء الاستقبال مع الاضطرار **وجعل رسول الجبارة الي عيسى المصلي**
مستلما على ظهره بحيث لو اضطر على عنبه لكان بآثار القبلة تائبا بالني والايام عليهم السلام
ولو ظهر قلب الجبارة مستوي وأعدت الصلوة ما لم تدفن لأن فعلها والميت مخلوق
في الحرف لما ثبت في الشريعة فلا يعتد به ولما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه سأل عن ميت صلى عليه فلما سلم الإمام فإذا الميت مخلوب رجلاه إلى موضع رأسه قال
سبوي وتمت والصلوة وإن كان قد دخل ما لم يدفن فإن كان قد دفن مضت الصلوة عليه
ولا يصلي عليه وهو مدفون وإنما يجب تكبير الكيسير مع الامكان منقطع المتدرك المصلوب
الذي يتجه رائد له لما روي عن أنس عليه السلام أن حذرة صلى على عمه رضي الله عنه مصلوبا
وعن الرضا عليه السلام أن كاف المصلوب إلى القبلة ففقر على منكبه الأيمن وإن كان قد نكاه
إلى القبلة ففقر على منكبه الأيسر فإن بين المشرق والمغرب قبلة وإن كان منكبه الأيسر إلى القبلة
ففقر على منكبه الأيمن وإن كان منكبه الأيمن إلى القبلة ففقر على منكبه الأيسر وكيف كان فلا يزال
منكبوك ولكن وجهك إلى ما بين المشرق والمغرب ولا تستقبل القبلة ولا تستديره الله
ونفي المصنف في المختلف الباس عن القول بهذا الحديث **وقاك** أبو الصلاح وابن زهرة
يصل على المصلوب ولا يستقبل وجهه الإمام في الترجمة ونقل ابن ادريس عن بعض الحكماء
أنه صلى عليه وهو على جثته استقبل وجهه وجعل المصلي عليه ويكون هو شديرا فيعلم حكم
بأن الاظهر انزل بعد الثلثة فيقول ويكفي ويخطا ويصلي عليه لأن الصلوة قبل الفعل و
الكفيع لا يجوز **قال** في الذكر في هذا العلم نظيره وانزل الله قد يجوز كما في قضية
زيد عليه السلام **وجب** كون الجبارة بين يدي المصلي إلا أن يكون مائتاً فكيف لو بين
يدي الإمام ومنا هذه لها وتختلف الخيل لها لإمام او عامم مثله وعدم البناء بعده
الكثير والمراجع في ذلك إلى العرف وفي الذكر لا يجوز البناء عدا ما في ذراع وكذا القول في الاصل
والاختصاص **وسيجب** أن يكون بين الإمام والجبارة سيف ذكره الاحكام والجبارة بالكر
والنق

والنق واحدة الجبارة وسيجب النقص في الصحيح إلى العامة **قال** والمعنى الميت على الشرفان لم
يكن عليه ميت وهو سرور ونقش وفي النق من الجبارة بالكر الميت وبلغه أو بالكر الميت
والنق السرور وعكسه أو بالكر السرور الميت **ولا قراءة** فيها واجب ولا مند ولا نكاحا
والاجابة صرح بغيره فيها وذكر كذا الاحكام ولو كانت متحيزة كما عرضا عنها فكون مكره
كما نص عليه الشيخ في الخلاف مدعيها الإجماع عليه والابا حذرة فيها منقبه لأنها عبادة و
ظاهر كلام الركرك عدم انكوا هي لان القرآن في قوله **وجن** ما لم يثبت النهي عنه وعنايتها
النق وكذا كلام الاحكام **قال** ولم نر احدا ذكر انكوا هي فعلا عن الإجماع عليها
ولا يخفى ان الجواز انما هو على تقدير الانيان بواجب الرضا اذع الاقتضا رعليها لم يخفى
وحديث علي بن سعيد وعبد الله بن عبيد الواردان بثبوت القراءة كمولد على التوبة ولا
يسقط فيها النفوذ ولا دحا الاستفتاح لانها من وتعليم القراءة وهي ساقطة كما عرفت
ولا تسليم واجب ولا مند وبما نقا الاحكام وظاهرهم عدم مشروعية وأكره الاخبار
وارده بغيره وربما اشهرت بنق الشريعة والاجابة الواردة بثبوتها مع ضعفها محمولة على
التوبة **وقال** ابن الجنيد لا استجبت التيم فيها فان سلم الإمام فواحدة عن يمينه
يعلم بها الضرافة وهذا يدل على شريعة الإمام وعدم احتجابه بغيره او على جواز الإمام
من غير استجابه بخلاف غيره **وسمعت** فيها **الطهارة** من الحدث وخصوصا
للإمام كما ذكره في الوروس لانها ذكر ودعا وشفا عفاست في الغسل ان يكون على المني احواله
واكملها **وروي** عبد الحميد بن سعد عن أبي عبد الله عليه السلام ان يكون على طهرا حب الي ولم يست شرطاً
فيها اتفاقاً لانها دحا الميت وشفا عفاست ولا شفا طهرا في الطهارة كغيرها من الادعية
في الموتى عن يمينه بنعزوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الجبارة أصلي عليها على غير
وضوئي **قال** إنما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل كما يكثر وتسبيح في ميتك على غير وضوئي فوجب الجنب والميت
ان يصلي على الجبارة وهو يروي أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام **وتجب** لغير المصلي ان يغير
وان كان واحداً **قال** اوصا بها كأورد في النقص وصرح به الاحكام ولا بدلية في هذا التمر وكذا لا
شروط الطهارة هل الجنب كاصح في البيان حيث استجبت الطهارة من الحدث والحدث وقد
تردد في الذكر **وقال** لم اقبل في هذا على ميت ولا فتوى ولا يخفى ان يجوز صلوة الميت بغير عدم
انفكاكها من دم الجنب وتفيد إلى عبد الله عليه السلام بانها كانت في البيت مما يدل على عدم
الاستراط **والخوف** أي ملازمة المصلي مكانه **حتى ترفع الجبارة** على يدي الرجال ذكره الاحكام

وهو روي بطريق ضعف بن غياث عن الصادق عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام
كان اذا صلى على جنازة لم يبرح من محله حتى يراها على ايدي الرجال ولا فرق في ذلك بين
الاعام وغيره كما هو ظاهر عبارة المصنف هنا والشهيد في البين لعدم دلالة الخبر على غير
بالاعام فيهم كل مصلي تاسيا به عليه السلام نعم يستثنى من ذلك من يتوقف عليه رفع اليدين وتخصم
في الذكر والدروس بالاعام بتعالين الجنيد **والصلوة في المواضع المعتادة** نذكر ذلك قاله
الاصحاب اي للبركة بها لكثرة من صلى فيها وايضا لان السماع بموته تعيدها للصلوة عليه
فيكثر المصلون وكثرتهم امر مطلوب وعرض من عزوب **وجوز في المساجد** على كراهية وان
لم يصح بها المصنف هنا لما لم يردوا به الفضل بن عبد الملك قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
هل يصلي على الميت في المسجد قال نعم وكثره روي محمد بن مسلم عن احمد عليه السلام واما الكراهية
فلعدم الاثن من تعلقه بالمسجد بان يراه ولا رواه ابو بكر بن عيسى العلوي عن ابي عبد الله عليه السلام انه
منعه من ذلك واحضرن من المسجد قال يا ابا بكر ان الجنيد لا يصلي عليها في المسجد وهي محرم على
الكراهية جمع بينها وبين ما دل على الجواز ولا فرق في ذلك بين الجنيد والغير وغيرها وهل
تدول الكراهية بغيره في المسجد في ذلك وجهان ليتقنا ان في تقليل الاحتجاب في الموضع
المعتادة والى تقليد الكراهية في المسجد واستثنى الاحتجاب من ذلك مسجد مكة قال في المشي كلها
مسجد فلو كرهت الصلوة في بعض مساجدها لزم التعميم فيها اجمع وهو خلاف الاجماع
قلبت **لبيت مسجد** ما خرج منها عن مسجد على حد ما وجد في الجواز بغيره بالجملة
والبيت في الجنيد وغيرهما لا يجوز في المساجد بخلاف مسجدها فاعلقت به الكراهية قائم
فبها صرح وهو ما ينبغي الحكم بها فيه حتى يعلم الغرض للعدم **وسقط الاحتجاب** **وقرأ الاعام عند**
وسط الرجل وصدرا المرأة وفاقا للشيخ في المشرط والجنيد والى الصلاح والاكثر لان اجتناب
كراهيها والبتا عند عنها انزه واسلم واعدم وساوس النفس ولم يسل عبد الله بن
مغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال من صلى على امرأة فلا يفرق
وسطها ويكون ما يلي صدرها واذا صلى على الرجل لم يفرق في وسطه وعن جابر عن ابي جعفر
عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يفرق بين الرجل والامرأة ومن الت دون
ذلك من قبل الصدر ولا يخفى ان المرأة تاذن الحز وهو الرجل في تقديم الحكم اليه مطلقا لا في
فيتها والصغيرة والكبرى بل والجنين نظر اقرب ذلك بنا عما عن موضع الشهوة وقا الشيخ
في الخلاف الشبهة ان يقرأ الاعام عند راس الرجل والمرأة وقا **علي** بانه يقرأ بقية عند الصد فيهما
ولا

ولا قبل على التولين وعن ابي الحسن عليه السلام اذا صليت على المرأة فمعه عند راسها واذا صليت
على الرجل فمعه عند صدره قال الشيخ لا في الاثن في لان الشيء يفرق عنه بما يجاوره **ومحل الرجل**
ما يليه اي يلي الاعام **في الصدر** **اليمين** **في الخنق** **في المرأة** **في الصبي** **في النبت** **في الصبي** **في المرأة**
لو انشغلوا وازيد الصلوة عليهم دفعة وبنوا الوجوب على الجمع تغليب الجناب الاقوى كندوا
الصلوة وقد انشغلوا على دخول المصنعة والاستئذان في نية الوضوء وقدم عليها واقفا رها
الي يتبرحها حتى ان احضرها عنها الى غل الوجه قال في الذكر بعد ان يقرأ الصلوة على من
يجب عليه ومن سجد بنية واحدة لا اختلاف الوجه ولو قيل باجر الواحد المعتبر على وجهين
بالتميز امكن واستشكل الشهيد بانه مضى احد من مكلف واحد فكيف يقع على وجهين و
قال في ما ذكرناه من الاكثاف بنية الوجوب تغليب وجهه تاخير الصبي عن المرأة الي البتة ان
الصلوة عليه مستحبة ومراعاة الواجب اولى ولو كان منسب لما زاد قدم عليه الوجوب الصلوة
عليه ونقل في الخلاف الاجماع على ذلك واطلق الصدوق تقدم الصبي الى الامام والشيخ في التباين
تاخيرها كما هنا والتفصيل جود وجعل الجنيد الحضي من الرجل والخنق ونسب مراعاة
شبهة الموقف في الذكر والاشياء عند الاحتجاج فحصل صدر المرأة ما ذيل لوسط الرجل لم يقرأ الاعام
موقف التفصيل وكيفية وضع الجنين بالمقدمة اذا كان راجعا لان كحل راس الميت الاثر عند
روك **الاثر** هكذا يحصل صفة مدح لم يقرأ الاعام وشما الصنف ولو كان معهم تساهل راض
المرأة عند البتة لرجل الاخير وراش ان يقرأ عند راس الاولي وهكذا لم يقرأ الاعام ووسط
وسط الرجل ويصلي عليه صلوة واحدة روي ذلك كثر عما بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام
والصلوة على كل جنازة بانفرادها افضل من الصلوة على الجميع دفعة لما فيه من تكرار ذكر الله
تعالى وبحصول الرضا الذي هو مانع من التعميم الا ان يخاف حدوث امر بالميت فالصلوة الواحدة
اولي ولان الجمع البعض يصلي عليه دفعة ويفرق في الاخرين كما فعل النبي صلى الله عليه واله في
شهادة احد في صورة الله يشرك بينهم فيما يحد الخط ويراعي في المختلف كالدعاء لو كان فيهم
مومن ومجهول وفاق وطول عليه بكل واحد وقع اتحاد الصنف بانه شبيه الضمير وجمع
وتذكيره وتاثيره او يذكر مطلقا مؤلا بالميت او مؤنث مطلقا مؤلا بالمرأة والاول اولى
ونزع الثياب عند الصلوة دون الخف وفاقا للذكر والدروس للجنس بن عبيد عن
ابي عبد الله عليه السلام لا يصلي على الجنائز عكرا ولا باس بالخف وفي المشي استحب الخنق من
غيره تعين نزع شئ منها للحنق في المعتادة استندنا الى ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله

من اعتبرت قدماه في مستقبل امره على النار ولا موضع انشا فافنا سبب التذلل بالخفا و
رفع اليدين في كل كبيرة أما في كبيرة الاحرام فهو ما اجمع عليه الصالح وأما في باقي الكبيرة
 فقد اختلف فيه فالركي اختاره الشيخ في المبسوط والنهاية والعبد والشيخ المرتضى والاصحاح
 وابن البراج وابن ادريس وابن حمزة ترك الرفع استحبوا واختاره المصنف في المصنف المختلف
 وتسميه في الدرر الى الأكثر وقال ما لك يا جليلي لما روي بطريق عن ثابث بن ابراهيم واسماعيل
 ابن اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يرفع يديه في اول الكبيرة ثم لا يعود
 حتى ينصرف وقال **الرفع** في المصنف والاسنيصار باستحب الرفع فيها اليدين كما هو
 مختار المصنف في هذا الكتاب وغيره وجمع من الاستحباب منهم المحقق في المختار والشيخ و
 الشهيد في الدرر والبيان وروى قال الشافعي واحمد لما رواه عبد الرحمن العزمي عن علي
 ابن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام وعن يوسف عن الرضا عليه السلام وقد قال لمان الناس
 يرفعون في الاولي لا يرفعون في الثانية في كل كبيرة وروى **الرفع** في كل كبيرة عن ابن عمر ان النبي
 صلى الله عليه واله كان يرفع يديه في كل كبيرة وهذا هو الاقرب والامانة بنزل الاخبار لان الرفع
 مستحب في تركه في بعض الاوقات لئلا يترجم المداومة عليه الوجوب وأما رفع اليدين في حاله
 الدعاء لم يثبت في كل كبيرة خاص لكن عمل الطائفة الآن عليه ويمكن الاستدلال له بنقل الحنفين
 عليه السلام في صلواته على المنافق فيسرع للتسبيح بعد الخطبة ويقيم اسمى برفع
 اليدين حال الدعاء فانه مضاف الى الاجابة واما احتشاد دعا الميت لانه المقصود بالذات
 خلافا للدعاء للمؤمن فانه مقصود بالتهنئة فتاسب ذلك الاهتمام بالرفع فيه لا غير ويستحب
 بالكبيرة ان لا يامسح من خلفه ويكره المداومة ويختار المنع والاصح **لا يصلي الا بعد غلظتكفنه**
 حيث يجب الغلظ فانه حيث يجب غلظ الغلظ على الكفين الواجبة في الصلاة فلو اخل بالترتيب
 عما عداها حصل له الترتيب قطعاً وناسياً فيه نزل دولي الحكم كما عاهد ولو تعدد
 تغشيد فتران امكن ثم كفى **فان** فقد الكفن ولم يكن ستر عورتى شيء حاله **فصل في الغبر**
 بعد تغشيد **وسنن غوريته صلى عليه** ثم دفن ولا يجوز دفنه الا بعد الصلوة عليه لما رواه عمار عن
 ابي عبد الله عليه السلام في ميت وصية قوم عرياناً فغطوه وسترهم وفضل ثوب كينونه قال كفن
 وبوض في حجره وسنن غوريته باللبس والحجر ثم يدفن ولو امكن ستر غوريته حاله الغبر وجبته
 على الغبر مقتضى اطلاق الترتيب وجوبه وان لم يكن فغطوا عن المصلى كيش لا يركب **ورقات**
الصلوة عليه قبل دفنه **صلى عليه في قبره يوم القيامة** في المشهور من الاقوال الاربع هنا فلا يجوز
 الصلوة

هذا في كل كبيرة
 تترك في كل كبيرة
 بعد ذلك وهو في الغلظ

الصلوة عليه بعد ذلك وظاهر كلام الاصحاح هذا القول الصحيح في ذلك بالنسبة الى ميت لم يصل
 عليه اصلاً ولم يترك الصلوة عليه وان صلى عليه غيره نظراً الى حوان تكرار الصلوة على الميت
 بهذا الاعتبار وان كانت الصلوة الاولى واجبة والثانية مستحبة وظاهر عبارة المصنف
 الحكم بميت لم يصل عليه اصلاً في الاقوال المتقدمة في الايام وهو قول سائر وقال في الخلاف
 بعد ان جعلها رواية قد حددنا الصلوة على العنبرين والميت واكثره ثلثة ايام وثنا لنفسها
 التحديد بغير صورته قال ابن الجبيرة **راى** ما عدم التحديد في ان لم يصل عليه اصلاً
 غيره فلا يجوز وهو قول المصنف في المختلف واطلق الشهيد في البيان الحكم بالنسبة اليها بحكم
 بني التحديد مطلقاً فمن صلى عليه ومن لم يصل عليه واكثر النصوص شاهدية بذلك وفي مختار المختلف
 جمع حسن بين الاخبار افعال الصلوة بعد الدفن على من لم يصل عليه وغيره على من صلى
 عليه وعلى هذا فتكون الصلوة على من لم يصل عليه واجبة لثبوتها والتسبيح مجمع بين الاخبار
 تارة بالتحليل على يوم وبليته لانه العذر المحقق عليه وليس بذلك الجهد وتارة بحمل الاخبار الصلوة
 على الدعاء وهو حمل الجهد من الانكار للصلوة على المدفون وهو في الغرض الذي احب
 بالصلوة عليه وظاهر كون المراد منها المعنى الحقيقي لا الدعاء وفي المختار صحيح الى هذا الحمل
 حيث قال بعد صكايه المذهب في اذ لم يصل على الميت والوجه عندي انها لا تجب ولاه
 امنح الجواز لان المدفون خرج بدفعه عن اهل الدنيا فساوي من فني في قبره ولا يجوز الصلوة
 عليه بعد دفنه لعل على الانبياء في قبورهم والصلوة وان تقادم العهد ويؤخر ذلك ما رواه
 ثمار قد ذكر روايته وبعض من الاخبار الدالة على عدم الصلوة على المدفون قال **واما التقدير**
 باليوم والسبيل والثلثة الايام فلم اتف فيه على مستند وماروي من الصلوة على الغبر على الجواز
 والدعاء المحض وفي المستحب ذهب الى انه لا يجب الصلوة بعد الدفن بل يستحب وحمل الجمع بين
 الاخبار بحمل الاخبار عدم الصلوة على نبي الوجوب وغيره على الجواز **ونكره تكرار الصلوة** على الميت
 الواحد لمن صلى عليها اذ لم يكن اماماً يكرر الصلوة لقوم آخرين وان لم يناف في الغبر والعنبرين
 مع منافاة النجس والافاظا هو عدم التكرار هي لما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على
 حمزة عليه السلام اربع عشرة صلاة عليه سبعين بكبرة وصلى امير المؤمنين عليه السلام على
 سهل بن حنيف خمس صلوات كبر عليه خمستا وعشرين بكبرة وعن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على امرأة من بني النخار فوجد الحفرة لم تنم فلم يركب في قبره الاوقال
 لهم صلوا عليها وروى جابر عن ابي عبد الله عليه السلام الميت يصل على ما لم يوار في التراب ويؤثر

ابن يعقوب عنه عليه السلام ان ادركتها قبل ان تدفن فعسل عليها ان شئت وظاهر عبارة المصنف
هنا وفي المختلف والزاهد وجماعهم من الاحباب كراهية انكرام مطلقا استنادا الي ما رواه
اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على جنازة في يوم فقالوا
فانقنا الصلوة عليها فقال عليه السلام ان الجنازة لا يصل على عليها مرتين ادعوا له ونزلوا اخيرا ونحو
روي وهب بن وهب عنه عليه السلام والجواب ان اسحق بن عيسى وروى عنه كثراب فلا يصح على رايها
خصوصا مع وجود المعارض وقال في المذكرة ما يدل على اختصاص الكراهية بمناهة التخليل
وان ابن ادریس قدّم الكراهية بالصلوة جماعة لتكرار الصلوة على النبي صلى الله عليه واله وسلم وانما روي
وفي المتن ما لا الى عدم الكراهية اذا تعاقبا لمصلحة وهو المذهب من كلام الشيخ في الخلاف حيث
قال يكره لمن صلى على الجنازة ان يصل عليها ثانيا واختاره في البيان مشركا عدم شافاه
للتجديد ويجوز لمصلحة في المذهب بين قصد الوجوب اعتبارا باصل العذر الذب اعتبارا باستبط
العرض **واولي الناس به اولادهم بالبراث** فتقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
وقوله ابي عبد الله عليه السلام صلى على الجنازة اولي الناس بها او يا من يحب **ولا تدعوا** اولى به فيخذ
عالم يكون اولى به في الصلوة عليه والمراد بالاولوية في البراث انه اولى بها من لا يرث
كالطبعة انما يرث به وجود احد من الطبقة الاولى ولا يرث ذكورها النصيب لغيره في الاب مع الابن
كالاولاد اطلاقها بالحق الذي شرعناها به لغيره في الاب والابن والجد والابن والعم والخال كقول
كل اثنين منهم في درجة واحدة من التوارث **والاب اولى من الابن** لاستنوايته في الادلاء
الي الميت فان كلاً منهما يدلي بنسبه والاب اولى من ولد واشتق ودعاؤه له اقرب الي
الاجابة وشفا عنه اولى بالقبول فكان اولى بالصلوة **والولد** وان نزل اولى من الجد لتمام
كان اولاد الاب لانه اولى منه بالارث وقال ابن المجيد يقدم الجد ثم الاب ثم الولد والمشهور الاول
والجد والاب اولى من الاخ **والاخ من الابوين** اولى من يتقرب باحد والاب والابن
الاخ للام والعم اولى من الخاوان اولى من ابن الخالة والعم لا يورث اولى من عم واحد كما ان العم
للأب اولى من عم الام وكذا القول في الخال فاذا عدم الجميع فولت المصنف ثم قرأتم القاسم ثم الحكم
ثم عدول المشايخ في هذا الترتيب **والابن** الاولوية بالارث كما في كل طبقة بالترتيب الى ما بعدها
او كونه الخو والشفقة كما في الاب بالنسبة الى الابن او التولد كما في الجد بالنسبة الى الاخ وكونه النصيب
كما في النسبة الى الخال **والزوجة اولى من كل احد** من الاقارب لروايتها في صبر عن ابي عبد الله عليه السلام
المراة تموت من حق الناس بالصلوة عليها قال زوجها قلت الزوج احق من الاخ والاب
والولد

والولد وان تعجزت فليصلها وعن اسحق بن عمار عنه عليه السلام الزوج احق من زوجة حتى يضعها
في قبرها **وروي** عنه عليه السلام بطريق ابيه بن عثمان وحفص بن الجعفي ان الاخ اولى بها
من الزوج وحملها الشيخ على السبق لاشتغالها بالاولاد من الاحباب واطبقه على العمل بها
ولا فرق في ذلك بين الدائم والمنقطع والحرمة والمملوك لا لطلاق النص مقدم الزوج على سبب الله
وانما هو ان الزوج يثبت كذلك لعدم النص وقوله بعض الاحباب بنا وانها الزوج في ذلك
استمر لتمام الزوج لها الله تعالى واصحنا له زوجة صغيرة لان حديث اسحق بن عمار وعجزه
الي يصبر صريحا في ارادة الذكر وظاهر العبارة حصر الاولاد بين ذكر فالحي الى بالصلوة
من الميت الاولاد لا لان تقدم الوفاة وانما الجسد جسد اولى من التراتبات وقا بعد الميت
ولا ان الصلوة اليه لظنه فيه من زيادة ينسب منه ومنها حرمانه ما أحل من احبته دعاه ولا يشتر
ذلك من السلف فقد اوصى جماعة منهم الى غير الوفاة فقدم لذلك ولم يباين احد **والذكر** البالغ
الحق من الاولاد والابن في طبقة واحدة **اولي من الانثى** قطعا فلاب اولى من الام والاخ اولى
من الاخت والجد والابن في الطبقة وكذا في كل مرتبة الذكر اولى من الانثى وفي المخطوط الذكر اولى
من الانثى اذا كان من غير الصلوة ومثله قال ابن ادریس وهو يشعر بان التمييز كما في الامامة
كما في بي في المخطوط والخلاف في جماعة البيهقيين وكانوا ذكرنا قصا يحيى الصفري والجنون في انشاء
الولاية الي الانثى من طبقة نظر من انه في حكم المدوم بالنظر الى الولاية ومن قيام وليه فقامه
ملك الولاية لم يتصرف فيها الوفاة ولو لم يكن في طبقة مختلف ففي انتقال الولاية الي الاعداد والى
وليها الوجهان واستند في الذكر الانتقال الي الانثى في المشيئة الاولى وتوقف في الثانية
ولكان غايها فالوجهان **والجد اولى من العبد** لعدم ولايته اصلا اذ لا يرث له قطعا
ومن هذا يعرف عدم مناسبه ذكره هنا **والاقرن** من الاوكيا المتأوين في الزوج والمزجات
المقدمة **اولي** مع حصول اشتراح بينهم او نقول على وجه العموم انه لو حصل التشاح بين من لهم
اهلية الاجامه وليا كانوا اولادهم الاقرن اي الاعلى بقية الصلوة فالاقراء هو الاعلى عن محلات
القرابة لفظا ومعنى فالاسن فالاصح وجهها او ذكرنا واختار المصنف تقدم الاقرن على القر
في هذا الكتاب وفي اكثر كتبنا للحق في الشرايع وينبغي الشهود في البيان لان القول هذا
ساقطه **وهو** الشيخ والمصنف في المذكرة والشهود في الدروس والحق في المختار
واكثر الاحباب الي تقدم الاقرن على الاقرن وهو المجهول لعم قوله عليه السلام يؤكم اقراكم ولان
اكثر من محلات القرابة مقبولة في الدعاء ولان اعتبار سقوط القرابة ببعضهم عدم ترجيح الاقراء اصلا

والولد وان تعجزت فليصلها
عن اسحق بن عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
على جنازة في يوم فقالوا
فانقنا الصلوة عليها فقال عليه السلام
ان الجنازة لا يصل على عليها مرتين
ادعوا له ونزلوا اخيرا ونحو
روي وهب بن وهب عنه عليه السلام
والجواب ان اسحق بن عيسى
وروى عنه كثراب فلا يصح على رايها
خصوصا مع وجود المعارض
وقال في المذكرة ما يدل على اختصاص
الكراهية بمناهة التخليل
وان ابن ادریس قدّم الكراهية بالصلوة
جماعة لتكرار الصلوة على النبي صلى الله عليه واله وسلم
وانما روي وفي المتن ما لا الى عدم الكراهية
اذا تعاقبا لمصلحة وهو المذهب من كلام الشيخ في الخلاف
حيث قال يكره لمن صلى على الجنازة ان يصل عليها ثانيا
واختاره في البيان مشركا عدم شافاه للتجديد
ويجوز لمصلحة في المذهب بين قصد الوجوب اعتبارا باصل العذر
الذبح اعتبارا باستبط العرض **واولي الناس به اولادهم بالبراث**
فتقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
وقوله ابي عبد الله عليه السلام صلى على الجنازة اولي الناس بها
او يا من يحب **ولا تدعوا** اولى به فيخذ عالم يكون اولى به في الصلوة عليه
والمراد بالاولوية في البراث انه اولى بها من لا يرث كالطبعة
انما يرث به وجود احد من الطبقة الاولى ولا يرث ذكورها النصيب لغيره
في الاب مع الابن كالاولاد اطلاقها بالحق الذي شرعناها به لغيره
في الاب والابن والجد والابن والعم والخال كقول كل اثنين منهم في درجة واحدة
من التوارث **والاب اولى من الابن** لاستنوايته في الادلاء الي الميت فان كلاً منهما يدلي بنسبه
والاب اولى من ولد واشتق ودعاؤه له اقرب الي الاجابة وشفا عنه اولى بالقبول
فكان اولى بالصلوة **والولد** وان نزل اولى من الجد لتمام كان اولاد الاب
لانه اولى منه بالارث وقال ابن المجيد يقدم الجد ثم الاب ثم الولد والمشهور الاول
والجد والاب اولى من الاخ **والاخ من الابوين** اولى من يتقرب باحد والاب والابن
الاخ للام والعم اولى من الخاوان اولى من ابن الخالة والعم لا يورث اولى من عم واحد
كما ان العم للأب اولى من عم الام وكذا القول في الخال فاذا عدم الجميع فولت المصنف
ثم قرأتم القاسم ثم الحكم ثم عدول المشايخ في هذا الترتيب **والابن** الاولوية بالارث
كما في كل طبقة بالترتيب الى ما بعدها او كونه الخو والشفقة كما في الاب بالنسبة
الي الابن او التولد كما في الجد بالنسبة الى الاخ وكونه النصيب كما في النسبة الى الخال
والزوجة اولى من كل احد من الاقارب لروايتها في صبر عن ابي عبد الله عليه السلام
المراة تموت من حق الناس بالصلوة عليها قال زوجها قلت الزوج احق من الاخ والاب
والولد

فان لم يكن الوحي بالشرائط المعتمدة في الامام استناب من يرد من هو متصف بها و
معنى لم يقدم الاصل انه ان يستنبط ليصح كونه مصفا للاحكام لكن في الصورة الاولى يجب الانتباه
وفي الثانية يجوز لان مباشرة الوحي للصلوة غير واجب وليس بالعبد استناب استناب الاجل
منه كونه نصرة للاحكام لان الاكلية قد تكون مسببة في استناب الدعاء ولكن ترجيح مباشرة الوحي
لاختصاصه بغيره والرقعة التي هي بطلان الاجابة وحصول المعتمد في العزلة تقدم العالم الغفير من الشعة
الا انه بعد الهاشمي **وسبق لاحد التقدم** في الصلوة جماعة **بدون اذنه** وان كان جامع للشرائط
دون الوحي بخلاف ما لو صلى فرادي فانه يجوز بغير اذنه وجوب الصلوة كفاية فلا ينافي ما يرد في
وتواسخ من الاذن مع عدم اهليته للصلوة **فيل** يجوز الجأ على لاطلاق الناس على صلواتهم
جماعة في كل عصر وهو يدل على مزيد الاهتمام بها فلا يرد لهذا المعنى ترك اذنه والا في الصلوة
فرادي تحتل لبراة النعم اذا لا يعبر فيها الاذن كما عرفت ولو قلنا يجوز الجماعة بغير اذنه مع
الامتناع وكان هناك حكم شرعي فالأقرب اعتبار اذنه ليعوم ولا ينافي في المناصب الشرعية
للوحي الرجوع عن الاذن قبل الشروع في الصلوة أما بعد هذا فيمكن القول بالمتن لما فيه من اختلاف
نفع الصلوة وبالجواز لان الاذن جائز في الاصل لم يتصل به وجوبه ليعبر فرادي اذا
طرق الى الابطال والعهد والى ايام آخر بعيد ولا يجوز ان ياب الوحي ان يستنبط بدون
اذنه لعدم جواز تجاوز الماذون **وامام الاصل عليه السلام اولى** بالصلوة على الميت من كل احد
لغزله في النبي اولى بالمؤمنين من النعم والامام يثبت له ما ثبت للنبي من الولاية ومن ابي
عبد الله عليه السلام اذا حضر الامام المأذون وهو حق الناس بالصلوة عليها وتجب على
الولي تقديمه ولا يجوز لغيره ان يتقدم عليه فان لم تقدمه الوحي كان عاصيا وسقط اعتباره
في تقدم الامام بدون **وقال** الشيخ لا يجوز له ذلك وفي المتن ضعف **والهاشمي اولى**
غيره مع حصول الشرائط المعتمدة في الامام فيه **ان تقدمه الوحي وسقط له تقدمه**
في المشهور لما فيه من الاكرام لرسول الله صلى الله عليه واله نظر الى رعايته قربة واصلح له في المعبر
بما روي عن النبي صلى الله عليه واله فدعوا في الدنيا ولا تقدموها وطعن فيه في الذكرى بان غير
مشبه في روايته وبانه اتم من المرء **وقال** الشيخ هو حق في التقدم قطعا **وقال** المفيد
يجب على الوحي تقديمه فان لم تقدم لم يتركه التقدم **قال** في الذكرى ولم تقدم على شئ للقول
بوجوب تقدمه **تقديم** لواجب جبره في شئ او لا وهم فالأقرب تقدم اولاهم
بالامام في المكتوبة للجمع **وحتم** تقدم ولي من سبقه ميتة **لانه** استحق الامامة فيجب عليه وعلي
هذا

هذا لو توافر جميعها والتمت الحصة به ولو اورد كل اولاد متبته بصلوة جماعة حال سوا توافروا
جميعها وعلى التقاطع **ولو اتمت المرأة النساء او العاريك مثله وقف في الصف**
استحبنا انما وقوف المرأة في الصف فليحرم رتبة عن ان جعفر عليه السلام قلت له المرأة تتم
الصف **قال** لا لا على الميت اذا لم يكن احدا في صفها فتقوم وسطها في الصف فتكبر ويكبر
واما وقوف العاري كركن فلم يخطأ فظ على ان لا تبدع وعونه لم قال الشيخ والاحتجاب مع النعم
صحيح بان المرأة تجلسون في اليوميه وكانه تعالى ان الشرائع شرعا في صلوة الجماعة
كما صرح به المصنف لانها دعا والوجه اشتراطها للمحول فغلبها من جلوس واستحبنا عدم
التقدم على **وبغيرهم** اي غير الشرائع والعرافة وكان الانسب تثنية الضمير لرجوع الى المرأة والاعتكاف
وان كان جميعهم باعتبار الجماعة **يتقدم وان كان الموم واحدا** القول الى محمد بن عبد الله
في الاثني عشر الامام وحده ولا آخر خلفه ولا يقوم بكنهه وهذا خلاف البيهقي فان الواحد
يفضل عن يمين الامام **وسقطت ان تقدم المايض** اذا اصلت مع الرجال **بصرف خارج**
لما رواه محمد بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام الى ان يصلي على المأذون قال نعم ولا تقف معهم
تقف منفردة **وقال** هراثما تنفرد لو صليت مع الشرائع انظر الى الاطلاق الواقع في اكثر
مباراتهم بل هو صريح جماعة منهم المحقق في الشرائع **وتقدم** صفا واحدا **فمنه** رواه
عن الطاهرات والاقر بان الشرائع الى ان في ذلك لنا وانها لها في جميع الاحكام الا انما
استثنى **ولو فات المام بعض الكليات** بدخوله مع الامام في الاشياء فانه جائز كما في
اليوميه ولوين كبورتين ولا ينتظر كبيري الامام لاطلاق الشريعة ونقل في الشيخ الاجماع **الشر**
النايب **بعد فزع الامام ولا** اي متابع بغير ادعية لرواها الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام فليقتض
ما في متابعه واطلاق هذه الرواية منزل عليها اذا غدر فعلا لا دعيه فلا يسوغ الولا المذكور
مع التمكن من الايمان بها لقول النبي صلى الله عليه وآله ما ادركم فصلا او ما فكم فافضوا ولعل
عدم تعيينه المصنف الولا في هذا الكتاب يدرك احكامه على عرفانه منه ذكره له في باقي مؤلفاته
وحتم ان يكون اخيرا لانه لم يعلل بطلاق الرواية وجوب الاكل بعد فزع الامام **تأملت**
ان زففت المأذون او دفنت رواية القلاشي عن ابي جعفر عليه السلام يتم الكبير وهو مشي معا
فان لم يدرك الكبير كبر عند الغفر فان ادركم وقد دفن كبر على القبر **قال** في الذكرى وهذا
يشعر بالاشتغال بالوقا اذ لو اتي المبلغ الى الدفن وهو حق كركب تعتيبه بما لو كان
مستحب لم يخرج عن سمت القبر ولا يثبت برشي من شرط الصلوة والاعتناء موالاه الكبير

ويستحب للمؤمن إعادة ما سبق به من التكبير على الإمام ناسيا او ظاهرا تكبيرا امام
ليدرك فضيلة الجاهل كما روي في اليومين لوكي اورد فقهه ولا يقطع بذكر كل التوبة ولو كان
مشهدا لا قرب ان لا اعادة لأن التكبير كن فلا يجوز زيادة كما لا يجوز نقصانه **ووحضرت**
حنابلة في الاشياء في انما الصلوة على حنابلة احرى قطع الصلوة على الاولى واستأنف
صلوة واحدة عليها **او اتم** الصلوة على الاولى واستأنف صلوة على الاخرى يحترقها
وان كان في الفضل ربما قيل يتهيب اذا كانت الثانية عند وجه للاختلاف الوجه وليس بها
والقول بالخبر في ذلك الشيخ والصدوقين ومعظم المتأخرين والمنافقين من الامكان
لان كل واحد من الطرفين يحصل المطلوب وهو الصلوة عليها وتحمي على جعفر عن اخيه
موسى عليه السلام قال انما تدين قوم كبروا على حنابلة فكبيرة لوشنن ووضعها احرى
كيف يصيغون قال ان شأنا تركوا الاولى حتى اغزو من الكسر على الاخرة وان شأنا واغزو
الاولى وانما التكبير على الاخرة كل ذلك لا بأس به قال في الكرك والرواية قاصره عن
افادة المسمى اذا ظاهرها ان ما ينبغي من تكبير الاولى والحنوب للجانين فاذا فرغ من تكبير الاولى
يختبروا بين تركها بها حتى يخلوا التكبير على الاخرة وبين رفعها من مكانها والاقام
على الاخرة وليس في هذا دلالة على انما الصلوة على الاولى بوجه هذا مع ترك قطع العباد
الواجبة نعم لو حثف على الحنابلة قطعت الصلوة ثم استأنف عليها لانه قطع للضرورة ثم استأنف
ما فهم من ظاهروا به من الشريك بعدم تناول الثانية والالتفات فيه فكيف يصرف في التكبير
مع توقف العمل على التوبة ثم احتمل الالتفات باحداث توبة من الآن على الثانية قل
ذكره من مقرر الرواية عن الدلالة على القطع واضح وليس ثم نقص وعندها يفيد فيجوز ان
لم يثبت الاجماع على حنابلة لعدم ولا ينطو الاعمال وما احتمل من الالتفات باحداث توبة من الآن
على الثانية مما ساق الحزم به لان التوبة امر قلبي يكتفي فيها بمجرد العقد على الصلوة على الثانية الى
آخر ما يعتبر فيها واي فارق بين الشريك بينهما التوبة وبين في انما الصلوة على الاولى
ما ذكره من جواز القطع على تقدير الخوف على الحنابلة عن واضح لان الخوف ان كان على الجميع او على
الاولى فالقطع مما يبرر الضرر على الاولى لان انهدام ما قد مضى من صلواتها موجب لزيادة
مكنتها وان كان على الاطيرة فهو حاصل مع كل من الشريك والان والاستنباط عليها لانه لا
يركها من المكث عند الصلوة عليها نعم تجوز على هذا التقدير نعم الشريك بينهما الآن بالنية
الي الاتمام على الاولى والاستنباط الثانية لان هذا المكث الثانية مع الشريك اقتصر منوع
الاستنباط

الاستنباط لها بعد الاتمام للاولي وقول ابن الحنبل يجوز لامام جميعها الى ان يتم على الثانية
حنابلة وان شأنا ان يوصى الى اهل البيت ولي لا يخذوها ويتم على الثانية حنابلة مطابق للرواية
وقد تأول الشيخ رواية جابر عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كبر احدى عشرة
وسبعا وستا بالجل على حضور حنابلة احرى وحديث جابر والشريك بينهما في باقي بعدي قلبه
على الصلوة على الثانية ايضا عند الفرغ من الذكر واردة التكبير ويكرها ويا به لهما معا ويحس
كل واحد بذكرها ويشركها في الكسر لانها فيها كما لو حضرتنا التوبة الى ان يفرغ من الاولى
فيكمل على الثانية فلم حضرت الثانية بعد التكبير الاول والشهادة بركبها وكبرها ويا به للفتاح
للتانية والتكبير الثاني للاولي ثم تشهد الثانية ويصلي على النبي والاولى يحترق في التقديم ثم يكبر
مشتركا ويصلي على النبي والاولى ثم يدعو للونين للاولي وهكذا الى ان يفرغ من الاولى
ثم يكمل الثانية ما بقي لها **ويستحب المنيح المشي والحنابلة** لانها متبعة لا تابعة **روى**
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن ابي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اتبعوا الحنابلة ولا تتبعوا خلفاءهم اهل الكتاب وعن ابي جعفر عليه السلام قال من مشى على الله عليه
خلف حنابلة فيقتل يا رسول الله ما كنت شي خلفها قال ان الملائكة رايته يمشون امانتها
ونحن نكلمهم **وروى** الجوهري عن ابي سعيد الخدري عن علي بن ابي حمزة عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال من مشى خلف الحنابلة في المشي ما كان كفضل المكتوب على التلويح **او**
الي احد جانبيه لرواية سدي عن ابي جعفر عليه السلام قال من احب ان مشى على الكرام
الكاينين فليمش جنبي اليسرى وصريح جماعة من الصحابة بكونها مشى امانتها وحرمه من الي
عقيل في حنابلة المعادي لذوي العزيم واوجب التنازع عنها ليجري بصبر عن ابي عبد الله
عليه السلام بمنح المشي امام حنابلة المتألف الاستنباط ملائكة العذاب اياه وفي انها يتحرك
ترك المشي خلف الحنابلة افضل وهو الاولي لرواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام المشي
خلف الحنابلة افضل من المشي بين يديها ولا بأس ان يمشي بين يديها وفي العج عن محمد بن
مسلم عن احمد عليه السلام قال سأل عن المشي مع الحنابلة فقال يمشي بين يديها وعن يمينها
وعن شمالها وخلفها **وان** الحنابلة قال مشي صاحب الحنابلة بين يديها واما قول خلفها
والشيخ مما جمع على استحبابه العلة وفيه اجر جزيل نعم النبي صلى الله عليه وآله اول ما يجب به
المؤمن في توبته ان يغفر له شئ حنابلة وعن ابي جعفر عليه السلام اذا دخل المؤمن توبته نودي
الا ان اوجبتك الجنة واوجبتك الجنة وادى مراتب الشيع ان يبيع الحنابلة الى الجحيم

فمنعت عليهما ثم نبصروا وأوسط ان يبعثها الي الغريم حتى تدفن واهل الوفوف بعد
الدفن لبت تغفر له وسبيل الله لثبات علي الاعتقاد عند سؤال الملكين وسبقت لشيخه
التفكير في الموت والخشع وذكر الله في والاستغفار من الذنوب والالتفات بالموت وكبره
له الحكم واللاه والجلال شي من امور الدنيا ورفع الصوت وقال علي يا رب اياك ان تقول انفرا
به او تزحموا عليه او تقرب بيديك علي فذلك فمحبته احرك **والتسليم** وهو قول الخبازة من جليلها
الاربع كيف اتفق باربع رجال وهو ابي من المجلس العودين عندنا وعندنا عن الصادق عليه السلام
الشافي في مجلس العودين ابي من منعه عن ابي فؤاد عليه السلام ان يقول في المجلس من جليلها
الاربع وما كان بعد ذلك من جليلها ففعلوا فافضل الشاوب لثبوتك الجميع في الاجرة في المجلس
بطل من جليلها من الاربع ثواب جزيل عن ابي جعفر عليه السلام من جليلها من جليلها
الاربع عن الصادق عليه السلام من جليلها من جليلها من جليلها من جليلها من جليلها
عشر من كبره واذا اتبع خرج من الذنوب وقال عليه السلام لا شيء من عا اذا حملت جوابه من جليلها
من الذنوب كيوم ولدك تحك وتنت ذبي السنه يحكمها علي اي وجه اتفق ثروا به اجد من جليلها
الحق بن سعيد قال كتبت الي الرضا عليه السلام اسأل عن سر الميت في المجلس فاجابني بغيره في المجلس
من جليلها لاربع او مائة الرضا كتبت من ابها شيا وعلى هذا اقتضت الجنبه وافضلها بية
ما رواه العلانين سيباه والفضل بن رستم عن ابي عبد الله عليه السلام والفضل بن موسى عليه السلام وهو ان
يحمل اليد اليمنى بالكتف اليمنى ثم الرجل اليمنى كذلك ثم الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى كذلك
ليورد ور الركي وفي الخلاف عكس الزور فقال بيده بيده الجنازة فيها خدنها بيدها علي
عائق ويشتي الي رجلها ويورد ور الركي الي ان يوصي الي يمينه الجنازة فياخذها من الجنازة ويمسكها
واستدل علي ذلك باجماع العرفه الناجيه ويمكن ارجاعه الي الاول نوع من الاعتقاد في الامن
والبيان من الامور الاضافه في قبيل التماسك خصوصاً كون المني اسير الزور بالعكس وتدل
علي ذلك دعواه اجماع العرفه الناجيه علي ان في الموطوع بالمعنى الاول كفي في دعواه علي
ان الزاوي في كلام النهاية والخلاف وقال معناها لا يتغير **والاعلام** للمؤمن موت المؤمنين
ليتروا علي تسليمه فينوزوا بالاجر ويجوز بالحفره **والاعلام** للمؤمن موت المؤمنين
شركا وعن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا موت من احد الا اذا تنوينا وعن ابي عبد الله عليه السلام
ينبغي لاوليا الميت منكم ان يودنوا اخوان الميت يشهدون جنازته ويعيرون عليه ويتفقون
له فيكتب لهم الاجر والميت الاستغفار وعن ابي عبد الله عليه السلام اذا حضر جنازة المؤمن اربعون

رجلا من المؤمنين فقالوا اللهم ان لا نعلم منه الا حشرنا وانت اعلم به منا قال الله تعالى قد اجزت
شهادتك وغفرت له ما فعلت مما لا تعلمون وعن النبي صلى الله عليه وآله ما من ميت يصلي عليه اثم
من الناس يبلغون المائتين شيعة لم لا تستغفر الله فيه وهذا الاعلام بغير الشهاده لا يكلم في
استحقاقه كيف اتفق انما الكلام في الشهاده في الخلاء ولا اعرف فيه نقا وقال الحق في
المعبر للصنف في التكرار لا باس به وهو المعبر لا يستألف على بعض الزاوية المطلوبه من جليلها من جليلها
التركي ويجمع بين وظيفتي التجهيز والاعلام بمعصيته علي ما لا ينافي بالتجمل عرفا ولو استلزم المثل
حرم **والدعاء عند المشاهده** للميت يقول الله كبر هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله
السمو ذنا ايماناً وتسليماً الحمد لله الذي عزز بالقدرة والبقاء وقهر العباد بالموت الحمد لله الذي لم
يخلقني من السواد الخترم ذكره في الروس واقتصر في ابي علي ذكر التجهيز المذكور مع ما بعده كما
اقتصر عليه اكثر الاحباب وهو المروي عن زين العابدين وعن ابي فؤاد عليه السلام وكل منها حسن و
السواد الشخص ومن الناس عامتهم وكثروا علي كل منها فان اردوا الاول حمل علي الجنب
والخترم بالي الجهر والرا الهالك او الملتصق بالحنك الحمد لله الذي لم يخلقني من الهالكين ولا ياتي
هذا قوله عليه السلام احب لقاء الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه لان المراد بذلك
حال الاضطرار لما روي انه قيل للنبي صلى الله عليه وآله عند ذلك انا نكره الموت فقال الميت ذلك
وكن الموت اذا حضره الموت فبشر بوضوانه وكرامته فليس بشي احب اليه مما احب اليه فاحب
لقاء الله واحب الله لقاءه وان الحافظ اذا حضر بشعر بعد اب الله فليس بشي كره اليه مما كره
لقاء الله وكره الله لقاءه وبقيته عمل المؤمنين فبشره لا اثن لها كما في الاخبار ويمكن ان يقال حب لقاء
لانا فيه كراهه الموت بوجه لان حب لقاء الله سبحانه يعني كمال الاستعداد له وانما يكون ذلك بالبقاء
في دار الخليف وايضا فان حب لقاءه سبحانه لا نشا فيه كراهه ما اقام من الشرايد والاهوال فجد
اسم علي البقاء لا منتهى الخلاص من تكرار الشرايد ويمكن ان يكون هذا اسنادا الي التنوع الي
اسم نقابي والرضا بالواقع كيف كان فانه لما راى الميت وعلم ان الله سبحانه احب موتة وجباة الرقي
رحمته يقول الله وقصاه جده فقال الحمد لله الذي احياني فانه اختار حيا في ولو اختار موتي
لاماتني فالحمد لله على ذلك وهذا من المراتب الاماني وربما فسر الحشر هنا بالهاك على غيب
لبيرة والمعنى على هذا ظاهر من غير يكلف الي شيء ما ذكر



